الجزائر في عهد هواري بومدين
1965–1978
دراسة في الأوضاع الداخلية

أطروحة تقدّمت بها

كفاح عباس رمضان صالح الحمداني

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه
فلسفة في التأريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد علي داهش

1428 هـ 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (269)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4-1
التمهيد : الأوضاع الداخلية في الجزائر بعد الاستقلال (1962-1965).	33-5
المبحث الأول :المشاكل السياسية والإدارية:	16-6
أولاً: المشاكل السياسية.	8
ثانياً: المشاكل الإدارية.	14
المبحث الثاني :المشاكل الاقتصادية:	23-17
أولاً: الزراعة.	17
ثانياً: الصناعة.	20
ثالثا:الميزانية العامة.	22
المبحث الثالث :المشاكل الاجتماعية:	28-24
أولاً: التركيب السكاني:	24
1-مشكلة البطالة.	25
2- مشكلة الهجرة.	26
ثانياً: ضعف الخدمات الصحية:	26
1- مشكلة السكن.	26
2- الخدمات الصحية.	27
المبحث الرابع : الناحية الثقافية.	33-29
الفصل الأول : التحولات السياسية والإدارية في الجزائر.	76-34
المبحث الأول: هواري بومدين نشأته وحياته وفكره.	41-35
المبحث الثاني: انقلاب عام 1965، المفهوم والأسباب:	49-42
أولاً: أسباب الانقلاب.	42
ثانياً: انقلاب 19 حزيران / يونيو.	46
ثالثاً: الموقف الشعبي من الانقلاب.	49
المبحث الثالث: الحياة السياسية بعد الانقلاب:	68-50
أولاً: النظام السياسي بعد الانقلاب.	50

ثانياً: المعارضة و السلطة.	57
ثالثاً: الأحزاب السياسية:	62
1-جبهة التحرير الوطني الجزائرية.	63
2-حزب الثورة الاشتراكي.	64
3-حزب الطليعة الاشتراكي.	64
4-الأحزاب (الحركات) الإسلامية:	64
أ-جمعية القيم.	65
ب-جماعة الدعوة والتبليغ.	65
ج-جماعة الجزأرة.	65
د-حركة الإخوان المحليين (النهضة حالياً).	66
هـ-جماعة الموحدين.	66
و-حركة المجتمع الإسلامي (حماس).	66
ي -حركة الدعوة الجامعية.	67
5-الحركة الديمقراطية الثورية.	68
6-لجنة التروتسكيين الجزائريين.	68
7-المعارضة البربرية.	68
المبحث الرابع: الجيش الوطني الشعبي:	72-69
1-السلاح البري.	71
2-السلاح البحري.	71
3-السلاح الجوي.	71
المبحث الخامس: النظام الإداري والقضائي.	76-73
تعريب النظام الإداري.	75
الفصل الثاني:الأوضاع والتحولات الاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين.	119-77
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين.	81-77
المبحث الثاني: الأوضاع الزراعية:	93-82
أولا: الإنتاج الزراعي.	87
ثانيا: الثروة الحيوانية.	91
ثالثا: الثورة السمكية.	92
رابعا: الغابات.	93

المبحث الثالث: الأوضاع الصناعية:	111-94
1أولا: الثورة المعدنية:	98
1- النفط والغاز.	98
2- الحديد.	108
3- الفوسفات.	109
4- الزنك والرصاص.	109
ثانيا: الصناعات الغذائية.	110
المبحث الرابع: السياسة المالية والنقدية:	117-112
أولا: الميزانية العامة:	113
أ- الإيرادات العامة.	113
ب- النفقات العامة.	114
ثانيا: الإنتاج المحلي الإجمالي.	116
ثالثا: القروض الخارجية.	116
المبحث الخامس: السياسة التجارية.	119-118
أولا: التجارة الداخلية.	118
ثانيا: التجارة الخارجية.	118
أ- الواردات.	118
ب- الصادرات.	119
الفصل الثالث : الأوضاع والتحولات الاجتماعية في الجزائر.	163-120
المبحث الأول: التركيب السكاني والطبقي للمجتمع الجزائري:	138-121
أولا: التركيب السكاني.	121
ثانياًَ: التركيب الطبقي:	123
1- الفئة الوسطى.	123
2- الفئة العاملة:	125
أ- عمال الأرياف.	125
ب- عمال المدن.	127
التنظيمات العمالية والفلاحية.	128
المشاكل التي تعانيها الطبقة العاملة:	130
أ- البطالة	130

ب- الهجرة:	132
1- الهجرة الداخلية.	132
2- الهجرة الخارجية.	133
الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الخارجية:	135
أ- الآثار الاجتماعية.	135
ب- الآثار الاقتصادية.	135
ج- الآثار السياسية.	136
الخدمات الاجتماعية العمالية	137
المبحث الثاني: أوضاع امرأة الجزائرية.	146-139
أولا: وضع المرأة السياسي.	139
ثانياً: وضع المرأة الاقتصادي.	141
ثالثاً: وضع المرأة الاجتماعي:	142
1- زواج المرأة .	142
2- المرأة والأسرة.	143
3- مسألة الحجاب والسفور.	144
4- تغيير بنية العائلة الجزائرية.	145
المبحث الثالث: الشؤون الدينية في الجزائر.	148-147
المبحث الرابع: نصيب الفرد من الخدمات العامة:	163-149
أولا: نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي:	149
أ- إنتاج واستهلاك اللحوم وحسب أنواعها.	150
ب- إنتاج واستهلاك السمك والبيض.	151
ج- إنتاج واستهلاك الألبان.	151
ثانياً: الاستهلاك الخاص.	152
ثالثاً: ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.	153
رابعاً: السكن والصحة.	154
خامساً: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية.	158
سادساً: وسائل الاتصال (الهواتف).	159
سابعاً: طرق النقل والمواصلات.	159
1- النقل البري:	159

أ- الطرق البرية.	159
ب- السكك الحديدية.	160
2- النقل الجوي.	161
3- النقل البحري.	162
الفصل الرابع : التحولات الثقافية في الجزائر.	205-164
المبحث الأول: تعريب التعليم:	181-164
أولا: تعريب التعليم العام.	168
ثانياً: التعريب في معاهد التعليم الأصلي(الديني).	174
ثالثاً: تعريب الجامعات والمعاهد العليا.	175
رابعاً: تعليم المراة.	179
المبحث الثاني: تعريب المحيط الاجتماعي ووسائل الإعلام.	191-182
1-تعريب المحيط الاجتماعي.	182
2-تعريب وسائل الإعلام.	183
أولا: تعريب الصحافة.	183
ثانياً: تعريب المجلات الثقافية.	185
ثالثاً: تعريب وسائل الإعلام الناطقة والمرئية (الإذاعة والتلفزيون):	188
1- الإذاعة الجزائرية.	188
2- التلفزيون.	189
المبحث الثالث: تعريب الفنون والآداب:	197-192
1- السينما.	192
2- المسرح.	195
3- الفن القصصي.	196
المبحث الرابع: الفن الموسيقي والغنائي.	199-198
المبحث الخامس: تقيم تجربة التعريب:	205-200
أولا: ميزات التعريب.	200
ثانياً: معوقات التعريب.	200
الخاتمة.	208-206
الملاحق .	
قائمة المصادر والمراجع.	242-209

المقدمة

برزت الجزائر عربيا ودوليا من خلال ثوراتها التحررية الوطنية ، ومن خلال تجربتها الاستقلالية ومحاولتها بناء اقتصاد وطني متطور وإعادة تكوين هويتها الوطنية السياسية والثقافية والتي تؤكد على ان الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية ، إضافة إلى دورها النشيط والبارز على الصعيدين الإفريقي والدولي وخصوصا بعد انتمائها إلى مجموعة حركة عدم الانحياز والى منظمة الأمم المتحدة.

تهدف دراسة سياسة الجزائر الداخلية (1965–1978) ، وتحديدا في عهد الرئيس هواري بومدين إلى تسليط الضوء على قطر عربي عانى من طول فترة احتلال فرنسي دام 132عاما، وما رافق ذلك الاحتلال وسياسته من محاولات لفرنسة الجزائر.

بعد حرب تحررية طويلة استمرت ثمانية أعوام ، قدمت الجزائر فيها تضحيات بشرية ومادية واقتصادية هائلة ، حصلت عام 1962 على استقلالها بصورة غير مشروطة عمليا. وبدأت تجربتها التنموية الشاملة ، فاستطاعت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين ان تحقق نجاحات ضخمة في جميع جوانب الحياة ، وأحدثت تحولات وتغيرات في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وكما يأتي :-

تناول التمهيد (الأوضاع الداخلية بعد الاستقلال 1962–1965). وفيه تم استعراض الاوضاع العامة في الجزائر وما هي المشاكل التي كانت تعانيها بعد احتلال طويل ، وكيف واجهت الحكومة الجزائرية هذه المشاكل ، وماذا أنجزت خلال الفترة القصيرة لحكم الرئيس احمد بن بلة.

وتناول الفصل الأول (التحولات السياسية والإدارية في الجزائر) ، وتم استعراض شخصية العقيد هواري بومدين ونشأته وحياته وفكره ودوره في الحركة التحررية الوطنية الجزائرية ثم تناول أسباب انقلاب 19 حزيران / يونيو عام 1965، وعملية الانقلاب والموقف الشعبي من هذا الانقلاب ، ثم تناول الحياة السياسية بعد الانقلاب وطبيعة النظام السياسي آنذاك والمعارضة السياسية والأحزاب السياسية التي كانت موجودة في هذه الفترة ، فضلا عن موضوع الجيش الوطني والنظام الإداري والقضائي أيضا.

وتناول الفصل الثاني (الأوضاع والتحولات الاقتصادية في الجزائر). تحدث فيه عن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية والتطورات التي حصلت في قطاع الزراعة والصناعة ، إضافة إلى السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية آنذاك.

وتناول الفصل الثالث (الأوضاع والتحولات الاجتماعية في الجزائر). أشار فيه التركيب السكاني والطبقي للمجتمع الجزائري ، وأوضاع المرأة الجزائرية والشؤون الدينية في الجزائر، إضافة إلى نصيب الفرد من الخدمات العامة خلال الفترة ذاتها.

وتناول الفصل الرابع (التحولات الثقافية في الجزائر). حيث استعرض عملية تعريب التعليم في كافة مستوياته وتعريب المحيط الاجتماعي ووسائل الإعلام وتعريب الادآب والفنون ، إضافة إلى تقويم عملية التعريب.

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة يمكن تحديدها على الوجه الأتي:

1- الوثائق المنشورة :

استعانت الباحثة بالوثائق المنشورة ، ومنها الوثائق المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، من أهمها نص دستور عام 1963 ، ونص دستور عام 1976 ، إضافة إلى الوثائق المنشورة في الكتب مثل نص ميثاق الثورة الزراعية لعام 1971 المنشور في كتاب سهيل الخالدي (الثورة الزراعية في الجزائر) ، إضافة إلى الوثائق المنشورة في المجلات مثل الميثاق الجزائري لعام 1964 ، الذي نشر في مجلة دراسات عربية.

2- المنظمات الدولية والمطبوعات الحكومية :

استعانت الباحثة بعدد من المطبوعات الحكومية والمنظمات الدولية التي غطت جوانب عديدة من الأطروحة ، واخص بالذكر هنا إصدارات الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، وإصدارات جامعة الدول العربية ، وصندوق النقد العربي.

3- المصادر العربية والمعربة :

استعانت الباحثة بعدد من المصادر العربية والمعربة التي تميزت بالتنوع والشمولية ، ومن أهم هذه المصادر كتاب سعيد بو الشعير (النظام السياسي الجزائري) الذي سلط الضوء على تطور النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى فترة الثمانينات ، وكتاب لمجموعة من الباحثين (ألازمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، وتناول هذا الكتاب العديد من البحوث المتنوعة التي تناولت الأوضاع العامة في الجزائر منذ عهد الاستقلال وحتى فترة التسعينات وكشفت البحوث عن التناقضات السياسية والاجتماعية وأسبابها برؤية نقدية صريحة للأوضاع في الجزائر ، إضافة إلى كتاب شارل روبير اجيرون (تاريخ الجزائر المعاصر) . وكتاب خميس السيد إسماعيل (الإدارة العامة في الجزائر) ، الذي تناول موضوع النظام الإداري في الجزائر، وكتاب إسماعيل قيرة وآخرون (مستقبل الديمقراطية في الجزائر) ، الذي سلط الضوء على النظام السياسي في الجزائر منذ عهد الاستقلال وكيف تطور هذا النظام ولماذا حدثت ألازمة الجزائرية في التسعينات والتي مازالت مستمرة ، هذا بالإضافة إلى العديد من المصادر العربية والمعربة.

4- المصادر الأجنبية :

واعتمدت الباحثة على عدد من المصادر الأجنبية التي غطت جوانب كثيرة ومهمة من الأطروحة والتي تعذر إيجادها في المصادر العربية والمعربة ، اخص بالذكر هنا أجزاء الكتاب الإنكليزي (8 أجزاء).

Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa

، إضافة إلى كتاب (Richard Nyrop, Area Hand book for Algeria)

5- الرسائل والاطاريح الجامعية :

استعانت الباحثة بعدد من الرسائل الجامعية التي تطرقت إلى جوانب كثيرة من الأطروحة ، واخص بالذكر هنا رسالة الماجستير لمائدة خضير علي السعدي ، (احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965) . والتي سلطت الضوء على المرحلة الأولى من عهد الاستقلال ، إضافة إلى الرسالة الجامعية لحياة الجزائر بركات وعزيزة ابن زيان وسعيد بركات ، (تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية وأثره في تحسين وضعية العمال الاجتماعية في المصنع الجزائري) ، تتناول هذه الدراسة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الجزائرية للعمال ومدى أهمية هذه الخدمات في تحسين الأوضاع الاجتماعية للعمال في المصانع الجزائرية. هذا بالإضافة إلى الرسائل الجامعية الأخرى.

6- الدوريات :-

أ- البحوث والدراسات والتي تشمل ما يأتي :

1- العربية :

استعانت الباحثة بعدد كبير من البحوث والتقارير المنشورة في المجلات العربية والعالمية ، وأسهمت هذه البحوث والدراسات بتغطية كل جوانب الأطروحة تقريبا ، ونخص بالذكر هنا البحوث المنشورة في مجلة السياسة الدولية ، ومجلة المستقبل العربي ، ومجلة دراسات عربية ، ومجلة التربية الجديدة ، والمجلة العربية للتربية.

2- الأجنبية :

واستعانت الباحثة بعدد من المجلات الأجنبية التي تناولت جوانب معينة من الأطروحة ونخص بالذكر هنا مجلة ، The Middle East ، ومجلة Middle East International ، ومجلة Middle East Research.

ب- الصحف :

واعتمدت الباحثة على عدد من الصحف التي سلطت الضوء على بعض النقاط المهمة في الأطروحة ، نخص بالذكر هنا جريدة الأحد (اللبنانية) ، وجريدة البلد (العراقية) ، إضافة إلى عدد من الصحف العربية.

7- الموسوعات :-

استعانت الباحثة بعدد من الموسوعات ومن أهمها الموسوعة العسكرية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، والقاموس السياسي لـ (أحمد عطية).

8- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :-

واعتمدت الباحثة على ما نشر في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، والتي رفدت الأطروحة بالمعلومات التي تعذر إيجادها في المصادر العربية والمعربة والأجنبية والدوريات.

ولا يسعني هنا إلا ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد علي داهش لتكرمه في الإشراف على أطروحتي ، ولما غمرني به من سعة صدره وعلمه الفياض ، ومتابعته المستمرة وتوجيهاته القيمة التي كان لها اثر في إخراج الأطروحة بهذا الشكل ، كما ان واجب الوفاء يدعوني ان أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في السنة التحضيرية كل من (د-إبراهيم خليل أحمد ،د- غانم الحفو ،د- خليل علي مراد ،د- محمد علي داهش، د- عصمت برهان الدين ، د- زهير علي النحاس ، د- وائل علي النحاس) و الذي نهلت من علمهم الكثير، كذلك يطيب لي ان أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الموظفين والموظفات في مكتبة كلية الآداب ، وفي المكتبة المركزية في جامعة الموصل ، و أتقدم بجزيل الشكر أيضا الى كل من أعانني في إعداد هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق ....

التمهيد

الأوضاع الداخلية في الجزائر بعد الاستقلال
(1962-1965)

المبحث الأول

المشاكل السياسية والإدارية

كان احتلال فرنسا للجزائر بتاريخ 5 تموز/يوليو عام 1830[1]، بداية لنضال طويل للشعب الجزائري في مقاومة الاحتلال الفرنسي طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ثم جاء اختيار الثورة المسلحة لانتزاع الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية ، فاستطاع ان يجبر فرنسا على الرضوخ لمطالبه فكانت اتفاقية ايفيان التي عقدت بتاريخ 18اذار/مارس عام 1962[2].حيث جرى بعدها التصويت على الاستقلال فصوت أكثر من (61و99%) من الأصوات لصالح الاستقلال في الاستفتاء العام الذي جرى رسمياً في 3 تموز/يوليو من العام نفسه[3]. ثم جرت انتخابات الجمعية التأسيسية الجزائرية بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر ولمدة عام واحد والهدف من ذلك وضع قانون أساسي للبلاد، وفي 25 من الشهر نفسه أعلن رسمياً عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[4]. وانتخب احمد بن بله رئيساً للدولة والعقيد هواري بومدين رئيساً للوزراء[5].

---

(1) يحيى بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، (الجزائر: 1980)، ص456.

(2) سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، (الجزائر: 1993)، ص 33.

(3) حسن العطار: الوطن العربي، دراسة مركزية لتطوراته السياسية الحديثة، مطبعة اسعد، ط1، (بغداد: 1966)، ص145؛ سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق–داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر، ط3، (بيروت: 1981)، ص334؛

Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, 1965-1966, (London: 1965), p, 976;

وسنرمز لهذا المصدر فيما بعد بالأحرف آلاتية (EPL):

EPL, op. cit, 1967-1968, (London: 1967), p. 145-146; William Zartman: Government And Politics in Northern Africa, (London: 1964), p. 46; Richared F. Nyrop:Area Handbook for Algeria,(Washington: 1972), p. 46; Abun Nasr: History of the Maghrib, (London: 1970), p. 340.

(4) EPL, op. cit, 1970-1971, (London : 1970), p. 153-154; EPL, op. cit, 1972-1973, (London:1972), p.172-173; EPL, op.cit, 1979-1980, (London:1979),p.215-216; Nevil Barbour: Algeria, from Book (Africa Hand book), Colin Legum and another , (London: 1969), p. 32-33.

(5) شار روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات ، ط1، (بيروت: 1964)، ص189؛ احمد عطية: القاموس السياسي، (د. م: د.ت)، ص 286؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Abit of history على الموقع الالكتروني www.apn.dz.org ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، History of Algeria، على الموقع الالكتروني www.history of nation.ne

بعد ذلك دخلت الجزائر هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1962. وفي وقت سابق انضمت إلى عضوية جامعة الدول العربية بتاريخ 16 آب/أغسطس من العام نفسه[1].

ورثت الحكومة الجزائرية معضلات أثرت إلى ابعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان عليها منع المحاولات الفرنسية من إقامة نظام استعماري من نوع جديد في الجزائر، وخاصة إذا عرفنا ان هنالك ثغرات كبيرة في اتفاقية ايفيان منحت فرنسا مواقع اقتصادية ومالية وعسكرية وثقافية، والتي كانت تستغلها للمحافظة على وجودها لكن بأساليب جديدة[2].

وعليه، سوف نسلط الضوء على أهم المشاكل التي واجهت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس احمد بن بله•، وكيف واجهت الحكومة هذه المشاكل. وما هي الحلول المعتمدة لذلك.

أولا: المشاكل السياسية:

---

(1) المؤسسة العربية للدراسات والنشر: الموسوعة العسكرية، ط1، (بيروت: 1977): ج1، ص142؛ Nyrop, op. cit, p.47.

(2) حكمت شبر: الجوانب المضيئة لنضال الشعب العربي من اجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد: 1974)، ص188–189؛ مروى ممدوح سالم: "الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني"، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، السنة (35)، تشرين الأول/أكتوبر، (القاهرة: 1999)، 179؛ يحيى أبو زكريا: الجزائر من احمد بن بله والى عبد العزيز بوتفليقة، الكتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.arabtimes.com.

• احمد بن بله: ولد في عام 1919، ببلدة مرينة قرب وهران وتعلم بها ثم في تلمسان والتحق بالخدمة في الجيش الفرنسي ورقي إلى درجة ضابط، اشترك في معارك الحرب العالمية الثانية ومنح أنواطا كثيرة وعند عودته إلى الجزائر انتخب عام 1946، بمجلس مرينة البلدي ثم نائباً عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب)، وفي عام 1947، اشترك بالمنظمة السرية لحزب الشعب وكان قائداً لقطاع وهران واشترك مع حسين آيت احمد ومحمد خيضر بمهاجمة المرافق الفرنسية هناك وقبض عليه وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، وفي عام 1952 تمكن من الفرار ولجأ إلى القاهرة وأنضم مع زملائه إلى قيادة الثورة الجزائرية المسلحة في عام 1954، وتم اختطافه هو وأربعة من زملائه في الجو على أيدي السلطات الفرنسية وكانوا في طريقهم لحضور اجتماع في تونس في 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1956، وقضى في السجن مدة ست سنوات وأفرج عنه بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان عام 1962، وعاد

بعد الاستقلال مباشرة حدثت أزمة داخلية في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية* الذي قاد الثورة الجزائرية ، وذلك عندما أطلق سراح احمد بن بله ورفاقه من الأسر، وبدا ذلك واضحاً في اجتماع طرابلس الغرب الذي عقد للفترة ما بين (27 أيار/مايو–7حزيران/يونيو عام 1962)، حيث وقع خلاف حاد بين الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تشكلت منذ عام 1959 وقيادة الأركان[1]. وحضر هذا الاجتماع القادة العسكريون لجميع الولايات بعدما كانوا يفوضون نواباً عنهم، وكان هدف الاجتماع تحديد دور الجيش في المستقبل ومكانته في الحكومة وكذلك مسألة أجراء مفاوضات مع المنظمة العسكرية السرية (O. A. S.). التابعة للمستوطنين الفرنسيين، أيدت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة يوسف بن خده• هذا الاقتراح منذ عام 1960

إلى الجزائر وتولى رئاسة الجمهورية بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وتم انتخابه رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات وذلك في 15 أيلول/سبتمبر عام 1963، بعد ذلك تم تنحيته عن الحكم بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين بتاريخ 19 حزيران/يونيو عام 1965، وضع تحت الإقامة الجبرية حتى عام 1979، وخلال سنوات سجنه الطويلة عمل على حفظ القران الكريم وقرأ حوالي (أربعة آلاف كتاب) في كافة المجالات الفكرية، لمزيد من المعلومات، ينظر، روبير ميرل: مذكرات احمد بن بله، ترجمة عفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، (بيروت: 1979)، ص5–9؛ علي سراوي : "جولة في راس بن بله"، مجلة الوطن العربي، العدد (231)، السنة (5)،تموز/يوليو، (باريس: 1981)، ص36–37؛ سليم الحباقي: بن بله أصبح (نبيلا) بومدين أصبح (بو خروبة)، جريدة الحياة (اللبنانية)، العدد (5088)، السنة (17)، الخميس 15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1962؛ جريدة البلد (العراقية): بن بله يؤكد عزمه على الزواج قريبا، من هي العروس المنتظرة، العدد (187)، الثلاثاء، 14 نيسان /ابريل، عام 1964.

* جبهة التحرير الوطني: تكونت في عام 1951، وضمت إليها زعماء الهيئات السرية الفدائية و الشخصيات السياسية المختلطة وهي التي أعلنت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الأول/ نوفمبر عام 1954، وتضمن هذا الإعلان أسباب تكوينها وأهدافها وبرنامج عملها، وفي 19 أيلول/سبتمبر عام 1959، تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس واتخذت القاهرة مقراً مؤقتاً لها، وبعد الاستقلال أصبحت جبهة التحرير القاعدة الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، لمزيد من المعلومات ينظر، عطية، المصدر السابق، ص 275 – 276.

(1) صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، (القاهرة: 1966)، ص480؛ جريدة الأحد (اللبنانية): هواري بومدين يقول لمحمد حسنين هيكل (أقمنا حكم بن بله على أسنة الرماح)، العدد (746)، السنة (15)، تموز/يوليو، عام 1965.

• يوسف ين خده: ولد ببليدة عام 1920، ودرس الصيدلة بجامعة الجزائر وزاول المهنة وكان عمره (23عاماً) لكن قوات الاحتلال الفرنسية اعتقلته وسجن مدة (8 أشهر). لنشاطه الوطني واشترك في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، واختير سكرتيراً لها، وعندما اندلعت الثورة المسلحة القي القبض عليه وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبقي في السجن مدة قصيرة، ثم عمل على تكوين اللجنة المركزية، وزار الصين الشعبية عام 1959. وبعد ذلك تولى رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 27 آب/أغسطس عام 1961.

وشرعت في التفاوض مع هذه المنظمة بواسطة الهيئة التنفيذية المؤقتة. لكن أعضاء آخرين من المجلس الوطني رفضوا ذلك وكان على رأسهم قادة الجيش، فلقد كان قادة الجيش يرغبون في تولي السلطة ولكن على مراحل بدءاً بإبعاد الحكومة الجزائرية المؤقتة والوقوف بجانب غيرها لتولي السلطة[1].

ونتيجة لذلك فقد غادر بن خده الاجتماع، وذهب إلى مدينة الجزائر ليثبت فيها وجود حكومته[2]. في حين استمر الاجتماع وانتهى إلى وضع هياكل للحزب وإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الانتخاب يتولى إعداد الدستور والتشريع باسم الشعب وتعيين حكومته، وفي هذه الأثناء أصدر قادة الولايات بياناً يطالبون فيه باستقالة بن خده، لكن حكومته استمرت في عملها[3].

قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد ذلك بتسريح العقيد هواري بومدين والرائدين منجمي وسليمان مما زاد الأمور تعقيداً، فلقد ظهرت ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم احمد بن بله والذي تضامن مع هيئة أركان الجيش في الجبهة الغربية وشكل في تلمسان مكتباً سياسياً، آما المجموعة الثانية فضمت فرحات عباس الذي اختار لنفسه مجموعة وجدة، وعندما وافق بن خده على إجراء مفاوضات مع المكتب السياسي في تلمسان، ظهرت مجموعة ثالثة سميت (جماعة تيزي اوزو) التي ضمت كريم بلقاسم ومحمد بو ضياف، ثم قام احمد بن بله وهواري بومدين بتاريخ 25 تموز/ يوليو باحتلال قسنطينة والعظم وكادت ان تندلع حرب أهلية لكن جرت تسوية لصالح قيام مكتب سياسي وأجلت الانتخابات ثم أمر احمد بن بله القوات العسكرية بدخول العاصمة في 3 أيلول/سبتمبر، وجرى اتفاق بين المكتب السياسي والولايتين الثالثة والرابعة يقضي

وفي عام 1962 اشترك في مفاوضات ايفيان وبعد الاستقلال انتخب احمد بن بله رئيساً للحكومة خلفاً لابن خده، لمزيد من المعلومات ينظر: عطية، المصدر السابق، ص219.

(1) احمد مهابة : "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، السنة (35)، تموز/يوليو، (القاهرة : 1999)، ص201 ؛ بو الشعير، المصدر السابق، ص37؛ بوعزيز، المصدر السابق، ص366.

(2) العقاد، المصدر السابق، ص480؛ اجيرون، المصدر السابق، 189.

(3) جهاد عودة :" الخلافة السياسية في الجزائر بعد حكم بومدين"، مجلة السياسة الدولية، مجلد (15)، العدد (55)، السنة (5)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة: 1976)، ص90-91؛ أمين، المصدر السابق، ص235-236؛ اجيرون، المصدر السابق، ص190؛ مهابة، المصدر السابق، ص201؛

EPL,op.cit,1968-1969, (London:1968),p.143-144; EPL,op.cit,1965-1966,p.97-98; EPL ,op. cit, 1967 -1968 ,p.146; EPL,op. cit, 1970-1971,p. 164; Nyrop, op. cit, p. 47.

بوقف إطلاق النار، ونزع السلاح وتنظيم انتخابات في اقرب وقت ممكن[1]. وخلال الفترة التي تفصل ما بين توقف إطلاق النار والانتخابات العامة في أيلول/سبتمبر حدثت عدة نزاعات وخلافات ومع ذلك تم تشكيل مجلس تنفيذي مؤقت يتكون من (12 عضواً)، ليحكم الجزائر ويشرف على عملية الاستفتاء[2].

جرت الانتخابات في 20 أيلول/سبتمبرمن العام نفسه، وتولى المجلس التأسيسي بعد ان نقلت الهيئة التنفيذية المؤقتة سلطاتها إليه وتم تعيين أول حكومة برئاسة احمد بن بله التي نالت ثقة المجلس في 29 أيلول/سبتمبر، بعدما حصلت على تأييد (128 صوت) مقابل صوت واحد وامتناع (19) عن التصويت[3].

ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى تمثلت في حدوث خلافات داخلية في المجلس التأسيسي مما أدى إلى تأخر إعداد الدستور للبلاد وعرضه على الشعب للتصويت عليه، وعليه تدخل المكتب السياسي بعد عشرة اشهر من إنشاء المجلس[4]. وهذا الأمر زاد من حدة الخلافات داخل المجلس وخصوصا بين الاتجاه الليبرالي والتعددية الحزبية بزعامة فرحات عباس*، وبين الاتجاه الوطني ذي النزعة الاشتراكية بزعامة حسين آيت احمد وكريم بلقاسم بسبب تدخل المكتب السياسي في اختصاصات المجلس ،وقد أدت هذه الخلافات إلى استقالة فرحات عباس من رئاسة

---

(1) إسماعيل قيره وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 2002)، ص94؛ بو الشعير، المصدر السابق، ص37؛ اجيرون، المصدر السابق، ص190.

(2) جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، مراجعة محمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د. م: 1969)، ص434.

(3) بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، (بيروت: 1982)، ص194 ؛
William B .Quandt: Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1962, (London:1969) , p.209;EPL,op.cit,1971-1972,(London:1971),p.152;EPL,op.cit,1974-1975,(London:1974), p.199; Colin Legume : Africa Handbook from book (Africa Handbook), p.32;Nyrop,op.cit, p.476; Zartman, op.cit, p.52; EPL,op.cit, 1972-1973,p.173; EPL.,op. cit, 1979-1980,p. 216.

(4) بو الشعير، المصدر السابق، ص47.

* فرحات عباس: هو فرحات بن عباس سعيد، ولد في عام 1899، في قرية الطاهر من أعمال مدينة سطيف وكان أبوه موظفاً مدنياً، تخرج من كلية الصيدلة بجامعة الجزائر عام 1926، وانضم في عام 1933، إلى حزب الشعب الجزائري، اشترك في الحرب العالمية الثانية وشكل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انتخب عام 1946، عضواً في الجمعية التأسيسية الفرنسية وانتخب عضواً في مجلس الاستشاري الجزائري للفترة ما بين عامي (1947-1955)، وانضم إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية عام 1956، وفي 19 أيلول/سبتمبر عام 1959، انتخب رئيساً للحكومة الجزائرية المؤقتة لمزيد من المعلومات ينظر، نور سلمان: الأدب الجزائري بين الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، ط1، (بيروت:1981)، ص141؛ عطية، المصدر السابق، ص857-858.

الجمعية التأسيسية في 12 آب/أغسطس عام 1963[1]. وقام حسين آيت احمد بتنظيم حزب معارض هو حزب جبهة القوى الاشتراكية (F. F. S.) في نهاية عام 1963[2]. وكان الرئيس احمد بن بله قد فرض حظراً على الحزب الشيوعي منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام 1962[3]. وبدأ يتخلص من شركائه الرئيسيين وخصومه السياسيين تدريجياً. وكان محمد بوضياف يمثل الجناح اليساري في الجبهة وهو احد زملاء احمد بن بله في الأسر وعضو في المكتب السياسي الجديد، وألف حزبا عرف بـ (الحزب الاشتراكي الثوري)، أما محمد خيضر. فقد بقي في منصبه كأمين عام للجبهة حتى 16 نيسان /ابريل عام 1963، ثم أعلن استقالته وغادر البلاد أما رابح بيطاط* فانه هو الأخر قدم استقالته ما بين شهري (نيسان/ابريل–أيار/مايو)[4].

أما الدستور فقد تم إعداده من قبل المكتب السياسي بأمر من الحكومة، ووافق عليه المجلس في 21 آب/أغسطس، وصوت الشعب عليه في 8 أيلول/ سبتمبر، حيث صوت لصالح الدستور بـ (5166185 صوت من مجموع 5270597 صوت)، وأصبح الدستور ساري المفعول في 10 أيلول / سبتمبر عام 1963[5].حيث ظهر أول دستور جزائري*. والذي يبين تفوق الحكومة

---

(1)Alistair Horne: A Savage War of Peace, Algeria 1954-1962, (London: 1977), p. 540-541; بو الشعير، المصدر السابق، ص48؛ العقاد، المصدر السابق، ص484.

(2) محمد صفي الدين خربوش: "التعددية الحزبية في الوطن العربي"، مجلة قراءات سياسية، العدد (3)، السنة (4)، (واشنطن: 1994)، ص70؛

David C. Gordon: The Passing of French Algeria, (London: 1966), p.135; Horne, op. cit, p. 540-541; EPL., op. cit, 1974-1975, p. 75, p.199.

(3) أمين، المصدر السابق، ص239.

* رابح بيطاط: ولد رابح بيطاط في بلدة باتنة في الجزائر بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر عام 1925، كان رئيساً للجمعية الوطنية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين ، بعد وفاة الرئيس تولى منصب رئيس الجمهورية مؤقتاً لمدة (45 يوما) عمل على إجراء الانتخابات الرئاسية والتي انتهت بانتخاب العقيد الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية الجزائرية، لمزيد من التفصيل ينظر، الموسوعة الحرة:رابح بيطاط، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،على الموقع الإلكتروني. www.ar-wikipedia.org ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الحكام والسلالات الحاكمة، على الموقع الإلكتروني www.hakam.net .

(3) The Middle East : Algeria Keyed to continuity, No. 52, February ,(London: 1973) , p.46; Zartman, op.cit,p.50-51; Nyrop, op. cit, p.47; Quandt, op.cit, p.212; Legum, op.cit,p.34; Barbour, op. cit, p. 34; EPL., op. cit, 1974-1975, p. 199 ;

أمين،المصدر السابق،ص239؛ العقاد،المصدر السابق، ص482؛ قيره وآخرون،المصدر السابق، ص105.

(5) Nikshoy C. Chatters: Muddle of the Middle East,(India:1973), p.225; Muhsin Mahdi and another: Who's who in the Arab World, 1971-1972,(Syria:1973), p199;

الجزائرية بقيادة احمد بن بله على معارضيه ووضع الإطار العام والرسمي الذي يمكنه من حكم البلاد بدون منازع[1]. وبعد ذلك جرى انتخاب احمد بن بله رئيساً للبلاد بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه ولمدة خمس سنوات[2].

في تلك الأثناء كانت المعارضة تشتد في الجزائر، ففي منطقة القبائل نشطت حركة المعارضة خلال شهري أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وقاد هذه الحركة محمد بوضياف وحسين آيت احمد[3]. و يضاف إلى ذلك الأحداث التي وقعت في منطقة تيزي اوزو فلقد قيل ان ستة من أعضاء جبهة التحرير الوطني قد قتلوا في هذه المنطقة بتاريخ 12 نيسان/ ابريل عام 1964، واتهمت الحكومة جماعة حسين آيت احمد [4].

من جانب آخر عقدت جبهة التحرير الوطني مؤتمرها الأول في 21 نيسان/ابريل من العام نفسه، وصدر عن المؤتمر ميثاق جديد عرف باسم (ميثاق الجزائر)[5]، الذي أكد على الأخذ بنظام الثورة الاشتراكية وسلط الضوء على المشاكل الانتقالية التي تؤثر على عملية بناء

الموسوعة الحرة: History of Algeria، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.en.Wikiped.org ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria, After independence (1962-1999)، على الموقع الالكتروني www.arabnews .com.

* لمزيد من المعلومات ينظر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1963،على الموقع الالكتروني www.el-mouradia.dz ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria 1963, على الموقع الالكتروني www.consile.constitutional.dz-org ;

Mahdi and anther, op. cit, p.199; EPL, op. cit, 1965-1966, p.106-107.

(1) EPL,op.cit,1965-1966,p.106-107; EPL.op.cit,1967-1968,p.157-158; EPL, op.cit, 1968-1969, p.156-157; EPL,op.cit,1970-1971, p.168-169.

(2) Nyrop, op. cit, p.48.

(3) محمد باقر شري: الفرق بين موقعي بورقيبة والحسن الثاني من الثورة الجزائرية، جريدة الأحد (اللبنانية)، العدد (658)، السنة (14)، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، عام 1963؛ محمد باقر شري: من هو تشومي الجزائر وكيف فشل بوضياف العربي في حمل راية الشعوبية، جريدة الأحد (اللبنانية)، العدد (640)، السنة (13)، 3 حزيران/ يونيو، عام 1963؛.C.Gorder, op.cit, p.141-143

(4) جريدة البلد (العراقية): سر الاغتيالات في الجزائر، العدد (186)، الاثنين، 3 نيسان / ابريل، عام 1964؛ Nyrop,op.cit,p.49.

(5) محمد عابد الجابري:"تطور فكرة المغرب العربي،وقائع وآفاق"،مجلة دراسات عربية، مجلد(19)،العدد (7)،السنة(19)،أيار/مايو،(بيروت: 1983)،ص21؛ محمد عبد الباقي الهرماسي:"المغرب العربي المعاصر:الخصائص المؤسسية والأيديولوجية للبناء السياسي"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(8)،العدد (84)،السنة(8)،شباط/فبراير،(بيروت:1986)،ص 215–216؛ أنيس الرحماني:"الاستفتاء الدستوري في الجزائر"،مجلة قضايا دولية،العدد(360)،السنة(7)، تشرين الثاني/نوفمبر– كانون الأول/ديسمبر،(إسلام أباد

الدولة الجزائرية الحديثة، وفي الجانب الاقتصادي أكد على ضرورة تحسين استعمال الإمكانيات الموجودة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد والاهتمام بعملية التخطيط وتطوير التصنيع وتأميم المصادر المعدنية وتنمية البنية التحتية، أما في الجانب الاجتماعي فلقد أكد على تحسين مستوى المعيشة والتكوين المهني والصحة العمومية والإسكان ورعاية المجاهدين القدامى واليتامى وأرامل الحرب والشباب، وتناول أيضا موضوع دور المرأة الجزائرية أما في الجانب الثقافي فلقد اهتم بمحاربة الأمية ونشر التعليم في أرجاء الجزائر[1].

ثم حدث تمرد بقيادة العقيد محمد شعباني* في منطقة الاوراس الشرقية وذلك في حزيران/يونيو من العام نفسه، وتطور التمرد إلى ثورة مسلحة ولقد أعلن محمد خيضر دعمه الكامل لحسين آيت احمد ضد نظام حكم الحزب الواحد[2].

في نهاية العام حاول الرئيس احمد بن بله التقرب من فئات المعارضة وحاول ان يدمج حزب القوى الاشتراكية في حزب جبهة التحرير الوطني، كما رفع الحظر الذي كان مفروضاً على تحركات فرحات عباس[3].

:1999)،ص4؛تركي رابح: "البعد العربي للثورة الجزائرية 1954– 1962 "،مجلة المؤرخ العربي ،العدد(59)،(بغداد:2000)،ص 122؛ EPL,op. cit, 1974-1975, p.200; Nyrop. op. cit, p.49

.

(1) مجلة دراسات عربية:"وثائق(ميثاق الجزائر)"،مجلد(2)،العدد(7)،السنة(2)،أيار/مايو،(بيروت: 1965) ، ص 84–102؛ مجلة دراسات عربية: "وثائق (ميثاق الجزائر)"،تتمة لما نشر في العدد الماضي، مجلد (2)، العدد (8)، السنة (2)، حزيران / يونيو ،(بيروت: 1965)، ص91–112.

* العقيد شعباني: هو قائد الولاية السادسة الذي كان مقربا من محمد خيضر، تمرد على الحكومة في حزيران/يونيو، وتم إيقافه في الشهر نفسه، وحكمت المحكمة العسكرية المعينة من قبل العقيد هواري بومدين عليه بالإعدام، وكان بومدين قد اقترح على الرئيس احمد بن بله الامتناع عن إصدار عفو رئاسي عنه، مما أدى إلى تنفيذ حكم الإعدام فيه، لمزيد من المعلومات ينظر، عبد الحميد براهيمي: في اصل ألازمة الجزائرية 1958–1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 2001)، ص96–97.

(2) Gordon,op.cit, p.150; Horne, op. cit, p.541; EPL, op. cit, 1965-1966, p.98-99; EPL, op. cit, 1967-1968, p.146-147; EPL, 1968-1969, p.149; EPL, op. cit, 1970-1971, p.155; EPL, op. cit, 1971-1972, p.153; EPL, op. cit, 1972-1973, p.174; EPL, op. cit, 1974-1975, p.200;

قيره وآخرون، المصدر السابق، ص116– 117.

(2) عروس الزبير: انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر عام 1988، نموذجا، من كتاب (الدين في المجتمع العربي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت:1990)، ص505–506؛ أبو زكريا، المصدر السابق.

ومن الجدير بالذكر ان الحركات الإسلامية ظهرت بعد الاستقلال برئاسة القادة البارزين في جمعية العلماء المسلمين، أمثال الشيخ الإبراهيمي ثم أنشئت جمعية القيم برئاسة الشيخ الهاشمي التيجاني وعدد من الشيوخ أمثال الشيخ عبد اللطيف سلطاني واحمد سحنون... الخ، وخلال فترة قصيرة برزت على الساحة الداخلية وذلك بسبب توسع نشاطها داخل المساجد في العاصمة، وكانت قد اتخذت نادي الترقي مقراً لها، ثم أصدرت مجلة شهرية عرفت بـ (التهذيب الإسلامي)، ومنذ عام 1964، دخلت في صراع مع السلطة، وذلك بسبب محاولة الحكومة تهميش دور المؤسسة الدينية. وعندما انعقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في نيسان / ابريل عام 1964، انتقد الشيخ الإبراهيمي الحكومة لاعتمادها على (المذاهب المستوردة) لا على العروبة والإسلام ، مما أدى إلى عزل الشيخ الهاشمي التيجاني من منصبه الرسمي كأمين عام لجامعة الجزائر وبعد فترة منعت جمعية القيم من مزاولة نشاطاتها في 22 أيلول/سبتمبر عام 1964[1].

ثانياً: المشاكل الإدارية:

تسلمت الحكومة الإدارة العامة بعد الاستقلال، وكانت تتميز وقتئذ بخصائص عديدة من أهمها سيطرة الفئات الأوروبية على الأجهزة الإدارية وعلى مراكز القرار وتركت للجزائريين الوظائف التطبيقية والتنفيذية، وبعد الاستقلال وجدت الحكومة نفسها إمام مشكلة ذهاب الإداريين، مما جعلها تتخذ إجراءات عاجلة لشغل الوظائف القيادية لكن من دون مراعاة للكفاءة والمؤهلات العلمية من جهة أخرى كان انتشار الأمية بين صفوف الجزائريين كبيراً جداً، وعجزت الحكومة عن إيجاد العناصر البشرية الكافية كماً وكيفاً وأخيرا كانت لغة الإدارة هي اللغة الفرنسية[2].

أما نظام البلديات الذي كان معمولا به في ظل الاحتلال الفرنسي منذ عام 1845، حيث قسمت الجزائر إداريا إلى مناطق مدنية ويطبق فيها القانون الفرنسي ثم أصبحت في عام 1868، بلديات مختلطة يديرها موظف من الإدارة الفرنسية يساعده موظفون جزائريون ولجنة بلدية أعضاؤها الفرنسيون الأوربيون منتخبون وأعضاؤها الجزائريون معينون، ثم أصبح هؤلاء جزئيا

---

(1) العقاد، المصدر السابق، ص484

(2) ناصر محمد الصائغ: الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،ط1،(عمان:1986)،ص 345-346؛ هند فتال ورفيق سكري: تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، ط1، (د.م: 1988)، ص 266-268.

ينتخبون منذ عام 1919، وقد استمرت الإدارة على هذا الشكل حتى ألغيت البلديات المختلطة عام 1956[1].

بدأت الجزائر بعد الاستقلال تحاول التخلص من المشاكل الإدارية الكثيرة التي خلفها الاحتلال، فشرعت في أنشاء وتنظيم المؤسسات السياسية والمرافق الإدارية العامة وعينت ودربت فرق الإداريين وأصبحت هناك الإدارة مركزية وقوية وإدارة لامركزية (المؤسسات العمومية)، ثم إدارة لامركزية إقليمية[2]. وتأسست مدرسة إدارية حديثة عام 1962، من اجل تعليم الموظفين الجزائريين اللغة العربية، إلا ان الموظفين كانوا يعملون بنظام الفترتين صباحاً ومساءاً حسب النظام الفرنسي لذلك لم يجدوا الوقت اللازم لتعلم اللغة العربية[3]. وأولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً بالتدريب الإداري كماً ونوعاً لتدعيم الإدارة وتطويرها وتنميتها في المعاهد والمؤسسات التابعة للإدارات المختلفة (المالية – التخطيط – التجارة–التربية) وتنقسم إلى نوعين: عالية وتعد الإطارات (الكوادر العليا)، ومتوسطة تهيئ الموظفين المؤهلين لوظائف المتابعة والتطبيق والتنفيذ[4].

أما عن التكوين الإداري، فهو أيضا يتكون من نوعين من المؤسسات هما:

أ- مراكز التكوين الإداري التي أنشئت عام 1963، ثم تطورت من حيث عدد المتدربين والتخصصات المنشأة من جانب ومن حيث عددها وتوزيعها في أنحاء الجزائر من جانب أخر.

ب- المدرسة الوطنية للإدارة التي أنشئت عام 1964، وهي تعد الكوادر العليا في مختلف الفروع[5]. وفي العام نفسه تم إنشاء وزارة الإصلاح الإداري وكانت مكلفة بتحضير الدراسات المتعلقة بسير الإدارة ووضع خطط للإصلاح الإداري الذي يحقق الأهداف المنشودة[6].

---

(1) ميشيل كامل: "انتخابات المجالس الشعبية البلدية والتنظيم الديمقراطي للسلطة"، مجلة الطليعة، مجلد (1)، العدد (3)، السنة (7)،آذار/مارس،(القاهرة:1971)، ص111؛ هنري كلور وآخرون: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، مع دراسة خاصة معطيات القضية الجزائرية، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف ، (بيروت: د.ت)، ص140-142.

(2) خميس السيد إسماعيل: الإدارة العامة في الجزائر، دراسة وصفية وتحليلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،مركز البحوث الإدارية، مطبعة النهضة،(القاهرة: 1975)، ص30.

(3) نازلي معوض: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 1986)، ص121-122.

(4) الصائغ، المصدر السابق، ص349.

(5) المصدر نفسه، ص 350.

(6) الصائغ ،المصدر السابق، ص 355.

ونـص الميثـاق الجزائـري الـذي صـدر بعـد انعقـاد المـؤتمر الأول لحـزب جبهـة التحريـر فـي نيسان/ابريل عام 1964، على موضوع تحسين مستوى التكوين المهني[1].

أنشئت بعد ذلك المدرسة العليا للترجمة في جامعة الجزائر، بعد صدور مرسوم حكومي برقم 64-145، بتاريخ 22 أيار/مايو من العام نفسه ، والهدف من ذلك تكوين الكوادر العليا التي تتقن اللغتين الفرنسية والعربية حتى تتمكن الجزائر من تعريب الإدارة لاحقاً[2].

(1) مجلة دراسات عربية، وثائق (ميثاق الجزائر)، تتمة لما نشر، ص91-92.

(2) تركي رابح: "أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: 3- واقع التعريب في الجزائر في مجالات الثقافة- الأعلام- المحيط الاجتماعي- الإدارة (1962-1982)"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(6)، العدد(61)،السنة(6)، آذار/مارس، (بيروت: 1984)، ص 58-59.

المبحث الثاني

المشاكل الاقتصادية

كان الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل كبيرة ومعقدة وخطيرة باعتبار ان الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة ،فمن المشاكل التي كان يعانيها كونه تابعا للاقتصاد الفرنسي وموجه من قبل فرنسا وبعد الاستقلال ومع انسحاب الفرنسيين من الجزائر ورؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية المستثمرة في الجزائر، أصبح الاقتصاد الجزائري مدمرا بشكل كبير، فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب هجرة المهارات المختلفة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي بلغت (80-90%) من الجالية الأوروبية وهؤلاء تركوا خلفهم المزارع والمصانع والمؤسسات والخدمات والمنازل معطلة أو مخربة[1].

واجهت الحكومة الجزائرية هذه المشاكل بتنظيم الاقتصاد عن طريق تشكيل لجان التسيير، والمشاركة في الشركات الفرنسية الموجودة في البلاد وخلق شركات وطنية بالإضافة إلى عملية التأميم[2].

بقي الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل اقتصادية حادة وذلك نتيجة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي طوال فترة الاحتلال[3]،و يمكن ملاحظة على أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لتتبع سياسة الحكومة في تسيير اقتصادها واهم المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

أولاً: الزراعة:

كان وضع القطاع الزراعي قبل الاستقلال يتمثل في سيطرة أكثر من (22 ألف مستعمر) فرنسي وأوروبي على أكثر من (2.5 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية الخصبة أي خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وبالمقابل كان هناك أكثر من (600 ألف)

---

(1) عبد الحميد براهيمي:المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،(بيروت:1996)،ص102-103؛ يوسف عبد الله الصايغ: اقتصاديات العالم العربي للتنمية منذ العام 1945،البلدان العربية الأفريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1،(بيروت :1984) : ج2، ص 348.

(2) براهيمي، المغرب العربي، ص 103.

(3) العقاد، المصدر السابق، ص 488.

جزائري يملكون الأخماس الأربعة الباقية، أي ما يعادل (20 هكتار) لكل فلاح من الأراضي الفقيرة[1].

وجهت الحكومة الجزائرية أنظارها إلى هذا القطاع لتعمل على إصلاحه بشكل جذري وخصوصاً إذا ما عرفنا ان (70 %) من السكان يعملون في الزراعة. ومن جهة أخرى أدى إهمال سلطات الاحتلال الفرنسي للأراضي الصالحة للزراعة وبسبب عوامل التعرية وضياع الغابات وزحف رمال الصحراء على الأراضي الزراعية وبسبب عوامل تلف الأراضي الزراعية[2]. لهذا أول ما قامت به الحكومة الجزائرية في هذا المجال حملة سميت بـ (حملة الحرث)، وذلك في 15 أيلول/ سبتمبر عام 1962، وهذه الحملة جاءت من اجل إعادة الفلاحين إلى قراهم لكن هذه الحملة فشلت فيما بعد [3].

تشكلت بعد ذلك لجان التسيير الذاتي تطبيقاً لمرسوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1962، أكمل بمرسوم ثان في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، ونص هذان المرسومان على التسيير المؤقت للاستثمارات الفلاحية والشركات التي تركها أصحابها وغادروا البلاد، لكنها لم تصبح ملكاً وطنياً إلا بعد صدور مرسوم 18 آذار/ مارس عام 1963، والذي نص على التسيير الذاتي للزراعة والصناعة وهذا المرسوم جاء مكملاً للمراسيم التي سبقتها والخاصة بالأملاك الشاغرة[4].

وبعد صدور مرسوم تشرين الأول/ أكتوبر، أصدرت الحكومة منشوراً أخر أوضحت فيه شرعية لجان التسيير العمالية وأكد المنشور على ان تدار المزارع المتروكة بواسطة تعاونيات

---

(1) كلود كولين:" تقارير (الجزائر،السنة الثامنة)"، تعريب محمود سويد، مجلة دراسات عربية،مجلد(6)،العدد (5)،السنة(6)،آذار/مارس،(بيروت:1970)،ص93؛ حسنين كروم: "الثورة الزراعية في الجزائر"، مجلة الكاتب،مجلد (12)،العدد(136)، السنة(12)، تموز/ يوليو،(القاهرة: 1972)، ص131؛
Jony Smith: The Political and Economic Ambitions of Algeria Landreform,1962-1974,The Middle East Journal, Number.3, Volume 29,(Washington:1957), p.260;
R.J. Harrison church and Anther: Africa and the Islands, (London: 1966), p.122.

(2) حسن محمود جوهر ومحمد موسى أبو الليل: الجزائر،دار المعارف،(القاهرة:1965)، ص 130-131.

(3) Barry William: Mordern Africa 1870-1970, (London: 1969), p. 79;
ميرل، المصدر السابق، ص160.

(4) معتصم محمد جمال الدين:" الإصلاح الزراعي في الوطن العربي،مجلة قضايا عربية"، مجلة(7) ،العدد(7) ، السنة(7)،تموز/ يوليو،(بيروت: 1980)،ص178 ؛عبد العزيز زرداني:"مهام البناء الاشتراكي في الواقع الجزائري"،مجلة الطليعة،مجلد(1)،العدد(4)،السنة(3)، نيسان/ ابريل ،(القاهرة :1967) ، ص72- 73؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria After moth of the war، على الموقع الالكتروني www.loc-gov.؛ براهيمي، المغرب العربي، ص 103، ص 158، ص 176؛
Gordons, op.cit,p.151.

إنتاجية تديرها لجان تسيير ويرأسها كادر فني تعينه الدولة. وتم تأسيس (المكتب الوطني لحماية وتسيير الأموال المتروكة). الذي تولى رعاية شؤون القطاع الاشتراكي[1].

بعد صدور مرسوم التسيير الذاتي (18اذار/ مارس عام 1963)، أنشئت الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي (O. N. R. A)، التي تولت إدارة المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (C. C. A. A). وهذه المراكز تقوم بالتسليف القصير الأجل والتسويق والتجهيز ومراقبة الحسابات وتحديد الأجور ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية[2].

طبق نظام التسيير الذاتي في القطاع الزراعي على مراحل متعددة:

1-المرحلة الأولى بدأت منذ نهاية عام 1962، عندما تم الاستيلاء على الأملاك الشاغرة بشكل فردي أو جماعي من قبل المنظمات الوطنية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى حماية هذه المزارع ومنع تهريب الآلات الزراعية وحافظت على الوحدات الزراعية الكبرى وفي عام 1963، أصبح نصف المزارع الشاغرة مسيرا ذاتيا.

2- المرحلة الثانية بدأت في آذار/ مارس حتى أيار/ مايو عام 1963، أي في وقت تم فيه الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير الذاتي، وبدأت عملية تأميم الأراضي الزراعية التي تمثلت بتأميم الوحدات الزراعية لكبار المستعمرين الفرنسيين والتي بلغت (127) مزرعة وتقدر مساحتها بـ (200 ألف هكتار).

3- المرحلة الثالثة بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1963، تم فيها تأميم كامل الأراضي الزراعية وبذلك أصبح القطاع الزراعي الاشتراكي مسيرا ذاتيا، ويغطي أكثر من (2.5 مليون هكتار)[3].

---

(1) منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت: 2000)، ص 78؛

William A. Hance: The Geography of Modern Africa, (London: 1965), p. 90.

(2) إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في البلدان العربية في (المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2،(الجزائر :1974)،ص119؛ مجلة دراسات عربية:" تقارير (القضية الزراعية في أقطار المغرب العربي)"،مجلد(2)، العدد (9)، تموز/يوليو، (بيروت: 1965)، ص77، ص82-83؛ جمال الدين، المصدر السابق، ص178-179؛ رحمة، المصدر السابق، ص78.

(3) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي، تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية،معهد البحوث والدراسات العربية،(القاهرة: 1978)، ص301؛ علي غربي: واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي من كتاب (ألازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، (بيروت: 1996)، ص326-328؛ مجلة دراسات عربية، تقارير (القضية الزراعية)، ص77؛ Smith, op. cit, p. 261-262

وكانت الحكومة قد شكلت المجلس الوطني للإصلاح الزراعي في شهر تموز/ يوليو عام 1963، لتشرف على عملية التسيير الذاتي، لكن هذه الهيئة ألغيت في شباط/فبراير عام 1968[1].

شهد القطاع الزراعي في الفترة الممتدة ما بين عامي (1962–1965)، تطورا بطيئا في أنتاج الحبوب (القمح، الأرز، الشعير، الذرة الصفراء والبيضاء، والشوفان)، كذلك في أنتاج الخضراوات والفواكه والحمضيات[2].

إما قطاع الإنتاج الحيواني، فقد تطور هو الأخر خلال السنوات اللاحقة للاستقلال[3].

ثانيا: الصناعة:

ظل قطاع الصناعة مهملا كما هو الحال في باقي الدول المحتلة[4]. فلقد عانى قطاع الصناعة من تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية منها: الحجم الكبير للواردات من السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج ومن جهة أخرى كان معظم القطاع الصناعي والبترولي خاصة بأيدي راس المال الأجنبي الخاص ناهيك عن عدم وجود جهاز أداري يقوم بأعداد المشروعات الصناعية وإنجازها بالسرعة والفعالية المطلوبة[5]. ومن جهة أخرى غياب الإصلاح الزراعي عن مسيرة التصنيع وعدم استخدام الإطارات (الكوادر) الوطنية بشكل كبير في إعداد المشروعات الصناعية في إطار مخطط وطني إلزامي ومنظم لتطوير القطاع الصناعي في المستقبل القريب[6].

بعد الاستقلال اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات الهدف منها النهوض بواقع القطاع الصناعي فعملت على تأميم المؤسسات الصناعية والمنجمية إضافة إلى المزارع الشاغرة وذلك تطبيقا لمرسوم التسيير الذاتي والتي كانت تديرها الأجهزة التالية: جمعية عامة للعمال،

---

(1) الصايغ، المصدر السابق، ص354–355.

(2) زياد الحافظ: أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، ط1،(بيروت:1976)، ص160؛ رحمة، المصدر السابق، ص82؛ EPL.,op.cit,1968-1969, p.153; EPL,op.cit,1970-1971,p.165.

(3) لبيب سعد الفيشاوي: الوطن العربي جغرافيا واجتماعيا، دار الفكر العربي، (د. م: د. ت)، ص141؛ EPL, op. cit, 1967-1968,p. 154; EPL, op.cit, 1968-1969, p. 159.

(4) عبد القادر جغلاط: حيازة التكنولوجيا من اجل تنمية صناعة الصلب في الجزائر، من كتاب (حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 1987)، ص99؛ العربي، المصدر السابق، ص133.

(5) محمد الأخضر بن حسين:التصنيع في الجزائر فيما بين 1962–1980، أفكار حول تجربة وطنية للتنمية من كتاب(الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي، الواقع والممكن)، مجموعة من الباحثين، المعهد العربي للتخطيط، (الكويت: 1984):ج1، ص199.

(6) المصدر نفسه، ص200.

مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير[1]، ومن جهة أخرى بذلت الحكومة جهودا كبيرة في إنشاء الشركات الوطنية، حيث أنشئت في عام 1962، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA)[2]، وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 1963، أنشئت الشركة الوطنية للبحوث والإنتاج والنقل والتحويل والتسويق للهيدروكاربونات أي شركة سوناطراك (SONTRACH)، وهذه المؤسسة كانت رائدة في مجال عملها إضافة إلى سيطرتها على الموارد النفطية وفي إدارة العمليات المنظمة في قطاع صناعة النفط[3].

أطلقت الحكومة في العام نفسه عملية استرجاع مصانع الشحوم(الزيوت) والمعلبات الغذائية وكثفت هذه العمليات في عام 1965، كما أنشئت مصانع في هذا القطاع وهي: شركة إدارة وتطوير مصانع السكر (CSOGEDIS)، والشركة القومية للتعليب (SOALCO)، والشركة القومية للشحوم (SNCG)[4].

كما تم تأميم المطاحن والمصانع التي تنتج المواد الغذائية كالمعكرونة والأرز والبسكويت وما شابه ذلك بموجب قرار صدر بتاريخ 12 نيسان/ ابريل عام 1964[5].

وأنشأت الحكومة الشركة الوطنية للحديد والصلب في أيلول/ سبتمبر عام 1964[6]. وكان قطاع الحديد والصلب يتكون من أربع وحدات تصنيع صغيرة تستخدم في الغالب خردة الحديد أو الصلب نصف المعالج (المصنع)، المستورد من الخارج وكانت ملكية خاصة لمتعهدين فرنسيين وكانوا يستخدمون الخبرة الفرنسية، أما العاملين المحليين في هذا القطاع فبلغ عددهم (1500 عامل) من غير المهرة[7].

ثم قررت الحكومة تأميم (69) منجما للحديد والرصاص والزنك والنحاس بتاريخ 30 أيار/مايو عام 1965[8].

---

(1) المنصور حسين وكرم حبيب: التنمية الاجتماعية بين النظريات والتطبيق، مكتب الوعي العربي، (د. م: د. ت)، ص224؛ براهيمي، المغرب العربي، ص103.

(2) براهيمي، المغرب العربي، ص103–104.

(3) مجلة الدراسات الإعلامية: "التجربة الجزائرية في ميدان المحروقات"، العدد (21)، تموز/يوليو، (دمشق: 1980)، ص138؛ العقاد، المصدر السابق، ص490؛ الصايغ، المصدر السابق، ص354؛ العربي، المصدر السابق، ص149.

(4) رحمة، المصدر السابق، ص306.

(5) جريدة البلد(العراقية): تأميم عشرات المصانع بالجزائر،العدد(186)،الاثنين 3 نيسان/ابريل،عام 1964.

(6) العربي، المصدر السابق، ص 139.

(7) جغلاط، المصدر السابق، ص99.

(8) جريدة الرياض: تأميم المناجم في الجزائر،العدد(27)، السنة(1)، الاثنين 31 أيار/مايو، عام 1965.

ومن الملاحظ في نهاية عام 1964، ان نظام التسيير الذاتي لم يشمل في هذا القطاع أكثر من (400 وحدة) وهي لا تضم أكثر من (10 %) من عمال الصناعة على العكس في القطاع الزراعي حيث نلاحظ ان نظام التسيير الذاتي قد شمل أكثر من (40%) من أفضل المساحات المزروعة والذي يضم أكثر من (250 ألف عامل)[1].

وقامت الحكومة بإنشاء دواوين مختلفة لتنشيط عمل القطاع الصناعي، وتم إنشاء الديوان الوطني للتسويق (NACO)، عام 1962، وهو مكلف باستيراد المواد الغذائية وتوزيعها، من ثم تم إنشاء محلات الدولة للبيع بالتجزئة، وأما في عام 1963، فلقد انشيء الديوان الوطني للصيد (ONP)، والديوان الوطني للسياحة (ONAT)، والديوان الوطني للنقل (ONT)، والشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA)[2]. وأيضا تم إنشاء شركة سوناطراك (SONTRACH)، وهي الشركة الوطنية للبحوث والإنتاج والنقل والتحويل والتسويق[3].

أما من ناحية الإنتاج الصناعي، فنلاحظ ان الإنتاج النفطي قد شهد تطورا كبيرا في الفترة ما بين عامي (1962–1965)[4]. وهذا التطور الكبير انعكس على تطور العائدات النفطية في هذه الفترة[5]. ومن جهة أخرى فان قطاع التعدين شهد هو الآخر تطورا كبيرا من حيث الإنتاج[6].

ثالثا: الميزانية العامة:

(1) احمد بعلبكي:"العلاقات بين تأزم الخيارات الوطنية وأزمة المسألة الزراعية في الجزائر"، مجلة دراسات عربية، مجلد(22)، العدد(4)، السنة(22)، شباط/فبراير،(بيروت:1983)، ص26.

(2) براهيمي، المغرب العربي، ص104.

(3) العقاد، المصدر السابق، ص491.

(4) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي (35)، إحصاءات نفطية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (4)، العدد (35)، السنة (4)، كانون الثاني/يناير، (بيروت:1982)، ص200.

(5) الشيخ عبد الله الطريقي:" الملف الإحصائي إحصاءات نفطية"،مجلة قضايا عربية،مجلد(7)،العدد (24)، السنة (7)، نيسان/ابريل، (بيروت:1980)، ص315.

(7) EPL, op.cit, 1965-1966, p.104; EPL, op.cit,1967-1968,p.155; EPL, op.cit, 1968-1969, p.154; EPL, op.cit, 1970-1971, p.165; EPL, op.cit, 1971-1972, p.165.

بلغت الميزانية العامة للجزائر بعد الاستقلال (804 مليون فرنك تقريبا)[1]، بينما قدر الدخل القومي ما بين (140–150 مليون فرنك) أعطت فرنسا مبلغ (340–360مليون فرنك) إلى الجزائر، من بينها (150–160 مليون فرنك)، على شكل معونة فنية، وهذا المبلغ غطى أكثر من (40%) من ميزانية الجزائر، وفي عام 1964، طالب النواب الفرنسيون بقطع المعونة وتخصيصها للتعويض عن الممتلكات التي أممتها الحكومة الجزائرية، أما في عام 1965، فقد خفضت فرنسا المعونة المخصصة للجزائر الى مقدار (300 مليون فرنك)[2].

أذن كانت الميزانية العامة للفترة ما بين عامي (1962–1965)، تتميز بأن الموارد والالتزامات الحكومية غير منظمة، فهنالك ضعف في دخل الميزانية قياسا إلى دخل الميزانية قبل الاستقلال، إضافة إلى كبر حجم مصاريف تسيير الميزانية وضعف ميزانية التجهيز مقارنة بالغلاف المالي[3].

(1) العقاد ، المصدر السابق، ص488.

(2) المصدر نفسه، ص489.

(3) فتح الله ولعلو والعربي الجعيدي: مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب: الجزائر–المغرب–تونس–ليبيا–موريتانيا، من كتاب (الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي)، مجموعة من الباحثين، معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت:1989): ج1، ص405، ص407.

المبحث الثالث

المشاكل الاجتماعية

أدت فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة للجزائر إلى تركيز جهاز الهيمنة الاستعمارية المتعددة الإشكال والأساليب والذي قابله تفكك بنى التنظيم الاجتماعي الجزائري الى خلق قوى اجتماعية جديدة، إضافة إلى انتشار الأمراض الاجتماعية[1].

ان الأوضاع الاجتماعية تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. وبما ان الجزائر قد عانت من طول فترة الاحتلال الفرنسي، لذا يمكن دراسة على أهم المشاكل الاجتماعية التي عانت منها الجزائر بعد الاستقلال.

أولا: التركيب السكاني:

قدر عدد سكان الجزائر غداة الاحتلال بـ (3 ملايين نسمة)، وفي عام 1856 جرى أول تعداد للسكان في الجزائر، ولم تجر عملية تعداد للسكان بعد ذلك إلا في عام 1966[2].

عندما اندلعت حرب التحرير الجزائرية، أدت إلى خسائر مادية وبشرية ضخمة (مليون شهيد و 400 ألف معتقل وموقوف، وأكثر من مليون لاجيء في تونس والمغرب)، إضافة إلى حركة الهجرة من الأرياف إلى المدن[3]. وبرغم ذلك فان عدد السكان تزايد بشكل ملحوظ حيث بلغ المعدل (3.4%)، وهذا يدل على ارتفاع معدلات الولادات قياسا بمعدل الوفيات، ويعني هذا زيادة طبيعية في عدد السكان خلال هذه الفترة[4]، حيث بلغ عدد السكان في الجزائر عام 1960 (10 ملايين نسمة)، أما في عام 1965، فقد بلغ عدد السكان (11.92 مليون نسمة)[5]. وكان

---

(1) صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830-1962، دراسة تحليلية، ط1، (الجزائر: 1992): ج1، ص219.

(2) عبد علي حسن الخفاف وعبد مخمور الريحاني: جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، (البصرة:1986)، ص93.

(3) حمادي بتبوت: توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي، من كتاب (المؤتمر العربي للسكان، عمان4-8 نيسان/ابريل عام 1993)، مجموعة من الباحثين، جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (عمان:1993)، ص144.

(4) خميس طعم الله: "التطور الديموغرافي في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد (11)، كانون الثاني/يناير، (تونس:1982)، ص110.

(5) خليل محمد حسين:مصادر الطاقة الرئيسية وآفاق تطورها في الوطن العربي،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل،(الموصل:1987)،ص 118؛ عبد علي حسن الخفاف وسالم سعدون المبادر: جغرافية الوطن العربي،جامعة البصرة،(البصرة: 1985)،ص 208؛ الفيشاوي، المصدر السابق، ص 135.

معدل النمو السنوي للفترة ما بين (1960 – 1965) حوالي (4%)[1]. أما الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع الواحد من المساحة الكلية خلال هذه الفترة فكانت حوالي (2.3 – 5%)[2]. وكانت هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع معدلات الولادات قياسا بمعدلات الوفيات، ألا ان هذه الزيادة صاحبها تطور في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

1- مشكلة البطالة:

عانت الجزائر من مشكلة البطالة قبل الاستقلال وبعده أما مصدر هذه البطالة فهو القطاع الريفي الذي كان يعاني من اختلال التوازن في عوامل الإنتاج المختلفة، وخاصة بين الندرة النسبية للأرض الزراعية ورأس المال وبين وفرة قوة العمل، مما أدى إلى تجزئة الأراضي إلى قطع صغيرة وتعددت إشكال المزارع واستخدمت وسائل الإنتاج البدائية وحدث ارتفاع في الكثافة السكانية في مناطق معينة، مما أدى إلى نقص فرص العمل بصورة عامة بالنسبة إلى قوة العمل في القطاع الزراعي، ومنذ عام 1945، ازداد معدل النمو السكاني الذي أدى إلى نشاط الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة الهجرة إلى الخارج، مع ذلك ظلت نسبة البطالة وقلة فرص العمل عالية في القطاع الريفي[3].

والملاحظ هنا ان من بين (4.5 مليون) من السكان القادرين على العمل، هناك (2.5 مليون) شخص يقومون بأعمال دائمة، وبمعنى آخر ان نصف القوة العاملة تجد عملا دائما، أما ربع السكان القادرون على العمل فيعاني من بطالة جزئية، وأما الربع الاخر فانه يعاني من البطالة الكاملة[4]. ففي عام 1955، بلغ عدد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً (850 ألف عاطل) من اصل (2.300 مليون عامل) [5]، ولقد استمرت هذه المشكلة في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث نجد انه في عام 1963، بلغ عدد العاطلين عن العمل مليون شخص فيما كان

---

(1) محي الدين ماميش: "أضواء على الوضع السكاني العالمي والعربي"، مجلة الفكر العربي، مجلد (1)، العدد (10)، السنة (1)، (طرابلس: 1979)، ص 76؛ مكتب الإحصاء في اليونسكو:" نمو أعداد الطلاب في البلدان العربية، اتجاهاته وإسقاطاته حتى عام 1985"، مجلة التربية الجديدة، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: 1976)، ص 100.

(2) محمود طه أبو العلا: جغرافية العالم الإسلامي، دار المعارف، ط4، (القاهرة: 1968)، ص 21؛ قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(21)، مؤشرات إحصائية اجتماعية عامة"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(3)،العدد(2)،السنة(3)، تشرين الثاني/نوفمبر،(بيروت: 1980)، ص 170.

(3) محمد إبراهيم منصور:" السكان وقوة العمل والبطالة في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (13)، العدد(145)، السنة(3)، آذار/مارس،(بيروت: 1991)، ص 131.

(4) كولين، المصدر السابق، ص 88.

(5) كلور وآخرون، المصدر السابق، ص 48.

هناك(2.600 مليون شخص) لا مورد لهم، مما أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة اللصوصية وقيام العاطلين عن العمل في المدن بتظاهرات متفرقة وبشكل مستمر[1].

2- مشكلة الهجرة:

تعد الهجرة الخارجية وجها من وجوه مشكلة البطالة، فلقد كانت هناك عدة عوامل أثرت على توزيع السكان وتركيبتهم، وكان للعامل السياسي دور بارز في تحديد خصائصها ولقد شجعت فرنسا في فترة الاحتلال على هجرة الجزائريين إلى فرنسا وجنوب أوربا للعمل فيها، كما عملت في الوقت نفسه على استيطان الفرنسيين بإعداد كبيرة في الأراضي الجزائرية[2]. أما عن دوافعها وأسبابها، فأننا سنوردها بالتفاصيل في الفصل الثالث لاحقا.

لقد تطور حجم الهجرة الخارجية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1955-1962) فقد ارتفعت من (310 الى 365 آلف مهاجر جزائري)[3].

لكن الحكومة الجزائرية اتخذت عدة إجراءات للحد من زيادة عدد المهاجرين إلى الخارج وذلك عن طريق تنظيم عملية الهجرة والعمل وتشجيع العائدين إلى الجزائر في الإسهام بعملية التنمية والعمل على توفير الوسائل المساعدة على تطوير الخبرات الفنية والتقنية وهذا ما أكد عليه ميثاق الجزائر لعام 1964[4].

ثانيا: ضعف الخدمات العامة:

واجهت الجزائر مشاكل عديدة في مجال الخدمات العامة بعد الاستقلال وخاصة بعد حرب طويلة، وخروج فرنسا من الجزائر، أصبحت الجزائر تعاني من نقص حاد في الخدمات الصحية والبيئية فانتشرت الإمراض والأوبئة ... الخ، ناهيك عن مشاكل رئيسة منها :

1- مشكلة السكن:

واجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال مشكلة السكن ومشكلة المهاجرين الجزائريين الذين عادوا إلى البلاد، وبسبب النقص الحاصل في المساكن اضطر عدد كبير من الجزائريين الى السكن في الخيام والمعسكرات، لذا قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات لحل هذه المشكلة

---

(1) اجيرون، المصدر السابق، ص 195؛ .Zartman,op.cit,p.64.

(2) فيليب رفلة واحمد سامي مصطفى: جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعية اقتصادية سياسية مع دراسة شاملة للدول العربية، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر، ط2، (القاهرة: 1965)، ص 134؛ محمد خميس الزوكة: في جغرافية العالم العربي، دار المعارفية الجامعية،(القاهرة: 1989)، ص 203.

(3) ريمون آرون وانطواني ناتنغ: الاستقلال للجزائر، ترجمة جان غبريل، ط1،(بيروت: 1958)، ص41؛ علي لبيب: "عمال المغرب العربي في أوربا ومسألة العودة "، مجلة دراسات عربية، مجلد(23)، العدد (4)، السنة(23)، شباط/ فبراير،(بيروت: 1987)، ص 31.

(4) مجلة دراسات عربية، وثائق (ميثاق الجزائر)، ص 96.

وذلك بتخصيص الأموال الكثيرة من اجل إنشاء المساكن وقامت بحملات تطوعية للشباب من اجل المساهمة في بناء هذه المساكن[1].

وضعت الحكومة بعد ذلك سياسة خاصة للإسكان وإعادة البناء في الميثاق الجزائري، حيث أكد على ان سياسة الإسكان تبدأ بوسائل التجهيز (الماء – المجاري – قنوات – التنظيف)، وتجهيزات الإقامة النافعة(المنشات الخدمات العامة (أسواق – مباني طبية – قاعات جماعية – مأوي – مراكز الخدمات الطبية)، وأكد وجوب القضاء على الأحياء القصديرية(مدن الصفيح) التي تشوه البلاد، وتجعل قسما كبيرا من السكان يعيشون على هامش الحياة الاجتماعية على المدى الطويل، وأكد الميثاق أيضا، انه يجب على الدولة ان تسهل ملكية المساكن للحاجات الشخصية العائلية عن طريق الإيجار – البيع[2].

2-الخدمات الصحية:

عانت الجزائر من إهمال كبير في الجانب الصحي في عهد الاحتلال، في الوقت نفسه كانت المناطق التي يسكنها الفرنسيون والأوربيون قد اختصت بكل الاعتمادات المخصصة لمكافحة الأمراض وتوفير الخدمات الصحية، ولم تهتم حكومة الاحتلال بمكافحة الإمراض والاوبئة بل عمل المستوطنين على نقل الأمراض والأوبئة الفتاكة الى الجزائر مثل الزهري، السيلان والسل[3]. وكانت هناك أوبئة مثل الجدري وحمى المستنقعات والتيفوس وكانت تصيب اغلب الجزائريين قياسا بالاوروبين، فلقد كانت الأمراض المعدية مثل الحصبة والتهاب الأمعاء والسل تصيب جزائري واحد من كل عشرين مقابل فرنسي واحد من مئة شخص، أما التهاب أنسجة الخلايا فكانت بسبب الجوع ونقص التغذية وحالات الحرمان الكثيرة، إضافة الى الجهل ، كل هذه العوامل تسببت في كثير من الوفيات في الجزائر.

أما المؤسسات الصحية فكانت قليلة قبل الاستقلال ولا تفي بالغرض، فمثلاً كان الأطباء عام 1953 (1735 طبيبا)، أي طبيب واحد لكل (6 آلاف جزائري)، أما عدد الأسرة في المستشفيات فكانت (25 ألف سرير) في الجزائر[4].

بعد الاستقلال اهتمت الحكومة الجزائرية بالخدمات الصحية اهتماماً كبيراً وخصوصاً بعد زيادة نسبة الوفيات الكبيرة بسبب سوء الأوضاع لكن الحكومة واجهت مشكلة قلة عدد الأطباء

---

(1) جوهر وآخرون، المصدر السابق، ص132.

(2) مجلة دراسات عربية، وثائق (ميثاق الجزائر)، ص94.

(3) أمين شاكر وآخرون: شمال أفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعارف،(القاهرة: د. ت)، ص 68 – 70.

(4) كلور وآخرون، المصدر السابق، ص 126 – 127.

ووضعت خطة تستطيع بها ان تعالج الحالة حسب إمكانيات البلاد، فعملت على تشكيل وحدات صحية في أنحاء البلاد وجعلت في كل وحدة طبيباً وعدد من المساعدين[1].

وأكدت الحكومة الجزائرية في خطة مركزة وضعتها في الميثاق الجزائري على تحسين المؤسسات الصحية وتضمنت: ((ضمان مجانية العلاج التي يجب ان تسبق أصلاح الضمان الاجتماعي، وتوسيع اللجان الإدارية بربطها مع سلك المستشفيات والسلك الطبي وشبه الطبي وإشراكها في تسيير المستشفيات، وإيقاف موجة المرضى المتجهة نحو المراكز الصحية في المدن، وذلك بخلق الوحدات الصحية في المناطق نفسها ومضاعفة الفرق الصحية المتحركة وتطوير شبكة وأجهزة المواصلات في الريف وإقامة ملف صحي إجباري يمكن من خلاله تتبع ومراقبة المريض، إضافة الى تنظيم حملات واسعة من الوقاية التي تتطلب كل المستخدمين الموجودين (الأطباء – طلبة – فنيين صحيين)، وكذلك تطبيق الخدمات المدنية الصحية وهي مرحلة تمهيدية نحو التأميم الكامل للطب وتأميم تجارة الأدوية))[2].

وبرغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في تحسين الخدمات الصحية، إلا ان المشكلة ظلت قائمة بسبب قلة الأطباء وزيادة عدد السكان بشكل كبير لذلك نلاحظ انه في عام 1960، كان هناك طبيب واحد لكل (5530 شخص)، أما في عام 1965 فكان هنالك طبيب واحد لكل (8400 شخص)[3]. أي ان هناك نقص في عدد الأطباء قياسا للزيادة السكانية، مما يتطلب جهودا أضافية في توفير الكادر الطبي.

---

(1) جوهر وآخرون، المصدر السابق، ص 132.

(2) مجلة دراسات عربية، وثائق (ميثاق الجزائر)، ص 92–93.

(3) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(41)، مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(5)، العدد(45)، السنة(5)، تشرين الثاني/نوفمبر،(بيروت : 1982)، ص 189؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي (48)، إحصاءات السكان والقوى العاملة والتحضر والصحة والتعليم في الوطن العربي"، مجلد (6)، العدد (61)،السنة(6)، آذار/مارس،(بيروت: 1984)، ص 172؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(57)، إحصاءات اجتماعية عامة للوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي، مجلد (8)، العدد(8)، السنة(8)، تشرين الأول/ أكتوبر،(بيروت: 1985)، ص 196.

المبحث الرابع

الناحية الثقافية

عملت فرنسا طوال فترة احتلالها بكل إمكانياتها لحرمان الجزائريين من العلم والثقافة لان شعارها كان (عدو جاهل أفضل من عدو متعلم)، لان العدو الجاهل يمكن السيطرة عليه وتسخيره لخدمة أهدافها، أفضل من عدو متعلم لأنه من الصعوبة السيطرة عليه وتسخيره لخدمة الأهداف الاستعمارية[1].

وواجهت الجزائر مشكلة أخرى بالإضافة الى المشاكل السابقة، وهي مشكلة الأمية، فلقد كانت نسبة الأمية حوالي (80 %) من مجموع السكان عند الاستقلال[2]. وكانت نسبة الأمية بين الرجال (95 %)، أما نسبة الأمية بين النساء فبلغت (99%) في عهد الاحتلال، بينما كانت نسبة تعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية ومن هم في سن التعليم لا تتجاوز (8%) وتنخفض هذه النسبة في المراحل التعليمية الأخرى[3].

أما بعد الاستقلال فقد وجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف الجزائريين ونقص الكوادر الإدارية والفنية والتعليمية، مما اضطرها على دفع علاوات لأكثر من (50%) من المعلمين الفرنسيين لسد الحاجات في التعليم للسنة الدراسية (1962 – 1963)[4].

وتطبيقاً لاتفاقية ايفيان عام 1962 فقد استمرت التبعية الثقافية لفرنسا فلقد كان المكتب الجامعي والثقافي يدير (60 منشأة) ثقافية وتعليمية فرنسية في الجزائر وتعد فرعا من فروع السفارة الفرنسية في الجزائر وكانت تتمتع باستقلال ذاتي وظل المكتب مفتوحا والمدارس

---

(1) تركي رابح: " الأمية في الجزائر"، مجلة الفكر العربي، مجلد (3)، العدد (19)، السنة (3)، كانون الثاني/ يناير،(طرابلس: 1981)، ص206.

(2) نازلي معوض: "الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسية الثقافية العربية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(3)، العدد(17)، السنة(3)، تموز/ يوليو،(بيروت: 1980)، ص 91 – 92؛ معوض، التعريب والقومية العربية، ص 178.

(3) نعيم حبيب جعنين: "مشكلة الأمية في العالم العربي"، مجلة دراسات عربية، مجلد(24)، العدد(5)، السنة (24)، آذار/مارس،(بيروت: 1988)، ص 1962؛ رابح، مشكلة الأمية، ص206.

(4) معوض، الشخصية العربية، ص 91 – 92؛ التعريب والقومية العربية، ص178؛
Zartman, op. cit, p.64; Gordon, op. cit, p.196.

والثانويات الفرنسية في المدن الجزائرية حتى عام 1975، وكانت تدرس فيها البرامج التعليمية الفرنسية وعلى أيدي أساتذة فرنسيين[1].

ومن جانب أخر ظهرت مشكلة جديدة للحكومة عندما رحل أكثر من (18 ألف مدرس) فرنسي، من الجزائر دفعة واحدة، بالإضافة إلى الكوادر الإدارية الفرنسية وكافة المعلمين والمدرسين الذين كانوا يتولون الإشراف على التعليم في مختلف مراحله، فوجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة كيفية إدارة الأجهزة الإدارية وتسيير عملية التعليم، فكانت الحكومة أمام خيارين أما ان تعتمد على فرنسا أو تعتمد على نفسها بالإمكانيات القليلة المتوفرة، فقررت الحكومة الاعتماد على نفسها برغم كل الصعوبات ولقد استعانت الحكومة بشريحة الجزائريين المتثقفين بالثقافة الفرنسية سواء في أجهزة الدولة أو في المدارس، كذلك استفادت من المدارس العربية الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين والتي قدر عددها بـ (170 مدرسة ابتدائية)، ومعهدا ثانويا في قسنطينة[2].

وابتداءاً من العام الدراسي الأول في عهد الاستقلال (1962–1963)، فرضت اللغة العربية كلغة للتعليم في جميع المؤسسات التعليمية ولسبع ساعات في الأسبوع في المرحلة الابتدائية وثلاث ساعات في الأسبوع في المرحلة الإعدادية وفي الوقت نفسه تم تعيين أكثر من (3500 معلم) دربوا بشكل سريع لهذا الغرض[3].

ثم قامت الحكومة الجزائرية بفرض التعليم الإلزامي طبقا لنص دستور عام 1963، الذي أكدت مادته الثامنة على: ((ان التعليم إجباري والثقافة للجميع بدون أي استثناء أو تميز))[4]. ثم

---

(1) مها عبد اللطيف حسن: البربر والمسألة الثقافية في الجزائر، من كتاب (الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في العالم الثالث)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد: 1989)، ص 366؛ مجلة الوطن العربي:" القطار الجزائري في محطة ايفيان"، العدد(230)،السنة(5)، 11–16 تموز/ يوليو، (باريس: 1981)، ص36؛ معوض، الشخصية العربية، ص 95–96؛ معوض، التعريب والقومية العربية، ص 179.

(2) هانية الحسن: "مشكلات التعريب في الجزائر"، مجلة الفكر العربي، مجلد(1)، العدد(4–5)، أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر،(طرابلس:1978)، ص399؛ معوض، الشخصية العربية، ص102–103؛ التعريب والقومية العربية ص 101–102.

(3) محمد منجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، (بيروت: 1984)، ص172؛ محمد منجي الصيادي:" مسيرة التعريب في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(2)،العدد(9)،السنة(2)،أيلول/ سبتمبر،(بيروت: 1979)، ص55؛ الحسن، المصدر السابق، ص 399.

(4) صلاح الفيلالي: إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية والايدولوجيا الممارسة، من كتاب (ألازمة الجزائرية)،ط2، ص445.

أعلن عن القيام بحملة ضد الأمية في الجزائر بتاريخ 15 تموز / يوليو من العام نفسه[1]. وسميت هذه الحملة (الحرب على الجهل)، حيث شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية تحت رعاية جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومن ثم تم تأليف الكتب الخاصة لمكافحة الأمية، حيث الفت كتابين لتعليم القراءة (كتاب باللغة العربية والأخر باللغة الفرنسية)، وألف كتابان آخران لتعليم الحساب أيضا (كتاب باللغة العربية والأخر باللغة الفرنسية)، ومن ثم تم فتح أقسام عديدة لتعليم الأميين[2]. لكن سرعان ما توقفت هذه الحملة في العام نفسه وذلك بسبب عدم التخطيط لها وقلة الخبرة وصعوبة البرنامج المعد تطبيقه[3].

إما في العام الدراسي الثاني (1963–1964)، فلقد اقتصر نشاط التعريب على محاولة تنظيم تدريس اللغة العربية ، ولقد درس المسئولون والمتخصصون طبيعة المشكلة وأبعادها وجاءت نتيجة الدراسة بروز حملة تدعو إلى تعريب السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية تعريبا تدريجيا لتجنب صعوبة تعلم الطفل لغتين في آن واحد[4].

وعلى اثر انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية في نيسان/ ابريل عام 1964 تأسست (لجنة التعريب) وألحقت بالمكتب السياسي للجبهة لكنها لم تنجح لعدم وجود برنامج محدد لها ثم تأسس المركز الوطني لمكافحة الأمية في 31 آب/ أغسطس عام 1964، على اثر صدور مرسوم رئاسي خاص، والهدف من هذا المركز:((هو القضاء على الأمية في اقرب الآجال وبطريقة علمية من اجل ضمان الثقافة لكل مواطن حتى يتسنى ان يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد))[5]. وحدد المرسوم مهام هذا المركز بـ ((التخطيط وتنظيم برامج محو الأمية وإعداد البرامج والوسائل التعليمية وتدريب العاملين على الطرق التعليمية ثم تطبيق

---

(1) المصدر نفسه، ص448.

(2) رابح، مشكلة الأمية، ص210.

(3) وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني لمحو الأمية:" تقرير الجزائر،محو الأمية وتعليم الكبار"، مجلة تعليم الجماهير، العدد (26)، السنة (11)، أيلول/ سبتمبر،(بغداد: 1984)، ص237–238.

(4) الحسن، المصدر السابق، ص445.

(5) مجلة تعليم الجماهير:" تقارير العدد، الجزائر موقف من محو الأمية وتعليم الكبار"،مجلة تعليم الجماهير، مجلد(6–7)،العدد(15)،السنة(6)، أيلول/ سبتمبر،(بغداد:1979)، ص197–198؛ مجلة تعليم الجماهير: "عرض حول محو الأمية وأثره في التعليم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية"،مجلد (4)، العدد (9)، السنة(4)، أيار/مايو،(القاهرة:1977)،ص63–64؛ وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني لمحو الأمية، المصدر السابق، ص238؛ رابح، مشكلة الأمية، ص210–211.

هذه البرامج وأخيرا مراقبة محو الأمية في الجزائر وتقييمها))[1]. وتم في هذا العام الدراسي تعريب السنة الأولى من المرحلة الابتدائية[2].

ومع ذلك فان برنامج مكافحة الأمية لم يحقق النتائج المرجوة منه وذلك لعدة أسباب و كان من أهمها ان البرنامج افتقر إلى المنهجية والعلمية والواقعية، وكانت عبارة عن فصول ومدارس تستقبل عينات من الدارسين من فئات مختلفة، ومن مهن مختلفة، وكانت المواد العلمية متشابهة، ومن جانب أخر كان الحافز الذي يدفع الأميين إلى الدخول في برامج محو الأمية هو الحافز المادي[3]، أما بخصوص تمويل هذه الحملة فأنها كانت تابعة لميزانية الدولة[4].

أما المركز الوطني لمكافحة الأمية، فانه هو الأخر لم يقم بدوره بصورة فعالة إلا في عام 1966، ويرجع لأسباب مالية وفنية لان المركز افتقر إلى امتلاكه مكتبا خاصا وكان عدد الموظفين قليلا وغير كافي، مما دفع الحكومة إلى إرسال بعثات خاصة من الموظفين إلى الخارج لتأهيلهم وسمي ذلك (محو الأمية الوظيفي) فأرسلت أول بعثة إلى مصر في العام الدراسي (1964–1965)، ولم تبدأ عملية محو الأمية الحقيقية إلا بعد عودة هؤلاء من مصر[5].

أصبحت اللغة العربية تدرس في جميع المستويات خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1962–1965)، وكانت تستخدم كلغة أساسية في المرحلة الابتدائية وكلغة ثانوية (لكن إجبارية) في مراحل أخرى، مع استمرار استخدام اللغة الفرنسية في تسيير الإدارة والاقتصاد، ومن جانب أخر قامت الحكومة بإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج للاستفادة منهم فيما بعد لتطوير البلاد[6]. وبرغم كل الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الحكومة، إلا أنها استطاعت ان تحقق تحولا ثقافياً وعلمياً في الجزائر.

---

(1) وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني لمحو الأمية، المصدر السابق، ص238؛ مجلة تعليم الجماهير، عرض حول نحو الأمية، ص63–64؛ رابح، مشكلة الأمية، ص211.

(2) العقاد، المصدر السابق، ص493.

(3) رابح، مشكلة الأمية، ص211–212.

(4) مجلة تعليم الجماهير، تقارير العدد، الجزائر موقف من محو الأمية، ص198.

(5) مجلة تعليم الجماهير، عرض حول محو الأمية، ص64.

(6) الفيلالي، المصدر السابق، ط2،ص 449 ؛ Gordon, op. cit, p. 196

ويمكن ان نتلمس تطور أعداد الطلاب في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1962-1965)، (الآلاف) [1]:

عدد الطلاب	1962	1965
عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية	770.800	1.215.000
عدد الطلاب في المدارس المتوسطة	61.600	179.000
عدد الطلاب في المدارس الثانوية	19.500	40.700
عدد الطلاب في الجامعات	2.800	4.700

نلاحظ من خلال ما تقدم ذكره، ان الحكومة الجزائرية الفتية كان إمامها منذ الأيام الأولى لتسلمها السلطة في الجزائر، الكثير من القضايا والمشاكل الخطيرة التي كانت تعانيها نتيجة لطول فترة الاحتلال التي دامت أكثر من 132 عاما لذا قامت الحكومة الجزائرية برئاسة احمد بن بله بوضع حلول آنية أو وقتية. أو خطط غير مدروسة بدقة، وحتى الخطط التي وضعتها الحكومة كانت تفتقر إلى الكوادر المؤهلة لتنفيذ هذه الخطط إضافة إلى عجز الميزانية عن تغطية كلفة هذه الخطط، ومن جانب أخر فان هذه الخطط تحتاج إلى وقت طويل لتحقيق النتائج المرجوة منها لكن بسبب الظروف الداخلية والسياسية والأزمة الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية المعقدة، لم تسعف حكومة الرئيس احمد بن بله، حيث أزيح الرئيس احمد بن بله عن السلطة بانقلاب عسكري في 19 حزيران/يونيو عام 1965.

(i) الفيلالي، المصدر السابق،ط2 ،،ص448؛ رابح، مشكلة الأمية، ص207؛ الصايغ، المصدر السابق، ص388-389: Gordon, op. cit, p. 196.

الفصل الأول

التحولات السياسية والإدارية في الجزائر

المبحث الأول

هواري بومدين نشأته وحياته وفكره

كان من الطبيعي لأي بلد محتل لمدة طويلة مثل الجزائر، ان تظهر فيه بشكل واضح وعميق في مرحلة الاستقلال مشاكل متعددة ومتنوعة الأشكال والخطورة. وتبعاً لذلك كان لابد من تعدد المواقف وسرعة القرارات والحلول، مما أدى الى تعارض وتناقض القيادات السياسية والعسكرية، وأدى الى الإطاحة بالرئيس الجزائري احمد بن بله بانقلاب عسكري قاده العقيد هواري بومدين عام 1965، وبدأت مرحلة جديدة في ظل القيادة الجزائرية الجديدة منذ عام 1965، وحتى عام 1978، حيث خطت الجزائر خطوات عميقة في التحولات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأعطت للجزائر مكانتها ودورها العربي والدولي المتميز وعليه لابد من إعطاء نبذة عن قائد الانقلاب ونشأته وحياته وفكره.

اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة، أما أسم هواري بومدين، فهو الاسم الحركي الذي اتخذه خلال الثورة الجزائرية، ولد في 23 آب / أغسطس عام 1932، في منطقة بني عدي والتي تبعد 15 كلم عن مدينة قالمة، ومن أسرة ريفية فقيرة تقيم في قسنطينة الواقعة شرقي الجزائر[1].

التحق بالكتاب (المدرسة القرآنية) وكان عمره (4 سنوات) وعندما بلغ سن السادسة من عمره التحق بمدرسة ألمابير (المدرسة الابتدائية الفرنسية) في مدينة قالمة، وكان والده يقيم في بني عدي ولهذا أوكل أمره الى عائلة (بني إسماعيل) وذلك مقابل الفحم أو القمح أو الحطب وهي الأشياء التي كان يحتاجها سكان المدن في ذلك الوقت ولكن بعد عامين أوكله والده الى عائلة (بامسعود) بدار سعيد بن خلوف في حي مقادير، وفي 1948 ختم القرآن الكريم وأصبح يدرس أبناء قريته القرآن الكريم واللغة العربية[2].

---

(1) قصي صالح درويش: "محمد بوخروبة الذي أصبح هواري بومدين"، مجلة الدستور،العدد(413)، السنة (9)،كانون الثاني/ يناير،(لندن: 1979)،ص 9؛ مجلة العروبة:" كافح بومدين من اجل استقلال الجزائر وتحرير فلسطين"، العدد(456)،كانون الثاني/ يناير،(الدوحة: 1979)، ص 9؛ الموسوعة الحرة: هواري بومدين، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،على موقع الالكتروني www. ar.wikipedia. org؛ رواق الصور الشخصية، هواري بومدين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.wikinedia.org. ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) هواري بومدين،على الموقع الالكتروني www.yabeyrouth.com ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، السيد هواري بومدين،على الموقع الالكتروني www.pfin. org.dz..

(2) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، هواري بومدين على الموقع www.yabeyrouth.com. ؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،هواري بومدين على الموقع www.wikinedia..org. ؛ المعرفة:اكبر مساند لجبهة البوليساريو في السبعينات هواري بومدين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على المواقع الالكتروني www.aljazeera.net

وفي عام 1949، التحق بالمدرسة الكتانية بقسنطينة وعندما تم استدعاؤه للالتحاق بالخدمة في الجيش الفرنسي، هرب مع عدد من رفاقه في المدرسة الى تونس حيث التحق بجامعة الزيتونة ثم توجه نحو مصر عام 1951، حيث التحق بجامعة الأزهر، وقسم وقته بين الدراسة والعمل السياسي فقد كان منخرطاً في حزب الشعب الجزائري*، وأيضا كان يعمل في مكتب المغرب العربي* [1].

وخلال فترة بقائه في القاهرة التحق ببعض معاهدها العليا، كما تابع دراسته في موسكو وبكين بما في ذلك التدريب العسكري[2]، ثم قام مكتب المغرب العربي بإرساله الى بغداد ليدرس في الكلية الحربية هناك وكان الأول في دفعته[3].

وعند اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954، كان من أوائل المشاركين في التدريب العسكري الذي أقيم على طريق القاهرة – الإسماعيلية، ثم قام بالإبحار الى المغرب على متن يخت كان قد وضع تحت تصرف القيادة الجزائرية من قبل الملكة دينا الزوجة السابقة للملك

حسين عاهل الأردن، ثم رحل الى وهران حيث برز كمنظم لتهريب الأسلحة من المغرب الى الثوار في الداخل وهناك تعرف الى عبد الحفيظ بوصوص قائد الولاية الخامسة الذي خلفه

---

* حزب الشعب الجزائري: تأسس هذا الحزب في شهر آذار/مارس عام 1937، بزعامة مصالي الحاج، ويهدف الحزب الى إنشاء حكومة وطنية وبرلمان واحترام الشعب الجزائري و اللغة العربية والإسلام، أنشأ الحزب أول جريدة باللغة العربية في الجزائر بعنوان(الشعب)، بالإضافة الى جريدة (الأمة)، أعتقل مصالي الحاج في تشرين الأول/أكتوبر عام 1939،وقررت فرنسا حل الحزب بشكل نهائي، لمزيد من المعلومات ينظر، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1930–1945، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة الجبلاوي، (القاهرة: 1975): ج3، ص 155 – 160.

* مكتب المغرب العربي: أنشي المكتب في عام 1946، في دمشق وكان قد ساهم في تأسيسه زعماء جزائريون ومغاربة وتونسيون تعاهدوا فيما بينهم على محاربة الاحتلال الفرنسي، وألا يضعوا السلاح حتى تحرير المغرب العربي ثم تشكل ثانية في القاهرة عام 1947 وضم القوى السياسية الرئيسية في الجزائر وتونس والمغرب، لمزيد من المعلومات ينظر، محمد يوسف نحلة: تطور الحركة الوطنية التونسية (1881 –1956)،رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، (بغداد: 1985)، ص 149؛ كفاح عباس الحمداني: وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1958 – 1995،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة الموصل،(الموصل:2002)، ص 17.

(1) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين،على الموقع.www.yabeyrouth com. ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين .www.yabeyrouth.com.

(2) عطية، المصدر السابق، ص 221.

(3) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،هواري بومدين،على الموقع www.yabeyrouth.com.

في منصبه عام 1958، وكان لبوصوص دور مهم في دفعه الى مواقع المسؤولية ويعد بوصوص الأب الروحي لهواري بومدين. ثم بعد ذلك كون في مدينة وجدة المغربية فريقاً ضم شريف بلقاسم، واحمد مدغري وعبد العزيز بوتفليقة وحسين آيت احمد الذين عرفوا فيما بعد بمجموعة (وجدة)[1] اشترك بومدين في الثورة وعمره اثنان وعشرون عاماً ورقي الى رتبة عقيد في جيش التحرير حينما بلغ من العمر الخامسة والعشرون[2]. ثم اشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية في عام 1956، وأصبح منذ عام 1957، مشهورا باسمه العسكري الحركي(هواري بومدين)، تاركاً اسمه الأصلي محمد إبراهيم بو خروبة، وتولى مسؤولية الولاية الخامسة، وفي عام 1958 أصبح قائد الأركان الغربية، ثم اشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكرياً في عام 1960[3].

وكان يترأس الحكومة المؤقتة منذ عام 1961 يوسف بن خده وضمت هذه الحكومة عدداً من السياسيين ومنهم من العسكريين العقيد هواري بومدين لكن سرعان ما دب الخلاف بينهم، مما أدى الى إقالة العقيد هواري بومدين من رئاسة الأركان بتاريخ 25 تموز / يوليو عام 1962[4]. لذلك وقف العقيد هواري بومدين الى جانب احمد بن بله ورجح كفته واستطاع ان يدخل العاصمة في 3 آب/ أغسطس عام 1962[5]. وبمساعدة العقيد هواري بومدين تغلب على مجموعة (بن خده) في الانتخابات التي جرت في 20 سبتمبر / أيلول لانتخاب الجمعية الوطنية، وفي 29 سبتمبر/ أيلول شكل احمد بن بله الحكومة وعين العقيد هواري بومدين وزيراً للدفاع ونائبا أول لرئيس الوزراء، وفي 15 سبتمبر/أيلول عام 1963، انتخب احمد بن بله رئيساً للبلاد لمدة خمس سنوات وعين العقيد هواري بومدين نائباً لرئيس الجمهورية بالإضافة الى مناصبه الأخرى (وزيراً للدفاع وقائداً للجيش)[6].

في البداية كان العقيد هواري بومدين على وفاق تام مع الرئيس احمد بن بله لكن سرعان ما بدأ الخلاف يدب بينهما ولجملة أسباب سوف نذكرها لاحقاً، قام العقيد هواري بومدين بانقلاب

---

(1) الدرويش، المصدر السابق، ص 9.

(2) مجلة العروبة، المصدر السابق، ص 28؛ الدرويش، المصدر السابق، ص 9.

(3) المعرفة، المصدر السابق؛ رواق الصور الشخصية، المصدر السابق؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، السيد هواري بومدين؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،هواري بومدين،على الموقع wiknedia.orgwww.ar. ؛ مجلة العروبة، المصدر السابق؛ الدرويش، المصدر السابق، ص9.

(4) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المصدر السابق، ص 220.

(5) الدرويش ، المصدر السابق، ص9.

(6) عطية ، المصدر السابق، ص9؛ المعرفة، المصدر السابق؛ الموسوعة الحرة، المصدر السابق؛ رواق الصور الشخصية، المصدر السابق.

على الرئيس احمد بن بله وذلك في 19 حزيران/يونيو عام 1965، وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس احمد بن بله وفي 10 تموز/ يوليو تم تشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة برئاسة العقيد هواري بومدين مع احتفاظه بمنصب وزير الدفاع الى جانب رئاسة الوزراء[1].

كان الرئيس هواري بومدين يتميز ببعض الصفات والسمات التي تجعله شخصاً مميزاً فهو:

كان الرئيس هواري بومدين رجلاً متكتماً ويقظاً وحذراً وصارماً، وكان شديد الذكاء ويتمتع بذاكرة ممتازة ولا يقبل النقد أطلاقا مهما يكن بناءاً، وكان يعتبر نفسه وصيا على الشعب وكان يطمح بأن تصبح الجزائر بلداً متقدماً تضاهي البلدان المتقدمة وان تصبح الجزائر قوة إقليمية في الوطن العربي وفي أفريقيا وكان يطمح بان يجعل الجزائر بلداً قوياً[2].

أما حياة الرئيس هواري بومدين الخاصة فلقد ظلت سراً، ولقد تزوج من محامية جزائرية اسمها (أنيسة منصل) في أيلول/سبتمبر عام 1973، وكان زواجهما سراً، ولم يعرفها الشعب إلا عام 1977، لكن زوجته لم تتدخل في الحياة العامة[3].

كان الرئيس هواري بومدين رجلاً غامضاً وعند تسلمه للسلطة لم يكن الشعب واثقاً منه ووصل الأمر الى الخوف من الحديث عنه، بل ان بعض الأوساط الشعبية اعتقدت ان الرئيس هواري بومدين كان قد سبق وان قتل ضابطاً في جيش التحرير يحمل هذا الاسم وانتحل هو اسمه وشخصيته إضافة الى ذلك لم يكن بمقدور أحد الاقتراب منه، فلا احد يعرف أين ينام أو مع من يعيش وهل هو متزوج وهل لديه أولاد أم لا، لكن الرئيس هواري بومدين استطاع ان يكسر الحاجز الموجود بينه وبين الشعب وكانت البداية عندما زار الرئيس الكوبي فيدل كاسترو الجزائر عام 1972، ظهر الرئيس هواري بومدين لأول مرة مترجلاً وسط الآلاف من الناس في الشوارع ومنذ عام 1973، بدأت مرحلة جديدة في حياة الرئيس وفي علاقته مع الشعب [4].

---

(1) تاريخ الحكام والسلالات الحاكمة، المصدر السابق؛ الدرويش، المصدر السابق، ص9؛ رواق الصور الشخصية، المصدر السابق؛ الموسوعة الحرة، المصدر السابق.

(2) براهيمي، في اصل الأزمة، ص111.

(3) حميدة نعنع: "الشاذلي يقود (بيروسترويكا) الجزائرية"، مجلة التضامن، العدد (293)، السنة (6)، تشرين الثاني / نوفمبر، (لندن: 1988)، ص 24؛ مجلة العروبة، المصدر السابق، ص 28؛ الدرويش، المصدر السابق، ص9؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين، على الموقع www.yabeyrouth.com.

(4) قصي صالح الدرويش:" البومدينية من التجريبية والقدرية الى الوضوح المتأخر"، مجلة الدستور، العدد (413)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (لندن: 1979)، ص 8-9.

إضافة الى ذلك كان الرئيس هواري بومدين يقرأ كثيراً وخصوصاً يقرأ ماوتسي تونغ وغيفارا وكاسترو وفرانز فانون والتصوف الإسلامي أيضا، وكانت حياته المتقشفة تتناقض مع حياة معظم وزرائه، ففي البداية تخوف منه الشعب ثم بعد ذلك بدأ الشعب يثق به ومن ثم بدأ يسمع في الشوارع ويقرأ على الجدران (يعيش بومدين) وخصوصاً بعد موقفه من الصراع العربي – الصهيوني، وبدأ يلقي الخطب، ويظهر في المناسبات العامة وبدأ يتنقل في الجزائر، وحتى صورته التي لم تظهر حتى عام 1969 بدأت تظهر على الجدران وفي الدكاكين ولو بأعداد قليلة[1].

من جانب آخر كان يمضي الجزء الأكبر من وقته في مكتبه الصغير والمطل على الجزائر العاصمة، ولقد بقى أثاث المكتب كما هو (مائدة عمل علقت فوقها صورة الأمير عبد القادر الجزائري، ومكتبة ضخمة تحتوي على كتب الأدب الفرنسي والعربي وعلم كبير، وصورة نقش عليها رسم يصور فيها الاستعمار في مراحله الأولى)، وكان يستقبل في مكتبه بصورة خاصة العديد من الشخصيات العالمية والسياسية والثقافية والعلمية إضافة الى الصحفيين من أصدقائه القدامى[2].

وكانت خطبه الرسمية تكتب باللغة العربية الفصحى وبعد ذلك اتبع أسلوب مختلف في حديثه مع الشعب حيث استخدم اللهجة الجزائرية العامية وكان يثير أحيانا ضحكات مستمعيه بأسلوبه الممزوج بالدعابة والنكات واستخدام بعض العبارات الفرنسية، أما في أوقات فراغه فكان يقضيها في مشاهدة التلفزيون وحضور مباريات كرة القدم ولعب الشطرنج والقراءة باللغتين العربية والفرنسية[3].

في عام 1978، ساءت أحوال الرئيس هواري بومدين الصحية، وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، عاد الرئيس من الاتحاد السوفيتي بعد ان قضى فيها شهرين من العلاج، لكن حالته الصحية ساءت ودخل في غيبوبة، وأشارت وكالة الأنباء بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر، انه تم الإعلان عن حالة التأهب بين قوات الأمن الجزائري لاستمرار غيبوبة الرئيس هواري بومدين ونشوب صراع سياسي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة لاختيار خليفة له[4].

توفي الرئيس هواري بومدين بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر عام 1978 في الساعة الثالثة والثلاثين دقيقة فجراً، بعد غيبوبة دامت ستة أسابيع تقريبا، وتولى رابح بيطاط رئيس

---

(1) كولين، المصدر السابق، ص106.

(2) مجلة العروبة، المصدر السابق، ص 29.

(3) المصدر نفسه، ص 29.

(4) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1978)، مجلد(15)، العدد (15)، السنة (15)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة: 1979)، ص 172.

الجمعية الوطنية الجزائرية منصب رئيس الجمهورية مؤقتا ولمدة 45 يوما، يعد خلالها لانتخاب الرئاسة بالاقتراح العام[1]. وجاء تعيين رابح بيطاط لهذا المنصب وفقا لما جاء في المادة (117) من دستور عام 1976[2].

عندما توفي الرئيس هواري بومدين كثرت الشائعات حول موته وسط غياب الرواية الحقيقية لموته وصمت المقربين منه[3]، ولم يتعرف الشعب الجزائري حتى اليوم على أسباب وفاة الرئيس هواري بومدين ما عدا بعض التفسيرات التي كانت تحاول وسائل الإعلام آنذاك المتاجرة فيها[4]. ولقد قيل ان الرئيس هواري بومدين أصيب بمرض لا يمكن علاجه وظن الأطباء أول الآمر انه مصاب بمرض سرطان المثانة، إلا ان التحاليل الطبية نفت ذلك، ثم أكد طبيب سويدي ان الرئيس مصاب بمرض (والدن ستروم)، وكان هذا الطبيب مكتشف المرض، قدم الى الجزائر لمعالجة الرئيس بعد أجراء الفحوصات له، تأكد ان الرئيس مصاب بهذا المرض، الذي من أعراضه تجلط الدم في المخ[5].

وهناك رواية تقول ان الرئيس مات بسبب ضوء آلة التصوير أو بسبب داء الكوليستيرول الذي قضى عليه[6].وقيل أيضا ان الرئيس شرب لبنا مسموما وكان مدمنا على شرب اللبن وهذا السم استقدم من تل أبيب،وهناك رواية تقول انه توفي مسموماً بنوع من السم سربته الموساد الى جسده فراحت شعيراته الدموية تتفجر دون سبب واضح وهو ما كشف عنه الاتحاد السوفيتي لاحقا ولم يتم العثور على هوية من أوصل السم الى مائدة الرئيس وقيل أيضا انه أصيب برصاصة في رأسه في محاولة لاغتياله في الثكنة العسكرية، وقيل ان المخابرات الأمريكية كانت مستاءة منه جملة وتفصيلا وساهمت في اغتياله وهناك من يقول ان العاهل المغربي الحسن الثاني كان على علم باختفائه من المسرح السياسي، فذكر مهندس التصنيع في الجزائر (عبد

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الأول/ ديسمبر عام 1978)، مجلد(15)،العدد (56)، السنة (15)، نيسان/ابريل،(القاهرة: 1979)،ص 238؛ مجلة العروبة، المصدر السابق، ص28؛ المعرفة، المصدر السابق؛ الموسوعة الحرة، المصدر السابق؛ رواق الصور الشخصية، المصدر السابق ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،هواري بومدين،على الموقع www.yabeyrouth.com؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، history of Algeria، على الموقع www.history of nation. .

(2) نعمة سعيد: المغرب العربي، استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي، وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية، ط1، (بغداد: 1979)، ص 301.

(3) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين، على الموقع www.yabeyrouth.com.

(4) العربية: بومدين مرورا بزوال وصولا الى بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع اللالكتروني www.alarabiya.net .

(5) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين، على الموقع www.yebeyroth.com .

(6) العربية، المصدر السابق.

السلام بلعيد)، ان الرئيس هواري بومدين تلقى رسالة من العاهل المغربي جاء فيها: ((إذا لم نلتق مطلع العام، فإننا لن نتلقي أبدا))،وقد سئل مدير الاستخبارات قاصدي مرباح عن هذه الرسالة، فأجاب: انه يجهل وصولها أساسا باعتباره كما قال:((كنت أنا الذي يضمن الاتصالات مع المغرب باستثناء مرة واحدة ذهب فيها احمد طالب براهيمي الى المغرب في إطار قضية الصحراء الغربية وقد يكون هو الذي جاء بهذه الرسالة)) [1].

ان الجزائر كانت بعد انقلاب عام 1965 وحتى وفاة الرئيس هواري بومدين نهاية عام 1978 تتميز بانفراد مجلس قيادة الثورة بالحكم منذ ذلك الحين، فقد اعترف الرئيس هواري بومدين صراحة:((بان مجلس قيادة الثورة في عهده كان هو الجهاز الحاكم وفوق كل الأجهزة...))، ويعتبر ان مهمته بناء الدولة بالنسبة له فوق كل المهمات ويرد على كل الذين اتهموه بمعاداته للديمقراطية، (بأن الديمقراطية تنبع من القوة ولا تنبع من الضعف)، وحاول ان يزاوج بين الحزب والجيش، لكنه لم يفلح فاعتمد على الجيش في انتظار ان تسمح له الظروف لبناء حزب جديد[2].

وعندما توفي الرئيس هواري بومدين كانت الجزائر تتهيأ لدخول مرحلة جديدة تختلف جملة وتفصيلا ، مات ولم يترك أي ثروة، وكان حسابه في البنك شاغرا،أما أقرباؤه فلقد بقوا على حالهم،مات الرئيس وبدأت الجزائر تتخذ منعطفا في غير المسار الذي رسمه الرئيس هواري بومدين للجزائر [4].

المبحث الثاني

انقلاب عام 1965

تسارعت الأحداث في عهد الرئيس احمد بن بله بشكل كبير وهو أمر طبيعي لأي بلد قد احتل لفترة طويلة، وكانت القرارات التي اتخذها الرئيس احمد بن بله أكثرها سريعة وغير مدروسة والتي أثرت سلباً على الجزائر بصفة عامة وظهور مؤشرات سلبية على حكمه للبلاد بصفة خاصة، مما جعل معارضيه يتخذون من هذه السلبيات أسبابا ممهدة للإطاحة به.

---

(1) عادل حمودة: الرجل الذي استرد ظله، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.ahram.org.eg، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، هواري بومدين، على الموقع www.yebeyroth.com

(2) مهابة، المصدر السابق، ص 201.

أولا: أسباب الانقلاب :

اتبع الرئيس احمد بن بله سياسة الحكم الفردي في إدارة أمور البلاد وعمل على التركيز المفرط للقوة في يديه واتخذ لنفسه ست أو سبع مسؤوليات كالأعلام والداخلية والمالية وغيرها[1] ومن اجل تعزيز سلطته عمد الى نظام الحزب الواحد وجعله احد المبادئ الأساسية لنظام حكمه، واستخدمه للإطاحة بكل من يعارضه[2]. لكن الحزب لم يكن في الحكم في حقيقة الأمر بما فيه الكفاية ولم تمض فترة قصيرة حتى أزيح عن السلطة ليتحول فيما بعد الى مجرد واجهة سياسية فقط[3].

أكد الرئيس هواري بومدين فيما بعد، ان الرئيس احمد بن بله لم يكن يرغب في بناء حزب جماهيري فعال، لان وجوده سوف يقيد حركاته الارتجالية كما كان من شأنه ان يدخل في النظام السياسي في الجزائر لذا لم يكن للحزب وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني، بعد ان هيمن الرئيس احمد بن بله على سياسة الحزب وتوجهاته، دون ان يكون لباقي أعضاء الحزب أي دور يذكر[4].

لقد اعتمد الرئيس احمد بن بله على التركيز المفرط للقوة في يديه بشكل خاص واعتمد على الارتجال في اتخاذ القرارات وفشل في استشارة الوزراء أو السياسيين المحيطين به[5].

ودار خلاف بين أعضاء الحكومة الجزائرية حول طبيعة العلاقة بين المؤسسات والدولة. وكان فرحات عباس يتزعم الاتجاه الذي يدعو إلى مراقبة الحكومة ووضع الخطط السياسية المدروسة وتعرض على الجمعية الوطنية التي انتخبها الشعب. أما الرئيس احمد بن بله فقد تزعم الاتجاه الذي يدعو إلى إعطاء هذا الدور للحزب وكانت نتيجة هذا الخلاف ان أقدم فرحات عباس على الاستقالة وتمت تنحية أنصاره من مناصبهم في الحكومة[6].

---

(1) الفضائية: الطاهر الزبيري– مقاومة الاحتلال والانقلاب بعد الاستقلال، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،على الموقع الالكتروني twww.aljazeera.ne؛ ميرل، المصدر السابق، ص 14– 15؛ العسلي، المصدر السابق، ص 194.

(2) مائدة خضير علي السعدي: احمد بن بله ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية– ابن رشد، (بغداد: 2004)، ص 197.

(3) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص 104.

(4) خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 2003)، ص 130 – 131؛ السعدي، المصدر السابق، ص198.

(5) Quandt, op. cit, p. 239.

(6) سعيد، المصدر السابق، ص278.

كان الرئيس احمد بن بله يتصف بعدم التسامح عندما ينقد من قبل الآخرين بل عمد الى تصفية العناصر الثورية المناهضة له[1].

إضافة إلى ذلك فشلت الحكومة الجزائرية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعانيها البلاد، بل أدت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة وأصبحت الجزائر تعتمد على المساعدات الخارجية وخاصة الفرنسية منها لإدارة أمور البلاد، كما ذكرنا سابقا[2].

ومن جانب أخر أكد الرئيس هواري بومدين فيما بعد ان من الأسباب التي كانت وراء عملية الانقلاب ان الرئيس احمد بن بله جعل الجزائر بلداً مفتوحاً أمام النفوذ الأجنبي وانه أسرف في دعم قضايا تحرير أفريقيا، وتحقيق الحرية الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية ورفع مستوى العيش في آسيا، واتهم في الإسراف بالتصرفات المظهرية والزيارات الخارجية، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية حادة[3].

أما أهم النقاط السلبية التي أخذت على الرئيس احمد بن بله فهي محاولته لتقليص دور الجيش في السياسية ، فبعد استقالة فرحات عباس وتنحية محمد خيضر عن الحكم. لم يبق على الساحة السياسية سوى مجموعتين هما مجموعة برئاسة احمد بن بله التي تمثل الحكومة والحزب والمجموعة الثانية برئاسة العقيد هواري بومدين والتي تمثل الجيش فقد أكد الرئيس احمد بن بله على ان الحزب هو مصدر السلطة في البلاد، أما الجيش فانه مؤسسة تابعة للدولة ، أما العقيد هواري بومدين فانه أكد على ان جيش التحرير هو القوة الثورية الوحيدة في البلاد[4].

لذلك اتخذ الرئيس احمد بن بله قرارا إنشاء قوات شعبية مستقلة عن الجيش وكانت هذه الميليشيا تابعة للحزب أي تابعة لسلطته ومنفصلة عن الجيش وجاء هذا القرار بحجة (توفير أداة مرنة لمواجهة القوى المضادة للثورة)[5]. وجاءت هذه الفكرة على اثر الاجتماع الذي حدث بين الرئيس احمد بن بله والمبعوث الكوبي ارنستوتشي غيفارا خلال زيارته للجزائر. فلقد أبدى الرئيس احمد بن بله مخاوفه من زيادة نفوذ الجيش ومحاولة الجيش السيطرة على مقاليد الحكم في

---

(2) Quandt, op. cit, p. 240.

(2) السعدي، المصدر السابق، ص202.

(3) المصدر نفسه، ص201؛ Quandt, op. cit, p. 240.

(4) سعيد، المصدر السابق، ص278-279.

(5) مراد الطرابلسي: أيام بن بله الأخيرة في السلطة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.albayan.co.ae.

البلاد. لذلك اقترح المبعوث الكوبي على الرئيس احمد بن بله ان يسلح الشعب من اجل الوقوف بوجه نفوذ الجيش المتزايد في السلطة[1].

رفض العقيد هواري بومدين هذا المشروع بدعوى ان وجود قوة عسكرية ثانية يشكل تعدياً على مهام الجيش الوطني ويشكك في قدراته وولائه للثورة ونهجها، واعتبر هذا (ازدواجية القوات المسلحة)[2]. واعتبر أنصار العقيد هواري بومدين ان خلق الفرق عسكرية هي محاولة من قبل الحكومة لتحطيم الجيش بشكل بطيء وكان الحل المناسب هو خلق فرق عسكرية على ان تكون تابعة للجيش ومدربة من طرفه[3].

وعندما انعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في نيسان/ابريل عام 1964، نوقش في المؤتمر موضوعان الأول علاقة السلطة بالجيش والثاني تطهير الإدارة والجيش واشتد الخلاف بين المجموعة التي ترأسها العقيد هواري بومدين التي أيدت الاعتماد على الجيش في المشاركة في الحكم[4]. وانتهى المؤتمر بسيطرة الحكومة على الجيش وتحويل الجيش إلى منظمة سياسية ولأجل ذلك شكلت في الجيش دائرة سياسية ضمت كلاً من وزير الدفاع ورئيس الأركان وعدداً من القادة العسكريين[5].

اشتد الخلاف بين الرئيس احمد بن بله ومجموعة وجدة برئاسة العقيد هواري بومدين وخصوصاً بعد بروز العقيد هواري بومدين على الساحة السياسية وظهر كمنافس قوي للرئيس احمد بن بله، حيث عمد الأخير إلى إتباع أسلوب يحد من نفوذ وسيطرة العقيد هواري بومدين. لذا بدأ يتحرك نحو مجموعة وجدة وحاول ضرب هذا المجموعة والقضاء عليها حتى يتمكن من تجريد العقيد هواري بومدين من أهم مراكز قوته[6].

وأول ما قام به الرئيس احمد بن بله هو تعيين طاهر الزبيري رئيساً للأركان بدون استشارة وزير الدفاع العقيد هواري بومدين الذي كان يقوم بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي[7]. ومن جهة أخرى قام الرئيس احمد بن بله بإقالة وزير الداخلية احمد مدغري، حيث عمد في بداية الأمر إلى تقليص مهامه، بإصدار قرار يعمد إلى إلحاق حكام الولايات مع كامل مسؤولياتهم

---

(1) السعدي، المصدر السابق، ص208.

(2) الطرابلسي، المصدر السابق؛ ميرل، المصدر السابق، ص15؛ العسلي، المصدر السابق، ص194.

(3) سعيد ، المصدر السابق، ص279–280؛ مهابة، المصدر السابق، ص201.

(4) براهيمي، في اصل ألازمة، ص102–103.

(5) السعدي، المصدر السابق، ص207.

(6) المصدر نفسه، ص221.

(7) الطرابلسي، المصدر السابق؛ مهابة،المصدر السابق، ص201؛ سعيد، المصدر السابق، ص28؛ ميرل، المصدر السابق، ص15؛ العسلي، المصدر السابق، ص194.

برئيس الجمهورية بتاريخ 31 تموز/يوليو عام 1964. لكن الوزير احمد مدغري رفض هذا القرار وقدم استقالته، ثم أعقبه وزير السياحة قايد احمد الذي قدم استقالته[1].

من جانب أخر حدث تمرد عسكري بقيادة حسين آيت احمد وقام الرئيس احمد بن بله بأجراء اتفاق سياسي معه في 16 حزيران/يونيو عام 1965 من دون إعطاء الجيش فرصة لحل هذه المشكلة مما اغضب العقيد هواري بومدين[2].

أما السبب المباشر والمهم الذي دفع العقيد هواري بومدين إلى القيام بانقلاب عسكري هو رغبة الرئيس احمد بن بله بإقالة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة*.

فطلب منه تقديم استقالته، إلا ان الاخير وجد ان ليس من صلاحية الرئيس احمد بن بله ان يتصرف وحده في هذه المسالة وعليه ان يستشير الحزب إلا ان الرئيس رفض ذلك أما العقيد هواري بومدين فكان يمثل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المعقود في القاهرة، عندما علم بهذا الأمر، عاد إلى الجزائر بسرعة قبل انتهاء إشغال القمة العربية[3]. وبدا يخطط مع زملائه للانقلاب على حكومة الرئيس احمد بن بله، ولقد تم له ذلك فيما بعد.

ثانياً : انقلاب 19 حزيران/يونيو:

---

(1) السعدي، المصدر السابق، ص211؛ الطرابلسي، المصدر السابق.

(2) مهابة، المصدر السابق،ص201؛ سعيد، المصدر السابق، ص280؛ السعدي، المصدر السابق، ص213؛ جريدة الأحد (اللبنانية)، المصدر السابق.

* عبد العزيز بوتفليقة: ولد ببلدة وجدة على حدود المغرب بالقرب من تلمسان بتاريخ 2 اذر/مارس عام 1937،ولم يكمل دراسته في الثانوية،لانضمامه إلى جيش التحرير الوطني عام 1956.وكان يبلغ من العمر(19 عام)، أنيطت به مهمة مراقب عام للولاية الخامسة في عام 1959. ثم ضابطاً في المنطقتين الرابعة والخامسة في الولاية الخامسة ثم الحق بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب وبعدها بهيئة الأركان بالغرب ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة. وفي عام 1962 أصبح عضوا في المجلس التأسيس الوطني ثم أصبح وزير الشباب والسياحة وكان عمره (25 عاما)، ثم عين وزيرا للخارجية عام 1963،وفي عام= 1964انتخب عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، شارك في انقلاب19 حزيران/يونيو عام 1965، بقي في منصبه كوزير للخارجية إلى عام 1979،حيث أرغم على السفر خارج الجزائر لمدة (6 أعوام)، ثم عاد في عام 1987 ،وكان من موقعي وثيقة (18) التي تلت وقائع 5 تشرين الأول/أكتوبر عام 1988 وشارك في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني عام 1989، حيث انتخب عضوا في اللجنة المركزية، دخل الانتخابات الرئاسية وفاز في انتخاب الرئاسة في شباط/فبراير عام1999،وأصبح رئيساً للجزائر، لمزيد من المعلومات ينظر،الموسوعة الحرة:عبد العزيز بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)،على الموقع الالكتروني www.alwikipedia.com ؛ حمودة، المصدر السابق.

(3) الطرابلسي، المصدر السابق؛ سعيد، المصدر السابق، ص280–281؛ السعدي، المصدر السابق، ص211–212؛ الفضائية، المصدر السابق.

كان الرئيس احمد بن بله مشغولا في التحضيرات لاستضافة المؤتمر الافرو–آسيوي الذي كان مقرراً عقده في أواخر شهر حزيران/يونيو عام 1965 في الجزائر[1]، وكان العقيد هواري بومدين يعقد الاجتماعات السرية مع أعضاء مجموعته لوضع خطة محكمة للإطاحة بالرئيس احمد بن بله.

ففي أول اجتماع تحضيري للانقلاب جرى الاتفاق على إعلان حالة الطوارئ وإرغام الرئيس على التنازل عن بعض صلاحياته الواسعة لقيادة الجيش لكن بعد مباحثات طويلة اقتنع الانقلابيون، انه بامكان الرئيس ان ينقلب عليهم لذك قرروا في اجتماعهم الخامس تنحية الرئيس بشكل نهائي وتشكيل مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين وحرروا وثيقة تضمنت ثماني تهم وجهت إلى الرئيس احمد بن بله[2]. وهي كما يلي:

1- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من اجل بناء الجزائر على أسس اشتراكية حقيقية.
2- عدم تكوين الدولة الجزائرية وتجميد كل محاولات إحداث إصلاح جذري في البلاد.
3- أبعاد وتصفية المناضلين الذين أسهموا في الثورة، وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة والثراء الشخصي على حساب الشعب.
4- مصادرة حريات المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم بلا مبرر إلا لإرهابهم أو لدوافع شخصية.
5- تبذير أموال الدولة والشعب وتوظيفها للمناورة والمساومة السياسية بغرض الانفراد بالحكم.
6- فشل السياسة الاقتصادية عموماً والزراعية منها خصوصاً نتيجة تدخلات الرئيس السافرة وإخفائه للأخطاء المرتكبة.
7- التسبب في عملية تخريب متعمدة ومتتالية ضد وحدة المناضلين الثوريين والوحدة الوطنية ووحدة الجيش.
8- الانحراف بالخط الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والحكم الفردي[3].

عين مجلس قيادة الثورة النقاط الاستراتيجية التي يتعين على القوات المسلحة الاستيلاء عليها وكذلك مراقبة بعض الشخصيات التي يحتمل ان تشكل خطراً على العملية ومحاصرة البنوك والإذاعة والتلفزيون واهم مراكز الفرق عسكرية[4].

---

(1) السعدي، المصدر السابق، ص216.
(2) الطرابلسي، المصدر السابق؛ الفضائية، المصدر السابق.
(3) الطرابلسي، المصدر السابق.
(4) المصدر نفسه.

بعد ذلك عقد اجتماع خاص لتحديد يوم الانقلاب واقترح البعض يوم 17 حزيران/يونيو، بعد خروج الرئيس مباشرة من ملعب وهران حيث كان مقررا ان يحضر مباراة ودية في كرة القدم بين المنتخب الجزائري ومنتخب البرازيل بطل العالم في ملعب وهران، لكن الوزير عبد العزيز بوتفليقة رفض هذا الاقتراح على اعتبار ان العملية سوف تظهر كاختطاف، والمطلوب هو عملية توقيف ثم اقترح يوم 18 حزيران/يونيو لكن العقيد هواري بومدين رفض هذا الاقتراح وقال: ((ان هذا التاريخ يذكر بنداء الجنرال ديغول الشهير عام 1940 وقد يستعمله أعداء الثورة لتشويه الحركة التصحيحية))، ومنها تم إطلاق اسم (حركة التصحيح الثوري) على عملية الانقلاب ، ثم جرى الاتفاق على يوم 19 حزيران /يونيو[1].

جرى تنفيذ عملية الانقلاب في يوم 19 حزيران/يونيو، فحينما كان ينام الرئيس احمد بن بله في فيلا جولي أو فيلا يونيو، وكانت المقر الرسمي للحاكم قبل قصر الشعب وبعد منتصف الليل بدأ خمسة من كبار ضباط الجيش بتنفيذ العملية وكان على رأسهم الطاهر الزبيري الذي كان يحظى بثقة الرئيس احمد بن بله، والذي نقل إليه أمر تنحيته من رئاسة الحكومة واقتادوه في سيارة مدنية إلى مكان مجهول[2].

وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً سيطر الجنود على مبنى الإذاعة والتلفزيون بعدها بدأ الراديو يبث الأناشيد العسكرية والوطنية. وفي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف تم الإعلان رسمياً عن تنحية الرئيس احمد بن بله وإيداعه السجن وتأليف مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد هواري بومدين يتولى جميع السلطات[3]. ثم أذاع من راديو (صوت العرب) من القاهرة خبرا يؤكد وجود تحركات عسكرية غامضة في الجزائر. وانه لوحظ ان عددا من الجنود المسلحين والدبابات قد احتلت المراكز المدنية في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم 19 حزيران/يونيو لكن الأوضاع العامة هادئة، أما وكالة رويتر فقد أكدت هي الأخرى ان الأوضاع في الجزائر هادئة وكان راديو الجزائر يذيع الأناشيد الوطنية والعسكرية وفي الوقت نفسه قطعت الاتصالات ما بين

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الفضائية، المصدر السابق؛ الطرابلسي، المصدر السابق؛ حمودة، المصدر السابق.

(3) مجلة السياسة الدولية: شهريات(حزيران/يونيو 1965)، مجلد(1)،العدد (2)،السنة(1)،تشرين الأول / أكتوبر،(القاهرة: 1965)،ص11؛ احمد سويلم العمري: النظم السياسية الحديثة للدول العربية،مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر،(القاهرة: 1969)،ص93؛ محمد بوعشة: السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك،(ألازمة الجزائرية)، ط2، ص151؛ والي،المصدر السابق، ص127.

باريس الجزائر[1]. وذكرت وكالات الإنباء ان القوات الجزائرية والدبابات قد احتلت المواقع الإستراتيجية في العاصمة، بما في ذلك مطار الجزائر ومحطة الإذاعة ومقر الرئيس احمد بن بله وتولى مجلس قيادة الثورة الحكم في الجزائر، إضافة إلى ان الاتصالات اللاسلكية التي قطعت قد أعيدت في الوقت الذي أذيع فيه البيان من الراديو الجزائري ثم أذيع نداء إلى الشعب للالتزام بالهدوء وان أي محاولة لإثارة الاضطرابات أو إزعاج النظام والأمن ستواجه بلا رحمة[2].وعليه فقد جرى الانقلاب دون إراقة دم[3].تمت تنحية الرئيس احمد بن بله، وتم سجن عدد من أنصاره من قبل مجلس قيادة الثورة.

وفي الوقت نفسه تم الإفراج عن ما يقارب (1500 معتقل سياسي)[4]. ثم كلف مجلس قيادة الثورة بتاريخ 4 تموز /يوليو، العقيد هواري بومدين لتشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة[5]، وفعلا تم تشكيل الحكومة الجديدة في 10 تموز/يوليو، واحتفظ العقيد هواري بومدين لنفسه بمنصب وزير الدفاع إلى جانب رئاسة الوزارة وضمت الحكومة الجديدة (26 عضوا) منهم (20 وزيراً) بما فيهم رئيس الوزراء و(6 أعضاء) في مجلس الثورة[6].وفي الوقت نفسه الغي الدستور ومؤسساته وحل مجلس قيادة الثورة محل البرلمان، وهذا المجلس يتكون من القادة الثوريين الذين قادوا الثورة وكان عددهم (26 عضو)، لكن بعد عامين أصبح عددهم ثمانية أعضاء فقط[7].

---

(1) جريدة الوطن العربي(العراقية): تنحية الرئيس بن بله اثر حوادث خطيرة في الجزائر،العدد (27)، الأحد،20 حزيران/يونيو عام 1965؛جريدة البلد(العراقية): تحركات عسكرية غامضة في الجزائر،العدد (230)، السبت، 19 حزيران/يونيو، عام 1965.

(2) جريدة الوطن العربي(العراقية)،المصدر السابق.

(3) مجلة العروبة: "الجزائر والطموحات الكبرى"،العدد(437)،آب/أغسطس،(الدوحة: 1978)،ص38؛ مجلة العروبة:"بن بله ... هل يعود الى المعترك السياسي"،العدد(484)، تموز/يوليو،(الدوحة: 1979)، ص16.

(4) اجيرون،المصدر السابق، ص200–201؛

EPL,op.cit,1974-1975, p.200 ; Horne, op.cit, p.541;Gordon, op.cit, p.153.

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تموز/يوليو1965)، مجلد(1)،العدد(2)،السنة (1)،تشرين الأول/أكتوبر، (القاهرة: 1965)، ص217؛ عطية، المصدر السابق، ص286.

(6) إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية في القارة الأفريقية، المؤسسة الوطنية الكتاب،(الجزائر: 1974)، ص100؛ Quandt, op.cit,p.43-247؛ مجلة السياسة الدولية، شهريات(تموز/يوليو1965)، ص217؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, After independence؛

EPL,op.cit, 1965-1966, p.107; EPL.,op.cit,1967-1968,p.147; EPL.,op.cit,1968-1969, p.145-146, p.158; EPL, op.cit,1970-1971,p.156; EPL, op.cit,1971-1972, p.169; EPL, op.cit,1974-1975, p.218.

(7) رحماني،المصدر السابق، ص4.

ثالثاً: الموقف الشعبي من الانقلاب:

بعد عملية الإطاحة بالرئيس احمد بن بله ظهرت معارضة شعبية ثم اتسعت وكان حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية قد رفض تأييد الانقلاب وحاول الرئيس هواري بومدين الحصول على بيان رسمي من قبل الحزب يؤيد عملية الانقلاب، لكن الحزب رفض ذلك وأعلن في الوقت نفسه مقاومة الانقلاب، وبدأ بتنظيم صفوف المقاومة الشعبية بقيادته من أجل الإطاحة بالانقلاب[1].

وشهدت العاصمة الجزائرية تظاهرات عديدة، مستنكرة الوضع الجديد وطالبت بحرية الرئيس أحمد بن بله .. وطالب المتظاهرون بتشكيل حركة للتحرر الشعبي، بهدف مقاومة الحكومة الجديدة برئاسة هواري بومدين[2] كذلك شهدت مدينة عنابة ووهران صدامات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن وسقط خلال هذه الصدامات عدد من القتلى لكن الرئيس هواري بومدين استطاع السيطرة على الوضع الداخلي وأعلن في بيان أذيع من راديو الجزائر أوضح فيه عن الأسباب التي دعته إلى القيام بحركته التصحيحية وبين ان هدف الحركة هو الرغبة في إحلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية والحكم الفردي والعمل على إقامة دولة جديدة تحقق للثورة الجزائرية أهدافها وطموحاتها سواءا على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي[3].

---

(2) جريدة صوت الخليج: هل أغتال الإنقلابيون أحمد بن بله،العدد(159)،السنة(4)، الخميس،1تموز/ يوليو، عام 1965.

(2) السعدي، المصدر السابق، ص219.

(3) سعيد، المصدر السابق، ص282.

المبحث الثالث

الحياة السياسية بعد الانقلاب

أولا: النظام السياسي بعد الانقلاب

وجه مجلس قيادة الثورة نداءاً إلى الشعب في يوم 19 حزيران / يونيو عام 1965 أعلن فيه انه قد اتخذ كل المستلزمات لضمان سير المؤسسات القائمة في ظل النظام والأمن، وأعلن الرئيس هواري بومدين بتاريخ 5 تموز/يوليو عن بدء بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات منظمة تحقق مطالب الشعب ، وصادق على ذلك في المرسوم الصادر في 10 تموز/يوليو. عندما تم إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة، وجاء فيه:((اعتبار مجلس قيادة الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد))[1].

ثم شكلت سكرتارية تنفيذية للحزب من خمسة أعضاء وخمسة أعضاء آخرين من قادة الولايات القدماء لمجلس قيادة الثورة، إضافة إلى ذلك عمل على إبقاء بعض الوزراء الذين عملوا مع الرئيس احمد بن بله حيث استمر بشير بو معزة وحاج إسماعيل وعلي محساس يمارسون مهامهم[2].

شكل مجلس قيادة الثورة من 26 عضوا، وأسندت إليه اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية)، والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة ويعمل المجلس على التحضير لانتخابات جمعية تأسيسية والعمل على عقد مؤتمر للحزب[3].

عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً برئاسة هواري بومدين رئيس الحكومة الجزائرية بتاريخ 7 آب/أغسطس عام 1965، ودرس في هذا الاجتماع مذكرة أعدتها سكرتارية الحزب بشان السياستين الداخلية والخارجية[4]، ثم جرت احتفالات في الجزائر بمناسبة يوم المجاهد وذلك في 20 آب/أغسطس شارك الرئيس هواري بومدين وأعضاء مجلس الوزراء في الاحتفال الذي أقيم

---

(1) بو الشعير،المصدر السابق، ص70.

(2) عودة ، المصدر السابق، ص91–92؛ سعيد، المصدر السابق، ص283.

(3) بو الشعير، المصدر السابق، ص71 ؛
EPL,op.cit,1974-1975, p.200; The Middle East, op.cit, p. 45.

(4) جريدة البلد (العراقية): اجتماع مجلس الثورة الجزائري، العدد(370)، الأحد، 7 آب/أغسطس، عام 1965.

بهذه المناسبة في مقبرة (دار العلية) بالعاصمة، ثم افتتح الرئيس هواري بومدين متحفاً خاصاً بذكرى الأبطال الذين استشهدوا من اجل استقلال الجزائر[1].

وبدأت تتضح معالم النظام السياسي وطبيعته، ونظرته في العمل السياسي بما يراه الحزب، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وقضية التعددية الحزبية وقضية الديمقراطية والعلاقة بين الحزب والدولة. وبين القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في داخل الحزب أو مع النظام السياسي. فلقد تكلم الرئيس هواري بومدين عن الديمقراطية، في حديث اجري معه من قبل مجلة الطليعة في القاهرة نهاية عام 1966، حيث أكد على:((ان في المجتمعات النامية لا يمكن القيام بتحول جذري في مجتمع فيه تعدد الأحزاب فلا بد ان نلغي هذا التعدد))، أما عن الديمقراطية داخل الحزب الواحد، فلقد أكد على :((ان للحزب الواحد المبدأ العام المعروف وهو المركزية والديمقراطية، حرية المناقشة داخل الحزب وليس خارجه وعندنا لا نستطيع ان تقول هناك دور للجيش ودور للحزب لان دور الجيش داخل في دور الحزب وليس خارجه وليس هناك دور خاص للجيش ودور خاص للعمال ودور خاص للفلاحين خارج إطار الحزب بل الكل داخل الحزب، ولا توجد هناك هيمنة لقطاع على أخر ولضمان ذلك يتعين على الحزب الذي يتكون من الاشتراكيين ان يكون هو الموجه للنقابات والشبيبة والعمال ولكل أجهزة الدولة))[2].وفي لقاء صحفي أخر تحدث الرئيس هواري بومدين عن دور الحزب في الجزائر قائلاً:((ان دور الحزب في بلدنا دور أساسي وفعلي، وهو يقوم بكل شيء فهو يمثل الخط السياسي العام....ويمثل العقيدة السياسية التي تعمل ونشتغل على أساسها ونتحرك في إطارها، والحزب هو الذي يجمع في إطاره القوة الثورية العاملة أذن فهو الأساس))، وأكد أيضا:((ان تقييم الحزب يكون من خلال الإنجازات التي حققها، أما عدا ذلك كالتنظيم وغيره فأنها أمور يمكن ان تعتبر ثانوية بالمقارنة إلى ما هو الأصل))[3].

أما في مجال تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد أصدرت رئاسة مجلس قيادة الثورة بياناً بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1967. بخصوص إعادة تنظيم حزب

---

(1) جريدة الإنباء الجديدة(العراقية): احتفالات في الجزائر بيوم المجاهد، العدد(54)، السنة(2)، 21 آب / أغسطس، عام 1965.

(2) حسين ذو الفقار صبري:" مسار التجربة الثورية في الجزائر، القسم الأول(حوار مفتوح مع بومدين)"، مجلة الطليعة،مجلد(1)،العدد(1)،السنة(3)،كانون الثاني/يناير،(القاهرة:1967)، ص27.

(3) ناجي علوش:" لقاء مع الرئيس هواري بومدين"، مجلة دراسات عربية ، مجلد(3) ،العدد(9) ،السنة (3)، تموز/ يوليو، (بيروت: 1967)، ص17-18.

جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتم تعيين، السيد قايد احمد وزير المالية، وعضو مجلس قيادة الثورة رئيسا للأمانة العامة الحزب[1].

وبحلول عام 1968، جرت تغييرات وزارية، وتحديدا في 7 آذار/مارس، حيث تم تعيين شريف بلقاسم الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني وزيرا للدولة والشؤون المالية والتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء، والعربي الطيبي وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي، ومعزوزي محمد سعيد وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية[2] ثم جرى تعديل وزاري جديد في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1969[3].

ومع استمرار الحالة السياسية في الجزائر على هذا النحو فانه ما زال ينتظر الجبهة الكثير حيث أشار الرئيس هواري بومدين إلى وضعية جبهة التحرير في عام 1974 قائلا:((إننا ما زلنا نعمل ضمن جبهة التحرير من الوقت الذي تحتاج فيه لحزب أخر اشتراكي ذي هدف محدد وبرنامج معروف))[4]. وعليه فقد أعلن الرئيس هواري بومدين في حزيران/يونيو عام 1975، بمناسبة مرور عشر سنوات على توليه السلطة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى منح الدولة الجزائرية مؤسسات قوية والعمل على تأسيس دولة ديمقراطية جديدة تسيرها قوانين وتحترم الأخلاق والمثل العليا[5]. وفي الوقت نفسه أعلن ان انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية الأولى من نوعها منذ عهد الاستقلال سوف تجري خلال العام نفسه[6].

أما أهم التغييرات التي أحدثتها الحكومة في عام 1976، هي إعلان الرئيس هواري بومدين في 27 آذار/مارس عام 1976 عن قرب إعلان الميثاق الوطني وانتخاب رئيس

---

(1) مجلة السياسية الدولية: شهريات(كانون الأول/ديسمبر 1967)، مجلد(4)، العدد(11)، السنة (4)، نيسان / ابريل، (القاهرة: 1968)، ص193.

(2) مجلة السياسية الدولية: شهريات (آذار/ مارس 1968)، مجلد (4)،العدد (13)، السنة (4)، تموز/يوليو، (القاهرة: 1968)، ص199.

(3) مجلة السياسية الدولية: شهريات(تموز/ يوليو1970)،مجلد (6)، العدد(22)، السنة (6)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1970)، ص214.

(4) عبد المعطي محمد عساف: "أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية، إطار نظري مقارن"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (4)،العدد (36)، السنة (4)، شباط/فبراير،(بيروت: 1982)، ص22.

(5) جهاد عبد الملك عودة: "الواقع الجزائري والميثاق الوطني الجديد" ، مجلة السياسة الدولية،المجلد (1)، العدد (46)، السنة (12)، تشرين الأول/أكتوبر، (القاهرة: 1976)، ص133.

(6) مجلة السياسة الدولية: شهريات(حزيران/يونيو 1975)،مجلد (11)، العدد (42)، السنة (11)، تشرين الأول/أكتوبر، (القاهرة: 1975)، ص193.

للجمهورية وجمعية وطنية[1].وأثناء الإعداد لمشروع (الميثاق الوطني الجزائري) أكد الرئيس هواري بومدين في 26 نيسان/ابريل على :((ان العملية ليست مسرحية بل خطوة أساسية نحو مرحلة جديدة من حياة الشعب في الجزائر))، وأضاف :((ان الوثيقة التي ستنشر هي عبارة عن مشروع تمهيدي يعرض على الرأي العام وعلى جميع المواطنين والمناضلين لكي يناقش مناقشة حرة نزيهة ويتم إقراره وهو من وجهة نظرنا كقيادة حصيلة تجربة الثورة الجزائرية...))، وأضاف:((ان هذا اليوم هو منعرج جديد في تاريخ الثورة الجزائرية وفي تاريخ الشعب الجزائري))[2].وفعلا أذيع في 29 نيسان /ابريل، البيان الرابع والخامس من مشروع الميثاق الوطني الجزائري واللذان تضمنا التأكيد على ان الجزائر لا يمكنها التجاوب مع استراتيجية الكتل والتأكيد على ان الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي[3]، في الوقت نفسه بدأت الصحف بنشر الميثاق الوطني[4].

بدأت المناقشات العامة حول مشروع الميثاق الوطني الجديد في 5 أيار/ مايو[5]، ثم عقد مؤتمر ترأسه الرئيس هواري بومدين وضم عدداً كبيراً من المسؤولين الجزائريين في 17 حزيران/ يونيو، استمر المؤتمر ثلاثة أيام ناقشوا خلاله صيغة الميثاق الوطني الجديد[6].وفي 27 حزيران/ يونيو عرض المشروع التمهيدي للميثاق الوطني على الشعب للاستفتاء عليه[7]، وأعلن في 28 حزيران/يونيو نتائج الاستفتاء، حيث اقر (8 ملايين ناخب) المشروع التمهيدي للميثاق

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات (آذار/مارس 1976)، مجلد(12)، العدد (45)، السنة(12)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1976)، ص189.

(2) مجلة الطليعة:" شؤون عربية (الميثاق الوطني الجزائري)"، العدد (578)، تموز/يوليو، (باريس: 1976)، ص26.

(3) مجلة السياسة الدولية: شهريات (نيسان/ ابريل 1976)،مجلد(12)،العدد (45)،السنة (12)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1976)، ص199.

(4) EPL,op.cit,1976-1980,p.221

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات (أيار/ مايو 1976)، مجلد (12)،العدد (45)، السنة (12)، تموز/يوليو، (القاهرة: 1976)، ص206.

(6) مجلة السياسة الدولية: شهريات (حزيران/ يونيو 1976)، مجلد (12)، العدد (46)، السنة (12)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1979)، ص 186.

(7) مجلة الطليعة، المصدر السابق، ص26؛ سعيد، المصدر السابق، ص296.

الـوطني[1]. ومـن جانـب أخـر سـبق عـرض المشـروع الميثـاق للاسـتفتاء عليـه، صـدور مشـروع تخفيض سن التصويت من (19 الى 18 سنة) مما اتاح مجالا أوسع للمشاركة الجماهيرية في عملية التصويت، أما عن نسبة المشاركين في التصويت فبلغت (85 %) في أنحاء الجزائر[2]، صـادق الشـعب علـى المشـروع بنسـبة (98.5 %) مـن المشـاركين فـي التصـويت وأصـبح سـاري المفعول فـي 5 تمـوز / يوليـو، وتضـمن الميثـاق المحـاور الرئيسـة لتنظـيم الدولـة والحـزب علـى مختلـف المستويات[3]. ويعـد الميثـاق الـوطني الـنص الدسـتوري الأقـوى حتـى مـن الدسـتور، لأنـه ينظم الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر ويبين الأسس الكاملة للدولة الجزائرية الجديدة[4].

بعد ذلك قرر المؤتمر الوطني الجزائري بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نـوفمبر، ترشـيح الرئيس هواري بومدين في انتخابات الرئاسة التي تتزامن مع الانتخابات التشريعية[5]. وفـي الوقـت نفسـه عـرض مسـودة الدسـتور علـى الشـعب وجـرى الاسـتفتاء عليـه وتـم التصـويت لصـالح الدسـتور الجزائري بنسبة (99 %)، وأصبح ساري المفعول ابتداءا من 22 تشرين الثاني/نوفمبر[6].حيث تم الإعلان عن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[7].

---

(1) مجلة السياسة الدولية، شهريات (حزيران/ يونيو 1976)، ص 186.

(2) عودة، الواقع الجزائري، ص 130.

(3) علـي الدين هـلال ونيفين مسـعد: النظم السياسية العربية قضـايا الاسـتمرار والتغيير، مركز دراسـات الوحدة العربية، ط1،(بيروت:2000)،ص 139؛عبد العاطي محمد احمد:"الجزائر... ما بعد بومدين"، مجلة السياسة الدولية،مجلـد(15)،العـدد(56)،السـنة(15)، نيسـان/ابريل،(القاهرة: 1979)، ص 183؛ مجلـة العروبـة، كـافح بومدين، ص28؛ العربي، المصدر السابق، ص100؛ EPL, op.cit, 1979-1980, p.221.

(4) مجلـة الدسـتور:" مرحلـة جديـدة مـن الشـاذلية"، مجلـة الدسـتور،العدد(362)،السـنة(15)،شـباط/فبراير، (لنـدن: 1985)، ص8؛ ولمزيـد مـن التفاصـيل حـول بنـود الميثـاق الـوطني، ينظـر نبيـه الاصـفهاني: "تطـور الحركـة السياسية في منطقـة المغرب العربـي"،مجلـة المستقبل العربـي، مجلد (2–3)، العدد(14)، السنة(2)، نيسـان/ ابريل(بيروت:1980)، ص 95–96؛عفيف البوني: الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي،من كتـاب(تطور الـوعي القـومي فـي المغرب العربي)،مجموعـة مـن البـاحثين،مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط1، (بيروت: 1986)، ص216.

(5) مجلـة السياسـة الدوليـة: شـهريات(تشـرين الثـاني/نوفمبر 1976)،مجلـد(13)،العـدد(47)، السـنة(13)، كـانون الثاني/ يناير،(القاهرة: 1977)، ص185.

(6) العربي، حاضر الدول، ص 100؛ عودة الخلافة السياسية، ص92؛ EPL,op.cit, 1979-1980, p.221.

(7) الطاهر بن خرف الله: الحريات العمومية وحقوق الإنسان في الجزائر من خلال دستور 1976و 1988 دراسـة مقارنـة مـن كتاب(ألازمـة الجزائريـة)، ط2،ص96–108؛ يوسـف الخـوري: المشـاريع الوحدويـة العربيـة(1913–1989)،دراسـة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،(بيروت:1990)،ص 525؛ نعمان احمد الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها فـي أنظمـة الحكـم المعاصـرة، جامعـة مؤتـة،(عمان: 1994) ، ص 136، ص256– 258؛ لمزيـد مـن المعلومـات

ومنذ هذا التاريخ حدثت في الجزائر تغييرات سياسية هامة ففي 25 شباط / فبراير عام 1977، جرت انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية، وشارك في الانتخابات حوالي (8 ملايين جزائري) لانتخاب (261 نائباً) من بين (783 مرشحا) تم اختيارهم من قبل جبهة التحرير الوطني[1]، وفعلا تم انتخاب الجمعية الوطنية الجزائرية مدة خمس سنوات [2]، أما نسبة الأصوات فبلغت (95–99%) لصالح جبهة التحرير الوطني[3]، أما في شهر آذار/مارس فجرت فيها الانتخابات التشريعية([4])، وعقد أول اجتماع للمجلس الوطني الجزائري في 15 آذار/مارس ، وتم فيه انتخاب رابح بيطاط رئيساً له[5].

ثم أعلن الرئيس هواري بومدين أجراء أول تعديل وزاري بتاريخ 22 نيسان/ ابريل، حيث تم تعيين (12) وزيراً جديداً[6].

كان للحالة الصحية للرئيس هواري بومدين اثر في حدوث تطورات سياسية منذ أواخر عام 1978. ففي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، عاد الرئيس هواري بومدين من الاتحاد السوفيتي بعد ان قضى فيه شهرا للعلاج[7]، لكن الرئيس ساءت حالته الصحية حيث دخل في غيبوبة، لذلك أعلن في 24 تشرين الثاني/نوفمبر حالة التأهب بين قوات الأمن الجزائرية، وسرعان ما نشب صراع سياسي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة لاختيار خليفة للرئيس هواري بومدين، لذلك تولى أعضاء مجلس قيادة الثورة الثمانية سلطات الحكومة الجزائرية بصفة مؤقتة وذلك في 29 تشرين

،ينظر :شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور عام 1976 ،على الموقع اللالكتروني www.el-mouradia.dz .

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات(شباط/ فبراير 1977)، مجلد(13)،السنة (13)، نيسان/ابريل،(القاهرة: 1977)، ص216؛ جهاد عبد الملك عودة: "موقع التنمية في الدستور الجزائري"، مجلة السياسة الدولية، مجلد(13)،السنة (13)،نيسان/ابريل(القاهرة: 1977)،ص 135؛ عودة، الخلافة السياسية،ص 92؛ احمد، المصدر السابق، ص183؛ EPL, op.cit, 1979-1980, p.221.

(2) العربي، حاضر الدول، ص100.

(3) الخطيب، المصدر السابق، ص455.

(4) مجلة العروبة، كافح بومدين، ص28.

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات(آذار/مارس 1977)،مجلد(13)،العدد(49)،السنة (13)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1977)، ص176.

(6) مجلة السياسة الدولية: شهريات(نيسان/ابريل 1977)،مجلد(13)،العدد(49)، السنة(13)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1977)، ص184.

(7) مجلة السياسة الدولية، شهريات (تشرين الثاني/ نوفمبر 1978)، ص172؛
EPL, op.cit,1979-1980, p.221.

الثاني / نوفمبر، ومن جانب آخر استمرت غيبوبة الرئيس حتى توفي في يوم 27 كانون الأول/ ديسمبر[1].

وكان مجلس قيادة الثورة الجزائري قد أعلن في 4 كانون الأول/ ديسمبر بياناً جدد فيه تمسكه بسياسة الرئيس هواري بومدين، وأعلن بان الدستور الوطني يبقى القاعدة الأساسية لتوجيه البلاد السياسي، أيا كانت نتائج مرض الرئيس هواري بومدين، ومع وفاة الرئيس في 27 كانون الأول/ديسمبر تولى رابح بيطاط رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية منصب رئيس الجمهورية مؤقتاً ولمدة (45 يوماً)، وفقا للمادة (117) من دستور عام 1976، يعد خلالها للانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام[2].

ثم جرى تشييع جثمان الرئيس هواري بومدين في جو شديد الحزن والألم حيث شيع أكثر من مليون جزائري وجزائرية جثمانه وألقى الوزير عبد العزيز بوتفليقة وعضو مجلس قيادة الثورة كلمة تأبينية استمرت نصف ساعة أكد فيها على تمسك الجزائر ما بعد بومدين بالاختيارات السابقة وعلى الخصوص الاختيار الاشتراكي[3].

وفي اليوم نفسه أنعقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وقرر حل مجلس قيادة الثورة الذي ظل يحكم البلاد على مدى أربعة عشر عاماً)[4].

انعقد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال الفترة (27–30 كانون الثاني يناير، عام 1979) ناقش خلاله موضوع ترشيح خلفً للرئيس هواري بومدين ومواضيع أخرى[5].

وتم في 31 كانون الثاني/يناير ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية خلفا للرئيس هواري بومدين وذلك بعد انتخابه أميناً عاماً لجبهة التحرير الوطني الجزائرية وفي نفس الوقت أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد انه سيواصل السير على نهج الرئيس هواري بومدين[6].

---

(1) احمد،المصدر السابق،ص238؛ مجلة السياسة الدولية،شهريات(تشرين الثاني/نوفمبر1978)، ص172.

(2) مجلة السياسة الدولية، شهريات(كانون الأول/ديسمبر 1978)، ص38؛ احمد، المصدر السابق، ص453؛ سعيد، المصدر السابق، ص300–301.

(3) مجلة الدستور: "الأخبار(من يرأس الجزائر)"،العدد(413)،السنة (9)، 8–14 كانون الثاني/يناير،(لندن: 1979)، ص5؛ الدرويش، البومدينة، ص8.

(4) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الثاني/يناير 1979)، مجلد(15)،العدد(56)،السنة(15)، نيسان/ ابريل، (القاهرة: 1979)، ص245.

(5) لمزيد من التفصيل عن كلمة محمد صالح يحياوي عضو مجلس الثورة والمسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب في المؤتمر الرابع، ينظر،مجلة الثقافة: "الوعد الحق بناء الحزب والدولة "،العدد(49)، السنة (9)، كانون الثاني/يناير–شباط/فبراير(الجزائر: 1979)، ص5–31.

وجرى تنصيب الشاذلي بن جديد رئيساً للحكومة الجزائرية في 9 شباط / فبراير، بعد ان حصل على نسبة (94%) من الأصوات، وأعلن في هذه المناسبة انه سيواصل سياسات الرئيس هواري بومدين وفي كافة المجالات[1].

لقد جاء تولي العقيد الشاذلي بن جديد رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس هواري بومدين مفاجأة كبيرة لأكثر الجزائريين لان الشخصين اللذين كانا مرشحين لها طبيعياً وهما محمد صالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة لم يتمكنا من الوصول إليها، وهو لم يكن مهيئاً لاستلام السلطة مع ذلك أصبح الشاذلي بن جديد رئيساً للحكومة الجزائرية[2].

ان فترة حكم الرئيس هواري بومدين التي امتدت ما بين عامي (1965–1978) تميزت، بانفراد مجلس قيادة الثورة بالسلطة في الجزائر على حساب الحزب وهذا ما أكد عليه الرئيس هواري بومدين في أحدى المناسبات:((بان مجلس قيادة الثورة في عهده كان هو الجهاز الحاكم وفوق كل الأجهزة))، ولقد حاول ان يجمع ما بين الحزب والجيش لكنه لم يستطع فاعتمد على الجيش لينتظر[3].

ثانياً : المعارضة والسلطة:

بدأ الرئيس هواري بومدين منذ توليه السلطة بالعمل على كسب غالبية مراكز القرار، والعمل على لم شمل المعارضة لصالحه، فأصدر قراراً بالعفو عن المعارضين المحكومين بالإعدام. وأطلق سراح المسجونين السياسيين ورحب بعودة المعارضين السياسيين من الخارج، كما سعى الرئيس هواري بومدين الى ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور. وذلك عن طريق السماح للحزب بصفة غير رسمية بالعمل السياسي لكن ضمن إطار معين[4]. إلا ان الوضع لم يستمر طويلاً. فلقد حدثت تظاهرات طلابية في شهري (كانون الثاني /يناير–

---

(1) Susan Morgan: Reforms Crucial to Algeria, The Middle East, No. 53, March, (London:1972), p. 12;

مجلة الثقافة:" المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني"،العدد(49)،السنة(9)، كانون الثاني/يناير–شباط/ فبراير،(الجزائر: 1979)،ص153– 169؛ مجلة السياسة الدولية،شهريات(كانون الثاني/يناير 1979)، ص245؛ سعيد، المصدر السابق، ص301.

(2) EPL,op.cit,1979-1980,p.221-222

(3) نعنع، المصدر السابق ، ص22.

(4) مهابة، المصدر السابق، ص201.

(5) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص118.

(4) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص118.

شباط/فبراير عام 1966). ثم أصبحت اقل قوة بعد قيام الحكومة بتوقيف عدد من زعماء اتحاد العمال في شهر تموز/يوليو، وتوقفت التظاهرات الطلابية بشكل نهائي في شهر آب/أغسطس[1].

وكان عام 1967 حافلاً بالإحداث فلقد اغتيل محمد خيضر أمام منزله في مدينة مدريد بأسبانيا بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير، حيث أطلق عليه رجلان مجهولان النار، وقيل ان سبب قتله كان لمنع التسليم إلى ثلاث مجموعات معارضة غير شيوعية في المنفى وهذه المجموعات هي (المنظمة السرية للثورة الجزائرية (O. C. R. A)، جبهة القوى الاشتراكية (F. F. S)، ولجنة الدفاع عن الثورة (C. N. O. R))[2].

أما في شهر شباط/فبراير حتى أيار/مايو فلقد حدثت اضطرابات طلابية، بسبب إجراء الانتخابات العمومية، فامتنعت العناصر المعارضة عن المشاركة في الانتخابات، وقدم علي يحيى الخريطي استقالته من وزارة الزراعة في حين رفض الوزير حسين آيت احمد (وزير المالية) تجهيز الأموال لمساعدة قطاع الزراعة[3]. وعملت الحكومة على ضرب القوى الوطنية المعارضة لسياسة الحكومة فلقد عملت على ضرب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بحجة الاختلاف حول تشكيل اللجنة العليا، ومن يكون صاحب السلطة في تكوينها ولأسباب عديدة عطلت صحيفة الاتحاد في شهر أيلول/سبتمبر. كما أجلت عقد المؤتمر العام للاتحاد الذي كان سيعقد في عام 1968[4].

ومن جانب آخر فشلت حركة المعارضة داخل الجيش، عندما قاد الطاهر الزبيري المحاولة الانقلابية التي جرت في 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1967، حيث قاد تمرد العشيرة الشرقية ضد مجموعة وجدة التي كانت بقيادة الرئيس هواري بومدين، و عضوية كل من (قايد

---

(2)Quandt, op.cit, p.255; EPL, op.cit,1967-1968, p.148; EPL, op.cit ,1968-1969, p. 146; EPL, op.cit,1970-1971,p.156; EPL,op.cit,1972-1973, p.175; EPL,op.cit,1974-1975,p.201; EPL, op. cit,1979-1980, p. 217.

(2) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الثاني/يناير 1967)، مجلد(3)،العدد(8)،السنة (3)، نيسان/ابريل، (القاهرة: 1967)، ص191؛ أمين، المصدر السابق، ص241؛

EPL, op.cit,1967-1968,p.148 ; EPL, op.cit,1968-1969, p.146; EPL, op.cit, 1970-1971, p.156; EPL, op.cit,1971-1972,p.154; EPL, op.cit,1972-1973, p.175; EPL, op.cit, 1974-1975, p.201; EPL, op.cit, 1979-1980, p.213.

(4) EPL, op.cit,1968-1969,p.147-148; EPL, op.cit, 1971-1972, p.156; EPL, op.cit, 1972-1973, p.176; EPL, op. cit, 1979-1980, p.219.

(4) سعيد، المصدر السابق، ص283.

احمد، شريف بلقاسم، عبد العزيز بوتفليقة، احمد مدغري)[1]، لكن المحاولة الانقلابية كشفت في أخر لحظة واستطاعت الحكومة القضاء على هذه المحاولة وقدم مئة شخص إلى المحاكمة[2].

أعلن الرئيس هواري بومدين في 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1967، القضاء على المحاولة الانقلابية التي قادها الطاهر الزبيري وبعد هذه الإحداث تولى الرئيس هواري بومدين قيادة الجيش[3]. وفي الوقت نفسه أعلن انه سوف يعقد اجتماع تحضره قيادات الجيش الوطني لمناقشة الحركة الانقلابية التي وقعت[4].ولقد أجمعت المصادر على ان الطاهر الزبيري كانت له أسبابه الكثيرة التي جعلته يقود عملية الانقلاب، من هذه الأسباب ما يلي:((كان معاونوا الرئيس هواري بومدين يميلون بالجزائر من الخط الاشتراكي إلى الخط الرأسمالي بدليل إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية ومع بريطانيا بعد قطعها بعد حرب 5 حزيران/يونيو عام 1967 ومحاولة الشريف بلقاسم الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير وضع العراقيل أمام تحضير مؤتمر الحزب وانه كان يسعى لأبعاد الكوادر الاشتراكية عن الحزب . أما الوزير عبد السلام بلعيد وزير الاقتصاد فلقد نهج سياسة ربط فيها الاقتصاد الجزائري بالاحتكارات الغربية))[5]. وأكد الطاهر الزبيري أن هناك أسبابا كثيرة وقفت خلف محاولته الانقلابية أهمها ان الرئيس هواري بومدين بدا بارتكاب الأخطاء نفسها التي ارتكبها الرئيس احمد بن بله في التفرد بالسلطة وهناك رواية انتشرت في الجزائر تفيد بان الرئيس هواري بومدين أو بعض القريبين منه هم الذين دفعوا الطاهر الزبيري للانقلاب بغية الإطاحة به، لان الطاهر الزبيري بات يشكل قوة عسكرية ومعنوية كبيرة على راس المؤسسة العسكرية[6].

---

(1) قيره وآخرون،المصدر السابق،ص119؛ براهيمي، في اصل ألازمة،ص109؛ أمين،المصدر السابق، ص 241 ؛ Horne, op.cit, p.55; EPL, op.cit, 1974-1975, p.22-203.

(2) خربوش، المصدر السابق، ص70؛ العقاد، المصدر السابق، ص 485 .

(3) مجلة السياسة الدولية، شهريات (كانون الأول/ديسمبر 1967)، ص193.

(4) مجلة الطليعة المصرية: "تقارير الشهر (الجزائر تواجه اختيارا مصيرياً)"، العدد (1)، السنة (4)، (القاهرة: 1968)، ص98.

(5) مجلة الطليعة المصرية، تقارير الشهر (الجزائر)، ص98.

(6) الفضائية،المصدر السابق .

انتهت المحاولة الانقلابية وتركت أثارها على الساحة السياسية، فلقد تم إجبار قايد احمد على الاستقالة، وتقليص دور عبد العزيز بوتفليقة ومقتل احمد مدغري في ظروف غامضة[1]. ومن جانب أخر كانت هناك اتصالات بين الطاهر الزبيري وسعيد عبيد الذي شجعه على القيام بالحركة الانقلابية. إلا انه وجد منتحراً في ظروف غامضة بعد عدة أيام من فشل الحركة الانقلابية. ان المحاولة الانقلابية قد وضعت الجزائر على أبواب مرحلة جديدة وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين في تصريحاته فيما بعد.

تتابعت الأحداث بسرعة وفي شهر شباط/فبراير عام 1968، حاولت جبهة التحرير فرض لجنة طلابية موالية للحكومة في جامعة الجزائر مما أدى الى حدوث اضطرابات كبيرة بين صفوف الطلاب والمدرسين داخل الجامعة،بعد ذلك نشطت الحركة الفدائية في منطقة اريزو ومنطقة القبائل ومنظمة المقاومة الشعبية (O R P)[2].

ثم جرت محاولة انقلابية قادها الرائد صلاح في 25 نيسان/إبريل، 1968، إلا ان الرئيس هواري بومدين نجا من محاولة اغتياله ،حيث أصيب بجروح خفيفة[3].

ومع استمرار الحكومة الجزائرية بضرب القوى المعارضة. احتدم الصراع بين طلبة جامعة الجزائر حول تعيين قيادة للاتحاد وهي تشابه المشكلة التي عانى منها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وأدى هذا الصراع الى إعلان إضراب طويل وأدى الى حرمان الطلبة خلاله من السنة الدراسية لعام 1968، لأنه استمر ما يقارب من سنة كاملة وانتهى في ربيع عام 1969[4].ومع ذلك استطاع الرئيس هواري بومدين ان يعزز من قوة حكومته، بل انه قام بعدة زيارات الى المحافظات بدون امن خاص في عام 1969. وفي الوقت نفسه عمل على ضرب

---

(2) خربوش،المصدر السابق،ص 70–71 .

(2) كولين، المصدر السابق، ض106؛ الفضائي، المصدر السابق؛
EPL,op.cit,1968-1969, p.148; EPL, op.cit,1969-1970, p.1486; EPL,op.cit, 1970-1971, p.158; EPL, op.cit, 1971-1972, p.156; EPL ,op.cit, 1972-1973, p.176-177; EPL ,op.cit, 1979-1980, p.219.

(3) علي بو عناقة ودبله عبد العالي:الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، من كتاب (ألازمة الجزائرية)،ط2، ص211؛ مجلة السياسة الدولية: شهريات(نيسان/ابريل 1968)،مجلد(4)،العدد(13)،السنة(14)، تموز / يوليو،(القاهرة: 1968)، ص205؛ EPL, op.cit,1974-1975, p.203.

(4) سعيد، المصدر السابق، ص283؛ Smith, op.cit, p.268

القوى المعارضة حيث عقدت عدة محاكمات سرية في شهر آذار/مارس. وكانت الحكومة تحتجز السجناء السياسيين بشكل غير محدد وبدون محاكمة وبأعداد كبيرة[1].

وفي سلسلة التخلص من المعارضين السياسيين وجدت جثة كريم بلقاسم السياسي الجزائري مقتولاً في أحد فنادق فرانكفورت في 21 تشرين الأول/أكتوبر عام 1970[2].

واستمراراً لأحداث العنف في الجزائر، حدثت اضطرابات في صفوف طلاب الجامعة وطلاب المدارس في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1970، وأدت إلى حدوث اشتباكات عنيفة مع الشرطة، وفي كانون الثاني/يناير عام 1971، قامت الحكومة بتوقيف ثمانية طلاب من جامعة الجزائر مما أدى إلى الإعلان عن إضراب عام في جامعة الجزائر.وطالبت الحكومة بحل الاتحاد الوطني للطلاب الجزائريين (U. N. E. A)[3]. وفي المقابل عملت الحكومة في شهر شباط/فبراير عام 1971، على منع كل الاجتماعات والتظاهرات وتوزيع الأوراق والإعلانات على الحرم الجامعي، أما الطلاب المحجوزون فلقد اتهموا بمزاولة نشاطات هدامة ولديهم صلات مع حزب الطليعة الاشتراكية (A. G. S). ودعت الحكومة الى السيطرة على الاتحاد الوطني للطلاب الجزائريين (U.N. E. A)[4].

نشطت التظاهرات مرة أخرى، في أيار/مايو عام 1975، حيث أدت الى وقوع اشتباكات عنيفة في جامعة الجزائر بين الطلاب المؤيدين للثورة والطلاب المحافظين الذين يفضلون إعطاء الأولوية للتعريب[5].

وفي آذار/مارس عام 1976، أصدر فرحات عباس بيانا انتقد فيه الرئيس هواري بومدين واتهمه بالاستبداد، وخصوصاً بعد نشوب الحرب بين المغرب والجزائر حول الصحراء[6]. وعلى اثر ذلك فرضت الحكومة الإقامة الجبرية على فرحات عباس ويوسف بن خده بعد ان أعربا عن معارضتها لسياسة الرئيس هواري بومدين، واستمرا على هذا الوضع حتى شهر نيسان/ابريل عام 1979، عندما رفعت حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد فرض الإقامة الجبرية عنهما[7]. أما

---

(1) EPL,op.cit,1968-1969,p.142; EPL,op.cit,1970-1971,p.158; EPL,op.cit,1971-1972, p.156; EPL,op.cit,1972-1973, p.176; EPL, op.cit ,1974-1975, p.203; EPL, op.cit, 1979-1980, p.219.

(2) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تشرين الأول/أكتوبر 1970)،مجلد (7)،العدد(23)، السنة (7)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة:1971)، ص206.

(3)EPL,op.cit,1971-1972,p.157; EPL,op.cit,1972-1973,p.177; EPL,op.cit,1974-1975, p.203; EPL, op.cit, 1979-1980, p.219.

(4) EPL,op.cit,1971-1972, p.157; EPL,op.cit, 1972-1973, p.177.

(5) EPL, op.cit,1979-1980, p.221.

(6) The Middle East; Algeria Big Gamble, No. 21, July, (London: 1976), p. 17.

(7) مجلة السياسة الدولية: شهريات(نيسان/ابريل 1979)،مجلد(15)، العدد، (57)، السنة (15)، تموز/يوليو، (القاهرة: 1979)، ص238.

حسين آيت احمد،فقد أصدر هو الأخر بياناً في 5 نيسان/ابريل من العام نفسه، حمل أسم جبهة القوى الاشتراكية، يدعو الى الانتخابات الحرة وتأسيس جمعية وطنية[1].

وحدث في تشرين الأول/أكتوبر عام 1978 إضراب عام بين عمال وسائل النقل في العاصمة احتجاجاً على تعسف الإدارة تجاه مطاليبهم ورفض التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالعمل[2].

والملاحظة المهمة هنا ان مجلس قيادة الثورة لم يعرف أبدا التجانس، وعندما شكل بعد عملية الانقلاب كان يضم (26عضوا). ثم بدا بالانخفاض نتيجة لسياسة الأبعاد التي اتبعها الرئيس هواري بومدين ضد أي عضو يعارضه أو بسبب الوفاة أو المرض أو الاستقالة. ففي عام 1976، لم يبق إلا المولين للرئيس، وهم من جماعة وجدة (عبد العزيز بوتفليقة، العربي الطيبي). وقادة المناطق الثلاث العسكرية (محمد بن احمد عبد الغني (قسنطينة)، والشاذلي بن جديد (وهران)، وعبد الله بلهوشات (البليدة)، واحمد بن شريف (الدرك)، واحمد دراية (مدير الأمن)، ومحمد الصالح يحياوي (أكاديمية شرشال) إذن تقلص المجلس إلى ما يسمى بـ (مجموعة الأوفياء). مع ذلك استطاع الرئيس هواري بومدين أن يجد الاستقرار اللازم لسلطته وأن يسير في تطبيق برنامجه. لكن بعد وفاته كشف عن مدى هشاشة النظام السياسي في الجزائر[3].

ثالثاً: الأحزاب السياسية :

كشفت الأزمة الجزائرية عن خلفيات أدت إلى ظهور الأزمة. ويمكن تتبع هذه الخلفيات منذ عهد الرئيس أحمد بن بله ومروراً بعهد الرئيس هواري بومدين وصعوداً[4]. وأثرها على الأحزاب السياسية الحكومية والأحزاب المعارضة والتجمعات الدينية:

1- جبهة التحرير الوطني الجزائرية:

قادت جبهة التحرير الوطني الجزائرية الثورة الجزائرية التحررية والتي قادت إلى استقلال الجزائر. واستطاعت أن تسيطر على الإدارة ومؤسسات الدولة كافة[1].

---

(2) The Middle East, Algeria, the big, op.cit, p.23.

(2) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تشرين الأول/ أكتوبر 1978)،مجلد(15)،العدد(55)،السنة(15)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة: 1979)، ص163.

(3) بوعناقة وآخرون، المصدر السابق، ص210-211.

(4) نور الدين ثنيو: الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية ، من كتاب (الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية) ، مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت: 2004)، ص221.

أما بعد الاستقلال فكان على الجبهة أن تعيد تشكيل نفسها لتتلاءم كلياً مع المرحلة الجديدة لكنها وجدت صعوبة في ذلك لأن الاستقلال كان إلى حد كبير استمرارا للثورة بوسائل أخرى. ولم تستطع أن تحرر مجالها السياسي المدني، مما أدى إلى انفراد القيادة العسكرية بالسلطة وتحولت بمرور الوقت إلى مؤسسة عسكرية بكل جوانبها[2].

لكن بعد انقلاب 19حزيران/يونيو 1965، تعهد الرئيس هواري بومدين باسم مجلس قيادة الثورة بتصحيح الأوضاع داخل الحزب. وتم تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية التي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل لحزب (جبهة التحرير الوطني الجزائرية). تحت شعار العودة إلى المنابع التي وضعتها الثورة الجزائرية. لكن كان ذلك مجرد غطاء لتهميش دور الحزب[3].

ثم أجل الرئيس هواري بومدين رسم دور الحزب إلى وقت لاحق، وذلك من أجل خلق مؤسسات قوية أولاً ولأن المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر بحاجة إلى تغيير طبيعة الحزب من حزب جماهيري تاريخي إلى حزب أيديولوجي، وكان ذلك سيحطم القيمة الرمزية للحزب في الجزائر، لذلك بعد إنشاء المؤسسات. بدأ الاهتمام بالحزب، فعين العقيد محمد صالح يحياوي أميناً تنفيذياً للحزب وذلك بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977، وكان في الوقت نفسه عضو مجلس قيادة الثورة، وكانت مهمته الإعداد لمؤتمر عام للحزب يعقد في عام 1978[4]. إلا أن عقد المؤتمر تأجل، وانعقد المؤتمر العام الرابع لجبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين (27-30كانون الثاني / يناير عام 1979)، تحت شعار (تطبيق الميثاق الوطني والوفاء للرئيس هواري بومدين). ومن نتائج هذا المؤتمر إصدار القانون الأساسي للحزب وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وأعضاء المكتب السياسي الذين يمثلون القيادة العليا للبلاد[5].

2- حزب الثورة الاشتراكي:

تأسس هذا الحزب في 20 أيلول / سبتمبر عام 1962، على يد محمد بوضياف، لكن الرئيس احمد بن بله لم يعجب بتصريحات الحزب. لذلك أرسل عبد الرحيم بو عبيد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب في شهر أيار/مايو عام 1963، لجنة برئاسة عبد

---

(1) لمزيد من التفصيل عن جبهة التحرير الوطني ، ينظر كتاب ، محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط1، (بيروت :1983) .

(2) ثنيو، المصدر السابق، ص223-224.

(3) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص156.

(4) عودة، الخلافة السياسية، ص93.

(5) لمزيد من التفاصيل عن البيان الختامي للمؤتمر والقانون الأساسي للوائح الصادرة عن المؤتمر، ينظر، مجلة الثقافة،المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، ص153-169.

الرحمن اليوسفي وحسن الأعرج من اجل حل الخلاف ما بين محمد بوضياف والرئيس احمد بن بله، ووصل الوفد الى الجزائر، لكن الاجتماع لم يتم، لكن في 19 حزيران / يونيو عام 1963، جرى اختطاف محمد بوضياف وأسرته وهو خارج منزله على يد الشرطة السرية واحتجز في منطقة إدرار في أقصى جنوب الصحراء والتي تبتعد عن منطقة كولومب بيشار مسافة (560 كيلومتر)، الى ان تم الإفراج عنه في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم سافر الى فرنسا وألف كتابا بالفرنسية (الجزائر ... الى أين؟)، ثم ترك الجزائر بعد المحاولة الانقلابية في عام 1964، ثم سافر الى تونس، وتنقل ما بين فرنسا وسويسرا، الى ان استقر في المغرب في نيسان/ابريل عام 1965، وعمل محاسباً في شركة أنتاج القرميد، أما عن الحزب فانه يتكون من لجنة قيادية متكونة من عشرون شخص ، وأسماؤهم سرية، بعض أعضاء اللجنة داخل الأراضي الجزائرية والبعض الأخر في الخارج[1]. وفي نيسان / ابريل عام 1976، صدر بيان لكل من حسين آيت احمد ومحمد بوضياف دعا الى انتخابات حرة وتأسيس جمعية وطنية[2].

3- حزب الطليعة الاشتراكي:

تأسس هذا الحزب في 26 كانون الثاني / يناير عام 1966، وهو أنشق من الحزب الشيوعي الجزائري الذي انبثق عن الحزب الشيوعي الفرنسي (في فترة الاحتلال)، ولقد أكد رئيس الحزب صادق هجرس، ان الحزب ظل يعمل سراً داخل أجهزة الدولة ومنظماتها الجماهيرية، لكن بعد إخفاق معارضته المشتتة، تحالف الحزب الشيوعي الجزائري معه في بداية السبعينات ودعم بعض التوجهات عام 1971، وبخاصة في ميادين الثورة الزراعية[3].

4- الأحزاب (الحركات) الإسلامية:

تعتبر الحركات الإسلامية امتداد للحركة الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[4]، والبداية الحقيقية للحركات الإسلامية ترجع الى عهد الاستقلال عام 1962، ووصول البعثات التدريسية التي قدمت من المشرق العربي وخاصة من مصر

---

(1) حافظ إبراهيم خير الله: "محمد بوضياف،هذا حسابي مع الثورة الجزائرية" ،مجلة الدستور،العدد(413)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (لندن: 1979)، ص 16-17.

(2) The Middle East, Algeria, the big, p.220.

(3) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص160.

(4) المصدر نفسه، ص162.

وسوريا، والتي كانت تحمل أفكار جماعة الأخوان المسلمين[1]. وسوف نسلط الضوء على الحركات والجماعات الإسلامية التي ظهرت في هذه الفترة.

أ- جمعية القيم:

تأسست في عام 1963 برئاسة الهاشمي التيجاني، وهي جمعية دينية ثقافية، وتأسست من اجل سد الفراغ الذي وجد بعد الحظر الذي فرضته الحكومة على جمعية العلماء المسلمين لكنها سرعان ما أوقفت عن عملها في عام 1966، وتم إيقافها نهائياً في 17 آذار/مارس عام 1970[2]، وكان الهاشمي التيجاني متأثراً بأفكار الأخوان المسلمين وقادتهم وخاصة حسن ألبنا، أصدرت الجمعية مجلة تحت عنوان (التهذيب الإسلامي)، رفعت شعار (الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية)[3].

ب- جماعة الدعوة والتبليغ:

تأسست هذه الحركة عام 1966، وبرز عدد من شيوخها أمثال الشيخ مصباح حويذق الذي نفي الى مستغانم ومنع من زيارة المدن الكبرى، والمفكر مالك بن نبي، الذي تجند للعمل الفكري بغية تنشيط النهضة الحضارية وأقام حلقات فكرية علنية في بيته، تحولت فيما بعد الى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي التي تبنتها الدولة لاحقا[4].

ج- جماعة الجزأرة:

تأسست في عام 1974، بقيادة محمد بوجلخة التيجاني ومحمد السعيد، في سياق عملية ما تعرف بـ (جماعة الجزأرة)[5].

---

(1) أحمد طه: الجزائر تستضيف ندوة دولية حول الإرهاب،مجلة الوطن،العدد(759)، السنة(3)،الاثنين، 28 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002،شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.alwatan.com.

(2) عروس الزبير:الدين والسياسة في الجزائر،انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر عام 1988،أنموذجا، من كتاب (الدين في المجتمع العربي)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت: 1990)، ص505-506؛ الصادق بلعيد: دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، من كتاب(الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،(بيروت:1989):ج1، ص671؛ نفين عبد المنعم مسعد:"جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الأخوان المسلمين في الأردن)"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(13)،العدد(145)،السنة(13)،(بيروت:1990)، ص57.

(3) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الحركة الإسلامية في الجزائر، .. مرحلة السبعينات، على الموقع الالكتروني. www.Ala7rar.net.

(4) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص119.

(5) قيره واخرون، المصدر السابق، ص 119-120.

د- حركة الأخوان المسلمين (النهضة حالياً):

تأسست في عام 1947، بقيادة عبد الله جاب الله في شرق الجزائر، لتتزامن مع بروز ظاهرة فتح المساجد الجامعية لتشارك في انتقاد نظام الحكم سراً وعلانية، ثم غير اسم الحركة الى (حزب النهضة)[1].

هـ- جماعة الموحدين:

تأسست في عام 1976، بقيادة الشيخ محفوظ نحناح، وشكلت من اجل مجابهة مشروع الميثاق الوطني وذلك بطريقة علمية ميدانية صيف عام 1976، رافقها توزيع منشورات نددت فيها بسياسة القمع ودعت الى الرجوع الى الإسلام كمصدر للتشريع ونبذ فكرة الاشتراكية، لكن بعد خمسة اشهر القي القبض على معظم قيادات الجماعة ومنهم الشيخ محفوظ نحناح[2]. وأصدرت الجماعة بيانا باللغة العربية والفرنسية يدين فيه حكومة الرئيس هواري بومدين واتهمته بالاستبداد وتعهد بالكفاح لاسترداد الحريات المدنية[3].

و- حركة المجتمع الإسلامي (حماس):

تأسست في عام 1963، وكانت امتدادا لحركة الأخوان المسلمين في الجزائر[4]، وأول ما قامت به هذه الجماعة كان تدمير الأعمدة الكهربائية وأسلاك الهاتف وذلك في عام 1974، وكانت آنذاك بقيادة الشيخ محفوظ نحناح وكانت المعارضة آنذاك سرية[5].

ثم اختار الشيخ محفوظ نحناح المعارضة العلنية، ووجه رسالة شديدة اللهجة الى الرئيس هواري بومدين بعنوان (الى أين يا بومدين ؟)، انتقد خلالها خيار التوجه الاشتراكي المعتمد آنذاك، مما أدى الى اعتقاله وحكم عليه بالسجن لمدة (15عاما)، ابتداء من عام 1976، وتم الإفراج عنه عام 1981[6]، وفي هذه الأثناء بدأت الحركة بالعمل تحت اسم جديد هو (جمعية الإرشاد والإصلاح)[7].

---

(1) المصدر نفسه، ص120.

(2) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص120.

(4) The Middle East, Algeria, the big, op.cit, p.18.

(4) منعم العمار: الجزائر والتعددية المكلفة، من كتاب (ألازمة الجزائرية)،ط2 ، ص71-72.

(5) طه، المصدر السابق .

(6) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الحركة الإسلامية.

(7) العمار، المصدر السابق، ص71-72؛ الزبير، المصدر السابق، ص506-508؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الحركة الإسلامية.

ي- حركة الدعوة الجامعية:

ظهرت أول الأمر بشكل سري في المساجد وبعد مرور ثلاث سنوات، ظهرت الحركة بصورة علنية خلال الموسم الدراسي (1968-1969)، وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1970، نظم مالك بن نبي أول ملتقى للفكر الإسلامي وتم تأسيس مساجد ومصليات في جامعة الجزائر ووهران[1] وكانت تلك نقطة تحول في طبيعة هذه الحركة لتمركزها في الجامعة واعتمادها على الطلاب، في الوقت نفسه قدم مالك بن نبي استقالته من منصبه في وزارة التعليم العالي ليتفرغ الى شؤون الدعوة إضافة الى بناء المساجد الجامعية أقيمت المعارض الإسلامية لبيع الكتب والمجلات الإسلامية الى جانب أنشاء مجلة (مسجد الطلبة)، مما ساعد على ظهور فكر جديد أطلق عليه تسمية (تيار الجزأرة الإسلامي)، في الوقت نفسه أصدرت الحكومة مجلة بعنوان (مجلة الاصالة) في شهر آذار/مارس عام 1971، تهدف الى الدفاع عن أهداف السلطة (الثورة الصناعية – الثورة الثقافية – الثورة الزراعية) وبعد صدور قانون الثورة الزراعية ظهر اتجاهان معارضان الأول (اتجاه متشدد) بزعامة احمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني والذي قال: ((ان الصلاة على ارض مؤممة محرمة شرعاً))، أما الاتجاه الثاني بزعامة رشيد بن عيسى، الذي يرى ان الثورة الزراعية تطبيق لمبدأ العدالة في الإسلام، لكن يعيب عليها ان محتواها شيوعي[2].

ثم شهد عام 1975، مواجهات عنيفة بين الأوساط الطلابية في جامعة قسنطنية أثناء حلقة دراسية عن قانون الأحوال الشخصية، والتي كانت مسرحاً لمواجهات بين الطلاب الناطقين باللغة الفرنسية والمقربين من حزب الطليعة الاشتراكية وبين الطلاب الناطقين باللغة العربية الذين يطالبون باحترام الشريعة الإسلامية[3] وفي عام 1976، جرت مناقشات حول مشروع جديد لتعديل الميثاق على نحو يتعارض مع القواعد الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة، لكن الحركات الإسلامية رفضت هذه القوانين[4].

5- الحركة الديمقراطية الثورية:

تأسست في 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1967، على يد كريم بلقاسم وكان نتيجة لحدوث خلاف بينه وبين حسين آيت احمد، لذلك عمل على تأسيس هذه الحركة وكان من أهداف هذه الحركة تطهير صفوف الجيش من العناصر الموالية لفرنسا[5]. وأعلن كريم بلقاسم ان السنوات السبع من الاستقلال كانت أسوأ من سبع سنوات من الحرب ورغم ذلك فان حركته لم

---

(1) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الحركة الإسلامية.

(2) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص117؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الحركة الإسلامية.

(3) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الحركة الإسلامية.

(4) المصدر نفسه.

(5) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص117.

تنجح وحكم عليه بالموت غيابياً، واتهم بالخيانة والتطرف والتآمر مع القوى الأجنبية وفي نهاية عام 1970، اكتشف مكان كريم بلقاسم واغتيل في 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1970 في أحد فنادق فرانكفورت (ألمانيا) وبعد اغتيال كريم بلقاسم توقفت الحركة عن نشاطها[1].

6-لجنة التروتسكيين الجزائريين:

تأسست في نهاية عام 1978. في الجامعة وكشفت نشاطها بين صفوف الطلبة وخصوصاً بعدما بدا الطلاب بالاهتمام بالتنظيمات ذات التوجه العربي الإسلامي، التي عملت على إعلان الإضراب الوطني العام في كليات العلوم الإنسانية من اجل تعريبها. لكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين كانت تقتصر نشاطاتها في جامعة تيزي اوزو القبائلية[2].

7- المعارضة البربرية:

ظهرت المعارضة البربرية في باريس وكانت تقوم بأعمال عنف تحت اسم (منظمة جنود المعارضة الجزائرية). التي كان يقودها مولود كعوان من باريس وقامت بعمليات تفجير ضد المنشات الجزائرية في فرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1973-1974). واستهدفت مقر (يومية المجاهد) في الجزائر عام 1976[3].

---

(1) مجلة السياسة الدولية، شهريات(تشرين الأول/أكتوبر، 1970)، ص206؛ قيره وآخرون، المصدر السابق، ص117؛ Horne, op. cit, p.556

(3) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص121.

(4) المصدر نفسه، ص120.

المبحث الرابع

الجيش الوطني الشعبي

ان قراءة الأحداث التي جرت في الجزائر منذ عهد الاستقلال توضح ان المؤسسة العسكرية هي التي حكمت الجزائر منذ اليوم الأول من الاستقلال. لكن طبيعة نفوذها وطريقة حكمها اختلفت من مرحلة الى أخرى[1].

كان اسم الجيش قبل الاستقلال (جيش التحرير الوطني)، تغير الى اسم الجيش الوطني الشعبي، ولكثرة المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد الاستقلال. جعلت الحكومة غير قادرة على مواجهة هذه المشاكل[2]. غير ان المؤسسة العسكرية أخذت طريقاً مستقلاً عن القيادة السياسية، واستطاع الرئيس احمد بن بله حسم الصراع مع قادة الثورة ومع الحكومة المؤقتة بمساعدة المؤسسة العسكرية واستطاع ان يقضي على منافسيه وجمع السلطات في يديه بمساعدة الجيش مما أدى الى زيادة نفوذ الجيش داخل النظام السياسي، لكن الرئيس احمد بن بله عمل فيما بعد على الانفراد بالحكم، مما جعل الجيش بقيادة العقيد هواري بومدين يقوم بحركة انقلابية في 19 حزيران/يونيو عام 1965[3].

وبعد الانقلاب أكد الرئيس هواري بومدين على أهمية الجيش. حيث قال:((ان جيشنا بتركيبته الاجتماعية جيش ثوري تكون خلال حرب التحرير الضارية لمدة سنوات طويلة من عمال وفلاحين وأبناء فلاحين وبعض المثقفين الثوريين وهم نسبة قليلة، وقد احتفظ الجيش بثوريته بعد الاستقلال وهذا طبيعي بحكم تكوينه الفكري والنضالي والاجتماعي معا. بالتجربة الخاصة استطعنا ان ننظم الجيش في مدة وجيزة وبكيفية سريعة جداً خارج التيارات السياسية القديمة. فالموجودون في الجيش تخرجوا من مدرسة الثورة، إذن نستطيع ان نعتمد عليه في هذه المرحلة، دون أي خوف))[4].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): دليل البيانات البيوغرافية لأدباء وأديبات الوطن العربي، على الموقع الالكتروني www.avabgate.com؛ والي، المصدر السابق، ص132-133.

(2) عبد الحميد مهري: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي-تجربة الجزائر، من كتاب (الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 2002)، ص68.

(3) والي، المصدر السابق، ص133؛ خربوش، المصدر السابق، ص65.

(4) صبري، المصدر السابق ، ص28.

وشهدت المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس هواري بومدين تطوراً ملحوظاً، وخاصة عندما وجد الرئيس بومدين ان الجيش بحاجة لتعزيز قابلياته وتجهيزه بالأسلحة والمال[1].

وعملت المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس هواري بومدين على التصفية الفعلية للنفوذ العسكري الفرنسي في قواعده العسكرية في الصحراء، ففي 30 حزيران/يونيو عام 1967، تسلمت قيادة الجيش قاعدة بيشار العسكرية الفرنسية في جنوب الصحراء الجزائرية، وكانت قد تسلمت من قبل قاعدة (هاما جوير) التي كانت احد مراكز إطلاق الصواريخ وقاعدة ريحانة التي كانت مركزا للتجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[2].

صدر بعد ذلك أمر تنفيذي بالتجنيد العام لكل أفراد الشعب الجزائري بتاريخ 11 تموز/يوليو عام 1967، وذلك في نطاق التعبئة العامة لمواجهة الإخطار الخارجية[3]، ورفعت عدة شعارات في هذا المجال منها (من الشعب الى الشعب)، (العدالة الاجتماعية)، (الثورة المستمرة)... وغيرها من الشعارات التعبوية[4].

أما في كانون الثاني/يناير عام 1968،فقد تسلمت الحكومة الجزائرية قاعدة الجيش والأسطول الفرنسي في المرسى الكبير (قبل الموعد المحدد للجلاء الذي كان محددا في اتفاقية ايفيان بعشر سنوات)، ولم يتبق في الجزائر سوى وحدات صغيرة لحراسة بعض مراكز الاتصالات الفرنسية بالجنوب وهناك بعثات تدريبية فرنسية في كل من الجزائر والمغرب وتونس[5].

أصبح الجيش في عهد الرئيس هواري بومدين تنظيما عسكريا سياسيا وضم أهم وأقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة. وساهم في عملية تنمية البلاد، مما جعله يكسب الشرعية كمحافظ

---

(1) إليزابيث بيكار: العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية الى الدولة السلطوية، من كتاب (الأمة والدولة والاندماج): ج2، ص534.

(2) مصطفى كامل احمد: "الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في أفريقيا"،مجلة السياسة الدولية،مجلد(5)، العدد (15)،كانون الثاني/يناير،(القاهرة: 1969)،ص129؛ مجلة السياسة الدولية: شهريات(حزيران/يونيو 1967)، مجلد (3)،العدد(10)،السنة (3)، تشرين الأول/أكتوبر،(القاهرة: 1967)، ص191.

(3) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تموز/يوليو 1967)، مجلد (3)،العدد(10)،السنة (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة:1967)، ص201.

(4) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص89.

(5) صلاح العقاد: "العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا"، مجلة السياسة الدولية، مجلد(7)،العدد(23)، السنة (7)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة: 1971)،ص55-56؛ احمد، الاستراتيجية العسكرية، ص129.

على النظام ومدافع عن عملية البناء الاشتراكي واثبت قدرته على تغيير مجريات الأحداث السياسية والتحكم فيها عن بعد[1].

لكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين أثبتت الأحداث فيما بعد ان للجيش القدرة على السيطرة على الحياة السياسية في الجزائر، وخاصة عندما تدخل في عملية تنصيب خلف للرئيس هواري بومدين، حيث ساند صعود الشاذلي بن جديد الى سدة الحكم لكن على حساب محمد صالح يحياوي مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعبد العزيز بو تفليقة وزير الخارجية آنذاك[2]. وسوف نسلط الضوء على أنواع التسليح في الجيش الجزائري:

1-السلاح البري:

بلغ عدد الدبابات المتوسطة (650) فيما بلغ عدد الدبابات الخفيفة (50) دبابة بالإضافة الى عربات مصفحة وعربات خفيفة بلغ عددها (250)، أما ناقلات الجنود المصفحة فبلغ عددها (830)[3].

2-السلاح البحري:

يتكون من قطعتين من كاسحات الألغام و(8) سفن لحماية الشواطئ و(17) سفينة سريعة حاملة القذائف و(4) زوارق طوربيد، و(4) طوافات وسفينة لإنزال الجنود و(2) سفينة للتدريب، وسفينة للمسح، و(6) سفن لحماية مصايد الأسماك و(18) زورقا لمنع التهريب، ويعتبر المرسى الكبير اكبر قاعدة للأسطول البحري الجزائري[4].

3-السلاح الجوي:

تسلمت (5) طائرات نفاثة طراز ميج 15، في عام 1962، وكانت هذه نواة سلاح الطيران الجزائري ثم بدأت الجزائر بشراء الطائرات الحربية من الاتحاد السوفيتي[5].ثم أصبحت تمتلك أكثر من (295) طائرة حربية، و(20) هليكوبتر مصفحة، وكانت مصر والاتحاد السوفيتي المصدرين الرئيسيين لتسليح الجزائر. هذا بالإضافة الى وجود سرب من الطائرات طراز ميج (21)، وسربين من الطائرات ميج (23) من المقاتلات وسربين من المقاتلات وقاذفات القنابل من طراز ميج (17)، وسربين من المهاجمات طراز (SU7) وطراز (SU20) وسربين من الطائرات

---

(1) والي، المصدر السابق، ص133.

(2) خربوش، المصدر السابق، ص65؛ مهدي، المصدر السابق، ص68؛ والي، المصدر السابق، ص133؛ الميلي، المصدر السابق، ص18.

(3) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(34)، الإحصاءات العسكرية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (4)، العدد (33)، السنة (4)، كانون الأول/ديسمبر، (بيروت: 1981)، ص198.

(4) العربي، حاضر الدول، ص133.

(5) المصدر نفسه، ص133.

النفاثة ذات محركين من قاذفات القنابل طراز (II-28)، وعدد من الطائرات الاستطلاعية طراز ميج (25) ،وعشرين طائرات حوامة (هيلكوبتر)، طراز (Mi-24) وسرب من ناقلات الجنود ذات المحرك التوربيني و(5) طائرات طراز (An24) و(10) طائرات طراز (F-27) فريند شيب. وجناح من الطائرات طراز (Mi-6)،و(12) طائرة[1]. ومن طراز (Mi-8) و(10) طائرات طراز (Mi-4)،و(5) طائرات حوامة طراز (Puma) و(6) طراز (Hughes)، وعدد من الوحدات للتدريب وطائرات من نوع ميج (Utis-15-15)، المزود بالصواريخ من صنع الاتحاد السوفيتي[2]. إضافة الى أنواع جديدة ومتطورة من أنواع الأسلحة المختلفة. ففي أثناء العرض العسكري الذي أقيم في عام 1979 في الجزائر، كشف عن وجود عدة طرازات جديدة من الأسلحة منها دبابات من طراز (ت–72)، ومدافع ميدان ذاتية الحركة من طراز (ب–74) عيار 122 ملم، وعربات مشاة قتالية (ب م–ب–1) ومقاتلات (ميج–23)، و(ميج–25) و(ميج–27) و(سوخوي–17)[3].

ومن جانب آخر فان الجزائر قد قسمت الى (6 مناطق عسكرية) تشبه الجمهوريات على رأسها حاكم عسكري يعتبر الحاكم الفعلي وتخضع له القوات البرية والجوية وله هيئة أركان خاصة به[4].

وسنسلط الضوء على حجم الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1970–1978)، (مليون دولار)[5]:

السنة	1970	1975	1976	1977	1978
الإنفاق	78	183	833	729	792

ونلاحظ من خلال حجم الإنفاق ان استيراد الجزائر من السلاح قد زاد حوالي (9) إضعاف خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–1978)،مما يعني ان الرئيس هواري بومدين أسهم في تطوير القوات المسلحة وتقويتها لتعزيز قوة الجزائر أو لتعزيز سيطرته على البلاد ومواجهة أي إخلال بحالة الاستقرار.

---

(1) العربي، حاضر الدول، ص133.

(2) المصدر نفسه، ص134.

(3) مركز العالم الثالث للدراسات والنشر:" شؤون عربية (تطور القدرات العسكرية في الدول المغرب العربي) ، النشرة الاستراتيجية"، مجلد (1)، العدد (12، 13)، تموز/يوليو، (لندن:1980)، ص2.

(4) السلامي الحسني: الجزائر مواجهة "الجمهوريات العسكرية"، مجلة الدستور، العدد (563)، السنة (12) الاثنين، 12 كانون الأول/ديسمبر، (لندن:1988)، ص8.

(5) عبد الرزاق فارس الفارس: "السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي(1970–1990) " ،مجلة المستقبل العربي،مجلد(15)،العدد(171)،السنة(16)، أيار/مايو(بيروت: 1993)، ص6.

المبحث الخامس

النظام الإداري والقضائي

بعد الاستقلال أصبحت صورة التنظيم الإداري الجديد تتمثل في إدارة مركزية قوية إضافة الى إدارة مركزية مؤسسية تتمثل في المؤسسات العمومية ثم إدارة لامركزية إقليمية[1].

ففي عهد الرئيس هواري بومدين واجهت الجزائر حالة من الفوضى الإدارية والتي جاءت نتيجة لعدد من الأسباب واحد هذه الأسباب مغادرة الإداريين الفرنسيين للبلاد، مما جعل الجزائر تعاني من نقص حاد في التقنيين وفي كل المجالات[2]. لذلك عملت الحكومة على توسيع المؤسسات الإدارية العامة التقليدية، والتي تقوم بإدارة بعض المرافق العامة تحت رقابة الدولة، وإعادة النظر بالتقسيمات الإدارية الموروثة من عهد الاستعمار. وتم الآخذ بتقسيمات جديدة وفقاً لمتطلبات التحولات الاشتراكية في الجزائر[3].وكان عام 1966 بداية لإعادة تنظيم الإدارة العامة[4]، ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر تم الإعلان عن الميثاق البلدي[5].

أكد الرئيس هواري بومدين في عام 1966، على التطورات الحاصلة في الإدارة العامة في الجزائر، حيث قال:((انه تم إصدار قانون الوظيفة العمومية والذي يضمن حقوق الموظفين ويوضح كذلك واجباتهم نحو الدولة بصفة عامة وتوصلنا الى خلق نوع من الاطمئنان ونوع من الاستقرار لان كثرة تغيير الموظفين من شانها إحداث البلبله وعدم الفعالية المطلقة وعدم تشجيع الأجهزة على الإنتاج كذلك عملنا على تحديد المسؤوليات بين مختلف فروع دولتنا الناشئة فلا بد ان نعمل لسن قوانين جديدة لان هناك قوانين قديمة لا تتناسب مع التحول الاشتراكي ومع المجتمع الجديد))[6]. وأضاف:((بدأنا في بناء دولة المستقبل بتنظيم البلديات وفي 5 شباط/فبراير القادم تجري انتخابات لتكوين مجالس بلدية مكونة من (2\3) من الفلاحين والعمال ولها سلطات واسعة وصلاحيات واسعة في كل الميادين))، وأضاف:((بعد تنظيم البلديات نفكر كذلك في تنظيم المحافظات على أساس إعطائها صلاحيات أوسع في الميدان الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ليسيروا أشياء كثيرة وفي نفس الوقت ينتخبون))[7].

---

(1) إسماعيل، المصدر السابق، ص30.

(2) Geoffrey Furlonge: New Challenge for Algeria, Middle East International, No. 67, February, (London: 1977), p. 23.

(3) سعيد، المغربي العربي، ص284.

(4) أمين، المصدر السابق، ص241؛ Nyrop, op. cit, p. 207.

(5) كامل، المصدر سابق، ص111.

(6) صبري، المصدر السابق، ص29؛ الصائغ، المصدر السابق، ص348.

(7) صبري، المصدر نفسه، ص29.

بعد ذلك صدر القانون البلدي والميثاق البلدي بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير عام 1967، وهذا القانون يجعل من البلدية حجر الزاوية في بناء المجتمع وإصلاح النظام الإداري ثم جرت بتاريخ 5 شباط/فبراير عام 1967، أول انتخابات لأعضاء المجالس الشعبية القروية (A.P.C) والمجالس الشعبية للولايات (A. P. W). وشارك في هذه الانتخابات (71%)[1].

ثم صدر قانون الولاية رقم (38/69) بتاريخ 22 أيار/مايو عام 1969، لتنظيم إدارة المدن الكبرى في الجزائر[2]. ثم جرت انتخابات لأعضاء المجالس الشعبية للولايات في شهر أيار/مايو شارك فيها (72%)، و جرت انتخابات أخرى بتاريخ 14شباط/فبراير عام 1971،وكانت نسبة المشاركة فيها (75%)[3].

و جرى إلغاء النظام الفرنسي في أيار/مايو عام 1969، وتم تقسيم البلاد الى (15 ولاية) أو محافظات لكل منها درجة كبيرة من الحكم الذاتي وحرية التصويت لها ميزانية خاصة بشرط ان لا تتعارض مع خطط الحكومة[4].

و جرت انتخابات محلية بلدية في عام (1967 و1971 و1973)، وعلى صعيد الولايات في عام (1969 و 1974و 1975) من اجل الدخول في مرحلة جديدة لبناء المؤسسات السياسية[5].

وعند صدور دستور عام 1976، جاء في بنوده ما يؤكد على أهمية تنظيم الإدارة العامة في الجزائر. حيث أكدت المادة (34)، على ما يلي:((يستند تنظيم الدولة الى مبدأ اللامركزية القائمة على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات (شباط/فبراير1967) ، مجلد(3) ، العدد(8) ، السنة(3) ، نيسان/ ابريل ، (القاهرة: 1967)، ص199؛ عبد القادر الشيخلي: إدارة العواصم العربية ، الجزائر ،القاهرة ، عمان ،دمشق، بغداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (عمان: 1983)، ص15؛ احمد، الجزائر ما بعد بومدين، ص183؛ كولين، المصدر السابق، ص105؛ كامل،المصدر السابق، ص111؛

Furlonge, op.cit, p.23-24; EPL, op.cit, 1971-1972, p.156; Nyrop, op.cit, p.207; Smith, op.cit , p.268, p.272-273.

(2) الشيخلي،المصدر السابق،ص15-16؛ بو الشعير،المصدر السابق، ص77؛ كامل، المصدر السابق، ص111.

(3) كامل، المصدر السابق، ص111؛ اجيرون، المصدر السابق، ص201؛

EPL, op.cit, 1974-1975, p. 203; EPL, op.cit,1979-1980, p. 219; Nyrop, op.cit, p. 209; Smith, op.cit, p.268, p. 273.

(4) الصائغ، المصدر السابق، ص353؛

Furlonge, op.cit, p.24; Nyrop, op.cit, p.211; Smith, op.cit, p.268, p. 273.

(5) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص108.

العمومية))[1]، وأجريت الانتخابات حسب مرسوم رقم 77 المؤرخ في 15 آب/أغسطس عام 1977، الذي أجريت بموجبه الانتخابات الشعبية في جميع إنحاء الجزائر، وتم تشكيل أول مجلس شعبي وطني منتخب ويمثل الشعب[2].

تعريب النظام الإداري:

اهتمت الحكومة الجزائرية بالنظام الإداري وعلى ضرورة تعريب الإدارة في كافة المستويات. إلا ان ما تم إنجازه في الواقع كان اقل بكثير مما كان متوقعا وذلك لأسباب متعددة[3]. ولكن سرعان ما تم دعم تعريب الإدارة بعدة وسائل فمثلاً أنشئت المدرسة الوطنية للمترجمين في عام 1964 وطبع جريدة رسمية باللغة العربية، مما ساعد على ترويج المصطلحات الإدارية والقضائية إضافة الى نشر اللغة الإدارية أي (اللغة العربية)[4].

بعد ذلك صدر مرسوم جمهوري رقم (68-195)، المؤرخ بتاريخ 26 نيسان/ابريل عام 1968 ينص على وجوب معرفة كل الموظفين اللغة العربية، مهما علت رتبهم الإدارية[5].

ومن جانب أخر تم تعريب الجهاز القضائي ضمن مرسوم خاص بتاريخ 2 أيار/مايو عام 1974، وتوقف العمل بالقوانين الفرنسية منذ شهر تموز/يوليو عام 1975، واستبدلت بقوانين وطنية، فأصبح ثلث القضاة و(10%) من كتاب المحاكم يستخدمون العربية بالإضافة الى ان الكتابة على الآلة الكاتبة (الطابعة) كانت موجودة كما وضعت خطة لتعريب القوانين. وجعلت المرافعات والأحكام الصادرة باللغة العربية ثم تترجم الى الفرنسية إلا ان حركة تعريب القضاء لاقت معارضة من قبل بعض القضاة[6].

ان التعريب شمل المصطلحات المستعملة في الجريدة الرسمية الجزائرية. وتم تأسيس مكتب للترجمة في كل الوزارات ضمن مرسوم خاص والمؤرخ في 8 شباط/فبراير عام 1969 والمرقم (69-9) لكي يساعد على تعريب الوثائق الإدارية وبذلك استطاعت الحكومة تعريب عدة وزارات بشكل كامل مثل وزارة العدل والصحة والأعلام والثقافة والبريد ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع،

---

(1) الصائغ، المصدر السابق، ص352-353.

(2) سعيد، المغرب العربي، ص299.

(3) الفيلالي، إشكالية الثقافة،ط2 ، ص454.

(4) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص176-177.

(5) لطفي بركات احمد: دراسات تربوية نفسية في الوطن العربي ، دار المريخ للنشر، ط1، (الرياض : 1981) ، ص14 ؛ الحسن ، المصدر السابق،ص400 ؛ الصيادي ، التعريب و تنسيقه ، ص177 ؛ رابح ، أضواء على سياسة التعريب: 3-واقع التعريب، ص59.

(6) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص177.

وعربت أيضا الهيئات التابعة لهذه الوزارات[1]. وتم الإعلان عنه في عام 1971. سيكون بداية لتعريب كل الإدارات وعلى كل الموظفين ان يتعلموا الحد الأدنى من اللغة العربية، لكن القرار لم يطبق بشكل كامل في عدد من الوزارات، ففي وزارات التعليم والأعلام والعدالة استخدمت اللغة العربية كأداة رئيسية في عملها في حين كانت قطاعات أخرى مثل الاقتصاد والصناعة والتخطيط استمرت في استخدام اللغة الفرنسية كلغة رئيسية مع استخدام اللغة الإنكليزية الى جانبها[2].

أما في مجال تعريب الوثائق الإدارية، فان الحكومة عملت على تكوين مكاتب للترجمة في كل الوزارات والمؤسسات، والعمل على تعريب المصالح التي تتصل بالجمهور مثل البلديات ومصالح الولايات وتعريب المدرسة العليا للإدارة بالعاصمة وتعريب معاهد التكوين سواء كانت تابعة للتربية والتعليم أو الإدارات المختلفة[3].

في ما يخص تعريب المحيط الإداري فان الحكومة بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال لاعتباره جزء لا يتجزأ من المحيط الاجتماعي ولان تعريب المحيط الاجتماعي يساعد على تعريب المحيط الإداري لذا عملت الحكومة على كتابة أسماء الإدارات والمصالح والمكاتب باللغة العربية فقط وجعل الموظفين يستخدمون اللغة العربية في اتصالاتهم بالجمهور ومنح العلاوات والترقيات للموظفين الذين يجتهدون في مجال تعريب لغتهم عن طريق إتقانهم اللغة العربية والعمل بها[4].

وبرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في عهد الرئيس هواري بومدين إلا ان تعريب النظام الإداري ظل يتعثر حتى وفاته ،ما عدا تعريب البلديات والولايات.

---

(1) الصيادي ، مسيرة التعريب، ص56؛ معوض، التعريب والقومية، ص124؛ رابح، أضواء على سياسة التعريب:3- واقع التعريب، ص59-60.

(2) الفيلالي، إشكالية الثقافية،ط2، ص455.

(3) رابح، أضواء على سياسة التعريب:3- واقع التعريب، ص60-61؛ معوض، التعريب والقومية، ص124.

(4) رابح، أضواء على سياسة التعريب:3- واقع التعريب، ص61.

الفصل الثاني

الأوضاع والتحولات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول

السياسة الاقتصادية في الجزائر

تميز واقع الاقتصاد الجزائري بارتباطه بالاقتصاد الفرنسي، وهو ما أكد عليه الرئيس هواري بومدين في حوار معه عام 1966، حيث قال :((إن الاقتصاد الجزائري في فترة وجود فرنسا ... كان ... اقتصاداً مكملاً لاقتصاد ما كان يسمى بالوطن الأم، وهي فرنسا هذا الاقتصاد المكمل في الواقع، أساسه الفلاحة من جهة ومن جهة أخرى التجارة، ومن جهة ثالثة ... الصناعات الخفيفة))[1].

لقي الوضع الاقتصادي منذ البداية اهتمام الحكومة الجزائرية حيث باشرت بوضع الخطط للتهيئة للانتقال إلى اقتصاد جزائري خاص وفي طريق تحقيق استراتيجية تنموية متطورة دائما. وبدأ التنفيذ منذ عام 1966. حيث نفذ أول مخطط اقتصادي وتم إعداد الخطة السباعية (1967-1973)، التي هي امتداد لخطة قسنطينة التي أعدها الجنرال ديغول عام 1959، وبدأ بتنفيذ هذا الخطة بوضع الخطة الثلاثية (1967-1969)[2]. وهي الخطة التي تمثل برنامجا يحقق السيطرة الوطنية الكاملة على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في الجزائر[3].

اعتمدت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين على مجموعة من الخطط الاقتصادية كوسيلة لتدخلها في الاقتصاد[4]. وأصدرت عام 1967، نشرة حكومية بعنوان (آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية)، حيث تضمنت الخطوط العريضة لسياسة الاقتصاد العام للفترة ما بين عامي (1967-1980) والتي تهدف إلى بناء اقتصاد متكامل لسد احتياجات الشعب الجزائري[5].

---

(1) صبري، المصدر السابق، ص 21-22.

(2) ايفا إيفانوفا:التخطيط ودوره في البلدان العربية، من كتاب(التطور المعاصر للبلدان العربية)، مجموعة من الباحثين،أكاديمية العلوم السوفيتية،(موسكو:1983)،ص 95-96؛ براهيمي ،في اصل الأزمة،ص132.

(3) محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، (بيروت: 1986)، ص 155.

(4) عبد الله شنهو: تجربة الجزائر، الدينامية الاقتصاد والتطور الاجتماعي، من كتاب (التنمية المستقلة في الوطن العربي)،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت:1987)، ص 489.

(5) العياشي عنصر:التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر،من كتاب(الأزمة الجزائرية)،ط1،ص336 .

كانت أهداف الخطة الثلاثية (1967–1969)، عبارة عن برنامج استثمار وتنمية القاعدة الصناعية الثقيلة وتمثل في بناء الاقتصاد المتداخل، وتعزيز مبدأ المركزية في تقرير ومراقبة تنفيذ الخطة[1]. وتحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في الجزائر[2].

ويلاحظ انه خلال الفترة الممتدة بين عامي (1966–1968)، جرت سلسلة من التأميمات، تحملت الشركات الوطنية مسؤولية تسيير القطاعات الاقتصادية المختلفة[3]. وتأسس المجلس الاقتصادي الوطني والمجلس الاجتماعي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1968، لتلبية متطلبات القطاع العام الإداري والتنظيمي، كما تشكل مجلس استشاري حكومي يضم ممثلين مختلفين في كافة المستويات الإدارية والأساسية للجهاز الإداري في أنحاء الجزائر[4].

أما الخطة الرباعية الأولى (1970–1973)، فانه استهدف السيطرة على الاقتصاد الوطني وتوسيع الاستثمارات الإنمائية على أساس إعطاء الأولوية للصناعة الحثيثة وخاصة في مجال تطور إنتاج المواد الهيدروكاربونية كسلع للتصدير، ولتوليد الطاقة وإقامة صناعات بتروكيمياوية وصناعات المرتكزات الأساسية لهياكل الاقتصاد الوطني[5]. وتم تخصيص (30 مليار دينار جزائري) للبدء ببرنامج التصنيع وأدارته وذلك عن طريق إنشاء كتابة (وزارة) للتخطيط مخصصة لهذا الغرض[6].

تلا الخطة الرباعية الأولى، الخطة الرباعية الثانية (1974–1977)، التي اهتمت بتطوير القطاع الصناعي وخصص الخطة (100 مليار دينار جزائري) كتثمين للمواد الطبيعية وإدماج القطاعات الاقتصادية وتحسين تقنيات التخطيط[7]. ثم جرى تعديل الخطة، فارتفع مبلغ التخصيص إلى (126.5 مليار دينار جزائري)[8].

---

(1) علي غربي: واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، من كتاب (الأزمة الجزائرية)، ط1، ص287–288؛ بعلبكي، المصدر السابق، ص 34.

(2) الحمصي، المصدر السابق، ص 155.

(3) ولعلو و الجعيدي، المصدر السابق، ص 408.

(4) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المصدر السابق، ص 307.

(5) الحمصي، المصدر السابق، ص156.

(6) غربي، المصدر السابق، ط1، ص289.

(7) ايفانوفا، المصدر السابق، ص 98 ؛ غربي، المصدر السابق، ط1، ص 289.

(8) الصايغ، المصدر السابق، ص 410–411.

ومن اجل معرفة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الخطط الاقتصادية للفترة بين عامي(1967–1977) ، وتكاليفها المالية ونسبة الإنجاز فيها سنورد الجدول التالي[1].

القطاع	الخطة الثلاثية (1967–1969)			الخطة الرباعية الأولى (1970–1973)			الخطة الرباعية الثانية (1974–1977)		
	الخطة	تكاليف البرنامج	الإنجاز	الخطة	تكاليف البرنامج	الإنجاز	الخطة	تكاليف البرنامج	الإنجاز
الري	0.35	0.60	0.49	1.90	3.64	1.34	4.60	14.60	2.97
الزراعة	0.26	–	0.39	2.92	5.63	2.94	12.00	16.75	5.85
الصيد البحري	0.01	–	–	0.12	0.22	0.17	0.07	0.25	0.09
المجموع	1.62	1.87	1.88	2.94	9.49	4.35	16.72	31.60	8.91
محروقات	2.27	4.65	2.52	4.57	16.00	9.78	19.50	63.55	36.00
صناعة أساسية واندماجية	2.18	6.33	1.58	5.21	15,15	7.52	21.86	70.96	28.46
صناعات تحويلية أخرى	0.49	1.67	0.37	1.91	2.69	1.32	4.01	43.01	5.07
مناجم طاقة	0.46	1.35	0.44	1.43	2.66	2.18	2.63	9.2	4.62
صناعة	5.40	14.00	4.91	12.40	36.50	20.80	48.00	166.61	74.15
البناء والأشغال العمومية	–	–	–	–	0.85	0.64	2.73	6.04	3.45
سياحة	0.34	0.29	0.18	0.70	1.69	0.78	1.50	3.02	1.24
نقل	–	0.08	0.07	0.80	1.37	1.13	6.46	10.22	5.27
مواصلات سلكية ولاسلكية	0.12	–	0.12	0.37	0.80	0.40	1.51	4.96	2.32
تخزين–توزيع	–	–	–	–	0.49	0.29	1.00	5.45	1.39
خدمات إنتاجية	0.46	0.37	0.36	1.87	4.43	2.60	10.50	23.65	10.22
استثمارات منتجة	7.40	16.24	7.15	19.21	51.37	28.39	77.95	231.00	96.73
مواصلات	0.34	1.04	0.28	1.14	1.69	1.13	3.09	6.52	2.66
رصد بحري	–	–	–	–	0.36	0.08	0.70	0.68	0.57
هياكل إرتكازية	0.34	1.04	1.28	1.14	2.05	1,21	3.79	8.20	3.23
سكن	0.34	0.41	0.24	1.52	3.61	1.54	8.30	34.62	8.55
تعليم– تكوين	0.81	1.04	0.14	3.31	6.76	3.04	9.95	23.76	5.95
تجهيزات جماعية اجتماعية وادارية	0.09	0.64	0.65	2.57	4.87	2.13	7.71	12.36	3.90
متفرقات	–	0.21	–	–	–	–	2.52	4.36	2.87
استثمارات اجتماعية	1.24	2.30	1.73	7.40	15.24	6.71	28.48	75.17	21.27
استثمارات غير منتجة وهياكل إرتكازية	1.58	3.34	2.51	8.54	17.29	7.92	32.27	83.30	24.50
استثمارات	9.05	19.58	9.16	17.75	68.55	36.31	110.22	14.300	121.233

يلاحظ من خلال هذا الجدول، ان الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين قد اتجهت نحو القطاع الصناعي وأولت له العناية الفائقة ضمن خططها الاقتصادية الثلاثة (الخطة الثلاثية 1967–1969)، (الخطة الرباعية الأولى 1970–1974)، (الخطة الرباعية الثانية

(1) General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture For Arab Countries, Arab Economic Report, 1977, p.25;

بن حسين، المصدر السابق، ص 214.

1974–1977)، وخصصت له المبالغ الضخمة للأنفاق عليه وتطوير هذا القطاع، لكن على حساب قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى وفعلا كانت نسبة الإنجاز في قطاع الصناعة عالية قياسا بنسبة الإنجاز في قطاع الزراعة، في الخطط الاقتصادية وخصوصا في الخطة الرباعية الثانية (1974–1977). حيث يلاحظ ان نسبة الإنجاز في الخطة الثلاثية كانت (4.91%) وارتفعت إلى (74.15%) في الخطة الرباعية الثانية، أما قطاع الزراعة فكان في الخطة الثلاثية (1.88%) وأصبح في الخطة الرباعية الثانية (8.91%).

وهنالك ملاحظة أخرى ان قطاع الاستثمارات قد شهد تطورا ملحوظا فاق القطاع الصناعي، حيث يلاحظ نسبة الإنجاز في الخطة الثلاثية (9.16%)، وتطورت إلى (121.233%) في الخطة الرباعية الثانية.

المبحث الثاني

الأوضاع الزراعية

اهتمت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين بالقطاع الزراعي، وفي عهده دخل نظام التسيير الذاتي في مرحلة اللامركزية[1] فقد كرس مجلس قيادة الثورة دورته الخاصة التي عقدت للفترة (22-29 آذار/ مارس عام 1966)، لمعالجة مشكلات التسيير الذاتي وفي ختام الدورة تم تطبيق نظام اللامركزية على قطاع التسيير الذاتي وإعادة توزيع المسؤوليات بين العمال والحزب والدولة[2].

وصدر قانون خاص في شهر آب / أغسطس عام 1966، قرر فيه تأميم العقارات الكبيرة وإعادة توزيعها على القاعدة الجماعية للمزارعين الذين لا يملكون ارض زراعية[3]. ويعد هذا القانون مرحلة مكملة لقانون الأملاك الشاغرة لكن بسبب تفاوت قدرة الأرض على الإنتاج تفاوتا كبيرا، لذلك لم يكن تحديد الملكية على أساس المساحة من الأرض وإنما صدرت على أساس الدخل بحيث لا يزيد عن (2400 دينار سنويا)، ويمكن زيادتها الى (50%) على الذي يعيل أسرة[4]، وكان قد تقرر ان يطبق هذا القانون بعد الموسم الزراعي (1966-1967)، لذلك طبق هذا القانون في عام 1967[5].

اتجهت الحكومة الجزائرية لإصلاح الهيكل التنظيمي لنظام التسيير الذاتي، وإعطاء بعض الاستقلالية داخل الوحدات المسيرة ذاتيا، لذلك قامت بحل الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي (O. N. R. A.)، في شهر شباط/ فبراير عام 1968، وبذلك استعادت المزارع دورها في اقتراح البرامج الزراعية السنوية، واستقلت كل مزرعة بميزانيتها فأصبح لها حساب في الصندوق الجزائري للتسليفات الزراعية التعاوني، (C.A.C.A.M)[6]. بعد ذلك جرت إصلاحات بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، ارتكزت على اللامركزية واستقلالية التسيير الذاتي [7].

---

(1) سعيد ، المغرب العربي ، ص 292.

(2) العربي ، التنمية الاقتصادية ، ص121.

(3) Mahdi and another ,op. cit, p.221.

(4) العقاد ، المغرب العربي ، ص 491.

(5) Mahdi and another , op. cit, p.222.

(6) رحمة ، المصدر السابق ، ص85.

(7) براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق ، ص177.

أصدرت الحكومة الجزائرية بعد ذلك تعليمات تشريعية للمزارع التي يشملها نظام التسيير الذاتي وذلك بتاريخ 5 شباط/فبراير عام 1969، والتي نصت بموجبها توكيل جماعات العمال المزارعين في المزارع الجماعية الخاضعة لنظام التسيير الذاتي لإدارة هذه المزارع[1]، وهذه الجماعات تتكون من مجموع العمال الذين يساهمون في استغلال المزارع الخاضعة لنظام التسيير الذاتي ويمارسون نشاطهم تحت إشراف المسؤولين والتنظيمات وهي الجمعية العامة للعمال ومجلس العمال. وفي بعض الحالات لجنة التسيير الذاتي والرئيس والمدير[2].

وفي العام نفسه حدثت كوارث طبيعية في القطاع الزراعي وعلى تطور هذا القطاع ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، حدث جفاف وفيضان حاد وخصوصا في منطقة اريزو، وترك وراءه (150 ألف شخص مشرد)[3]، مع ذلك استمرت الحكومة الجزائرية في سياستها الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي، وفي العام نفسه أنشئ ديوان الخضر والفواكه الذي حل محل الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية والتسويق والذي أسندت إليه عدة مهام، منها استيراد وتصدير وتوزيع الخضراوات والفواكه والشتلة والبذور[4].

وصدر بعد ذلك مرسوم (الثورة الزراعية) بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1971، وصادق عليه رئيس الجمهورية الجزائرية[5]، والذي ارتكز على الأسس آلاتية: تحديد الملكية الزراعية الخاصة تحديدا قيما مقارنة بأعلى دخل سنوي لأعلى موظف في الدولة، وتأميم جميع الأراضي الفائضة عن المساحة التي تعطي مردوداً يعادل هذا الحد الأعلى للقيمة المقررة، وتأميم الأراضي التي لا يقوم صاحبها باستغلالها مباشرة مهما كانت مساحتها، وأدى ذلك إلى القضاء على سياسة التغييب إلا إذا كان بعذر يحدده القانون[6]، وشكل ما يعرف بـ (الصندوق الوطني للثورة الزراعية)، الذي اخذ مهمة رصد كل الأراضي المستولي عليها والأراضي المتبرع بها والمؤممة، وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1971–1973)، دمجت كل الأراضي العامة في

---

(1) العربي، التنمية الاقتصادية، ص 121.

(2) الصايغ، المصدر السابق، ص 359 – 360؛ العربي، التنمية الاقتصادية، ص 121 – 127؛
Smith, op.cit, p.264, p.267.

(3) EPL, op.cit, 1972- 1973, p.179; EPL, op.cit, 1971-1972, p.158.

(4) العربي، التنمية الاقتصادية، ص 161–162.

(5) محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، دراسات تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت:1997)، ص 91؛ سهيل الخالدي: الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار العودة، (بيروت: د.ت)، ص 112 – 192؛
Nico Kielstra: The Agrarian Revolution Algerian soialism, Middle East Research, No 67, August, (London: 1978), p.7; Furlonge, op.cit, p.24.

(6) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المصدر السابق، ص 310.

الصندوق الوطني للثورة الزراعية. إضافة إلى ذلك ركزت الثورة الزراعية على التجمعات التعاونية باعتبارها مسألة اقتصادية مهمة لكي تتحول من الإنتاج السلعي الصغير إلى الإنتاج السلعي الكبير المنظم والمرتبط بالسوق[1].

كانت الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في ملكية وتوزيع الأراضي، وفي مخلفات الاستعمار والظروف غير المستقرة لاستغلال الأرض. وقاد ذلك إلى حالة من عدم المساواة في توزيع الأراضي بين الفلاحين وكان ذلك سبباً رئيسياً في انخفاض مستوى المعيشة لسكان الريف وعدم قدرتهم على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد[2].

هدفت الثورة الزراعية إلى توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي والى تحقيق الظروف المناسبة للقيام بالتحولات العميقة للريف الجزائري، ولم تهدف إلى إلغاء حق الملكية بل تقضي على إمكانية استغلال الفلاحين الصغار من قبل الملاكين، وتضمن حقوق الملاكين الصغار وذوي الأملاك المتوسطة[3].

وقامت الحكومة من خلال الثورة الزراعية بتخصيص الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا زراعية وتجهيزهم بالوسائل اللازمة للزراعة، حيث هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية لأكبر عدد ممكن، وضمان استمرار وسائل العيش يتعذر عليهم استغلال الأرض لسبب ما، ودفع تعويضات لملاك الأرض الذين أممت أراضيهم وطبقت أحكام الثورة الزراعية بالنسبة لكل حال وتبعا لجودة الأراضي وأهميتها بالنسبة لعوامل الإنتاج. وتسري أحكامها أيضا على الماشية وتضمنت تحديد القطعان دون تأميم الفائض وتنظيم استغلال المراعي والغابات كما تضمنت قانوناً أساسياً لموارد مياه الري وتنظيم استعمالها تبعا لاحتياجات ومستلزمات الاستثمار، إضافة إلى تحديد الأنظمة الأساسية العقارية وتنظيم المعاملات والإيجارات الخاصة بالأراضي[4]. كذلك إلى توسيع مجال الانتقال من تشريع قانون العمل والقوانين الاجتماعية لكافة عمال الزراعة[5] وان أهم الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك هي: تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية،

---

(1) Karen Feifer: Algeria's Agrarian Trans Formation, Middle East Research, No 99, September, (London: 1981), p.7; Smith, op. cit, p.262, p. 269;
الصايغ،المصدر السابق،ص361-362 ؛المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،المصدر السابق،ص 310.

(2) الخالدي، المصدر السابق، ص 62-70.

(3) العربي، التنمية الاقتصادية، ص 128؛ الخالدي، المصدر السابق، ص 71.

(4) الخالدي، المصدر السابق، ص 71.

(5) المصدر نفسه، ص 72.

وتخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية والطرق الخاصة باستغلال الأرض والترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير الريفية[1].

مراحل تطبيق الثورة الزراعية :

مر تطبيق مراحل الثورة الزراعية بمراحل مهمة منها :-

المرحلة الأولى: تم تطبيقها منذ عام 1971، وبدأ بتسجيل ملكية الأرض ابتداء من شهر آذار/مارس عام 1972، حيث تم تسجيل حوالي (600 ألف هكتار) من الأراضي الزراعية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1971-1973). وأسهم أكثر من ستة الآف مزارع في زراعتها [2].

المرحلة الثانية: بدأت في عام 1973، حيث تم توزيع أكثر من (650 ألف هكتار). من الأراضي الخاصة على (60 ألف مزارع) الذين لا يملكون أرضا زراعية وعلى المستفيدين ان ينتموا إلى التعاونيات الزراعية ليحصلوا على القروض والمساعدات الرسمية على شكل بذور ومخصبات(أسمدة كيماوية) [3].

المرحلة الثالثة: بدأت منذ شهر كانون الثاني / يناير عام 1975، حيث اهتمت بالمراعي، فلقد كان (20 مليون هكتار) مراعي للحيوانات و (170 ألف) راع، فقررت الحكومة تأميم أكثر من (50 %) من المراعي المملوكة و (8 ملايين) رأس حيوان تم توزيعها وتجميعها في وحدات تعاونية مستقلة[4].

لقد حققت الثورة الزراعية نتائج كثيرة، ساهمت في تطوير القطاع الزراعي وتنميته ومن هذه النتائج: ان الثورة الزراعية شملت (13%) من مساحة الأراضي الزراعية ، وتم توزيعها على (80) ألف أسرة وشملت (10%) من فقراء الفلاحين . وساعدت أيضاً على تصفية الملكيات الغائبة وتحرير الفلاحين من الفقراء من أشكال الاستغلال وعلاقات الإنتاج الإقطاعية . ومن جانب آخر شكلت مزارع الدولة في (الأراضي الشاغرة) التي تركها المستوطنون الفرنسيون بعد الاستقلال، وضمت هذه المزارع نحو ربع الأراضي الزراعية و (10%) من قوة العمل الزراعية الكلية، وتقوم هذه المزارع على المشاركة الجماعية في العمل واقتسام الناتج الزراعي وفقا للجهد المبذول من كل فلاح وأسرته[5].

---

(1) سعيد، المغرب العربي، ص 292-293؛ الخالدي، المصدر السابق، ص 72-87.

(2) Kielstra, op.cit, p.7; Smith, op.cit, p.271; Feifer, op.cit, p.7; EPL, op.cit, 1972-1973, p. 179; EPL, op.cit, 1974-1975, p. 206 ; EPL, op.cit, 1979-1980, p. 224; الصايغ، المصدر السابق، ص 364.

(3) EPL, op.cit, 1974-1975, p.206; EPL,op.cit,1979-1980, p.224; Kielstra, op.cit, p.7 - 8 ; Feifer, op.cit. p.7.

(4) EPL, op.cit, 1979-1980, p. 224; Kielstra, op.cit, p.8.

(5) عبد الفضيل، المصدر السابق، ص 91.

رغم ذلك برزت نتائج سلبية عديدة عندما تم تطبيق هذا النظام وتمثلت بما يلي:

أولاً: انسحاب حوالي (8%) من المستفيدين منذ تطبيق الثورة الزراعية عام 1971. وحتى عام 1974، وذلك بسبب جمع ربع الأراضي الزراعية في مجموعات تعاونية من اجل استصلاحها، واضطرار أعضائها إلى العمل بأجور زهيدة بانتظار استصلاح الأراضي.

ثانياً: كان عدد المستفيدين حتى عام 1975، حوالي (87 ألف فلاح) وكان من المفترض ان يستفيد من الثورة الزراعية حوالي مليون فلاح، مع زيادة نفوذ كبار الملاكين للأراضي الزراعية وقدرتهم على المماطلة والتهرب من إعطاء البيانات الحقيقية لحجم ملكياتهم وثرواتهم.

ثالثاً: فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الكثيرة، فبسبب تركيبة الإدارة التنفيذية المتكونة من كبار الملاكين أو من يمثلهم أو من الذين جيء بهم إلى التعاوينات تعويضا لهم عن عجز بدني أصابهم على الرغم من جهلهم بمتطلبات الإنتاج، مما أدى إلى حدوث خسائر في هذه التعاونيات، فمثلا في بعض التعاوينات التابعة لقطاع الإنتاج الحيواني خسرت نصف قطعانها بسبب الإهمال، إضافة إلى انعدام المراقبة الحكومية على إنفاق التعاونيات، وتحولت بعض الإدارات التي تدير التعاونيات عن مهامها الرئيسة واتجهت نحو التجارة وتوزيع بعض السلع التي ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية[1].

اهتمت الحكومة الجزائرية برغم ذلك بالقطاع الزراعي بالاستثمارات في الخطط الاقتصادية وكان نصيب قطاع الزراعة من الخطة الرباعية الأولى (1970–1973) حوالي (414 مليون دينار جزائري) أي حوالي (1.035 مليون دولار)، أما في الخطة الرباعية الثانية (1974–1977)، حوالي (14.000 مليون دينار جزائري)، أي حوالي (3.500 مليون دولار)[2].

ان الدولة كما سيأتي ذكرها لاحقا أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب تقليص الاستثمارات في القطاع الزراعي ونتيجة لذلك تناقصت الاستثمارات في قطاع الزراعة والصيد البحري من (20.5 % إلى 12% ثم 7.4%) على التوالي في الخطط الاقتصادية الثلاثة، إضافة إلى ذلك ان حجم الاستثمارات لم يكن كافيا لسد الحاجات الضخمة والملحة في قطاع الزراعة ولتنمية الريف ولسد نقص التجهيزات من المعدات الزراعية المتطورة إضافة إلى تلف التربة وتناقص موارد الحياة[3]. وتركيز الاستثمارات في المناطق المجاورة للمدن، يقابله تدهور

---

(1) رحمة، المصدر السابق، ص 86.

(2) عبد القادر بن صالح:" حول الثورة الزراعية في الجزائر"، مجلة دراسات عربية، مجلد (9–10)، العدد (10)، السنة (9)، آب/ أغسطس، (بيروت: 1973)، ص 157–158.

(3) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 118؛ براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 173.

الأوضاع المعيشية في الأرياف وتدهور أوضاع السكن والمواصلات أيضا، مما أدى إلى حدوث هجرة واسعة النطاق إلى المدن[1].

أولاً: الإنتاج الزراعي:

شهد قطاع الإنتاج الزراعي تطوراً ملحوظاً خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين وذلك بسبب اهتمام الحكومة بهذا القطاع في الخطط الإنمائية التي وضعتها ولمزيد من الإيضاح يمكن تتبع تطور قطاع الزراعة من خلال هذا الجدول الإحصائي الأتي الذي يبين مدى تطور مساحات الأرض الزراعية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1977)، علما بان مساحة الجزائر الكلية تبلغ حوالي (2.381.741كم^2) [2]. المساحة الكلية والمساحات الصالحة للزراعة ومساحات غير المستغلة في الجزائر[3]:

الفترة الزمنية	المساحات الكلية (مليون هكتار*)	الأراضي الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	المروج والمراعي الدائمة (مليون هكتار)	الغابات (مليون هكتار)	الأراضي الأخرى (مليون هكتار)
1965-1961	238174	6261	37780	2549	190982
1971-1968	238174	6792	37416	2424	7000
1977	238174	6904	36258	4122	190252

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد ازدادت خلال فترة السبعينات، حيث يلاحظ ان المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر كانت بعد الاستقلال تبلغ (6261 مليون هكتار)، لكن في عام 1977، بلغت (6904 مليون هكتار).أما الإنتاج الزراعي من مختلف أنواع الحبوب، يلاحظ من الجدول التالي ارتفاع وانخفاض الناتج الزراعي خلال

---

(1) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 119.

(2) فتحي محمد أبو عيانة: مشكلات السكان في الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، دار المعرفة الجامعية للطباعة،(القاهرة:1987)،ص 41؛ الزوكة،المصدر السابق، ص 22؛ الخفاف و المبادر،المصدر السابق، ص 21.

(3) صلاح العبد: التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (القاهرة: 1973)، ص 41؛ محمد عبد المنعم عفر: اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، دار المجمع العلمي للنشر، (جدة: 1980)، ص 14؛ عباس فاضل السعدي: التقييم الجغرافي في مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد: 1984)، ص 93؛ مصطفى الجبلي وآخرون: "الملف الإحصائي، إحصاءات في التغذية والزراعة والأسماك"، مجلة قضايا عربية، مجلد (7)، العدد (7)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (بيروت: 1980)، ص229؛ قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(16)، إحصاءات الزراعية (القسم الأول)"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (3)، العدد (17)، السنة (3)، تموز / يوليو، (بيروت: 1980)، ص 173-174.

* مساحة الهكتار = 10.000 متر مربع =4 دونم .

الفترة الممتدة بين عامي (1965–1978)، فالإنتاج الزراعي (1000 طن متري)، والمساحة المزروعة (1000 هكتار)، وعلى الشكل التالي[1]:

حبوب (مجموعة)	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
مساحة	2862	1922	2600	3018	3012	3228	2652	3518	3233	2973	3171	3350	2780	2625
إنتاج	1735	776	1642	2128	1852	2058	1735	2363	1596	1480	2680	2313	1143	1539
قمح														
مساحة	2188	1482	1998	2223	2198	2297	2148	2470	2347	2201	2223	1295	1907	1864
إنتاج	1325	630	1266	1534	1368	1435	1317	1656	1158	1091	1848	1630	827	1083
أرز														
مساحة	2	2	2	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	–
إنتاج	6	6	5	6	7	2	2	2	2	3	2	1	1	–
شعير														
مساحة	630	394	558	723	736	855	728	948	786	690	855	932	741	666
إنتاج	379	130	340	538	466	571	372	644	374	331	743	581	260	397
ذرة														
مساحة	4	4	4	6	6	6	6	6	5	3	4	2	2	1
إنتاج	4	3	4	7	6	6	5	5	5	4	7	3	2	1
شوفان														
مساحة	37	39	37	61	67	67	67	90	92	76	88	119	129	92
إنتاج	21	7	26	41	44	42	38	54	53	50	80	89	50	56
ذرة بيضاء														
مساحة	2	1	2	2	4	2	2	1	2	2	1	1	2	1
إنتاج	1	1	1	2	3	2	1	1	3	1	2	2	2	1
بطاطا														
مساحة	28	25	32	40	43	42	44	50	53	60	70	69	75	73
إنتاج	233	170	204	272	224	262	274	268	299	395	575	493	472	473

يلاحظ من خلال الجدول حدوث تغيير سنوي لإنتاج المزروعات في الجزائر وذلك يعود لعدة أسباب من أهمها، اهتمام الحكومة الجزائرية في الخطة الثلاثية (1967–1969) بقطاع الزراعة، لكن في الخطة الرباعية الأولى (1970–1973) والخطة الرباعية الثانية (1974–1977) اهتمت بقطاع الصناعة والاستثمارات لكن على حساب قطاع الزراعة، هذا من جانب، ومن جانب آخر حدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات التي أثرت على الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ذلك الآثار السلبية التي ظهرت عند تطبيق الثورة الزراعية والتي ذكرناها سابقاً، وزيادة عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة من اجل إيجاد فرص عمل أفضل في قطاع

(1) زياد الحافظ: أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، ط1، (بيروت: 1976)، ص 157، ص 159–1960؛ محمد علي فرا: مشكلة الإنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، (الكويت: 1979)، ص 141، ص 145، ص 155، ص 278؛ صلاح الدين علي الشامي وفؤاد محمد صقار: جغرافية الوطن العربي الكبير، منشأة المعارف، ط2، (القاهرة: 1972)، ص 473؛ إحسان محمد الحسن: النظام الاقتصادي في المجتمع العربي، من كتاب (دراسات في المجتمع العربي)،مجموعة من الباحثين، (دمشق:د.ت)، ص 230.

الصناعة وتحسين المستوى المعيشي لهم لكن على حساب قطاع الزراعة، من جانب آخر كان حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة قليلا لا يكفي لسد احتياجات هذا القطاع.

أما عن المحاصيل الزراعية التي تدخل في الصناعة:

هنالك محاصيل زراعية تدخل في الصناعة، ومن أهم هذه المحاصيل:

1- العنب:

تبلغ مساحة مزارع العنب في الجزائر حوالي (196 ألف هكتار)، وتتركز نحو (98%) منها في منطقة الساحل الشمالي وتحديدا بمنطقة وهران–الجزائر–قسنطينة ويمتاز العنب المزروع في الجزائر بجودته إضافة لذلك فانه ينتج منه أجود أنواع النبيذ والتي جعلت الجزائر تحتل مراكز متقدمة لإنتاج النبيذ في العالم خلال فترة السبعينيات[1].

وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنبيذ، فهي تنتج سنويا نحو (20 مليون هكتولتر) وتأتي بالمرتبة الرابعة عالميا في إنتاجها للنبيذ بعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بل تعد الأولى في تصديرها للنبيذ، وكانت صادرات الجزائر من النبيذ تسهم بـ (50%) من جملة صادرات الجزائر، قبل تصديرها للنفط، ومع ذلك فقد كان إسهام النبيذ والكحول بنحو (35%) من قيمة الصادرات عام 1965[2].

ان أنواع الكروم هي الكروم الحمراء المعروفة باسم (كارينان)، فهي التي تحتل المكان الأول نظرا لأنها تشغل (80%) من المساحة المزروعة بأشجار الكروم، ويأتي (السنسو)، في المرتبة الثانية ويصلح أيضا لصناعة النبيذ الأحمر، أما الكروم البيضاء فتقل مساحتها عن (20%) من مجموع الأراضي المزروعة بأشجار الكروم، وتعد فرنسا المستورد الأول لنبيذ الجزائر قبل الاستقلال، وكانت تستورد الأنواع الجيدة لتعيد تصديرها بعد خلطها بالنبيذ الفرنسي وتبيعها بسعر أعلى في الأسواق العالمية (سويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية)، ولكن بعد الاستقلال عقدت فرنسا اتفاقية مع الجزائر عام 1964، وبمقتضاها سمحت للجزائر بحصة قدرها (8.7 مليون هيكتولتر)، وبتعرفة كمركية تعادل ($\frac{1}{8}$) التعريفة العامة على النبيذ المستورد، لكن فيما بعد عزمت الحكومة الفرنسية على وقف النبيذ المستورد من الجزائر تحت ضغط منتجي النبيذ الفرنسي بسبب انخفاض أسعار النبيذ والأعباء المالية التي تتحملها الدولة لتثبيت أسعار

---

(1) الزوكة، المصدر السابق، ص 361.

(2) محمد عبد الغني سعودي: الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، (القاهرة: 1972)، ص 42.

النبيذ، لذلك صدر قانون يمنع خلط النبيذ الفرنسي بالنبيذ الأجنبي، وبرغم ذلك استمر الاستيراد الفرنسي من النبيذ الجزائري لكن بشكل قليل فلم يتعدَ (2.5 مليون هكتولتر) في عام 1967[1].

وبعد ان قررت الحكومة الجزائرية تأميم شركات توزيع النفط في عام 1968، امتنعت فرنسا عن استيراد النبيذ الجزائري، وبالمقابل واجهت الحكومة الجزائرية هذه المشكلة بعدة طرق منها تقليل عدد مزارع الكروم وإحلال غلات أخرى محل الكروم في الخطة الرباعية الأولى (1970–1973). ومن جانب آخر اتخذت تدابير مؤقتة مثل تقطير الخمور لصنع الكحول، وصنع عصير العنب وغير ذلك من المشروبات التي يمكن استخراجها من الكروم ومن جانب آخر عقدت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي على استيراد (5 مليون هيكتولتر) من الخمور الجزائرية سنوياً[2].

2- زيت الزيتون:

نظرا لتوفر البيئة الصالحة لنمو أشجار الزيتون، في الجزائر، فيلاحظ نمو أشجاره بريا في مناطق متعددة من الجزائر إضافة إلى عملية زراعة أشجار الزيتون وقدر عدد أشجار الزيتون آنذاك حوالي (12 مليون) شجرة تنتشر على طول امتداد الشريط الساحلي الشمالي إلى جانب مرتفعات القبائل الكبرى والصغرى[3].

وتحتل الجزائر المرتبة السابعة دوليا في إنتاج الزيتون، ويتراوح إنتاجها ما بين (150–200 ألف طن) سنويا، فضلا عن (20 ألف طن) من الزيت[4]، أما حجم إنتاج زيت الزيتون في عام 1970، فبلغ (15 ألف طن متري)، ثم ارتفع ليصبح (150 ألف طن متري) عام 1977[5].

3- التبغ:

يعتبر التبغ المحصول الزراعي الرئيسي الذي يدخل في صناعة الورق، ويبلغ إنتاج الجزائر من التبغ سنوياً أكثر من ثلاثة الآف طن وتنتج الجزائر سنويا (10–12 ألف طن) من

---

(1) سعودي، المصدر السابق، ص 43.

(2) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الأول/ديسمبر 1968)،مجلد(5)،العدد(16)،السنة(5)،نيسان/ ابريل، (القاهرة:1969)، ص 15؛ كولين،المصدر السابق، ص 95؛ سعودي،المصدر السابق، ص 44.

(3) الزوكة،المصدر السابق، ص 376–377.

(4) سعودي،المصدر السابق، ص 49.

(5) EPL, op.cit, 1972-1973, p.180;

الفرا، المصدر السابق، ص 173.

الورق[1]. ولمزيد من التوضيح سنورد الجدول التالي لهذه المحاصيل الصناعية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965–1978)، (الآف الأطنان المترية)[2]، وكما يلي:

المحصول/ السنة	1965	1966	1969	1970	1971	1972	1975	1976	1977
النبيذ	1.048	1.200	871	869	825	840	–	–	–
الزيتون	18	28	137	130	210	120	197	123	113
التبغ	–	–	2.4	3	–	–	3	3	3

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان إنتاج الجزائر من النبيذ قد انخفض بشكل ملحوظ بعد عام 1968، وبذلك يعود إلى امتناع فرنسا عن شراء النبيذ الجزائري ، أما إنتاج الزيتون فقد ارتفع بشكل ملحوظ في عام 1971 حيث وصل إنتاج الجزائر (210 ألف طن متري)، في حين كان يبلغ عام 1965، حوالي (18 ألف طن متري)، وارتفع عام 1975 الى (197 ألف طن) ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة، وزيادة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة في الخطة الثلاثية (1967–1969)، لكن إنتاج الزيتون تراجع بعد عام 1971، حتى وصل إلى (113 ألف طن متري) عام 1977، ويعود ذلك الى انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة للزراعة في الخطة الرباعية الأولى (1970–1973)، والخطة الرباعية الثانية (1974–1977)، أما إنتاج الجزائر من التبغ، فيلاحظ انه بقي مقاربا أو ما يوازي (3 الآف طن متري).

ثانيا: الثروة الحيوانية:

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، وعندما احتلت فرنسا الجزائر لم تهتم بالثروة الحيوانية ولا بتربيتها، باستثناء الدواجن والخنازير[3].

أما بعد الاستقلال، فان الحكومة الجزائرية اهتمت بالثروة الحيوانية، وخير دليل على ذلك هي الزيادة الحاصلة نوعاً ما في بعض أنواع الحيوانات وتراوحها بين الزيادة النسبية

(1) EPL, op.cit, 1971-1972,p.159 ; EPL, op.cit, 1972-1973, p. 180.

(2) EPL, op.cit, 1968-1969,p.153; EPL, op.cit,1970-1971, p. 165; EPL, op.cit, 1971-1972, p. 164; EPL, op.cit, 1973-1974, p. 213; EPL, op.cit, 1979-1980, p. 231.

(3) إبراهيم علي حماد:" الإنتاج الحيواني في الوطن العربي أكثر تخلفا من الإنتاج الحيواني"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (6)، أيلول/سبتمبر ،(دمشق: 1981)، ص71.

والنقصان في بعضها الآخر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965–1977)، وكما يلي: (ألف رأس)[1].

الحيوانات/السنوات	1966	1970	1971	1972	1973	1975	1976	1977
أغنام	13.000	8.250	8.400	8.420	4.469	9.773	9.337	9.540
ماعز	5.000	2.200	2.100	2.200	1.609	2.269	2.242	2.220
ماشية	3.000	847	860	863	610	1.245	1.270	1.300
خيول	–	–	–	–	136	154	139	140
دجاج	10.000	12.800	12.800	–	–	16.000	16.500	16.900
جمال	–	173	175	180	146	155	141	135
خنازير	–	–	4	4	58	–	–	4
بغال	–	–	–	–	174	195	189	180
حمير	–	–	–	–	290	429	463	443

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان الثورة الحيوانية قد ازدادت بسبب اهتمام الحكومة الجزائرية بالثروة الحيوانية، وخاصة في الماشية والدجاج والخيول، وهي من الحيوانات المهمة في الاستهلاك البشري، وجاء ذلك بعد صدور قانون الثورة الزراعية عام 1971.

ثالثا: الثروة السمكية:

تنتج الحكومة الجزائرية ما يعادل (3.7%) من الإنتاج السمكي في الوطن العربي، وان إنتاجها يعد قليلا في كميته إذ قيس بطول خط الساحل الجزائري وإمكانياته السمكيه الكبيرة، أما أهم مراكز الصيد الجزائري فتوجد في الجزائر العاصمة ووهران وعنابة[2]، وتوجد في الجزائر أنواع كثيرة من الأسماك منها السردين والصبر والتونة، ولكن الجزائر تشكو من نقص في قوارب الصيد، ولقد بلغ مجموع القوارب المستعملة في عام 1977 حوالي (662 قارب)[3].

---

(1) محمد عبد الغني سعودي:الوطن العربي،المكتبة النموذجية،دار الرائد للطباعة، (القاهرة: د.ت)، ص121 ؛ الجبلي وآخرون، المصدر السابق، ص231؛ حماد، المصدر السابق، ص 76؛

EPL, op.cit,1968-1969, p.153; EPL, op.cit, 1970-1971, p.165; EPL, op.cit, 1971-1972, p.165; EPL, op.cit,1972-1973,p.185; EPL, op.cit,1973-1974, p.213; EPL, op.cit, 1979-1980, p.231.

(2) الزوكة، المصدر السابق، ص 442.

(1) EPL, op.cit, 1972-1973, p.180 ;

العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 122.

ويلاحظ ان أجمالي الطاقة الإنتاجية السمكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1966–1977)، قد ازدادت بشكل ملحوظ وكما يلي: (ألف طن متري)[1].

السنوات	1966	1967	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	%
الطاقة الإنتاجية	20	22	22.9	25.7	23.7	28.3	31.2	35.7	37.7	35.1	43.5	31.92

رابعاً: الغابات :

تغطي الغابات مساحة محددة من الجزائر وتقدر بحوالي (4.122 مليون هكتار) أي (1.7%) من أجمالي المساحة الكلية للجزائر، لذلك فان إنتاج الجزائر من الأخشاب محدود جدا في كميته (1.5 مليون متر مكعب) مع ذلك أدى انتشار أشجار الفلين والسنديان في غابات الجزائر إلى زيادة حجم الإنتاج من الفلين[2].

وقامت الحكومة الجزائرية بالاهتمام بالغابات والمساحات الخضراء وذلك عن طريق خططها الزراعية وبفرض حماية على الأرض القابلة للزراعة ضد التآكل وعوامل التعرية[3].

أما المراعي، فان الجزائر تحتل المركز الثالث بين أقطار الوطن العربي، إذ بلغت مساحة مراعيها الطبيعية حوالي (37.4 مليون هكتار)، أي ما يعادل (15.7%) من جملة مساحة الجزائر، وتتراوح المراعي الجزائرية بين المعتدل و(الاستبس) وخاصة في نطاقاتها الشمالية والصحراوية تسود فيها المراعي الصحراوية[4].

---

(1) الجبلي وآخرون، المصدر السابق، ص 235، 238؛ الفرا، المصدر السابق، ص 178؛ الزوكة، المصدر السابق، ص 434؛

EPL, op.cit, 1970-1971, p.161; EPL, op.cit, 1971-1972, p.159; EPL, op.cit, 1973-1974, p 213.

(2) مجلة تجارة الشرق الأوسط: "نظرة على التنمية الزراعية والغذائية في الجزائر"، العدد(153) ،السنة (23) ،تشرين الثاني/نوفمبر،(د. م : 1983)، ص 37؛ الزوكة ،المصدر السابق، ص 389–390.

(4) EPL, op.cit, 1972-1973,p.180.

(4) مجلة تجارة الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص 37

المبحث الثالث

الأوضاع الصناعية

شهدت الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال فترة تنظيم للقطاع الصناعي وشهدت تحسناً في الطاقات الإنتاجية إلا ان الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال لم تحقق الأهداف المرجوة[1]، وكان قطاع الصناعة يتركز في الصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية التي تعتبر مكملة أو تابعة لشركات أجنبية وكانت الصناعة موجهة إلى السوق المحلية ولقد عانت الصناعة من رحيل غالبية المسيرين للمشاريع الصناعية[2].

استهدفت الاستراتيجية الجزائرية للتنمية عام 1966، تأجيل المسألة الزراعية والتركيز على التصنيع الثقيل حتى تنجز البناء الصناعي الأساسي الذي يحتاج إلى كثافة في رأس المال عالية وضخامة حجم العمالة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1966–1980)[3]، لذلك قامت الحكومة الجزائرية بعدة إجراءات في هذا المجال منها، استئناف العمل في المؤسسات الصناعية الشاغرة، وشجعت على إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة وتدعيمها بشتى الوسائل بما فيها الحماية الكمركية لمنتجاتها إضافة إلى اهتمام الحكومة بالقطاع الثانوي (الصناعات التحويلية) لأهميتها الكبيرة[4].

وفي العام نفسه جرى تطبيق نظام الاشتراكية الجديدة حيث قامت الحكومة الجزائرية بتأسيس شركات وطنية عمومية[5]. ولقد أكد الرئيس هواري بومدين بأنه لم يوجد في الجزائر صناعة حقيقية في عهد الاحتلال وأضاف بأنه: ((لم يكن هناك صناعة إذ ان المراكز الأساسية للصناعة كانت موجودة في فرنسا وكانت المواد الأولية تصدر إلى فرنسا لتستورد من جديد على شكل سلع جاهزة لذلك لم نقم مراكز صناعية في بلادنا ما عدا بعض الصناعات الخفيفة))[6]، ومن اجل بناء قاعدة صناعية قال:((لقد بدأنا في بناء قاعدة للصناعات الثقيلة وأحسن مثل على ذلك مصنع الحديد والصلب الذي نقوم ببنائه الآن... وهناك صناعات أخرى من الصناعات الاستخراجية تبنى الآن وستكون قاعدة للانطلاق والتقدم في المستقبل))[7].

---

(1) بن حسين، المصدر السابق، ص 209.

(2) مجيد مسعود : بعض ملامح التنمية والتخطيط في الجزائر، من كتاب (دراسات في تنسيق الخطة) ، ص 313.

(3) بعلبكي، المصدر السابق، ص 32–33.

(4) مسعود، المصدر السابق، ص 313.

(5) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 158.

(6) علوش، المصدر السابق، ص 18.

(7) علوش، المصدر السابق، ص 19.

أما في الخطة الثلاثية (1967–1969). فكان الهدف من هذا الخطة هو بناء قاعدة صناعية ثقيلة تتمثل في بناء الاقتصاد المتداخل، وعززت مبدأ المركزية في التقرير ومراقبة التنفيذ وعززت دور الأجهزة الفنية – الإدارية والربط بين فروع الإنتاج[1].

جرى إعلان التأميم الشامل تزامناً مع تطبيق النظام الاشتراكي والذي شمل تأميم الأملاك الأجنبية والأراضي غير المشغولة. وفي عام 1968، تم اتخاذ إجراءات موجهة ضد القطاع الخاص للصناعة[2]. وشملت بعض القطاعات الصناعية التحويلية (التبغ – الكبريت – المطاحن)، وكان هناك (58) مؤسسة أجنبية تعمل في القطاعات الخاصة بالصناعة التحويلية (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، ومواد البناء والأسمدة والصناعات الغذائية)، وهذه الصناعات أممت كلها[3]. ففي يوم 24 أيار/ مايو، أعلن عن تأميم أربع من الشركات الصغرى التي تعمل في مجال صنع الأسمدة[4]، أما في يوم 2 آب/ أغسطس أعلنت الحكومة عن تأميم (11) مؤسسة أجنبية[5]، وبسبب قرار التأميم، جرت في يوم 4 كانون الأول/ديسمبر مباحثات تجارية بين فرنسا والجزائر، وتوقفت بعد خمسة أيام، للاختلافات حول مسائل تتعلق بالنبيذ وتعويض الشركات الفرنسية المؤممة من طرف الحكومة الجزائرية[6].

وأنشئت مصانع للبتروكيمياويات في سكيكدا وعنابة وافتتح مصنع للحديد والصلب في عنابة عام 1969، وأقيم مصنعان لتجميع السيارات ومجمع للصناعات الميكانيكية في قسنطينة[7].

بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات حوالي 4 مليارات و 200 مليون دينار في الخطة الثلاثية أي ما يعادل (52%) من مخصصات الاستثمار الكلي، فلقد كانت حصة

---

(1) بعلبكي، المصدر السابق، ص 34 ؛ كولين، المصدر السابق، ص 97.

(3) EPL, op.cit, 1971-1972, p.161.

(3) جغلول، المصدر السابق، ص 181.

(4) مجلة السياسة الدولية: شهريات(أيار/مايو1968)،مجلد(4)،العدد(13)،السنة(4)، تموز/ يوليو،(القاهرة: 1968)، ص 212.

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات(آب/أغسطس1968)،مجلد(4)،العدد(14)،السنة(4)،تشرين الأول/ أكتوبر،(القاهرة: 1968)، ص 196.

(6) المصدر نفسه، شهريات (كانون الأول/ ديسمبر 1968)، ص 215؛

EPL, op.cit,1968-1969, p.158; EPL, op.cit,1970-1971,p.162; EPL, op.cit, 1971-1972, p.161; EPL, op.cit,1972-1973, p. 182.

(7) سعودي، الوطن العربي، ص568.

الصناعات القاعدية بما في ذلك صناعة الهيدروكربونات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء ما يقارب (89.5%) من مخصصات الاستثمارية في قطاع الصناعة[1].

وركزت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، على إنتاج المواد الوسيطة (مثل الجرارات والآلات الزراعية والمضخات والأنابيب والأسمدة الصناعية..الخ، وبعض الآلات الضرورية للصناعة مثل الشاحنات .... الخ، وبعض المنتجات الاستهلاكية كالمنسوجات والمواد الغذائية وبعض الأجهزة الضرورية للغاز الطبيعي والمعدات الضرورية لمد شبكة الكهرباء[2].

بعد ذلك وضعت الحكومة الخطة الرباعية الأولى (1970-1973). الذي استهدف استكمال السيطرة على الاقتصاد الوطني وتوسيع الاستثمارات الإنمائية وخصوصا في مجال تطوير الموارد الهيدروكاربونية كسلع للتصدير ولتوليد الطاقة والعمل على إقامة صناعات بتروكيمياوية وصناعات المرتكزات الأساسية لهيكل اقتصاد وطني جديد[3]، وأكد الخطة على إتباع الحكومة إستراتيجية التصنيع الثقيل، كما أكد على انه في الأجل القصير، فإن تطوير هذا النوع من الصناعات سوف يخلق فرص عمل كبيرة، وانه في الأجل الطويل سوف يكون بإمكان قطاع الصناعة ان ينتج حاجات من الصناعات الخفيفة مما يؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي[4].

بلغ حجم الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من (12 مليار دينار)، وكانت حصة الصناعة البتروكيمياوية (36%). أما صناعة الحديد بلغت (15%)، والصناعات الميكانيكية بلغت (6%)[5].

أما الخطة الرباعية الثانية (1974-1977)،فقد خصص مبلغ (100 مليار دينار)، كتثمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي وإدماج القطاعات الاقتصادية وتحسين لموارد التخطيط والعمل على وضع مؤسسات لقاعدة صحيحة وعلى طرق زراعية محسنة وأيضا تطوير

---

(1) مجلة النشرة الاستراتيجية:" اقتصاديات(تجربة التصنيع الجزائري: دروس للعالم الثالث)"،النشرة الاستراتيجية،مجلد(2)،العدد(12،13)،تموز/ يوليو،مركز العالم الثالث للدراسات والنشر،(لندن: 1981)، ص 10؛ EPL, op.cit, 1979-1980,p. 22.

(2) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 122.

(3) بعلبكي، المصدر السابق، ص 35.

(4) علي الدين هلال:"الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنلوجيا في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(4)،العدد(37)،السنة(4)،آذار/مارس،(بيروت:1982)،ص113؛عبد الله بن عبدة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،من كتاب (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية)، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، (بيروت:1999)، ص 356.

(5) جغلاط، المصدر السابق، ص 183.

الإسكان والصحة وإيجاد فرص عمل[1]، لقد بلغ حجم الاستثمار في قطاع الصناعة حوالي (56 مليار دينار)، في هذا الخطة[2].

أما بالنسبة للبناء الأساسي فقد كان حجم هذه الخطة لهذا القطاع يزيد كثيرا على الإمكانيات الإنتاجية لمشاريع البناء وصناعة المواد الإنشائية لذلك كان الكثير من المشاريع الرئيسية تشغل بمعزل عن فروع الإنتاج المجاورة، وكان هنالك نقص حاد في الكوادر المؤهلة وخاصة في قطاع صناعة تسييل الغاز والصناعة البتروكيمياوية وصناعة المعدات الكهربائية[3].

ولمزيد من الإيضاح سنورد حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة خلال الخطتين الرباعيتين الأولى والثانية، (ملايين الدنانير الجزائرية)[4]:

القطاعات الصناعية	الخطة الرباعية الأولى (1970–1973)		الخطة الرباعية الثانية (1974–1977)	
	القيمة	%	القيمة	%
الهيدروكاربونات	4.573	48.5	19.500	40.6
التعدين	0.700	5.6	1.100	2,2
صناعة الكهرباء	0.735	5.9	1.525	3.1
صناعة الحديد والصلب (الفولاذ)	1.900	15.3	5.825	12.1
صناعات الكيميائية	512	4.1	4.000	8.3
صناعات الميكانيكية والكهربائية	1.275	10.3	6.238	13
صناعة النسيج	0.575	4.6	1.420	3
الجلود	–	–	0.170	0.3
مواد البناء	0.940	7.6	4.100	8.5
صناعات أخرى	1.190	9.6	4.040	8.3
المجموع	12.400	100	48.000	100

يلاحظ من خلال هذا الجدول، ان الحكومة الجزائرية قد اهتمت بقطاع الصناع في المخططتين الرباعيين الأولى والثانية، بل ان الحكومة الجزائرية قد زادت حجم الاستثمار في قطاع الصناعة في الخطة الرباعية الثانية إلى أربعة أضعاف، إذ كان حجم الاستثمار في الخطة الرباعية الأولى يبلغ (12.400 مليون دينار) أصبح في الخطة الرباعية الثانية (48.000 مليون

(1) غربي، المصدر السابق،ط2، ص 333.

(2) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 122.

(3) أيفور سمير نوف،سفيلاتتا كولكوفا:الاتجاهات والآفاق الرئيسية لتطوير الصناعة،من كتاب(شمال أفريقيا)، مجموعة من الباحثين، أكاديمية العلوم السوفيتية،(موسكو:1987)، ص 89.

(4) جغلاط، المصدر السابق، ص 49.

دينار) والملاحظة الأخرى ان بعض القطاعات الصناعية قد حصلت على الاهتمام الأكبر من قبل الحكومة الجزائرية وفي كلا الخطتين فلقد كان قطاع الهيدروكاربونات أول القطاعات الصناعية التي اهتمت بها الحكومة ثم تلاه قطاع صناعة الحديد والصلب (الفولاذ)، ثم قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ثم قطاع مواد البناء.

وبعد نهاية الخطة الرباعية الثانية أي بعد عام 1978، حدث تحول نسبي في التوجه الإنمائي للحكومة الجزائرية، حيث أبدت الحكومة الجزائرية الجديدة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، اهتماما اكبر بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة من اجل خلق مجالات أوسع لتشغيل الأيدي العاملة[1].

أولا: الثروة المعدنية:

تمتلك الجزائر معادن كثيرة ومتنوعة مثل الحديد والرصاص والفوسفات والنحاس والزنك والزئبق واليورانيوم والعقيق اليماني ومحاجر المرمر والملح والفحم[2]، وكانت هذه المعادن تصدر إلى فرنسا في زمن الاحتلال، وإذا فاض عن حاجة فرنسا تقوم بتصديره إلى الخارج، وكانت صادرات الجزائر من المعادن تمثل (11%) من أجمالي قيمة الصادرات الجزائرية عام 1953، حيث بلغت قيمتها آنذاك بـ (154 مليار فرنك)[3].

وفيما يلي أهم الثروات المعدنية:

1- النفط والغاز:

اكتشف النفط في الجزائر في شهر كانون الثاني/ يناير عام 1956 من قبل شركة (C.R.E.P.S) الفرنسية، في شرقي حصن فلاترز والذي يقع على مقربة من الحدود الليبية سمي (حقل ادجيلة)، ثم اكتشفت سلسلة من الحقول النفطية في الحوض نفسه وهي (ايللزل- نيفانتورين – ذار ذايتيني)، بعد ذلك اكتشف حقل حاسي مسعود في شهر حزيران/ يونيو، على يد الشركة الفرنسية نفط الجزائر الفرنسية(C.F.P.A) بالاشتراك مع شركة (S. N. Repal)، ثم اكتشف حقل حاسي رميل، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ويقع على مسافة (400كم) جنوب شرق العاصمة الجزائرية وهو حقل للغاز الرطب والذي يتحول إلى سائل عن طريق التكثيف، بدأ الإنتاج في هذه الحقول عام 1957، وظهرت أزمة النقل إلا ان حكومة الاحتلال الفرنسي حلت هذه المشكلة بإنشاء أنابيب (حاسي مسعود – توغورت، وحاسي مسعود

---

(1) الحمصي، المصدر السابق، ص 156.

(2) محمود العابدي:الوطن العربي،نحو تنمية اقتصادية سياسية،(عمان:1975)،ص48؛ غالب الحمود: الوحدة الاقتصادية العربية،ط1،(عمان:1980)،ص46-48؛ محمد رضا محرم:الثروة المعدنية العربية، إمكانيات التنمية في إطار وحدوي،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،(بيروت: 1986)، ص 71.

(3) فليب رفلة:الجغرافية السياسية لأفريقيا،مكتبة الانجلو المصرية، ط2،(القاهرة: 1966)، ص 426.

– بجاية، وادجيلة– اميناس– صنخبرة في تونس)[1]، وفي عام 1958، خضع استثمار هذه الحقول إلى أحكام قانون نفط الصحراء الصادر عام 1958، والذي نص على اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومة الجزائرية[2].

ومن جانب آخر كانت اتفاقية ايفيان لعام 1962، قد حافظت على الحقوق الممنوحة للشركات الاستثمارية والتي كانت اغلبها شركات فرنسية، وهذه الحقوق تتمثل بنظام الإعفاءات الضريبة والتسهيلات الأخرى، ولقد كانت حصة خزينة الحكومة الجزائرية من عائدات النفط حتى عام 1964 حوالي (28 سنت) للبرميل الواحد في حين كانت هذه الحصة تتراوح ما بين (75–90 سنت)، للبرميل في الدول الأخرى المصدرة للنفط[3].

أنشئت بعد ذلك الشركة الوطنية للنقل والتسويق (سوناطراك SONATRACH) وذلك في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1963، وكانت الجزائر آنذاك تمتلك (4.5%) من المناطق المستكشفة، أما الشركات الفرنسية فكانت تمتلك (67.5%)[4].

بعد انقلاب 19 حزيران/ يونيو، شهدت العلاقات النفطية الفرنسية – الجزائرية تطورا ملحوظاً، تمثل في توقيع اتفاقية جديدة في 29 تموز/يوليو عام 1965، ونص على إلغاء نظام الامتيازات القديمة وأبدله بنظام تعاون في إطار (اتحاد تعاوني Association Cooperative) إضافة إلى تخصيص مواقع للمنقبين لأجراء أعمال التنقيب والاستثمار، وأعطي لشركة سوناطراك صلاحية دفع التعويضات لاستعادة الامتيازات القديمة ولم يسمح للشركات بأن تخرج الأرباح من الجزائر إلا بعد دفع الضرائب والرسوم التي يفرضها القانون مثل رسوم الضمان الاجتماعي المستحقة للحكومة الفرنسية، وكل مبلغ يفيض عن ذلك يبقى في الجزائر لاستثمارها، ثم جرى تعديل صيغة توزيع الأرباح بطريقتين هما وضع سعر أساسي لأغراض احتساب الأرباح وزيادة حصة الجزائر حتى بلغت (55%)[5]، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت الشركة الوطنية

---

(1) ج – بو طالب:" التجربة الجزائرية في ميدان المحروقات"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (21)، تموز/يوليو،(دمشق:1980)، ص 135–136؛ نصر نصر السيد: الموارد الاقتصادية،(القاهرة: 1971)، ص 289–290؛ رفلة، الجغرافية السياسية، ص 427.

(2) الصائغ، المصدر السابق، ص 337.

(3) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 124؛ نصر، المصدر السابق، ص 242.

(4) العقاد، العلاقات الدولية، ص 61؛ الصايغ، المصدر السابق، ص 337، ص 377.

(5) مركز الإعلام الدولي: تطور العلاقات بين الجزائر والشركات الفرنسية من الامتيازات إلى التأميم، (الجزائر: 1971)، ص 2/م–2 – 4/م 20 – 11؛ بو قنطار الحسان: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت:1987)، ص 114؛ الصايغ، المصدر السابق،ص 378–379؛ العقاد،العلاقات الدولية، ص 60.

للنقل والتسويق (سوناطراك) شريكة لفرنسا ضمن المشاركة التعاونية التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقية، ولقد تعهدت فرنسا بان تسهم في تصنيع الجزائر، من جانب آخر كان من المقرر إعادة النظر في هذه الاتفاقية بعد خمس سنوات من إبرامها (1965–1969)، ومن الملاحظ ان اتفاقيات تموز/ يوليو عام 1965، قد أعيد جمعها تحت عنوان (اتفاق خاص بتسوية الأمور المتعلقة بالمحروقات وتطوير الجزائر، على ان يتم ضمن إطار استثمار مشترك للمحروقات تتولى إدارتها بالتساوي الحكومة الجزائرية والفرنسية، في إطار شركة تعاونية تسمى (أسكوب Ascoop)[1]، ونص الاتفاق على منح الشركة الوطنية سوناطراك حق امتلاك (50%) والمساهمة في العمليات الصناعية ضمن جهاز التعاون الصناعي (O. C. I)[2].ثم أبلغت الحكومة الجزائرية الشركات النفطية الغربية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1965 بأنها تعتزم إنشاء نظام حكومي خاص لتوزيع النفط في منتصف عام 1966[3].

وعليه فقد أصبح كل ما يتعلق بالمحروقات في الجزائر بصورة مباشر أو غير مباشرة من صلاحيات شركة سوناطراك ، ثم صدر مرسوم رقم 66–292 بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر عام 1966، الذي أبقى على شعارها، قد جعل منها (الشركة الوطنية للتنقيب وإنتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات)[4].

قررت الحكومة الجزائرية فيما بعد تأميم شركتين (أسو، موبيل أويل)، في مجال التكرير والتوزيع، كما أممت شبكة البيع التابعة لشركة النفط البريطانية (British petroleum) وذلك في صيف عام 1967[5]. ومن ثم تم التوقيع على اتفاقية بين الجزائر وفرنسا لتصدير الغاز الجزائري إلى فرنسا بتاريخ 15 تموز / يوليو من العام نفسه[6]. و بتاريخ 30 آب / أغسطس، أعلنت الحكومة الجزائرية عن تأميم خمس شركات النفطية أمريكية وتأميم شركات تعمل في ميادين تخزين منتجات النفط و نقلها وتوزيعها والشركات التي تتعامل مع مشتقات الهيدروكاربون السائل، والغاز في الجزائر[7]، واستمرت عمليات التأميم حيث قامت الحكومة الجزائرية بتأميم

---

(1) بو طالب،المصدر السابق، ص 138؛ مركز الإعلام النفطي،المصدر السابق، ص41.

(2) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 124.

(3) الصايغ، المصدر السابق ، ص 380.

(4) بو طالب، المصدر السابق، ص 138.

(5) مجلة السياسة الدولية، شهريات (تشرين الثاني/ نوفمبر 1965)، مجلد(2)، العدد (3)، السنة (2)، كانون الثاني/ يناير،(القاهرة: 1966)، ص 213؛ العربي، التنمية الاقتصادية، ص 154.

(6) مجلة السياسة الدولية، شهريات (تموز/ يوليو 1967)، ص 201.

(7) مجلة السياسة الدولية: شهريات (آب/ أغسطس 1967)، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1967)، ص 209؛ الصايغ، المصدر السابق، ص 379.

الشركات التي تعمل في ميادين تخزين منتجات النفط ونقلها وتسويقها، بتاريخ 14 أيار / مايو عام 1968، وكذلك تأميم الشركات التي تتعامل بمشتقاتها الهيدروكاربون السائل والغاز، تم تطور ليشمل قطاع إنتاج الأسمدة وتوزيعها وتسويقها، وأعلن الرئيس هواري بومدين عن تأميم جميع شركات النفط الأجنبية العاملة في الجزائر، ووضعت تحت تصرف شركة النفط الوطنية، وشمل قرار التأميم شركتين هولنديتين – إنكليزيتين، مشتركتين، وسبع شركات فرنسية تعمل في الجزائر[1].

ثم جرى توقيع على اتفاقية ما بين شركة سوناطراك وشركة (جيتي أويل) وذلك بتاريخ 19 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1968، بموجب هذه الاتفاقية استعادت الجزائر (51%) من مصالح الشركة الأمريكية، أما في عام 1969.فقد قامت شركة سوناطراك بشراء مصالح شركة (الباصو) الأمريكية في الجزائر، ثم سيطرت على شركة (سنكلير) النفطية[2].

وأبلغت الحكومة الجزائرية بتاريخ 12 شباط / فبراير عام 1969، سبع شركات النفطية فرنسية تعمل في الجزائر، باعتبار أسعار التصدير للنفط المحدودة طبقا لاتفاقية النفط الفرنسي – الجزائري لعام 1965، (أسعاراً مؤقتة) اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1969[3]، وفي العام نفسه أصدر المؤتمر الثامن عشر لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (الاوبيك)، قراراً بقبول انضمام الجزائر إلى عضوية المنظمة. وذلك في 9 آب/ أغسطس[4].

وفي نهاية العام سيطرت الدولة على الإنتاج (25% مقابل 57.5% في النقل و 56% في عمليات الاستكشاف والتكرير و 100% في حقل التوزيع الداخلي)[5].

ونعود مرة أخرى إلى اتفاقية عام 1965، التي نصت على إعادة النظر في هذه الاتفاقية بعد مرور خمس سنوات، حيث بدأت المفاوضات التي افتتحت رسمياً بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1969، في الجزائر العاصمة، وتطبيقاً لأحكام المادة 27، وعلى الخصوص حسابات التفاضل وبين القرض والنوع، قررت الحكومة الجزائرية تحديد السعر بـ (2.85 دولار للبرميل الواحد)، بينما كان السعر المحدد في اتفاقية عام 1965، قدر بـ (2.08 دولار)، لكن

---

(1) مجلة السياسة الدولية، شهريات (أيار/ مايو 1968)، ص 212؛العربي، التنمية الاقتصادية، ص154؛ الصايغ،المصدر السابق، ص 379.

(2) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 124.

(3) مجلة السياسة الدولية، شهريات(شباط/فبراير 1969)، ص 226؛ مركز الإعلام النفطي، المصدر السابق، ص 23.

(4) مجلة السياسة الدولية: شهريات(آب/أغسطس 1969)، مجلد (5)، العدد (18)، السنة (5)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (القاهرة: 1969)، ص 217؛ بن طالب، المصدر السابق، ص 140.

(5) الصايغ، المصدر السابق، ص 380.

فرنسا عرضت سعر ضريبي يبدأ بـ (2.16 دولار) ثم يتدرج صعوداً حتى يبلغ (2.31 دولار) في عام 1975، على ان تلتزم الحكومة الجزائرية بذلك لمدة سبع سنوات[1].

أعلن الرئيس هواري بومدين في الوقت نفسه انه سيعوض الشركات التي مستها هذه الإجراءات وسيستمر في تزويد السوق الفرنسية بالنفط الجزائري بالسعر الرائج في السوق، مما أدى إلى قيام فرنسا بحملة إعلامية عنيفة معادية للجزائر، وأصدرت نداء لمقاطعة النفط الجزائري الذي دعي بـ (النفط الأحمر)، وذلك بغية تهديم الجهد التنموي الذي بذلته الجزائر في أطار الخطة الرباعية الأولى (1970–1973)، ولقد اتهمت الحكومة الجزائرية بفرض حصار نفطي على فرنسا في حين ان الشركات الفرنسية هي التي كانت تحاول ان تفرض الحصار الاقتصادي على الجزائر[2].

استطاعت الحكومة الجزائرية بعد ذلك ان تؤمم خمس شركات نفطية وذلك بتاريخ 16 حزيران / يونيو عام 1970[3]، ثم أممت الحكومة الشركات غير الفرنسية مما أدى إلى توسيع سيطرتها على الإنتاج بحوالي (10 %)، وعلى التكرير بحوالي (24%)، ثم أصبحت تسيطر عل ما يقارب (80%) من التكرير، وعلى (25%) من أنابيب المنطقة الشرقية[4].

وفي العام نفسه انضمت الجزائر إلى منظمة الاوابك وذلك بتاريخ 24 أيار / مايو عام 1970[5]. فيما استمرت المفاوضات مع فرنسا، وعملت الحكومة الجزائرية بتاريخ 21 تموز/يوليو عام 1970، على رفع سعر النفط بقرار حكومي وألزمت الشركة الفرنسية على دفع (2.88 دولار) للبرميل، واعتبرت فرنسا هذا القرار مخالفاً لاتفاقية عام 1965، والتي تقضي بإحالة الخلافات إلى التحكيم ردت الحكومة الجزائرية ان فرنسا قد أخلت من قبل بالتزاماتها إذ تدفع الزيادة المقررة منذ شهر كانون الثاني/ يناير عام 1969 والتي ترفع بمقتضاها الضريبة من

---

(1)مجلة السياسة الدولية: شهريات تقارير (تأميم النفط في الجزائر)، مجلد (7)، العدد (25)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1971)، ص 145؛ بن طالب، المصدر السابق، ص 139؛ مركز الإعلام النفطي، المصدر السابق، ص. م 20 – 11/ م 20–28؛ الحسان، المصدر السابق، ص 115..

(2) بن طالب، المصدر السابق، ص 140.

(3) مجلة السياسة الدولية: شهريات (حزيران/ يونيو1970)، مجلد (6)، العدد (22)، السنة (6)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1970)، ص 209.

(4) الصايغ، المصدر السابق، ص 380؛ العقاد، العلاقات الدولية، ص 62؛
General Union of numbers of commerce, op, cit, p.14.

(5) عبد القادر معاشو: الاوابك، منظمة إقليمية للتعاون العربي وإدارة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،(الكويت: 1982)، ص23، ص 25؛ منظمة اوابيك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط): Organization of the Arab Petroleum Exporting Countries, p.12 .

54% إلى 55%[1]، بعد ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتاريخ 24 شباط/فبراير عام 1971، بتأميم كل أقسام صناعة النفط وسيطرت على شركات النفط الفرنسية التي تسيطر على حوالي (70%) من إنتاج النفط، أما الباقي (30) فلقد كانت شركة النفط الوطنية سوناطراك مسؤولة عن أكثر التطورات في كل قطاع صناعة الغاز الطبيعي والنفط منذ عام 1966[2]. وأقدمت حكومة الجزائر على رفع مساهمة الحكومة في جميع شركات النفط الفرنسية إلى (51) وتأميم جميع حقول الغاز الطبيعي وتأميم جميع تسهيلات النقل في الجزائر للخطوط التي يملكها الأجانب[3].

استولت الحكومة الجزائرية وبتاريخ 23 آذار/ مارس عام 1971، على النفط الخام لشركات النفط الأعضاء في مجموعة (أرآب اتي) التي تملكها الحكومة الفرنسية والتي تعمل في الجزائر بسبب إصرار هذه الشركات على عدم دفع الضرائب المستحقة عليها[4]، ثم اتخذت إجراءات مالية جديدة في 12 نيسان/ابريل، تجعل النفط الجزائري مشمولاً بقرارات منظمة الاوبيك المتخذة في طهران وطرابلس[5].

وتم التوقيع على اتفاقية نفطية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية مقدارها (300 مليون دولار)[6]، فكان رد الحكومة الفرنسية محاولة فرض مقاطعة اقتصادية بالإضافة إلى خفض العلاقات الدبلوماسية، وأعلنت الشركات الفرنسية أن القرار الجزائري غير مقبول، وان النفط الذي يعرض من الحقول المؤممة هو (أحمر) اللون أي مستولى عليه بصورة غير قانونية وكل من يشتريه يتعرض للمقاضاة القانونية وقررت الشركة النفطية الفرنسية بتاريخ الأول من

---

(1) العقاد، العلاقات الدولية، ص 62؛ الحسان، المصدر السابق، ص 116.

(2) علي حسن رضوان: "تأميم النفط في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، مجلد (7)، العدد (25)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1971)، ص 145– 151؛

Nicol Grimand; Algeria and Socialist France, The Middle East Journal, Number 2, Spring, (Washington: 1981), p.54; EPL, op.cit,1971–1972,p.158 ;General Union of chambers of Commerce, op.cit, p.15; Horne, op.cit, p. 557.

(3) الصايغ،المصدر السابق،ص380؛ العربي،حاضر الدول الإسلامية، ص 125؛ جغلول ،المصدر السابق، ص 224؛ مركز الإعلام النفطي،المصدر السابق،ص 26 – 29؛ بن طالب، المصدر السابق، ص 141، مجلة السياسة الدولية، تقارير(تأميم النفط)، ص 145.

(4) الصايغ، المصدر السابق، ص 380.

(5) بن طالب، المصدر السابق، ص 140؛ مركز الإعلام النفطي، المصدر السابق، ص32 – 33، م 9–3 / م 9–28.

(6) مجلة السياسة الدولية: شهريات(نيسان/أبريل 1971)،مجلد(7)، العدد(25)،السنة(7)، تموز/ يوليو، (القاهرة: 1971)، ص 216؛

Paul Hall Wood and Start Sinclair: Oil, Debt, Development: OPEC in the Third World, (London: 1981), p.19.

أيار / مايو عام 1971، سحب (166 شخصاً) من موظفيها وفنييها الذين يعملون بفرع الشركة في حاسي مسعود[1]. لكن بتاريخ 30 حزيران / يونيو وقعت الشركة النفطية الفرنسية اتفاقاً مع الشركة الوطنية سوناطراك مما ساعد على تهدئة الأوضاع السياسية وأدى إلى تسوية الخلاف مع الشركة الفرنسية و(ايلف ايراب) وذلك في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1971[2].

وخلال فترة التوتر في العلاقات الجزائرية– الفرنسية، يلاحظ نمو العلاقات الجزائرية – الأمريكية، فلقد عقدت اتفاقية مع شركة الباصو الأمريكية، التي تعمل في الجزائر لتصدير 15 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة 25 عاما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت شركة النفط الأمريكية (أسو للزيت الأمريكي) ان الجزائر قد دفعت لها كل التعويضات التي طلبتها نتيجة لتأميم مصالحها في الجزائر عام 1967، وثم عقد اتفاقية بين شركة سوناطراك وشركة (كيميكال كونتر اكتس) الأمريكية ينص على قيام شركة كيميكال ببناء اكبر مصنع في العالم لإسالة الغاز الطبيعي في ميناء ارزيو الجزائري مقابل (300 مليون دولار) تنفيذا لعقد شركة الباصو[3].

اتسعت ملكية شركة سوناطراك أكثر بعد التسويات المالية التي جرت مع مختلف الشركات الأجنبية التي أدت إلى سيطرة الجزائر على الحصص التي كانت تملكها شركات فليس وسنكلير وأسو موبيل وشيل وينومنت وألف ايراب وأصيف[4]، وبعد تأميم وسائل النقل البحرية، أصبحت الشركة الوطنية سوناطراك تمتلك (48.7%) من مجموع الأنابيب و (25%) في حاسي– مسعود – بجاية و (37.4%) في عين أميناس–الصخيرة– هو آل عمرا – ارزو، مقابل (51.2%) تملكها الشركات الفرنسية، ثم ارتفعت النسبة لصالح الشركة الوطنية سوناطراك الى (75.6%) مقابل (24.4%) للشركات الفرنسية بالنسبة لوسائل نقل المحروقات الرئيسية الغازية[5].

---

(1) الصايغ، المصدر السابق، ص 381؛ مجلة السياسة الدولية، تقارير (تأميم النفط)، ص 148؛ مركز الأعلام النفط ، المصدر السابق، ص 33–35؛ رضوان، المصدر السابق، ص 150.

(2) الحسان، المصدر السابق، ص 117.

(3) مجلة السياسة الدولية، تقارير(تأميم النفط)، ص147؛ مركز الإعلام النفطي، المصدر السابق، ص 45.

(4) العربي، التنمية الاقتصادية، ص 151–152.

(5) بن طالب، المصدر السابق ، ص142 ؛ مركز الإعلام النفطي، المصدر السابق، ص 37–38.

استمرت الحكومة الجزائرية في عقد اتفاقيات نفطية متعددة، ففي 19 كانون الثاني / يناير عام 1974، تم التوقيع على اتفاقية للبحث عن النفط في الصحراء الكبرى بين الشركة الوطنية الجزائرية للوقود السائل سوناطراك وشركة أيلف أيرآب الفرنسية[1].

أما في 3 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه وقعت الحكومة عقدا بقيمة مليار و 850 مليون دولار مع مجموعة من الشركات الدولية لإنشاء مصنع للغاز السائل[2].

ثم قررت الحكومة الجزائرية رفع أسعار المواد النفطية للمستهلك الجزائري بنسبة (50%) وذلك في الأول من كانون الثاني / يناير عام 1975، وجاء هذا القرار ضمن عدد من الإجراءات الاقتصادية بمناسبة بدء تنفيذ الميزانية المالية الجديدة[3]:

استمرت الحكومة الجزائرية بتوقيع الاتفاقيات النفطية في الأول من تموز / يوليو عام 1976، حيث وقعت على الاتفاقيات الخاصة بتجديد العقدين المبرمين بين الشركة الوطنية (سوناطراك) وشركة الغاز الفرنسية. وبتاريخ 20 تموز / يوليو وقعت الشركة الوطنية اتفاقية مع شركة بوستون الأمريكية قيمته (مليار و800 مليون دولار) لبيع 1200 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل خلال 20 عاماً [4]، وبنهاية العام كانت الشركة الوطنية سوناطراك قد سيطرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على (79 جهازا) من أجهزة التنقيب الموجودة في الجزائر والتي كانت تبلغ (124 جهازا)[5]

وبتاريخ 17 تموز/يوليو عام 1977، تسلمت الحكومة الجزائر اكبر سفينة لنقل غاز الميثان في العالم تبلغ حمولتها (139.500 متر مكعب) وتقدر كلفتها بـ (600مليون فرنك)[6].

ولمزيد من الإيضاح يمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يوضح تطور إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965–1978)، (ألف برميل)[7]:

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الثاني / يناير 1974)،مجلد(10)،العدد(36)،السنة(10)، نيسان/ ابريل، (القاهرة: 1974)، ص 178.

(2) مجلة السياسة الدولية: شهريات(أيلول/سبتمبر 1974)،مجلد(11)،العدد(40)،السنة(11)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة: 1975)، ص 221.

(3) المصدر نفسه: شهريات(كانون الثاني/يناير 1975)، مجلد(11)،العدد(40)،السنة(11)، نيسان/ ابريل، (القاهرة: 1975)، ص 213.

(4) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تموز/ يوليو 1976)، مجلد (12)، العدد(46)،السنة(12)، تشرين الأول/ أكتوبر،(القاهرة:1976)، ص 193.

(5) العربي ، حاضر الدول الإسلامية، ص 125.

(6) مجلة السياسة الدولية: شهريات(تموز/ يوليو 1977)،مجلد(13)، العدد(50)،السنة(13)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1977)، ص 235.

(7) قسم الدراسات في مركز الدراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (35)، ص 200.

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الإنتاج	558.7	718.7	825.7	904.2	946.4	1.029.1	785.4	1.062.3	1.097.3	1.008.6	982.6	1.075.1	1.152.3	161.2

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان إنتاج الجزائر من النفط قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1965-1973)، لكن إنتاج النفط تراجع في فترة (1973-1975)، وذلك بسبب الأزمة العالمية للطاقة وبسبب تدهور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا الذي أثر سلباً على الإنتاج الجزائري من النفط فيما بعد ومنذ عام 1976، عاود الإنتاج النفطي بالارتفاع حتى عام 1978، بسبب سيطرة الحكومة على إنتاج النفط وقيامها بعقد عدة اتفاقيات نفطية مع الشركات الفرنسية ومع شركات أجنبية مختلفة.

ونتيجة للزيادة في إنتاج النفط زادت العوائد النفطية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978) وكما هو موضح في الجدول التالي (مليون دولار)[1].

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
العائد	76.0	128.0	199.1	261.8	266.7	271.9	321.0	613.3	187.7	3.299.2	3.261.8	3.699.3	4.253.7	4.589.1

(1) سعد الدين إبراهيم:النظام الاجتماعي العربي الجديد،دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط3،(بيروت:1985)،ص61؛ محمود عبد الفضيل:النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط 2،(بيروت:1980)،ص12؛ فواد مرسي: أزمة التنمية الاقتصادية العربية، منشورات النفط والتنمية، (بغداد:1979)،ص41؛بهجت قرني:"أزمة المجتمع العربي،بحث في مقدمات نتائج الاقتصاد السياسي المعاصر"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(6)،العدد(60)،السنة(6)،شباط/فبراير،(بيروت:1984)،ص 42؛ عبد العال الصكبان:"موقع النفط من التكامل الاقتصادي العربي"،مجلة السياسة الدولية، مجلد(11)، العدد (41)، السنة (11)، تموز/ يوليو،(القاهرة: 1975)، ص 30.

يلاحظ في هذا الجدول زيادة في عوائد النفط ابتداء منذ عام 1965 وحتى عام 1978، ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة بقطاع الصناعة وخصوصا بقطاع النفط والغاز، وزيادة في حجم الاستثمارات في هذا القطاع ويعود السبب الرئيسي في زيادة العوائد هو تأميم قطاع النفط والغاز. أما عن تطور حجم الصادرات النفطية للفترة ما بين عامي (1965-1976)، يمكن ملاحظة التالي: (مليون طن)[1]

السنة	1965	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الصادرات	16.619	31.60	36.05	39.50	30.75	23.30	31.45	31.25	28.48	27.59	30.13

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان حجم الصادرات النفطية قد ازدات خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1965-1968)، لكن خلال عامي (1970 – 1971) ، حصل انخفاض في حجم الصادرات النفطية بسبب تأثير الأزمة العالمية للطاقة وقيام الحكومة الجزائرية بتأميم كل أقسام القطاع الصناعي النفطي وتدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية آنذاك وكما وضحناه سابقا. في عام 1972 و 1973 حصل ارتفاع في حجم الصادرات النفطية بسبب تحسن العلاقات بين الجزائر وفرنسا، لكن حصل تراجع في حجم الصادرات بين عامي (1973-1975) ، لكنه سرعان ما عاود حجم الصادرات الارتفاع مرة أخرى نتيجة قيام الحكومة الجزائرية بعقد اتفاقيات نفطية مع فرنسا ودول أخرى.

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي فيمكن ان يلاحظ تطور هذا الإنتاج خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1977)، من خلال الجدول التالي (مليون طن)[2]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	1.588	2.571	2.705	4.618	4.359	5.164	5.463	9.125	9.235

أما بالنسبة لتطور صادرات الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1976)، فيمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي (مليون طن)[3]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الصادرات	0.760	2.487	2.457	0.664	2.342	1.634	3.876	4.658

يلاحظ من خلال هذين الجدولين ان حجم الإنتاج ونسبة الصادرات من الغاز الطبيعي قد تأثر بنفس التأثيرات التي تعرض لها إنتاج النفط وحجم الصادرات النفطية.

---

(1) حسين، المصدر السابق، ص 41؛ سعودي، الاقتصادي الأفريقي، ص 181.

(2) حسين، المصدر السابق، ص57.

(3) المصدر نفسه، ص61.

2-الحديد:

يوجد معدن الحديد في منطقة بني صاف في غربي البلاد وفي منطقة تندوف وميانا وعويزة في الجنوب الغربي للبلاد وهي التي حدث حولها الخلاف بين الجزائر والمغرب عام 1963[1]، وتأتي الجزائر بالمرتبة الأولى بالنسبة لدول المغرب العربي بإنتاج الحديد وخاماته من أنواع (الهمانيت و الليمونيت). والتي تتراوح نسبة المعدن فيها بين (51-63%)[2]. وتوجد خامات الحديد في تل وار سينس حول ميناء بني صادق بالقرب من وهران وتمثل هذه المنطقة أقدم المناطق المستغلة، فقد بدا إنتاجها في عام 1880، وتعد مناجم عوينزا أكبر مناجم الحديد وبوخضرا قرب الحدود التونسية وهي تسهم بنحو (70%) من الإنتاج وهناك مناجم في منطقة زكار كذلك اكتشف وجود الحديد في منطقة تندوف على الحدود المغربية[3].

ومن جانب آخر احتلت الجزائر المركز الرابع بين الدول القارة في الصادرات لان صناعة الحديد والصلب الموجودة في منطقة كولمب بشار لا تستوعب هذه الكمية الكبيرة من الحديد[4].

يلاحظ تطور إنتاج الجزائر من الحديد خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978) من خلال الجدول التالي (ألف طن)[5]:

السنة	1965	1971	1972	1973	1977	1978
الإنتاج	3132	1546	134	3060	1966	3.780

3-الفوسفات:

يوجد الفوسفات في الصخور الرسوبية (الميوسين)، ويوجد بالقرب من مناجم الحديد في منطقة عوينزة[6]. وفي منطقة جبل كيف ومن منطقة عين البيضة بالقرب من الحدود التونسية-الجزائرية[7]. وهناك ملاحظة هامة هي ان فوسفات الجزائر أقل أهمية من فوسفات المغرب

---

(1) رفلة، الجغرافية السياسية، ص426.

(2) سعودي، الاقتصاد الإفريقي ص240.

(3) محمد السيد غلاب وحسن عبد القادر صالح محمود شاكر: البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ،جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1،(الرياض:1979)، ص438؛ سعودي، الاقتصاد الأفريقي، ص241؛ سعودي، الوطن العربي، ص564.

(4) سعودي، الاقتصاد الأفريقي، ص241.

(5) الحسن، النظام الاقتصادي، ص233؛ العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص123؛ العربي، التنمية الاقتصادية، ص146؛ محرم، المصدر السابق،ص53-54، ص58؛ الخفاف والمبادر، جغرافية الوطن العربي، ص368، ص311.

(6) رفلة، الجغرافية السياسية، 416.

(7) ابو العلا: المصدر السابق، ص292.

وتونس لسببين هما انه يقع بعيداً من الداخل مما يزيد نفقات النقل ويزيد من تكاليف الإنتاج[1]. أما عن كمية الإنتاج من معدن الفوسفات خلال الفترة الممتدة بين عامي(1965-1978) فيمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي (ألف طن)[2]:

السنة	1965	1971	1972	1973	1977	1978
الإنتاج	86	493	15000	447	1173	997

4-الزنك والرصاص:

تعد منطقة حمام نايل (في قسنطينة) من أهم المناطق المنتجة للزنك والرصاص، أما عن مادة الزنك فلم تقم الحكومة بتصديره إلا بعد ان تم استغلال مناجم (زلدجا) في المنطقة الشمالية قرب الحدود المغربية وهذه المناجم تسهم بما يتراوح ما بين (80 – 90%) من إنتاج الجزائر[3].

قام الرئيس هواري بومدين بتاريخ 7 أيار/مايو عام 1966، بتأميم (11) شركة عاملة في استخراج الحديد والرصاص والنحاس والزنك، وفي 10 أيار / مايو من العام نفسه، أعلنت الحكومة الجزائرية رسمياً بأنها ستعوض أصحاب (9) شركات من شركات التعدين والمناجم التي أممت[4]، وبتاريخ 11 أيار / مايو أنشئت الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال المناجم التي حلت محل المكتب الجزائري للأبحاث واستغلال المناجم والهدف من هذه الشركة أنها تمثل إدارة لتحويل الثورة المعدنية من يد الشركات الاحتكارية الأجنبية إلى القطاع العام عن طريق التأميم، ومن جانب آخر لتشكل قاعدة للتخطيط والعمل لتنمية الثروة المعدنية المنجمية وفقاً للأهداف التنموية وعلى المدى الطويل[5].

---

(1) الحسن، النظام الاقتصادي، ص232.

(2) العربي،حاضر الدول الإسلامية، ص123؛ العربي،التنمية الاقتصادية، ص146؛ الحسن، النظام الاقتصادي، ص233؛ محرم،المصدر السابق، ص53-54، ص 58 ؛ سعودي، الوطن العربي، ص 564 ؛ الخفاف والمبادر، جغرافية الوطن العربي، ص368، ص311.

(3) سعودي، الوطن العربي، ص 565.

(4) المصدر نفسه، ص 566.

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات(أيار/مايو 1966)،مجلد(2)،العدد(5)،السنة(2)، تموز/ يوليو،(القاهرة: 1966)، ص 209؛ الصايغ، المصدر السابق، ص 369.

أما بالنسبة لإنتاج الجزائر من مادة الزنك والرصاص خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978)، فيمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي (ألف طن)[1]:

المعدن/السنة	1965	1970	1972	1973	1977	1978
الرصاص	15	-	146	8	991	100.6
الزنك	63	-	36	31	6393	4.0

ثانياً: الصناعات الغذائية:

قامت الحكومة الجزائرية في هذا المجال، باسترجاع مصانع الشحوم والمعلبات الغذائية في عام 1963، وزادت من هذه العملية في عام 1965، كما أنشئت بعد التأميم مؤسسات في هذا القطاع ثلاث شركات وطنية وهي: شركة إدارة وتطوير مصانع السكر (SOGEDLS)، والشركة القومية للتعليب (SOALCO)، والشركة القومية للشحوم (SNCG)[2]، ثم تلاها تأميم المطاحن والمصانع التي تنتج المواد الغذائية كالمعكرونة والأرز والبسكويت وما شابه ذلك[3].

كان الهدف الأساسي للصناعات الغذائية في الجزائر هو الإنتاج وشملت الصناعات الغذائية عدداً من المطاحن ومصانع العجين والكسكس وحفظ الفواكه والخضراوات، ومن أهم منشأتها مصنع السكر المستخرج من الشمندر والذي أنشئ في عام 1966، وتبلغ طاقته الإنتاجية (20 ألف طن سنوياً)[4].

وقامت الحكومة الجزائرية في عام 1972، بضم شركة (SOGEDLS) وشركة (SOALCO) وشركة (SNCG)، في شركة واحدة سميت بالشركة القومية لإدارة وتطوير المصانع الغذائية (SOGEDIA)، كمؤسسة وطنية ذات طابع صناعي تحت وصاية وزارة الصناعة الخفيفة ومن بين أهداف الشركة تنمية الصناعات الغذائية الزراعية وذلك عن طريق أنشاء المصانع الضرورية لتغطية الحاجات المحلية من السكر والشحوم والمعلبات وغيرها[5].

---

(1) الحسن، النظام الاقتصادي، ص 233؛ العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 123؛ العربي، التنمية الاقتصادية، ص 146؛ الخفاف والمبادر، جغرافية الوطن العربي، ص 311،ص 368؛ سعودي، الوطن العربي، ص 560، ص 589 ؛ محرم، المصدر السابق، ص 53- 54 ،ص58 .

(2) رحمة، المصدر السابق، ص 306.

(3) جريدة البلد (العراقية)، تأميم عشرات المصانع،العدد(186)،عام 1964 .

(4) العربي، التنمية الاقتصادية، ص 143.

(5) رحمة، المصدر السابق، ص 306.

المبحث الرابع

السياسة المالية والنقدية

بعد الاستقلال ظلت الحكومة الجزائرية معتمدة على فرنسا في أعمالها المصرفية المركزية ونظامها النقدي ما عدا بعض الأعمال المصرفية المركزية العادية التي نفذت من قبل البنك المركزي الجزائري (Banqua contrale di Algerie)، وهو مصرف الإصدار الوحيد الموجود في الجزائر الذي بدأ أعماله المصرفية في شهر كانون الثاني/ يناير عام 1963[1].

أما بالنسبة للنظام النقدي فأن الجزائر كانت تستخدم العملة النقدية الفرنسية (الفرنك) حتى عام 1964، إذ تم استبدال الفرنك الفرنسي بالدينار الجزائري وبنفس القيمة [2]، بعد ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتاريخ 10 أيار/ مايو عام 1966 بتأميم جميع شركات التأمين الوطنية والأجنبية العامة في الجزائر[3]، ثم جرت عملية إعادة تنظيم عشرات المصارف والفروع الأجنبية المؤممة حيث انبثق منها النظام المصرفي الجزائري، وهو يتكون من البنك المركزي عام 1962، وبنك التنمية الجزائري عام 1963، وصندوق التوفير الحكومي عام 1964، ومركز الحوالات البريدية، والبنك الوطني الجزائري عام 1964، وبنك الجزائر الخارجي عام 1967، والقرض الشعبي عام 1967[4].

وأصبحت أعمال التأمين وإعادة التأمين حكراً لقطاع الدولة وحددت القوانين المالية المنظمة للميزانيات السنوية ميزانية التسيير للخدمات ولتشغيل جهاز الدولة وميزانية التجهيز للتنمية وتغذية الاقتصاد الوطني وهذه القوانين توجه بقية التحركات المالية والنقدية والضرائب وبقية الأعمال المكملة في هذا المجال[5].

من جانب أخر، عندما جرى استبدال الدينار الجزائري مكان الفرنك الفرنسي كانت قيمة الدينار الجزائري تساوي قيمة الفرنك الفرنسي الذي يساوي (180 ملليغراما ذهب) حتى عام

---

(1) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, Government Role، على الموقع الإلكتروني ؛ www.loc.gov

EPL, op.cit,1968-1969, p.151; EPL, op.cit,1970-1971,p.163; EPL, op.cit, 1971-1972, p. 163.

(2) EPL, op.cit,1965-1966,p.104; EPL, op.cit, 1967-1968, p.155; EPL, op.cit, 1968-1969, p.152, p.155; EPL, op.cit, 1970-1971, p. 163, p.165; EPL, op.cit, 1971-1972, p.163, p166; EPL, op.cit, 1973-1974, p. 214; EPL, op.cit, 1979-1980, p. 233.

(3) مجلة السياسة الدولية، شهريات (ايار/ مايو 1966)، ص209.

(4) مسعود ، المصدر السابق، ص319.

(5) المصدر نفسه، ص 319–320.

1971، من جانب آخر فانه عندما صدرت الدينار الجزائري صدر معه عملات معدنية وهي (20، 10، 5، 2، 1، 50 سنتيم)[1].

أما عن قيمة الدينار الجزائري بسعر الصرف للدولار فانه شهد تغيرات طفيفة منذ عام 1970 وحتى عام 1978، وكما سنوضحه في هذا الجدول:

سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للدولار للفترة بين عامي (1970-1978)[2].

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
دينار جزائري	4.937	4.644	4.556	4.185	3.997	4.125	4.359	4.035	3.834

أولاً: الميزانية العامة:

من اجل معرفة الميزانية العامة للحكومة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1965-1978)، يجب أولاً معرفة حجم الإيرادات العامة ثم حجم النفقات العامة، ومن ثم نستطيع معرفة إذا كانت الميزانية العامة تعاني من عجز أو من فائض.

أ- الإيرادات العامة:

اعتمدت الحكومة الجزائرية على الإيرادات التي كانت تأتي من عدة موارد مختلفة منها موارد النفط والغاز، التي ازدادت بفضل إجراءات التأميم، وزيادة الإنتاج وتصحيح الأسعار، والضرائب المباشرة غير المباشرة، التي حاولت الحكومة تخفيضها آو تعديلها، وقامت الحكومة الجزائرية بإعفاء جميع المزارعين والعمال الذين تبلغ دخولهم الشهرية (500 دينار جزائري)، فما دون من ضرائب الدخل، ومن جانب آخر ألزمت الحكومة كافة المؤسسات العامة ان تدفع سنوياً جزء من أرباحها إلى خزينة الحكومة على ان يحدد هذا المبلغ بقرار حكومي[3]. وأيضاً ودائع الجهاز المصرفي وصندوق التأمينات وصندوق التوفير ومركز الحوالات البريدية، وبيع سندات التجهيز للمؤسسات والأفراد، إضافة إلى الحوالات التي يرسلها المهاجرون الجزائريون في أوربا لذويهم و يتحول عن طريق الدولة ،ويبقى قسم منه كودائع في الجهاز المصرفي، أو من فروقات تبديل العملة[4].

---

(1) EPL, op.cit, 1973-1974, p.214.

(2) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي (58)، الحسابات القومية لبلدان الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(8)،العدد(82)،السنة(8)،كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: 1985)، ص 190؛ صندوق النقد العربي، دائرة الأبحاث والإحصاء، قسم الإحصاء: الحسابات القومية للدول العربية 1971-1972،(ابو ظبي: 1983)، ص1؛ جامعة الدول العربية،اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: المؤشرات الإحصائية للعالم العربي للفترة 1970- 1979، (د.م :1981)، ص 161؛
EPL, op.cit, 1973-1974,p.214.

(3) مسعود، المصدر السابق، ص 320.

(4) رحمة ،المصدر السابق، ص 321.

ومن اجل ملاحظة تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978) سنورد الجدول التالي (مليون دولار)[1]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الإيرادات	671	1.257	1.227	1.493	2.259	4.260	5.999	5.340	7.110	7.200

من خلال هذا الجدول يلاحظ تطور حجم الإيرادات العامة منذ عام 1965 وحتى نهاية عام 1978.

ب- النفقات العامة:

النفقات العامة تتكون من عدة أنواع أهمها: النفقات الاجتماعية وهي نفقات كبيرة الحجم تختص بالتعليم والإعانات الاجتماعية فالتعليم وحده يأخذ ثلث نفقات ميزانية التسيير إضافة إلى تسديد أقساط الديون العامة، والمساعدات التي تقدم لمؤسسات التكوين المهني أما نفقات أشغال الهياكل العامة فيما يخص إصلاح الطرقات وما شابه ذلك، أما نفقات ميزانية التجهيز فتنصب على المشاريع الإنمائية ومنها المشاريع الإروائية والزراعية وهنالك ما يسمى باقتطاع خاص قدر بـ (40 مليون دينار جزائري) من إيرادات النفط لصالح بلديات بعض المحافظات، إضافة إلى النفقات المؤقتة وهي السلف المالية التي يجب ان تسترد وذلك عن طريق الجهاز المصرفي المدعوم بأموال الدولة[2].

ومن خلال هذا الجدول التالي يمكن ملاحظة حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية

---

(1) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(10)، إحصاءات التجارة الخارجية للوطن العربي(القسم الأول)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(2)،العدد(11)،السنة(2)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت: 1980)، ص 186؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:"الملف الإحصائي (45)، إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(6)،العدد(51)،السنة(6)، أيار/ مايو،(بيروت: 1983)، ص 191-194؛ مجموعة من الباحثين: التنمية العربية مشروع استشراف، مستقبل الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 1989)، ص 155.

(2) مسعود، المصدر السابق، ص 320.

وحجم النفقات العامة الكلية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–1978)، (مليون دولار)[1]:

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النفقات الجارية	861	1.009	1.178	1.498	2.376	3.311	3.021	3.787	4.583
النفقات الرأسمالية	329	485	622	889	1.001	1.312	1.594	3.526	3.268
إجمالي النفقات العامة	1.190	1.494	1.790	2.387	3.377	4.623	4.625	6.313	7.851

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان النفقات العامة قد ازدادت بشكل ملحوظ ابتداء من منذ عام 1970 وحتى بعد عام 1978، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لتطور الأوضاع العامة في الجزائر وخصوصاً الأوضاع الاقتصادية وقيام الحكومة بتنفيذ مخططاتها الإنمائية التي تحتاج إلى مخصصات مالية كبيرة لتغطيتها.

عند جمع الإيرادات والنفقات في موازنة مالية عامة يمكن معرفة الميزانية العامة للجزائر هل كانت تعاني من فائض أم من عجز، وكما يتوضح في الجدول التالي الذي يبين الميزانية العامة للجزائر للفترة بين عامي (1971–1978)، (مليون دولار)[2]:

السنة	1971	1973	1974	1975	1976	1977	1978
إيرادات عامة	1.278	2.643	5.863	6.074	6.427	8.297	9.593
نفقات عامة	1.190	2.387	3.377	4.623	4.615	6.313	7.851
العجز أو الفائض	88+	256+	2.486+	1.451+	1.812+	1.984+	1.742+

من خلال هذا الجدول يلاحظ ان الميزانية العامة كانت في حالة فائض مستمر لان الإيرادات العامة كانت اكبر من حجم النفقات العامة، لذلك يحدث فائض في الميزانية العامة لكن بعد عام 1978، أي في عام 1979، حصل عجز في الميزانية العامة قدرت حوالي (-3.471.6)، وذلك بسبب ان الإيرادات العامة التي بلغت حوالي (12.365.6) مليون دولار لم تغط النفقات العامة التي بلغت حوالي (15.837.2) مليون دولار[3].

---

(1) هادي حسن:" الملف الإحصائي(59)، مؤشرات إحصائية أساسية عن الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(10)،العدد(108)،السنة(10)،شباط/ فبراير،(بيروت:1988)، ص 206؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي (45) ص 191–194؛ جامعة الدول العربية، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي للفترة 1970–1979، ص 161، ص 170؛ صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، ص 6.

(2) عادل عبد المهدي:التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، ط1،(بيروت: 1978)،ص 221؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(45)، ص 191–194؛ مسعود، المصدر السابق، ص 320.

(3) عبد المهدي،المصدر السابق، ص 221؛ مسعود، المصدر السابق، ص 320؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(45)، ص 191 – 194.

ثانياً: الإنتاج المحلي الإجمالي:

كان الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر قد شهد تطوراً كبيراً هو الآخر، ومن خلال الجدول، يلاحظ زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي وبشكل تصاعدي منذ عام 1965، وحتى عام 1978، وهذا دليل على تطور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ونجاح الخطط الإنمائية التي وضعتها وطبقتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة.

وسيلاحظ من خلال هذا الجدول الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة بين عامي (1965-1978)، (مليون دولار)[1]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الإنتاج المحلي الإجمالي	3.170	4.584	5.0732.0	6.782.88	8.737.35	12.541.63	14.360.65	16.497.00	19.640.97	25.372.22

ثالثاً: القروض الخارجية:

عانت الحكومة الجزائرية من زيادة حجم المديونية الخارجية وخدماتها وذلك منذ عام 1967، وتعتبر الفترة الممتدة ما بين عامي (1973-1979) من أهم الفترات التي شهدت زيادة في القروض الخارجية صاحبها ارتفاع في أسعار المحروقات[2]، أما عن سبب توجه الحكومة الجزائرية إلى الاقتراض الخارجي، فهو وفرة الإقراض الخارجي بسهولة و الحصول عليه خدمة للاقتصاد الجزائري[3].

ان القروض الخارجية على عدة أنواع، فأما ان تكون طبيعية عامة، أي قروض الدولة من دولة أخرى، أو قروض مزودة بطرف البائعين الأجانب لسلع تجهيز أو مواد بسيطة إلى الجزائر على ان تستردها بسيولة نقدية، أو سلع جزائرية مهمة مثل النفط أو الغاز.. الخ[4].

كانت الحكومة الجزائرية منذ عهد الاستقلال قد لجأت إلى القروض الخارجية سواء ان كانت الميزانية العامة في حالة عجز أو في حالة فائض وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي

---

(1) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(8)،الحسابات القومية لبلدان الوطن العربي" ،مجلة المستقبل العربي،مجلد(2)،العدد(8)،السنة(2)، تموز/ يوليو،(بيروت: 1979)، ص 228؛ دينار عبد الله دباس: التكامل النقدي العربي،دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركز الأردني، (الأردن: 1986)، ص 149؛ صندوق النقد العربي،دائرة الأبحاث، قسم الإحصاء، الدول العربية بيانات وإحصاءات اقتصادية 1975-1984،العدد(3)،تشرين الثاني/ نوفمبر،(ابو ظبي: د.ت)، ص 3؛ مرسي، المصدر السابق، ص 18؛ عفر، المصدر السابق، ص 63؛ الحمصي، المصدر السابق، ص 173؛ صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، ص6.

(2) الهاشمي بو جعدار:" أزمة المديونية الخارجية للجزائر- أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (12)، كانون الأول/ديسمبر،(الجزائر: 1999)، ص 96.

(3) المصدر نفسه، ص 797.

(4) مسعود، المصدر السابق، ص 322.

(1962–1966)، كانت هناك القروض الثنائية المقدمة من فرنسا ودول أخرى، ثم ظهرت في نهاية الستينات القروض التجارية[1].

أما عن خدمات الديون (الفوائد)، فلقد عرفت هي الأخرى تزايدا ملحوظا وخصوصاً بعد عام 1972[2].

ومن خلال الجدول الآتي يمكن ملاحظة مدى الزيادة الحاصلة في القروض الخارجية ونسبة خدمات الديون (الفوائد) خلال الفترة الممتدة بين عامي (1967–1978)، مليون دولار[3].

السنوات	1967	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الديون	1.4	2.3	2.9	4.59	5.8	5.853	10.1	12.699
خدمات الديون (فوائد)	–	0.189	0.300	–	0.863	–	1.421	1.454

(1) ولعلو والجعيدي، المصدر السابق، ط1، ص 415–416.

(2) بو جعدار، المصدر السابق، ص197.

(3) عمر و عبد الكريم سعداوي:" التعددية السياسية في العالم الثالث،الجزائر نموذجا"،مجلة السياسة الدولية، العدد(138)،السنة(35)، تشرين الأول/ أكتوبر،(القاهرة:1999)، ص 63؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:"الملف الإحصائي(37)، إحصاءات الاحتياطات الدولية و الدين العام الخارجي للأقطار العربية"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(4)،العدد(37)،السنة(4)،آذار/مارس،(بيروت:1980)، ص 176؛ جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،(بيروت: 1980)، ص 171 ؛ بو جعدار،المصدر السابق، ص 97؛ الدباس، المصدر السابق، ص 111.

المبحث الخامس

السياسة التجارية

أولاً: التجارة الداخلية:

عانت التجارة الداخلية من مشاكل عديدة بسبب المصاعب التي واجهتها التجارة الخارجية وانعكاساتها عليها مثل مشاكل النقل والتخزين والتوزيع والأسعار... الخ، مما أدى إلى بروز العديد من المظاهر السلبية كنقص المنتجات وارتفاع الأسعار، التي أثرت على تنفيذ الخطط الإنمائية، لذلك أصدرت الحكومة بعض القوانين والقرارات المنظمة للتجارة الداخلية منها: تأسيس تعاونيات التسويق، وتأسيس مراكز التخزين الحكومية لتقوم بتسويق المنتجات بشكل مباشر من دون حاجة إلى وسطاء من تجار الجملة والتجزئة، لكن هذه التعاونيات لم تحقق أهدافها لكثرة المشاكل التي عانت منها

ومن المشاكل التي عانت منها التجارة الداخلية احتكار تجارة الجملة لكثير من السلع في القطاع العام، أما المخازن المركزية التجارية الحكومية فركزت في تصريف سلع التجزئة في المدن الكبرى، وتقليل الرسوم التي تتقاضاها المؤسسات العامة المحتكرة لهذه السلع ووضع حد أقصى للأسعار وتحديدها وتطبيق نظام اللامركزية الإدارية[1].

ثانياً: التجارة الخارجية:

قامت السياسة التجارية الخارجية على أساسين هما، التصدير بكثرة والاستيراد بانتقاء، وذلك للاستفادة من وسائل المدفوعات الخارجية لشراء السلع التجهيزية التي تحقق التنمية الاقتصادية للبلاد، ومنذ عام 1967، كانت (80%) من قيمة الواردات الجزائرية تشكل سلعا للتجهيز، أما (20 %) الباقية فهي سلع استهلاكية، أما الصادرات فإنها تهدف إلى زيادة المواد الصادرة مع تحسين الأسعار لهذه السلع، لذلك قامت الحكومة الجزائرية بإجراءات عديدة منها، تأميم شبه كامل للتجارة الخارجية وحماية الإنتاج الوطني وتطويره، إقامة العلاقات التجارية مع باقي الدول المختلفة[2]، والتجارة الخارجية تنقسم إلى واردات وصادرات وكما يلي:

أ- الواردات:

تنقسم السلع المستوردة إلى ثلاثة أنواع وهي: السلع الخاضعة لنظام الحصص والتي تحتاج إلى ترخيص من وزارة التجارة والتي جرى تخفيض نسبة هذه السلع من (34% إلى 10%

---

(1) مسعود، المصدر السابق، ص 318.

(2) المصدر نفسه، ص 316-317.

فقط)، من اجل حماية الإنتاج الوطني، وهناك السلع الخاضعة للاحتكار الخاصة بجهات معينة، أما السلع الحرة للتوريد، فتتكون من (قطع غيار)[1].

ومن خلال الجدول التالي يتوضح مدى تطور قيمة الواردات منذ عام 1965 وحتى عام 1978(مليون دولار)[2]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الواردات	671	1.257	1.227	1.493	2.259	4.260	5.999	5.340	7.110	7.200

مما سبق يلاحظ زيادة في حجم الواردات وبشكل تصاعدي ابتداء منذ عام 1965 وحتى عام 1978.

ب- الصادرات:

استمرت الحكومة الجزائرية بالعمل بنظام حرية تجارة التصدير ما عدا بعض السلع الضرورية التي تحتاجها السوق المحلية أو مستلزمات الإنتاج المحلي ولقد بقيت السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي حالياً)، أهم الأسواق التجارية للجزائر وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول التي تستوعب (75%) من مجموع تجارة الجزائر الخارجية، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أما عن قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 1965 وحتى عام 1978 (مليون دولار) كانت كما يلي[4]:

السنة	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الصادرات	637	1.009	857	1.306	1.906	4.260	4.291	5.332	5.233	6.036

الصادرات هي الأخرى التي شهدت زيادة متطورة في حجمها خلال هذه الفترة وهذا دليل على تحسن العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأخرى وعلى نجاح السياسة التجارية للحكومة الجزائرية.

---

(1) مسعود، المصدر السابق، ص 317.

(2) محمد علي الفرا:" نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الإنتاج العربي من الغذاء"، مجلة شؤون عربية، العدد(1)،كانون الثاني/ يناير،(تونس: 1982)،ص 56؛ صندوق النقد العربي،الدول العربية بيانات وإحصاءات،ص 3؛ قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(58)، ص 186؛ قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(8)، ص 186؛ الحمصي، المصدر السابق، ص 53، ص 60.

(3) مسعود، المصدر السابق، ص 317.

(4) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي (10)، ص 187؛ الحمصي، المصدر السابق، ص53، ص 58، ص 60.

الفصل الثالث

الأوضاع والتحولات الاجتماعية
في الجزائر

المبحث الأول

التركيب السكاني والفئوي للمجتمع الجزائري

أولاً: التركيب السكاني:

عانى الشعب الجزائري من طول فترة احتلال دام (132)عاماً، ومن حرب مدمرة استمرت ثماني أعوام والتي أدت إلى أحداث خسائر مادية وبشرية ضخمة وتدهور الأوضاع العامة وانتشار الأمراض الاجتماعية المختلفة. وبعد الاستقلال حدث تغيير عميق وجذري في التركيب الاجتماعي.

فمن ناحية التركيب السكاني للجزائر يلاحظ زيادة في عدد السكان ابتداء من عام 1962 صعوداً وكانت هذه الزيادة تدريجية وبنسب متساوية. وكما سيلاحظ ذلك من خلال هذا الجدول: تطور عدد السكان منذ عام 1965 وحتى عام 1978 (مليون نسمة)[1]:

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
العدد	11.92	12.66	13.08	13.50	13.91	14.23	14.77	15.27	15.77	16.28	16.78	17.30	17.91	18.51

يلاحظ من خلال الجدول ان عدد السكان قد ازداد وبشكل ملحوظ ففي عام 1965، كان عدد السكان ما يقارب (12 مليون نسمة) وأصبح عام 1978 يبلغ حوالي (5 و18 مليون نسمة)، وهذا يدل على ان معدل النمو السكاني في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين تميز بالاستقرار وبنسبة واحدة تقريباً حيث بلغ حوالي (3.3%)[2].

---

(1) وداد الشامي: "الملف الإحصائي (1) السكان"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(1-2)،العدد(1) السنة(1)، أيار/ مايو، (بيروت: 1978)، ص 189؛ حسن علي خاطر: المجتمع العربي المعاصر، ط1، (عمان: 2001)، ص 57؛ إسحاق يعقوب القطب: "نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية"، مجلة الفكر العربي، مجلد(4)، العدد(30)،السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر،(طرابلس: 1982)، ص 26؛

Yasifa A. Sayigh: The Arab Economy, (London:1982), p.10 ؛ .

صندوق النقد العربي، الدول العربية بيانات وإحصاءات، ص 71؛ صندوق النقد العربي، دائرة الأبحاث والإحصاء، ص 12.

(2) إدارة القوى العاملة والتدريب،مكتب العمل العربي: "واقع القوى العاملة العربية وآفاق تنميتها"، مجلة العمل العربية،العدد(25)،تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر،(القاهرة:1982)،ص38؛ مجلة المستقبل العربي:"الملف الإحصائي(78) التنمية البشرية في الوطن العربي"،مجلد(3،2)،العدد(218)،السنة (19)، نيسان/ابريل،(بيروت:1997)،ص 194؛حيدر كمونة:" التحضر في الوطن العربي"،مجلة دراسات عربية،مجلد(23-24)،العدد(1)،السنة(24)،تشرين الثاني/نوفمبر،(بيروت:1987)،ص4؛ مكتب الإحصاء في اليونسكو:" نمو أعداد الطلاب في البلدان العربية واتجاهاته وإسقاطاته حتى عام 1985 "، مجلة التربية الجديدة، مجلد (3)،العدد(10)،السنة(4)، كانون الأول/ ديسمبر،(بيروت: 1976)، ص 100.

وهذه الزيادة في عدد السكان جاءت نتيجة لزيادة معدل الولادات قياساً إلى معدل الوفيات، ويلاحظ ان نسبة الولادات بقيت بصفة عامة مرتفعة جداً في فترة الستينات مع بقاء نسبة الوفيات مرتفعة لكن مع بداية السبعينات بدأت نسبة الوفيات بالانخفاض وبشكل كبير وكان ذلك بسبب اهتمام الحكومة الجزائرية بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان مع إدخال التحسينات في مجال الصحة والإسكان[1].

يلاحظ ان معدل الولادات في الجزائر بالالف (%)، خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978)[2] كانت كما يأتي:

السنة	1970-1965	1972	1973	1975	1976	1978
النسبة المئوية %	49	49.2	49.3	48	49	48

هذا الجدول يبين ان معدل الولادات خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين وصلت الى (49%). وهي نسبة كبيرة قياساً بنسبة معدل الوفيات للفترة نفسها، كما هو موضح في الجدول الآتي:

أما عن معدل الوفيات بالمئة(%) خلال الفترة ذاتها كانت[3]:

السنة	1970-1965	1975-1970	1976	1978
%	49	15.4	17	14

في هذا الجدول، يلاحظ ان نسبة الوفيات خلال الفترة (1965- 1970) كانت مرتفعة جداً ثم انخفضت بشكل كبير جداً خلال الفترة (1970- 1975).

---

(1) بلحسن بلمير:" العمليات الديموغرافية وأثرها على الهرم السكاني للأعمار،الجزء الثاني: ظاهرة الشيخوخة السكانية"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد(19)،حزيران/ يونيو،(الجزائر: 2003)،ص 168-169.

(2) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية:"الملف الإحصائي(7) السكن والصحة"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(2)،العدد(7)،السنة(2)،أيار/مايو،(بيروت: 1979)،ص242؛ محمد التوفالي: "مشكلة الهجرة في بعض البلدان العربية"،مجلة البحث العلمي،العدد(35)،(الرباط: 1985)،ص 98؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(68)،مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(4)،العدد(163)،السنة(15)،أيلول/سبتمبر،(بيروت: 1992)،ص 155؛ نجيب عيسى: الفقر في الوطن العربي، من كتاب(اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية عمان 19-22 أيلول/ سبتمبر، مجموعة من الباحثين، (د. م: 1995)، ص 238.

(3) محمود عبد الفضيل:" تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي، نظرة مسحية"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(13)،العدد(138)،السنة(13)،آب/أغسطس،(بيروت:1990)،ص170؛ فهيم خان: تحليل للبنى الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية،من كتاب (الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي)،الندوة الفكرية التي عقدت في باكستان 20-29 نيسان/ابريل عام 1984، مجموعة من الباحثين،مؤسسة آل البيت،(د. م: 1985)، ص 71.

ووصلت في العام 1978، إلى (14%). وهذا التغير الكبير في نسبة الوفيات جاء نتيجة لاهتمام الحكومة الجزائرية بتحسين الظروف المعيشية والصحية، ونتيجة لما سبق يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلي في الجزائر خلال هذه الفترة. فلقد كانت نسبة الخصوبة (4%)عام 1965 وصلت إلى (7.3%) عام 1978[1].

ثانياً: التركيب الطبقي:

يتكون المجتمع الجزائري من عدة طبقات ولكل واحدة منها خصائص ومميزات تختلف عن الأخرى، لكننا سنسلط الضوء هنا على أهم فئتين في المجتمع الجزائري وهما الفئة الوسطى والفئة العاملة، لان هاتين الفئتين حدثت فيهما تحولات وتغيرات عميقة في عهد الرئيس هواري بومدين.

1- الفئة الوسطى:

وهي الفئة التي تشكلت بعد الاستقلال وتحديداً في المرحلة التي قامت بها الحكومة الجزائرية بالاهتمام بالتصنيع بالإضافة إلى اهتمامها بقطاع الثقافة والتعليم[2].

لقد أسهمت عدة عوامل في بروز الطبقى الوسطى (الفئة البرجوازية)، بعد الاستقلال أهمها: رحيل الأوروبيين عن الجزائر بعد الاستقلال وخاصة من الإداريين والفنيين لذلك اضطرت الحكومة الجزائرية إلى إحلال الجزائريين محلهم وخصوصاً في القطاع الإداري ومن جانب أخر أصبح التعليم منتشراً ومفتوحا أمام أبناء الفئات الدنيا. هذا بالإضافة إلى تطور قطاع الصناعة وقيام الحكومة الجزائرية بثورة صناعية وتأميم كافة القطاعات الصناعية المختلفة وتشجيع الحكومة على إنشاء صناعات متعددة والتي كانت بطبيعة الأحوال بحاجة إلى من يدير هذه الصناعات[3]، فلقد كان القطاع الصناعي تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي خلال فترة الاحتلال الفرنسي، أما رأس المال الجزائري فانه بقي في القطاعات الاقتصادية الهامشية وتحديداً في قطاع التجارة الداخلية والصناعات التقليدية، وبعد الاستقلال ومع خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الجزائر، لم تستطع الفئة الوسطى الجزائرية ان تستثمر رؤوس أموالها في القطاعات الاقتصادية

---

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز المرأة العربية للتدريب: المرأة العربية 1995، اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، الأمم المتحدة، (نيويورك: 1998)، ص 24؛ جاك فان درجاج: التنمية الاجتماعية إثناء التكيف الهيكلي،تناقض أم فرصة، من كتاب (الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية)،صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي الإنماء الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (أبو ظبي: 1996)، ص 241.

(2) إدريس بو لكعيبات: "حول تشكيل وانهيار الطبقى الوسطى في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (14)، كانون الأول/ديسمبر،(الجزائر: 2000)، ص 77.

(3) بو لكعيبات ،المصدر السابق، ص 81 – 82؛ Kielstra, op.cit, p.5- 6.

المختلفة وخصوصا في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة لأنها تعرضت لمضايقات من قبل الحكومة الجزائرية تمثلت في صدور قرارات نزع الملكية مما أدى إلى تضرر بعض التجار ومالكي المقاهي وبعض أصحاب الصناعات التقليدية[1].

إن الحكومة الجزائرية اهتمت في عهد الرئيس هواري بومدين بالفئة الوسطى وشجعت رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة، وعملت على إلغاء القرارات التي اتخذتها حكومة الرئيس احمد بن بلة، وأعادت المتاجر والمقاهي والأملاك المؤممة إلى أصحابها، ثم جاء صدور قانون الاستثمارات لعام 1966، الذي أكد على عدم اللجوء إلى التأميم إلا في حالات استثنائية ويعترف هذا القانون بحق أصحاب رؤوس الأموال الوطنية بحقها في التعويض عند لجوء الحكومة لأي عملية تأميم، إضافة إلى تقديم التسهيلات والإجراءات الإدارية المتعلقة بقبول طلبات المستثمرين والعمل على إقامة الحواجز الكمركية لحماية الاستثمارات الوطنية المنافسة الأجنبية[2].

وتعزز موقع الفئة الوسطى في المجتمع الجزائري، وذلك بعد قيام الحكومة الجزائرية بوضع الخطط الاقتصادية الإنمائية والتي بدأت منذ عام 1967، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الجزائرية بحاجة إلى من يدير المشاريع الاقتصادية فاتجهت أنظارها إلى الفئة الوسطى، ومنذ عام 1967، تعزز موقع الفئة الوسطى وخصوصا بعد تأميم القطاعات الاقتصادية المختلفة واتجاه الحكومة الجزائرية في خططيها الرباعية الأولى (1970–1973) والرباعية الثانية (1974–1977)، نحو تطوير القطاع الصناعي والذي كان بحاجة إلى فنيين وإداريين ومهندسين ورؤوس أموال إضافية لاستثمارها في هذا القطاع[3].

أصبحت الفئة الوسطى في عهد الرئيس هواري بومدين، أكثر قوة وأكثر تعقيداً، وأصبحت تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وصلت إلى درجة أنها مارست ضغوطاً لتحصل على بعض التنازلات من قبل الحكومة[4].

إن اهتمام الحكومة الجزائرية بتطوير القطاع الصناعي ساعد على بروز الفئة الوسطى لكن في نهاية فترة حكم الرئيس هواري بومدين أصاب القطاع الصناعي بعض التراجع أثر تأثيراً سلبياً على الفئة الوسطى واضعف من قدرتها بشكل عام[5].

---

(1) أمحمد بن المبارك:" التصنيع والبرجوازية الصغيرة في جزائر بومدين"،المجلة التاريخية المغربية،العدد (55–65)، السنة(16)، كانون الأول/ديسمبر،(تونس: 1989)، ص 10 – 11.

(2) المصدر نفسه، ص 11 – 12.

(3) بو لكعيبات، المصدر السابق، ص 80 – 81.

(4) عنصر، المصدر السابق، ص 282.

(5) بن المبارك، المصدر السابق، ص 14.

2- الفئة العاملة:

قسمت الفئة العاملة في الجزائر إلى قسمين هما: عمال الأرياف وعمال المدن.

أ- عمال الأرياف:

يتميز عمال الأرياف بعدم استقرارهم في مكان معين وانتشارهم على شكل مجموعات صغيرة وتعدد الأنشطة التي يقومون بها، وكانت هذه الشريحة تمثل القسم الأكبر من الفئة العاملة في الجزائر، لكن الأوضاع اختلفت بعد الاستقلال، حيث تقلص عدد العمال الريفيين في حين زاد عدد عمال المدن[1]، ويتميز عمال الريف أيضا بتباين كبير في اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بسبب تنوع أشكال الملكيات وطبيعة استغلال الأرض، فهنالك الملكية الخاصة الفردية والعائلية والملكية التعاونية وملكية الدولة[2].

ومن جانب آخر كان عمال الأرياف مهمشين سياسياً وليس لديهم دور اجتماعي في الجزائر، لكن برز دور الفلاحين سياسياً منذ صدور مرسوم الثورة الزراعية بتاريخ 15 آذار/ مارس عام 1971، حيث أكد القرار رقم 2004، على انه:((يجب ان يكون للطبقة الفلاحية في كل جمعية شعبية بلدية موسعة عدد من الممثلين المنتخبين يساوي نصف عدد أعضاء الجمعية الشعبية البلدية وفي أية حال كان يجب دعوة ستة ممثلين كحد أدنى.))[3]، ويمكننا ملاحظة وجود تقسيمات داخل هذه الفئة معتمداً على حجم ملكية الأرض، وغياب أو حضور ملاك الأرض وكما يلي:((أصحاب الملكية العقارية الكبيرة والذين يملكون أراضي زراعية واسعة، وصغار الملاك الذين يملكون أراضي زراعية ووسائل الإنتاج، وصغار الفلاحين يملكون جزءاً من الأراضي الزراعية ويملكون وسائل الإنتاج التقليدية ويستغلونها بأنفسهم، والعمال الزراعيون الذين لا يملكون ارضا زراعية ولا يملكون وسائل الإنتاج، يعملون في الزراعة بأجور معينة))[4].

اهتمت الحكومة الجزائرية بالقطاع الزراعي في مخططاتها الاقتصادية الإنمائية وخصوصاً في الخطة الثلاثية (1967 - 1969). وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بقطاع الزراعة في المخططين الرباعية الأولى والثانية على التوالي (1970 - 1973) و (1974 - 1977). إلا ان اهتمام الحكومة بقطاع الصناعة كان اكبر من قطاع الزراعة وكان حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة اكبر من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة وبسبب توجه الحكومة الجزائرية إلى الصناعة وتشجيعها على قيام صناعات وطنية مختلفة مما

---

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، (بيروت : 1999)، ص 87.

(2) المصدر نفسه، ص 791.

(3) جغلول، المصدر السابق، ص 146؛ Kielstra, op. cit, p.11.

(4) جغلول، المصدر نفسه ، ص 194-197.

أدى إلى هجرة عمال الأرياف إلى المدن من اجل العمل في مجال القطاع الصناعي، فقد كان هناك انخفاض عددهم في الأرياف مع نهاية فترة السبعينات، وكما يلي[1]:

نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى إجمالي عدد السكان المشتغلين بالنشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 1980):

السنة	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي عدد سكان الريفيين (مليون نسمة)	نسبة سكان الريف (إجمالي عدد السكان %)	جملة السكان المشتغلين بالنشاط الاقتصادي (مليون نسمة)	عدد العاملين في قطاع الزراعة (مليون نسمة)	نسبة العاملين في قطاع الزراعة (إجمالي العمالة%)
1970	13.300	8.0	60	3.00	1.700	57
1975	15.500	8.600	55	3.700	1.900	55
1980	17.500	9.200	52	4.200	3.100	50

من خلال هذا الجدول يلاحظ ان عدد سكان الأرياف قد ازداد خلال هذه الفترة لكن قياساً بالزيادة الحاصلة في العدد الكلي للسكان كان اقل من النسب المتوقعة له فلقد انخفضت نسبة السكان الريفيين من (60 – 52%)، بين عامي (1970 – 1980) أما عدد العاملين في قطاع الزراعة فقد ازداد هو الأخر لكن قياسا بعدد العاملين في النشاط الاقتصادي كان أقل مما أدى الى انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة من (57 – 50 %)، ما بين عامي (1970 – 1980)[2].

ويمكن ملاحظة نسبة السكان الزراعيين والسكان الناشطين اقتصادياً في قطاع الزراعة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965 – 1978):

السنة	1965	1966	1970	1978
النسبة المئوية%	59	50.4	55.7	52

يلاحظ من خلال هذا الجدول إن إجمالي عدد السكان الزراعيين وعدد الناشطين اقتصادياً في قطاع الزراعة قد انخفض عام 1966، قياساً لعام 1965، ثم عاود الارتفاع عام 1970، بسبب إصدار الحكومة قانون الثورة الزراعية، ثم عاود الانخفاض عام 1978، وذلك

(1) محمد إبراهيم منصور:" السكان وقوة العمل والبطالة في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (13)، العدد(145)،السنة(3)،آذار/مارس،(بيروت: 1991)، ص 128–129؛ قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(15)، ص 172.

(2) معين القدومي: التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، دار النهضة للنشر،(عمان: 1985)، ص 39؛ عبد العزيز فهمي هيكل: اتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، دراسة إحصائية، دار الأحد للطباعة،(بيروت: 1973)،ص 38؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(68)، ص 175؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (57)، ص 199.

نتيجة لتوجه الحكومة نحو التصنيع السريع وتخصيص الاستثمارات الكبيرة لقطاع الصناعة لكن على حساب قطاع الزراعة.

ب – عمال المدن:

كان عمال الأرياف يشكلون القسم الأكبر من الفئة العاملة في الجزائر بعد الاستقلال، لكن مع نهاية فترة الستينات أصبح عمال المدن اكبر حجما من عمال الأرياف لاهتمام الحكومة الجزائرية بالقطاع الصناعي في مخططاتها الاقتصادية الإنمائية[1]. وعلى الرغم من تخصيص الحكومة الجزائرية اعتمادات كبيرة للقطاع الصناعي في الخطط الاقتصادية الا ان حجم العمالة لم يزدد بالقدر الذي يوازي حجم الاعتمادات، فلقد خصص الخطة الرباعية الأولى (1970 – 1973)، نصف استثمار الأموال العمومية للصناعة في حين زاد الخطة الرباعية الثانية (1974 – 1977) من حجم الاستثمارات للقطاع الصناعي وهذه الفترة شهدت زيادة في حجم العمالة قدرت بـ (28%) من العمالة الإضافية[2] وفي عام 1974 بدأ تطبيق نظام الإدارة الاشتراكية في منشآت القطاع العام حيث سمح للعمال بالمشاركة في إدارة المنشآت لذلك عرفوا بـ (المنتجين–الإداريين)[3].

أما بالنسبة لسياسة التشغيل وسياسة الأجور، فقد اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة هادفة إلى دمج الفئة العاملة، إلا ان هذه الامتيازات لاقت تحفظات عديدة من قبل أصحاب رؤوس الأموال، لأنها كانت تريد الاعتماد على مقاييس الرأسمالية في زيادة الأجور، وكانت تشكو من ضعف أنتاج العامل الجزائري إذا ما قيس بإنتاجية العامل الأجنبي[4].

وبرغم الامتيازات التي منحتها الحكومة الجزائرية للعمال الصناعيين، إلا ان ذلك لم يمنع ظهور اضرابات عمالية، حيث لجأ العمال أولا إلى العرائض والتجمعات وثانياً إلى الاضرابات الذي بدأت في فترة السبعينات، فقد أعلنت قيادة نقابة عمال النقل الإضراب لأول مرة منذ الاستقلال وذلك بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر عام 1972، مما أدى إلى تعرض العاصمة إلى

---

(1) عنصر، المصدر السابق،ط2، ص 346.

(2) غربي، المصدر السابق،ط2، ص 292–293.

(3) عبد المنعم السيد علي:" تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر والعراق والجزائر(1950 – 1989)" ،مجلة دراسات عربية، مجلد(26)،العدد(5، 6)، السنة (26)، آذار/مارس– نيسان/ابريل، (بيروت: 1990)، ص 8–9.

(4) الهرماسي، المصدر السابق، ص 78–79.

اضطرابات شديدة، طالب فيها المضربون بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والإحالة إلى المعاش في سن 55 عاماً[1].

ثم حدث إضراب بين صفوف عمال المخابز في الجزائر وذلك في الأول من شهر رمضان لعام 1975، بسبب ندرة المواد وارتفاع الأسعار والمطالبة بزيادة الأجور، وفي العام نفسه أعلن عمال السكك الحديدية إضرابا عاما في البلاد[2].

بتاريخ 8 أيار/مايو عام 1977، رفض عمال موانئ الجزائر العاصمة وبجاية ووهران وعنابة تفريغ البواخر التي تنتظر دورها، لذلك تدخلت الشرطة لإرغام العمال على العمل، ولكن الأوضاع تأزمت بين الطرفين ولم تهدأ الأوضاع إلا بتدخل الرئيس هواري بومدين[3].

إما في صيف عام 1978، فقد أعلن عمال المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية (أربعة الآلاف عامل) في منطقة الروبية بضواحي العاصمة إضرابا عاما بسبب قلة المكافآت التي وزعت على العمال، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بشكل ملحوظ فيما بعد واستمر حتى شهر آذار/مارس عام 1979.حيث قرر مجلس إدارة المؤسسة رفع المكافأة بمعدل عشرة إضعاف وفعلا عادت وتيرة الإنتاج إلى معدلها الطبيعي[4].

وفي الجدول التالي سيلاحظ تطور الاضرابات العمالية التي حدثت في قطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1969-1978)[5]:

السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
عدد الإضرابات	72	99	152	146	168	210	259	349	521	323

يلاحظ من خلال هذا الجدول زيادة عدد الاضرابات العمالية في القطاع الصناعي وبشكل متصاعد وصل إلى درجة كبيرة عام 1977، حيث بلغ (521) في حين بلغ عدد الاضرابات عام 1969 حوالي (72) إضراب ولكن في عام 1978، انخفض العدد بشكل ملحوظ حيث بلغ عدد الاضرابات (323).

التنظيمات العمالية والفلاحية:

تعددت التنظيمات العمالية والفلاحية في الجزائر ويمكن الإشارة الى أهمها :

1- الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA) :

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات (تشرين الأول/أكتوبر 1973)،مجلد(9)، العدد(31)،السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة: 1973)، ص 227.

(2) غربي، المصدر السابق،ط2، ص348-349.

(3) المصدر نفسه، ص 348.

(4) غربي ،المصدر السبق،ط2، ص305.

(5) الهرماسي، المصدر السابق، ص 79؛ غربي، المصدر السابق،ط1،ص350،ط2، ص306.

تأسس الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين في عام 1953، وأصبح هذا الاتحاد تابعا لجبهة التحرير الوطني الجزائرية منذ استقلال الجزائر وحتى عام 1988[1].

2- الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA):

تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 24 شباط/فبراير عام 1956 كمنظمة مستقلة عن النقابات الفرنسية[2]. إما بعد الاستقلال فقد استعاد الاتحاد نشاطاته لكن على أسس جديدة[3]. فقد أصبح تابعاً لجبهة التحرير الوطني الجزائرية منذ شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1962 وحتى عام 1988، وبالرغم توقيع اتفاقية بين الاتحاد وجبهة التحرير الوطني في كانون الأول/ديسمبر عام 1962. ضمن فيها استقلاله الذاتي. إلا ان هذا الاتفاق لم يحترم من جانب جبهة التحرير الوطني والحكومة. حين تدخلت وفرضت مرشحيها في انتخابات إدارة الاتحاد وذلك في المؤتمر الأول للاتحاد في شهر شباط/فبراير عام 1963[4].وبعد هذا المؤتمر وحتى انعقاد المؤتمر الثاني في شهر آذار/مارس 1965. تم الحد من نشاطات الاتحاد لصالح جبهة التحرير الوطني وتم الضغط على الاتحاد من اجل تغيير قيادته مما أحدث بعض الاضرابات بين صفوف العمال التي طالبت بتعزيز الديمقراطية والحد من نظام المركزية في مؤسسات التسيير الذاتي[5].

وعند صدور قانون الاستثمارات لعام 1966. الذي أعلن عن تطبيق نظام المركزية في قطاع الإنتاج الزراعي وتوسيع سيطرة الحكومة على قطاعات معينة من القطاع الصناعي. واجه القانون معارضة من قبل الحركات النقابية ولا سيما من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فكان رد الحكومة الجزائرية قيامها بتعطيل كل من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني والجمعية الوطنية وركزت السلطة في يد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وعملت على إضعاف كافة المؤسسات التي بامكانها ان تقف بوجه الحكومة[6].

مرة أخرى تدخلت الحكومة الجزائرية في انتخابات الاتحاد. وحدث خلاف حاد ما بين الطرفين حول تشكيل اللجنة العليا، وهل يتم تعيينها بوساطة الحكومة أم تنتخب بوساطة الاتحاد.

---

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي:" المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة- الحصار-الفتنة)"، مجلة المستقبل العربي، العدد(259)،السنة(23)،أيلول/سبتمبر،(بيروت: 2000)، ص 65.

(2) المصدر نفسه، ص 64؛ جغلول، المصدر السابق، ص 162 - 163.

(3) جغلول، المصدر السابق، ص 167.

(4) الدسوقي، المصدر السابق، ص 64-65.

(5) بعلبكي، المصدر السابق، ص 260.

(6) كيرك فان دي فال: الجوانب السياسية لبناء الدولة في اقتصاديات الريع، مقارنة بين الجزائر وليبيا، من كتاب (الأمة والدولة والاندماج): ج1، ص 391.

وأدى هذا الخلاف إلى تعطيل صحيفة الاتحاد وذلك في شهر أيلول/سبتمبر عام 1967، كما اجل المؤتمر العام للاتحاد الذي كان سيعقد في عام 1968[1].

حدث أول صدام علني ما بين وزارة الصناعة والطاقة وبين الاتحاد عام 1967 حول مسألة تعميم نظام التسيير الذاتي في القطاع الصناعي وتنظيمه وطالب الاتحاد بتعميم نظام التسيير الذاتي ليشمل كل المؤسسات الصناعية، لكن الوزارة رفضت ذلك وعملت على إنهاء نظام التسيير الذاتي في قطاع الصناعة لكن الاتحاد ظل على موقفه مما أدى إلى قيام الحكومة الجزائرية بحل الأمانة العامة للاتحاد[2].

وحين عقد المؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين في عام 1969، كانت حركة المعارضة من قبل النقابات قد قمعت، وفي بداية عام 1970، صفيت المعارضة النقابية تدريجيا[3].

اتخذت الحكومة الجزائرية بعد ذلك إجراءات جديدة لتطبيق الديمقراطية، وظل مبدأ المركزية السمة الغالبة في التخطيط الاقتصادي، ففي الخطة الرباعية الثانية (1974–1977)، تم اشتراك مختلف فروع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إعداد الخطط لكن التجربة لم تنجح، لان إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية المختصة هي التي وضعت المخطط[4].

المشاكل التي تعانيها الفئة العاملة:

عانت الفئة العاملة في الجزائر من مشاكل عديدة، لكننا سنسلط الضوء على أهم هذه المشاكل وأكثرها تعقيداً وهي:

أ- البطالة:

عانت الجزائر من ارتفاع نسبة البطالة في عهد الاستقلال وخصوصاً في الأشهر الأولى للاستقلال وذلك بسبب رحيل الفرنسيين والأوروبيين الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر والى زيادة نسبة البطالة التي وصلت الى (50%) من مجموع القوى العاملة في الجزائر[5]. ففي عام 1963 بلغ عدد العاطلين عن العمل قرابة (مليون نسمة) وقام العاطلون بمظاهرات متفرقة في المدن الجزائرية[6]. وفي عام 1966 كان عدد العاطلين عن العمل أكثر

---

(1) سعيد، المصدر السابق، ص 283.

(2) غربي، المصدر السابق،ط2 ص 285–286.

(3) فال، المصدر السابق، ص 391.

(4) غربي، المصدر السابق، ط2 ص 335.

(5) رئيس حسين:"الهجرة من المغرب العربي الى فرنسا،ماضيها وحاضرها"،مجلة المستقبل العربي، مجلد (6)،العدد(51)،السنة(6)،أيار/مايو،(بيروت :1983)،ص89 ؛ كلور وآخرون،المصدر السابق،ص88.

(6) اجيرون، المصدر السابق، ص 195؛ Zartman, op.cit, p.64.

من مليون نسمة (40% من عمال الأرياف) و(17% من عمال المدن)[1]. وأصبحت البطالة مزمنة وحادة في عام 1971، وكانت ظاهرة منتشرة في كافة المدن الجزائرية وفي الأرياف[2].

وكان القطاع الريفي هو المصدر الرئيسي للبطالة وذلك يعود إلى الطبيعة الموسمية وضعف الإنتاج الزراعي والطابع الموسمي للعمل الزراعي مما يجعل عدد فرص العمل محدودا والتي تقدر بحوالي (250 ألف) فرصة عمل ولا يزيد على ذلك سوى قطاع التسيير الذاتي إضافة إلى أسباب أخرى عملت على زيادة الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدن. حيث وصل عددهم (1.5 مليون نسمة)[3].

من جانب أخر كان على الحكومة الجزائرية ان توفر سنوياً (150 ألف) فرصة عمل جديدة ألان ان معدل البطالة والهجرة غير المنظمة قد ازداد في الأرياف وذلك بسبب قصور قطاع الصناعة عن تزويد البلاد بفرص عمل جديدة[4]. وبرغم ذلك تطورت أوضاع سوق العمل إذ تراجعت نسبة البطالة من (22.6%) خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965–1970). إلى (22.4%) خلال الفترة بين عامي (1971–1976). ثم إلى (18.1%) خلال الفترة بين عامي (1977–1982)[5]. وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات بعد عام 1973. مع زيادة مصادر التمويل والتوسع بالاقتراض الأجنبي نتيجة لسهولة التعامل في السوق المالية الدولية، مما مكن الحكومة الجزائرية من تمويل الاستثمارات الضخمة في شتى المجالات وخاصة الصناعة مما أدى إلى تراجع نسبة البطالة لكن بنسبة قليلة[6].

وفي الجدول التالي سنوضح تناقص عدد العاطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1966–1977) و(الآلاف)[7]:

السنة	1966	1977

(1) Legum, op.cit, p.35.

(2) Nyrope, op.cit, p. 84.

(3) منصور، المصدر السابق، ص 131 – 132.

(4) محمد، المصدر السابق، ص 32.

(5) بطرس لبكي: الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العربية المرسلة للعمالة، من كتاب (أعمال الندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة عمان 4 – 9 كانون الأول/ديسمبر 1989، مجموعة من الباحثين، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجان أخرى، (عمان: 1992)، ص 129.

(6) عبد العزيز شرابي: برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، من كتاب (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية)، ص 67.

(7) المصدر نفسه، ص 69.

عدد العاطلين	843.953	69.827

ب-الهجرة:

تنقسم الهجرة إلى نوعين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية وكما يأتي:

1-الهجرة الداخلية:

ان من بين أسباب تطور حركة الهجرة الداخلية تركيز الحكومة الجزائرية على للتنمية الاقتصادية في المدن الكبيرة دون المناطق الأخرى (الأرياف، البادية)[1]. إضافة إلى توفير الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة والكهرباء والخدمات الترفيهية[2]. ومن جانب أخر كان عجز الزراعة والحرف اليدوية عن توفير فرص عمل للسكان الموجودين في الأرياف. بالإضافة إلى زيادة الطلب على الحاجات الاجتماعية وغياب الرعاية الحكومية وعجزها عن توفير الحاجات الأساسية في الأرياف، ناهيك عن الظروف المعيشية الصعبة في الأرياف وأسباب أخرى أسهمت في زيادة حركة النزوح من الريف والبادية إلى المدن الكبيرة[3].

ازدادت الهجرة من الريف الى المدن وخصوصاً خلال الفترة الممتدة بين عامي (1967-1977)، وبلغت حوالي (300الف) عامل زراعي. وأقاموا على مشارف المدن في مساكن مؤقتة (البيوت القصديرية)[4]. وظهرت مدن الأكواخ الحضرية، وظهرت القرى الصناعية قرب المصانع الجديدة في المدن الكبيرة، إضافة إلى انتشار المخيمات في الصحراء[5].

أدت الهجرة الداخلية إلى ترك آثار اقتصادية واجتماعية واضحة في الجزائر تمثلت في هبوط الإنتاج الزراعي وانخفاض الواردات الزراعية وإهمال الأراضي الزراعية التي تركها أصحابها. ومن جانب آخر أدت إلى ارتفاع عدد سكان المدن قياسا إلى سكان الريف وعدم قدرة الحكومة الجزائرية على تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

2-الهجرة الخارجية:

تعد الهجرة الخارجية شكلاً من أشكال البطالة في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. وللهجرة أسباب ودوافع عديدة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبعد الاستقلال زادت نسبة الهجرة

---

(1) إدارة القوة العاملة والتدريب، مكتب العمل العربي، المصدر السابق، ص 43.

(2) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص127.

(3) المصدر نفسه، ص131.

(4) علي أبو عناقة،: "الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية-الاجتماعية على الشباب دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(13)،العدد(145)،السنة(13)،اذر/مارس،(بيروت: 1991)، ص 99؛ علي بو عناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة في مدنية الجزائر، من كتاب (ألازمة الجزائرية)، ص 316.

(5) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria Housing، على الموقع الاليكتروني www.loc.gov .

الخارجية بسبب رحيل (90%) من الأوروبيين مما أدى إلى انخفاض حجم الإنتاج في الدخل القومي وتدهور أوضاع الأسواق الداخلية وارتفعت نسبة البطالة في السنوات الأولى من الاستقلال وصلت إلى (50%) من مجموع القوى العاملة، إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي في الجزائر والسياسة الاقتصادية التي طبقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في زيادة نسبة الهجرة لأنها ركزت على كثافة رأس المال في القطاع الصناعي وأهمل القطاع الزراعي وركزت الحكومة على تطوير الوحدات الإنتاجية التي تستخدم التقنيات المتطورة بدلاً من تطوير الوحدات التي تستخدم الأيدي العاملة الكثيرة[1].

ومن جانب أخر كانت الزيادة الكبيرة في عدد السكان قد أسهمت في زيادة نسبة البطالة الموسمية والمقنعة مع استمرار زيادة نسبة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، إضافة إلى افتقار نسبة عالية من هؤلاء إلى الخبرة والمهارة الفنية والعلمية وكان الحل لمشكلة هؤلاء هو الهجرة إلى الخارج[2] أما عن أهم الدول التي هاجر إليها الجزائريون فهي:

أ-فرنسا:

تتمتع فرنسا بعوامل جذب للأيدي العاملة، وكان هدف الهجرة هو البحث عن العمل ولم تخضع لإجراءات قانونية لكن بعد الاستقلال أصبحت الهجرة تخضع لاتفاقية جزائرية-فرنسية والتي عقدت بتاريخ 10 نيسان/ابريل عام 1964[3]، ثم أعقبتها اتفاقيات أخرى لتنظيم الهجرة من الجزائر إلى فرنسا وعلى التوالي (1968، 1971، 1973)، لكن الحكومة الجزائرية نفذت برامج إقليمية للتنمية في فترة السبعينات لتشغيل الأيدي العاملة في المناطق النائية من اجل الحد من ظاهرة الهجرة الخارجية[4].

ثم قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قرار لوقف الهجرة إلى حين قيام فرنسا بتوفير الأمن والكرامة لجميع الرعاية الجزائريين في فرنسا وذلك بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر عام 1973[5]، وبعد حوادث الاعتداءات على المواطنين الجزائريين في فرنسا تقرر بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه وقف هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا بشكل كامل والى حين توفير الأمن

---

(1) حسين، المصدر السابق، ص89 ؛ لبيب، المصدر السابق، ص 34.

(3) عيسى محمد:"مشكلة الهجرة الجزائرية الى أوروبا وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أفاق عربية، العدد (11)، السنة (2)، تموز/ يوليو، (بغداد: 1977)، ص5.

(3) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 131.

(4) لبكي، المصدر السابق، ص 128.

(5) مجلة السياسة الدولية: شهريات(أيلول/سبتمبر 1973)، مجلد(10)،العدد(35)،السنة(10)،كانون الثاني/ يناير،(القاهرة: 1974)، ص 32؛ نادر فرجاني:" المهاجرون العرب في أوربا القضية والموقف العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(7)،العدد(7)،كانون الثاني/ يناير،(بيروت: 1985)، ص 119.

والحماية للجزائريين[1]. وبالمقابل قامت فرنسا بوقف الهجرة إليها في شهر تموز / يوليو عام 1974، ما عدا استثناءات قليلة ثم عادت فرنسا وسمحت بالهجرة (العائلة) في شهر تموز / يوليو عام 1975، وفي هذا العام انخفض عدد العمال المهاجرين إلى فرنسا بنسبة (10%)[2].

نشطت بعد ذلك حركة الهجرة إلى فرنسا خلال الفترة الممتدة بين عامي (1977 – 1978)، وكان هناك أكثر من (800 ألف) مهاجر جزائري [3].

وسنتبع تطور إعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا خلال الفترة الممتدة بين عامي (1962 – 1975)،(الآلاف)[4]:

السنة	1962	1968	1970	1975
العدد	365.484	473.812	700.000	706.900

يلاحظ من خلال هذا الجدول زيادة عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وبشكل مستمر رغم القرارات و الإجراءات التي اتخذتها كل من الجزائر وفرنسا للحد من هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا.

ب- بلجيكا وألمانيا الاتحادية وسويسرا:

تأتي هذه الدول بعد فرنسا من حيث الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين وخصوصاً بعد الاستقلال، ففي عام 1967 وصل عدد المهاجرين الجزائريين إلى بلجيكيا حوالي مليون و 711 ألف نسمة أما في ألمانيا الاتحادية فبلغت حوالي مليون و 558 ألف نسمة، أما في سويسرا بلغت حوالي (500 ألف) نسمة وذلك في عام 1968[5].

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الخارجية:

أ- الآثار الاجتماعية:

---

(1) مجلة السياسة الدولية: شهريات(كانون الأول/ ديسمبر 1973)،مجلد(10)،العدد(36)،السنة(10)، نيسان /ابريل،(القاهرة:1974)، ص 177.

(2) عمار بوحوش:"العمال المغتربون ضحايا ألازمات"،مجلة الثقافة،العدد(41)،السنة (7)، تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر،(الجزائر: 1977)،ص 102– 106؛ فرجاني،المصدر السابق، ص 119.

(3) Graene M. Holmes and Peter D. Fawcett: The conteme porary Franch Economy, (London: 1983), p.180.

(4) قسم الدراسات في مركز الدراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(53) إحصاءات الهجرة العربية الى أوروبا"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(7) ،العدد(71) ،السنة(7) ،كانون الثاني/ يناير،(بيروت: 1985)، ص 191 ؛ إدارة القوة العاملة والتدريب، مكتب العمل العربي، ص 47 ؛ لبيب، المصدر السابق، ص 33.

(5) محمد، المصدر السابق، ص 4.

كـان المهـاجرون الجزائريـون يعـانون مـن الغربـة والابتعـاد عـن محـيطهم الاجتمـاعي التقليدي، لذلك سرعان ما تأثروا بنمط الحياة الغربية وغيروا من سلوكياتهم خلال فترة إقامتهم في الخارج إضافة إلى اعتمادهم نمطا اجتماعيا واستهلاكيا غربيا[1].

ويواجه المهاجرون مشاكل ثقافية وحضارية ويتعرضون في اغلب الأحيان إلى التفرقة العنصرية من قبل الفرنسيين[2].

من جانب أخر كان المهاجرون محكومين بطبيعة العلاقة السياسية بين البلدين وبنود الاتفاقيات التي وقعت بينهما. وفيما يخص فرنسا فإن الخلاف حول قضايا التأميم والنفط والميزان التجاري مع الجزائر، انعكس سلباً على الجالية الجزائرية الموجودة في فرنسا، وبدأ يطلق عليهم (الفرنسيون المسلمون) والذين هم من اصل جزائري والذين هم مرفوضون من قبل المجتمع الفرنسي[3]. وعلى الرغم من ذلك فإن الهجرة الجزائرية تتمتع بميزات اجتماعية واضحة تتمثل في تخفيف الضغط السكاني، وتأخير سن الزواج لان عدداً من الشباب الذين لم يتزوجوا بعد يهاجرون إلى فرنسا، ومن جانب أخر تخسر الجزائر جزأً كبيرا من قوة العمل الشابة ومن الذين هم في عمر أقل من 25 عاماً[4].

ب- الآثار الاقتصادية:

كانت مدخرات المهاجرين ترسل عبر شبكات مصرفية أو بريدية رسمية لكن جزءاً من هذه المدخرات يعبر بشبكات غير رسمية أو كانت توظف قبل رجوع المهاجرين إلى الجزائر أو بعد رجوعهم[5].

ومن جانب أخر فان للهجرة الخارجية أهمية اقتصادية بالنسبة للجزائر، لأنها تساهم في تدفق العملة الأجنبية وتساعد على موازنة ميزان المدفوعات الخارجية وتعد الهجرة الخارجية المصدر الثاني بعد عائدات النفط في تدفق العملة الأجنبية الى الجزائر. في حين يذهب نصف التحويلات الى الأسر الريفية حيث يعتمد ثلاثة ملايين نسمة من سكان الريف على تحويلات العمال المهاجرين الى الخارج[6]. بالإضافة الى ان اغلب هذه المدخرات وظفت في الحصول

---

(1) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 132.

(2) حافظ ستهم وآخرون:" الهجرة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية، ندوة عقدت في تونس في شباط/فبراير عام 1984" ، مجلة المستقبل العربي، مجلد(7)،العدد(67)،السنة(7)،أيلول/ سبتمبر، (بيروت: 1984)، ص 131.

(3) حسين، الهجرة من المغرب العربي، ص 89.

(4) منصور، المصدر السابق، ص 135.

(5) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 134.

(6) منصور، المصدر السابق، ص 135.

على قطع أراضي للبناء أو للسكن أو استثمارها في التجارة[1]. ولمزيد من الإيضاح يمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يوضح تطور تحويلات العاملين الجزائريين المهاجرين الى الخارج خلال الفترة الممتدة بين عامي (1971 – 1978)، (مليون دولار)[2]:

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
قيمة المدخرات	778	371	390	423	456	388	436

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان قيمة المدخرات المحولة من قبل العاملين المهاجرين الجزائريين عام 1971، كانت مرتفعة جدا حيث بلغت (778مليون دولار)، ثم تراجعت بسبب قرار وقف الهجرة لكن سرعان ما ارتفعت قيمة المدخرات ثانية ابتدءا منذ عام 1974 وحتى عام 1976، أما في عام 1977، فتراجعت المدخرات ثانية ثم عاودت الصعود ثانية في عام 1978.

ج . الآثار السياسية:

منذ بداية السبعينات ظهرت العنصرية تجاه المهاجرين وضد العرب في فرنسا، ولم يشارك المهاجرون في الانتخابات البلدية ولا في الانتخابات التشريعية. لكنهم وجدوا أنفسهم عرضة للمضايقات والاعتداءات[3]. فعلى سبيل المثال تعرض المهاجرون الجزائريون الى حوادث واعتداءات من قبل الفرنسيين في المدن الفرنسية مما جعل الحكومة الجزائرية تصدر قرار بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر عام 1973 عن إيقاف هجرة العمال الجزائريين الى فرنسا الى ان تلتزم فرنسا بتوفير الأمن والكرامة للمهاجرين الجزائريين[4].

الخدمات الاجتماعية العمالية:

وهي نوع من المساعدات التي تقدم للعمال ولم تكن هنالك قوانين تحدد طبيعة هذه المساعدات. لكن عند صدور قانون التسيير الذاتي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1971. نصت المادة السادسة بان الخدمات الاجتماعية هي: ((كل عمل أنجز يهدف المساهمة في تحسين أوضاع الحياة المادية أو الثقافية أو الاجتماعية للعمال. وتتولى النشاطات الداخلة في

(1) براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، ص 134.

(2) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية المشاكل– الآثار– السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، (بيروت: 1991)، ص 134.

(1) ستهم وآخرون، المصدر السابق،ص131–132؛ سعد الدين وعبد الفضيل، المصدر السابق،ص137.

(4) مجلة السياسة الدولية، شهريات (كانون الأول/ديسمبر 1973)، ص177.

إطـار الخـدمات الاجتماعيـة هيئـات اختصاصـية تحمـل هـذه الهيئـات اسـم مصـلحة الخـدمات الاجتماعية والثقافية))[1].

نشأت هيئة الشؤون الاجتماعية والثقافية وحددت مهامها طبقا للمواد (49و50و52،) من قانون عام 1971. وتتألف هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء يعينون من قبل مجلس العمال وتنتخب اللجنة رئيساً من بين أعضائها وتعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، وهدف هذه اللجنة تامين الرفاهية المادية والثقافية للعمال والمتقاعدين التابعين للمؤسسة إضافة الى متابعة ومراقبة تنفيذ السياسة الاجتماعية والثقافية من قبل الهيئات المختصة بالخدمات الاجتماعية، وتقوم بوضع برنامج سنوي للنشاط الاجتماعي والثقافي ومن ثم رفعها الى مجلس عمال المؤسسة للمصادقة عليها، وتقوم هذه اللجنة بالاجتماع بشكل دوري مرة واحدة في الشهر، وتعقد اجتماعا كلما تطلب ذلك وبناءا على دعوة رئيسها أو رئيس مجلس العمال التابعة له[2]. وتقدم اللجنة تقريراً الى مجلس العمال تعرض فيه مجموع نشاطاتها، ثم يقوم مجلس العمال برفع تقرير الى مجلس المديرية كشفاً ختامياً لإشغال اللجنة وتخضع هذه اللجنة للمراقبة المالية للدولة إضافة الى تأسيس صندوق للخدمات الاجتماعية لتمويل اللجنة ويمول هذا الصندوق بالمساهمة الإلزامية من مجموع الأجر العمالي والذي يحدد معدله بموجب مرسوم خاص وتبعا لنوع النشاط الاقتصادي الذي يقوم به[3]

وصدر نظام الضمان الاجتماعي عام 1971، وشمل عمال القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، وتضمن التأمين ضد العجز و المرض. والرواتب التقاعدية والشيخوخة والمعونات العائلية وتم تمويل هذا النظام عن طريق المساهمات من قبل العمال وأرباب العمل والحكومة الجزائرية[4].

اتخذت الحكومة بعد ذلك تدابير اجتماعية من اجل رفع مستوى الإعانات المالية للمستحقين وسهلت الحكومة شروط منحها، وحدد المستوى الأدنى للرواتب التقاعدية شمل الأجراء (80 %) من مجموع المتقاعدين وأيضا زادت من المرتبات التقاعدية بشكل عام وبنسبة (50%) ما عدا العاملين في قطاع الدولة وخفضت السن التقاعدي من 65 عام الى 60 عام وقدمت

---

(1) حياة الجزائرية بركات وآخرون: تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية وأثره في تحسين وضعية العمال الاجتماعية في المصنع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (الجزائر: 1981)، ص34.

(2) بركات وآخرون، المصدر السبق، ص37.

(3) المصدر نفسه، ص36.

(4) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, Social Welfare، على الموقع الالكتروني www.loc.gov.

تسهيلات للنساء والأشخاص الذين يمارسون العمل الشاق أو المضر بالصحة مع زيادة الإعانات الممنوحة للأطفال الذين يعملون دون سن الرشد. ففي القطاع الزراعي زادت من (15–24) ديناراً شهريا، أما في القطاعات الأخرى فزادت من (32 الى 40) دينار شهرياً[1].

تطورت الخدمات الاجتماعية في المؤتمرات والمواثيق الجزائرية ففي المؤتمر الخامس لنقابة المعلمين والذي انعقد خلال الفترة بين (25–29 آذار/مارس عام 1973) أكد على:((تحسين الحالة الاجتماعية فهو يلبي حاجة حيوية وحقاً مشروعاً للجماهير الكادحة في العلاقة الاجتماعية لذلك فهو يشكل شرطاً معتبراً لنجاح المعركة)). ونص الميثاق الوطني لعام 1976 على:((انه يجب ان تلبي الاشتراكية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية وذلك بالقضاء على الظلم والاستغلال ورفع شأن العمل فغايتها الرئيسية أذن ان تضمن على الأقل لكل مواطن في مرحلة أولى من الاستهلاك ما يتجاوب مع مقاييس العيش الكريم من مسكن وغذاء ولباس وصحة وثقافة وترقية وتعليم الأطفال))[2].

ومن اجل وضع برنامج عمل تعاوني في ميدان الخدمات الاجتماعية، انعقد المؤتمر الوطني الخدمات الاجتماعية والثقافية في كانون الأول/ديسمبر عام 1978، وفي العام نفسه صدر (القانون الأساسي العام) للعمال وجاء ليعزز ما يطمح إليه الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبما يخدم مصلحة الفئة العاملة[3].

---

(1) ديمتري دوبروديف: تجربة حل المشاكل الاجتماعية من كتاب (شمال أفريقيا)، ص136–137.

(2) بركات وآخرون، المصدر السابق، ص36 .

(3) المصدر نفسه، ص37–40.

المبحث الثاني

أوضاع المرأة الجزائرية

يمكن متابعة شؤون المرأة الجزائرية، و الإطلاع على أوضاعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الثقافية من خلال :

أولاً: وضع المرأة السياسي:

المرأة الجزائرية لديها تاريخ سياسي مشرف فلقد شاركت في حرب التحرير الوطنية وبأشكال عديدة ومختلفة[1]. وكان موضوع تحرير المرأة احد الشعارات التي رفعتها الثورة وكثيرات ممن لم يشتركن في الحرب، كن يتحملن مسؤوليات العائلة بدلا من الرجال الذين يقاتلون، أو الذين يزج بهم في السجون[2].

حصلت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة على حق التصويت وفي العام نفسه تم انتخاب أول امرأة في البرلمان الوطني الجزائري[3]. بعد ذلك تم تأسيس اتحاد النساء الجزائريات في 8 آذار/مارس عام 1965، وتزامن ذلك مع تنظيم تظاهرة كبيرة في مدينة الجزائر اشترك فيها أكثر من عشرة الآف امرأة من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية طالبن فيها دعم حقوق المرأة في العالم[4].

وفي حوار مع الرئيس هواري بومدين، بعد الانقلاب حزيران/يونيو عام 1965، أكد على:((ان المرأة الجزائرية حصلت بالفعل على كل حقوقها والسلطة الثورية تنظر بموضوعية وفي مؤتمر النساء الجزائريات الذي عقد، قلت لا فضل للرجل على تحرير المرأة . المرأة انتزعت حقها بحد السلاح والفضل يرجع للمرأة نفسها وإذا كانت قد قامت بدورها الكامل والمطلق

---

(1) درة محفوظ: المرأة في المغرب العربي بين الاستقلال والتحرير، من كتاب(المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية)، مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت: 1993)، ص322؛ درة محفوظ: "المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستقلال والتحرر"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(4)،العدد(37)،السنة(40)،آذار/مارس،(بيروت: 1982)، ص55-56؛ مسعود مجاهد الجزائري: أضواء على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار المعارف بمصر،(القاهرة: د.ت)،ص107-108؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria, Men and Women ،على الموقع الالكتروني www.loc.gov.

(2) كولين، المصدر السابق، ص89-90.

(3) ربيع كسروان:" الملف الإحصائي(87)،حال المرأة في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي، العدد(240)، السنة (21)، شباط/فبراير،(بيروت: 1999)، ص216؛ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، المرأة العربية 1995، ص114

(4) حكمت أبو زيد:" إمكانيات المرأة العربية في العمل العربي"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(4)،العدد(33)، السنة(4)، كانون الأول/ديسمبر،(بيروت:1981)،ص133.

في معركة التحرير، فأنها لم تقم بعد بدورها في معركة البناء وهذه مسؤولية المرأة أكثر من الرجال، ومن اجل ذلك عقدنا هذا المؤتمر الأخير للنساء الجزائريات واتحاد النساء الجزائريات تكون من (50) عضوا مسئولا وسكرتارية عامة من (8) أعضاء وهذه نقطة تحول وانطلاق نحو المستقبل ونبذل من اجلها كل جهد ممكن))[1].

وهذا ما أكد عليه الميثاق الوطني الصادر عام 1976، حيث أكد على:((تحسين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة في الحياة اليومية ابعد من الأهداف الأساسية للتنمية))[2]. وتطبيقا لما جاء في الميثاق الوطني دخلت المرأة عام 1977، البرلمان (مجلس النواب) لأول مرة في تاريخ الجزائر[3].

وقامت النساء الجزائريات بتشكيل أكثر من (30 منظمة نسوية) والغرض منها الدفاع عن حقوق المرأة. وتشارك هذه المنظمات بالأنشطة المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة وتصنف هذه المنظمات كما يلي:

1-الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للحزب الحاكم: وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) وهذه الجمعيات ليس لديها برنامج خاص لها لأنها تابعة كلياً لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وتهدف الى دعم الحزب الحاكم. لذلك عزفت النساء عن الانضمام إليه[4].

2-الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة لأحزاب المعارضة : هذه الجمعيات معارضة للسلطة في الجزائر مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو تابع لحركة المجتمع والسلم أو الحزب من أجل الثقافة والديمقراطية [5].

3-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: أمثال لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ...الخ[6].

---

(1) صبري، المصدر السابق، ص33.

(2) محفوظ، المرأة العربية في المغرب العربي من كتاب (المرأة العربية)، ص319؛ محفوظ؛ المرأة العربية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ص53.

(3) كسروان، المصدر السابق، ص216؛ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المرأة العربية، 1995، ص114.

(4) الدسوقي، المصدر السابق، ص66-67.

(5) المصدر نفسه، ص66

(6) المصدر نفسه، ص67.

4-الجمعيات الخيرية النسائية: وهذه الجمعيات أكثر انتشاراً من الجمعيات أو الاتحادات النسوية هي ذات طابع خيري لكنها تعبر عن أزمة تنمية أكثر مما تسهم في حل بعض مشكلاتها مثل مشكلة الفقر[1].

ثانياً: وضع المرأة الاقتصادي:

كانت المرأة الجزائرية تعمل في قطاع الصناعات التقليدية وفي الحقول إضافة الى أعمالها المنزلية ووظائفها الاجتماعية إلا ان هنالك حدا فاصلا ما بين الرجال والنساء في المراتب الاجتماعية والاقتصادية وخاصة وعندما دخلت المرأة سوق العمل الذي يدر دخلا أضافيا إلى البيت وهذا النوع من النشاط بدأ يتخذ إشكالا وظروفا شبيهة بظروف وأشكال عمل الرجل[2].

وجاء تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الميثاق الوطني على انه:((تمثل النساء نصف السكان النشطين وتكون مصدراً لا باس به لقوة العمل بالبلاد بحيث يكون تجميدها لا يدل إلا على ضعف الاقتصاد وتأخر التطور الاجتماعي،على ان إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي ان تعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وكزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن وعلى الدولة ان تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه وعليه الإكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة بعمل المرأة كما انه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة وعلى الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع))[3].

عندما دخلت المرأة سوق العمل، كانت الغالبية من النساء يعملن في مجال الإدارة أما عن عمل المرأة في مجال الزراعة فان الجزء الأكبر منه غير مرئي، إذ انه يتم دائما في مزرعة الأسرة أو تعمل بشكل موسمي غير دائم، أما بالنسبة للنساء اللواتي يعملن خارج نطاق القطاع الزراعي. فان نسبة (6%) منهن يعملن تحت مسميات متعددة مثل العمل المستقل أو الخدمة المنزلية[4].

---

(1) الدسوقي ، المصدر السابق، ص 667.

(2) محفوظ، المراة العربية في المغرب العربي، من كتاب (المرأة العربية)، ص320؛ محفوظ، المراة العاملة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ص53-54.

(3) محفوظ، المراة العربية في المغرب العربي،من كتاب (المرأة العربية)، ص335؛ محفوظ، المراة العاملة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ص67-68.

(4) قيره وآخرون، المصدر السابق، ص253.

ولمعرفة تطور نسب العاملات حسب فروع النشاط الاقتصادي للفترة بين عامي (1966-1977)(%)[1]:

السنة/القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العامة	الخدمات	غير مذكور	المجموع
1966	23.35	14.94	0.69	58.36	2.66	100.00
1977	5.71	17.25	2.04	69.29	5.71	100.00
الفارق	17.64-	2.31+	1.35+	10.93+	3.05+	-

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان نسبة العاملات الجزائريات في القطاع الزراعي قد تراجع بشكل ملحوظ فلقد كانت النسبة (23.35%) عام 1966، لكنها بلغت (5.71%) عام 1977 ولكن في القطاعات الأخرى ارتفعت النسبة عام 1977، قياسا لعام 1966.

ثالثا: وضع المرأة الاجتماعي:

ان المرأة في الوطن العربي بصورة عامة وفي المغرب العربي بصورة خاصة ورغم ما تنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة المرأة بالرجل. إلا ان المرأة تبقى مقيدة بقوانين الأحوال الشخصية التي لا تساوي بين المرأة والرجل. أما في الجزائر فلم تكن قوانين الأحوال الشخصية مستقرة وحاولت الحكومة الجزائرية وضع قوانين في هذا المجال ، لكنها لم تصادق عليها في الأعوام (1963 و 1969 و 1972)، لذلك بقيت المراسيم الصادرة في عام 1959، والخاصة بالأحوال الشخصية نافذة المفعول[2]. ومن اجل تسليط الضوء على وضع المرأة اجتماعياً سنتطرق إلى بعض الجوانب المهمة التي تخص وضع المرأة الجزائرية بصورة عامة.

1-زواج المرأة :

المرأة الجزائرية مقيدة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية والدينية المعمول بها في الجزائر فبالنسبة لاختيار الزوج فان المادة الثانية من القانون الصادر بتاريخ 29 حزيران/يونيو عام 1968، حدد سن الزواج فالرجل يتزوج بعمر (18 عاما) والمرأة في (16 عاما)، مع العلم ان سن الرشد في الجزائر هو 21 عاماً، أما من هم دون السن القانوني للزواج فان القانون يجيز لهم

(1) مجلة الدراسات الإعلامية: "دور مساهمة المرأة في القوى العاملة في الوطن العربي"، العدد (31)، حزيران/يونيو، (دمشق: 1983)، ص136؛ محفوظ، المرأة العربية في المغرب العربي، من كتاب (المرأة العربية)، ص336؛ محفوظ، المرأة العاملة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ص69.

(2) حفيظة شقير:" دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي (تونس و المغرب والجزائر)"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (4)، العدد (34)، السنة (4)، كانون الأول/ديسمبر، (بيروت: 1981)، ص 64.

الزواج بترخيص من القاضي (الفصل الثاني من المرسوم المؤرخ في 14 فبراير عام 1959)، ينص على : ((ان هذا الزواج لا يتم إلا بموافقة الزوجين))[1].

أما في قانون الأحوال الشخصية الجزائرية فلقد أعطى للمرأة الحق في عقد الزواج بنفسها حيث جاء في المادة الأولى من القانون على ان : ((يتولى زواج المرأة وليها وأبوها فأحد أقاربها الأولين والقاضي ولي من لا ولي له))[2]. أما مسألة الطلاق فان القاضي لا يحق له ان يمنع الطلاق من دون البحث في الأسباب الموجبة لذلك والعمل على إصلاح ما بين الزوجين وأصبح من الضروري ان يتم الطلاق في المحكمة[3].

وبرغم ذلك فان المرأة الجزائرية ظلت تعاني من القيود الاجتماعية المفروضة عليها من قبل المجتمع وبقاء مبدأ عدم مساواة المرأة بالرجل وتقييد حريتها، أدى بالمحصلة النهائية الى ارتفاع نسبة العازبات بين صفوف الفتيات الجزائريات ممن هن في سن الزواج ، يمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يبين ارتفاع نسبة العازبات من الفئات العمرية (20–24 عام)، وللفترة الممتدة بين عامي (1966–1975)، والنسبة بالإلف[4]:

السنة	1966	1975
النسبة بالإلف	112	310

2–المرأة والأسرة:

تخضع الزوجة إلى سلطة الزوج في حين كانت تخضع لسلطة الأب قبل الزواج مما يجعل المرأة تشعر بالظلم والتمييز، وأنها اقل قيمة من الرجل وفي عدد الجوانب من أهمها مسالة تعدد الزوجات وانتشارها في الجزائر وهذه المسألة معقدة للغاية . وهنالك مسألة الطلاق من جانب واحد ،والتي انتهت بصفه رسمية طبقا لمرسوم عام 1959، لكن مع بقاء فقه القضاء وهذا لا يمنع من ملاحظة ان الطلاق لا يزال يتحفظ بمفعوله. وان إجراءات الطلاق لا بد منها

---

(1) شقير، المصدر السابق، ص65.

(2) باقر سلمان النجار:" الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(11)، العدد (119)، السنة(11)،كانون الثاني/يناير،(بيروت، 1989)، ص100؛ باقر سلمان النجار: الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، من كتاب (المراة العربية)، ص158.

(3) حكيم بركات : المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، (بيروت: 2001)،ص 216؛ Nyrop ,op.cit,p.153.

(4) عبد الصمد الديالمي: "الجنسائية في المجتمع العربي المعاصر؛ ورقة عمل قدمت في الحلقة النقاشية (الجنسائية في المجتمع العربي)"،عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ 4 أيلول /سبتمبر عام 2003 ،مجموعة من الباحثين، مجلة المستقبل العربي،العدد(299)،السنة(26)، كانون الثاني /يناير، (بيروت، 2004)، ص49.

لكي يكون انحلال الزواج معروفا لدى العامة. إلا انه لا يسري في كل الحالات فمثلا الحكم الصادر عن دائرة تلمسان بتاريخ 18 كانون الثاني /يناير عام 1967 قد نص على ان الزوج يمكنه ان يطلق زوجته في كل وقت. و العقوبة الوحيدة التي تقع عليه تتمثل في إلزامه بجبر الضرر إذا ما ثبت ان الطلاق كان تعسفيا. وهنالك حكم أخر صادر عن محكمة تيزي اوزو بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر عام 1967. تبنى مبدأ رقابة القاضي في هذه الحالة فإذا كانت دعوى الزوج لا تستند على أساس صحيح وإذا اعترضت الزوجة على الطلاق، أصبحت الدعوة مرفوضة ويحق للزوجين ان يقدما دعوى الطلاق لدى القاضي[1]. وتقوم المحكمة بمحاولة صلحية وهو إجراء يتم قبل التصريح بالحكم، وان حصل الطلاق فلا بد من الحكم بالتعويض لجبر الضرر. أذن حرية الزوجين في الطلاق موجودة[2].

أما بخصوص حضانة الأطفال فالقاضي هو الذي يقرر. مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الخاصة للأطفال، وهذا ما أكد عليه القانون وبأنه مهما كان الشخص الذي تسند إليه حضانة الأبناء فان الاباء والأمهات مطالبون بالقيام بشؤونهم والسهر على تربيتهم[3].

3-مسألة الحجاب والسفور:

كان الاحتلال الفرنسي قد شجع النساء الجزائريات على نزع الحجاب لكن النساء الجزائريات عمدن الى التمسك بالحجاب باعتباره رمزا للمقاومة، وخلال الثورة الجزائرية تطلبت المقاومة سفور النساء للتسلل داخل صفوف المحتلين الفرنسيين وزرع المتفجرات في الأحياء السكنية الأوربية فتخلت النساء عن الحجاب كدعم للمقاومة[4].

أما بعد الاستقلال فقد استمرت النساء بلبس الحجاب في المدن وانتشرت هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري واعتبر الحجاب احد رموز الهوية الوطنية أو رد وطني ضد الطابع الفرنسي والغربي المعادي للقيم الإسلامية[5].

ظهرت في الأوساط النسائية حركة لتحرير المرأة وذلك بعد الاستقلال مباشرة، فلقد تخللت احتفالات الاستقلال التي أقيمت في شهر تموز /يوليو عام 1962، مظاهرة توحي بحدوث تطور في الموقف من وضع المرأة فيلاحظ ان عددا من النساء رفعن الحجاب وبعضهن مزقنه وبدأت الفتيات بالتعود على أحمر الشفاه وعلى الميني جوب ، و آنذاك أكدت جريدة

---

(1) شقير ، المصدر نفسه، ص73.

(2) المصدر نفسه، ص74.

(3) المصدر نفسه ،ص 75 .

(4) إبراهيم، المصدر السابق، ص43.

(5) حذام زهور عدي:" قضايا المرأة العربية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي،العدد(275)،السنة(24)، كانون الثاني/يناير، (بيروت: 2002)، ص144.

المجاهد على ان هذه الظاهرة لم تنتشر بشكل كبير وان الميني جوب لم ترتديه إلا عدد قليل من الفتيات اللواتي ينتمين إلى العائلات الغنية بينما بقيت معظم الفتيات يرتدين الحجاب[1].

4-تغير بنية العائلة الجزائرية:

حدثت تغيرات في تركيبة العائلة الجزائرية وفي وظائفها ونظام الزواج ودرجة القرابة وهذه التغيرات كانت نتيجة لطول فترة الاحتلال الفرنسي من جهة ونتيجة للتحضر والتمدن والتصنيع[2].

فلقد تركت حرب التحرير مشاكل عديدة في تركيبة البنية الاجتماعية من أهمها استشهاد مليون ونصف شخص، وتهجير أكثر من ربع سكان الريف إلى مراكز تجميع في أحياء شبه حضرية بلغ عددهم أكثر من (2.200 مليون شخص)[3]. إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي اسهمت بشكل كبير في تغيير بناء العائلة الجزائرية وتحديدا بعد الاستقلال ومنذ عام 1966 وصعودا يلاحظ انخفاضا تدريجيا قد طرا على حجم العائلة الجزائرية للأسباب المشاره سابقا ولأسباب أخرى أهمها، التغييرات الحاصلة في العائلة الجزائرية الممتدة وهي التي تتكون من زوج وزوجة وأطفال يزيد عددهم على (8- 12 طفل) والأقارب الذين يسكنون مع العائلة الأصلية في بيت واحد أو في العائلة النووية وهي التي تتكون من زوج وزوجة وأطفال لا يتجاوز عددهم (4-5 أطفال) مما دفع الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن معها في بيت واحد، وبسبب زيادة عدد الأسر النووية أدى إلى حدوث أزمة في السكن بالجزائر بالاضافة إلى رغبة الأسر في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة الوعي الاجتماعي والثقافي[4].وبتشجيع من الحكومة الجزائرية وخصوصا عندما أطلق الرئيس هواري بومدين شعارا في بداية السبعينات جاء فيه : ((ان منع الحمل عندنا هو التنمية)) ، حيث أكد على أولوية الاقتصاد وتنمية الجهاز الإنتاجي على تنمية الهياكل الأسرية وأشار الى ان المسالة

---

(1) كولين، المصدر السابق، ص89-90.

(2) محسن عقون:" تغيير بناء العائلة الجزائرية"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد(17)،حزيران/ يونيو،(الجزائر: 2002)، ص127-128.

(3) المصدر نفسه، ص128.

(4) المصدر نفسه، ص129، ص131؛ Nyrop, op.cit, p.153-159.

السكانية لا يمكن علاجها إلا بحلول اقتصادية[1]. هذا ومن جانب أخر فقد كانت نسبة تعدد الزوجات قليلة وشيوع النظام الأحادي للزواج هو العامل الذي لعب دورا في تقليل حجم العائلة وتغيير تركيبها الاجتماعي[2].

وبالنتيجة يلاحظ تحول العائلة الممتدة إلى عائلة نووية لأسباب عديدة منها الفئة الاجتماعية ومنطقة سكن العائلة والظروف الاقتصادية للعائلة والمستوى الثقافي والعملي وإيجاد مكان للسكن المناسب في الجزائر[3].

ورغم ذلك بقيت نسبة كبيرة من الرجال المتزوجين يعيشون في بيوت آبائهم بسبب الأوضاع الاقتصادية وأزمة السكن في البلاد[4] .

(1) فيليب فارغ: انفجار ديمغرافي أم تصدع اجتماعي من كتاب(ديمقراطية من دون ديمقراطيين،سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي)،بحوث الندوة التي نظمها المعهد الإيطالي (فوندا سيوفي أيني انويكوماشي) ، مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الإيطالي، ط2، (بيروت: 2000)، ص155.

(2) عقون، المصدر السابق، ص129.

(3) المصدر نفسه، ص131.

(4) فارغ، المصدر السابق، ص169-170.

المبحث الثالث

الشؤون الدينية في الجزائر

تعتبر الجزائر بلدا محافظا دينيا لم يتأثر بسياسة فرنسا التي تهدف إلى محاربة الدين الإسلامي والقضاء على الشخصية الإسلامية للجزائر وذلك عن طريق تدمير المساجد أو تقليص عددها والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية والسيطرة على القضاء ودعم الإرساليات التنصيرية وتشجيع الخرافات والبدع ونشرها بين الجزائريين[1].

وفي عهد الاستقلال يلاحظ تطور العلاقات ما بين الحكومة الجزائرية والمؤسسات الدينية ففي شهر تموز/يوليو عام 1962، أنشئت وزارة الأوقاف لكنها تحولت عام 1970 إلى وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي وكانت وزارة الأوقاف تضم أربعة إدارات أساسية وهي (إدارة الثقافة،إدارة التعليم الأصلي، الإدارة العامة، التفتيش العام) أما وظيفتها فهي الإشراف على الشؤون الدينية مثل الحج وتقديم المساعدة للمحتاجين وتخريج ألائمة . والإشراف أيضا على الشؤون الدينية للأقليات الأجنبية[2].

أما موقف الحكومة الجزائرية من المؤسسات الدينية فتمثلت في مقاومة الممارسات المنافية للتعاليم الإسلامية والمتمركزة في الزوايا وغيرها، وحدت من الحركات المحافظة المستترة بالدين ، فمثلا أوقفت الحكومة الجزائرية جمعية القيم في عام 1966، ثم أوقفتها نهائيا عام 1970[3]. إضافة إلى تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة التجديد والثورة مع التأكيد على ان الإسلام يتلاءم تماما مع النظام الاشتراكي والثوري. وهذا ما أكد عليه الميثاق الوطني لعام 1976[4]. فلقد أكد على ان :((الشعب الجزائري شعب مسلم وان الإسلام هو دين الدولة والإسلام وهو احد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية))، في حين يؤكد على انه : ((هو المصدر الأسمى لسياسة الأمة))[5].

---

(1) عوض، المصدر السابق: ج1، ص204-211؛ سلمان ،المصدر السابق، ص85-88.

(2) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص113.

(3) الصادق بلعيد:" دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(10)،العدد(108)،السنة(10)،شباط/فبراير،(بيروت: 1988)،ص 77؛ الصادق بلعيد: دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، من كتاب (الأمة والدولة والاندماج): ج2، ص 671.

(4) بلعيد، دور المؤسسات الدينية، مجلة المستقبل العربي، ص 79؛ بلعيد، دور المؤسسات الدينية، من كتاب (الأمة والدولة)، ص 672 – 673.

(5) بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص 256.

لقد كان موقف الحكومة الجزائرية متشددا إزاء المؤسسات الدينية التقليدية فمنذ عهد الاستقلال اتخذت الحكومة موقفا صارما ضد الزوايا والجمعيات الدينية المحافظة لذلك قامت بوضع المؤسسات الدينية تحت رقابة وزارة خاصة بالشؤون الدينية تم تنظيمها بعد عام 1978[1].فلقد بادرت الحكومة إلى مقاومة الممارسات المنافية للتعاليم الاسلامية والمتمركزة في الزوايا وغيرها، وحاربت الحركات المستترة بالدين وقضت على نشاطاتها مثل (جمعية القيم) التي أوقفتها الحكومة الجزائرية عام 1966، ثم أوقفتها بشكل نهائي عام 1970[2].

أما بالنسبة للتقاليد الدينية فان المجتمع الجزائري احتفظ بتقاليده الدينية، لأنه على الرغم من حدوث تطور اقتصادي الا ان الروابط الاقتصادية والاجتماعية التقليدية بقيت قوية مع وجود العائلة الذي يساعد على الحفاظ على العادات والتقاليد الدينية[3]، ومن جانب آخر فان القادة الثوريين كانوا يستخدمون الدين لأغراض توضيح نهجهم السياسي للشعب ولكسب الدعم والتأييد[4].

وبخصوص علماء الدين فهم يمتلكون إمكانيات كبيرة من ناحية التأثير على الناس وكانت الحكومة تعمل على نشر الميول الوطنية والمناهضة للإمبريالية بين علماء الدين وتعمل الحكومة على كسب تأييدهم، وشجعت أيضا مشاركة الأئمة في حملة مكافحة الأمية التي بدأت في تشرين الأول / أكتوبر عام 1970، وكلفت الحكومة الأئمة بتنظيم مدارس قرآنية خاصة في المساجد[5] وعملت أيضا على زيادة عدد المساجد في الجزائر فارتفع عددها من (2000 مسجد) عام 1962، إلى (5278 مسجد) عام 1972 ، وبموجب القانون الصادر عام 1971، والذي يخول الحكومة المراقبة والإشراف على المساجد، وبدأت الحكومة تراقب كافة عمليات بناء المساجد وكل أنشطتها وكذلك محتوى و مضامين الخطب التي تلقى فيها[6].

---

(1) بلعيد، دور المؤسسات الدينية، مجلة المستقبل العربي، ص 79.

(2) بلعيد، دور المؤسسات الدينية، من كتاب (الأمة والدولة): ج 2،ص 671؛ بلعيد، دور المؤسسات الدينية، مجلة المستقبل العربي، ص 77.

(3) الكس ملاشنكو: الديمقراطيون الثوريون والتقاليد الدينية، من كتاب (التطور المعاصر)، ص 56.

(4) المصدر نفسه، ص 57.

(5) المصدر نفسه، ص 60.

(6) اجيرون، المصدر السابق، ص 202.

المبحث الرابع

نصيب الفرد من الخدمات العامة

نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عهد الاستقلال فان نصيب الفرد من الخدمات العامة شهد تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، وكما سيتوضح في هذا المبحث:

أولا: نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي:

من اجل معرفة نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي يجب معرفة الأرقام القياسية للإنتاج الغذائي لذا سندرج جدولا بالأرقام القياسية للإنتاج الغذائي في الجزائر إذا ما اعتبرنا سنة(1969 – 1970 = 100)، سنة قياس للفترة بين عامي (1967 – 1978)[1]:

السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الأرقام القياسية للإنتاج الغذائي	76	101	96	103	101	106	96	99	103	113	93	118

يلاحظ ان القطاع الزراعي قد شهد تذبذب بين صعود وهبوط في الإنتاج القطاع الزراعي.

أما عن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي للفترة بين عامي (1967 – 1978)، إذا ما أخذنا بالاعتبار الأرقام القياسية (1969 – 1971 = 100) [2]:

السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الأرقام القياسية لنصيب الفرد	194	107	99	104	98	99	87	88	88	93	73	89

بسبب تذبذب الإنتاج الزراعي فان نصيب الفرد منه قد تذبذب هو الأخر.

---

(1) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي (15)، إحصاءات الإنتاج الزراعي (القسم الأول)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد (2–3)،العدد(16)،السنة(3)،حزيران/يونيو،(بيروت:1980)، ص 171 – 175؛ بسام ساكت: تنويع مصادر الدخل في الأقطار العربية، وقائع الندوة التي عقدها اتحاد مجلس البحث العلمي العربية، الأمانة العامة في عمان للفترة ما بين 18 – 21، كانون الأول/ ديسمبر عام 1982، (بغداد: 1983)، ص 159.

(2) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (15)، ص 175 – 179.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية (وحدة حرارية)، خلال الفترة الممتدة بين عامي (1966 - 1977)[1]:

السنة	1968-1966	1971-1969	1974-1972	1977-1975
وحدة حرارية	1848	1888	2126	2357

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان نصيب الفرد من السعرات الحرارية قد ازداد وبشكل مستمر ابتداء من عام 1966 وحتى عام 1978. وإذا أخذنا نصيب الفرد من السعرات الحرارية باعتماده نسبة مئوية خلال الفترة بين عامي (1965-1978) ويلاحظ ما يلي[2]:

السنة	**1965**	**1970**	**1978**
النسبة المئوية (%)	**72**	**80**	**98**

وهذا يدل على ان الفرد الجزائري يحصل على سعرات حرارية كافية وانه في عام 1978 وصل درجة الاكتفاء الذاتي من السعرات الحرارية، ولمزيد من الإيضاح يمكن إيراد أمثلة على تطور نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الجزائر وكما يلي:

أ-إنتاج واستهلاك اللحوم حسب أنواعها:

يلاحظ من خلال الجدول التالي إنتاج واستهلاك اللحوم – حسب أنواعها خلال الفترة الممتدة بين عامي (1974 - 1978)[3]:

لحوم الأبقار الطازجة				**لحوم الأغنام والماعز**				**لحوم الدواجن الطازجة**				**لحوم الخنزير**	
المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			**نسبة الاكتفاء**	**المتوسط السنوي الإجمالي طن متري**			**نسبة الاكتفاء**	**المتوسط السنوي الإجمالي طن متري**			**نسبة الاكتفاء**	**المتوسط السنوي الإجمالي طن متري**	
الإنتاج	**المتاح**	**المستهلك**	**الذاتي %**	**الإنتاج**	**المتاح**	**المستهلك**	**الذاتي %**	**الإنتاج**	**المتاح**	**المستهلك**	**الذاتي %**	**الإنتاج**	**المتاح**
28600	**33215**	**33215**	**86.1**	**57000**	**57905**	**57905**	**98.4**	**38400**	**38400**	**38400**	**100.0**	**-**	**161**

(1) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(20)، مؤشرات إحصائية اقتصادية عامة"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(3)،العدد(20)،السنة(3)،تشرين الأول/أكتوبر،(بيروت: 1980)، ص 185؛ محمد علي الفرا:" الوطن العربي في مواجهة التحديات: ملامح من مشكلة الغذاء في الوطن العربي" ،مجلة قضايا عربية،مجلد(7)،العدد(7)،السنة(7)،تموز/يوليو،(بيروت:1980)،ص 133.

(2) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(38)،مؤشرات إحصائية اجتماعية في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي،مجلة(4)،العدد(38)،السنة(4)،نيسان/ابريل،(بيروت:1982)، ص 174؛ جلال احمد أمين:" إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(3)،العدد(5)،السنة(2)،كانون الثاني/يناير،(بيروت: 1979)، ص 6.

(3) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية: "الملف الإحصائي(23)،الإحصاءات الزراعية(القسم الرابع)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(33)،العدد(23)،السنة(3)،كانون الثاني/ يناير،(بيروت:1981)، ص 182، ص 184-185.

لحوم الخيل الطازجة				لحوم الأحشاء الطازجة				لحوم مصنعة			
المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %
الإنتاج	المتاح	المستهلك		الإنتاج	المتاح	المستهلك		الإنتاج	المتاح	المستهلك	
6000	963	963	103.8	17120	17096	17096	100.1	–	2079	2079	صفر

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الأبقار بلغت (86.1%)، أما من لحوم الأغنام والماعز فبلغت (98.4%)، في حين بلغت لحوم الدواجن (100.0%)، أما بالنسبة للحوم الخنازير فبلغت (111.8%)، وبلغت نسبة لحوم الخيل (103.8%). أما بالنسبة للحوم الأحشاء فبلغت (100.0%)، وأخيرا كانت نسبة اللحوم المصنعة قد بلغت (صفر %).

ب- إنتاج واستهلاك السمك والبيض:

في الجدول التالي يلاحظ تطور إنتاج واستهلاك السمك والبيض للفترة بين عامي (1974-1978)[1]:

الأسماك				البيض				
المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد كغم/فرد	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري		نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد كغم/فرد
الإنتاج	المتاح	المستهلك			الإنتاج	المتاح	المستهلك	
38012	38012	38012	100.0	2.3	16900	28859	27416	58.6	1.7

يلاحظ في هذا الجدول ان نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الأسماك قد بلغت (100.0%). لكن بالنسبة للبيض فان النسبة بلغت (58.6%). بمعنى أخر ان الجزائر مكتفية من مادة لحوم الأسماك، لكن مادة البيض لم تحقق الاكتفاء الذاتي إذا ما قورنت بنسبة لحوم الأسماك.

ج- إنتاج واستهلاك الألبان:

الجدول التالي يوضح إنتاج واستهلاك الألبان للفترة بين عامي (1974-1978)[2]:

الحليب الطازج				الحليب المجفف				الحليب المكثف			
المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %
الإنتاج	المتاح	المستهلك		الإنتاج	المتاح	المستهلك		الإنتاج	المتاح	المستهلك	
571600	580994	551944	98.4	–	34897	34897	صفر	–	67051	67051	صفر

(1) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (23)، ص 186.

(2) المصدر نفسه، ص 90 – 191.

الزبدة				الاجبان			
المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتوسط السنوي الإجمالي طن متري			نسبة الاكتفاء الذاتي %
الإنتاج	المتاح	المستهلك		الإنتاج	المتاح	المستهلك	
370	17971	17971	2.1	600	6105	6105	9.8

هذا الجدول يوضح ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الحلب الطازج قد بلغت (98.4%). في حين تعاني الجزائر من نقص حاد في الحليب المجفف والحليب المكثف فلقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي منها (صفر)، أما بالنسبة للزبدة والاجبان فكانت نسبتهما قليلة جدا (2.1 و 9.8)، على التوالي.

ثانيا: الاستهلاك الخاص:

تطورت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف الستينات ، مما اثر إيجابا على تحسين الأوضاع المعيشية وارتفاع دخل الفرد، ولذلك تطورت نسب الاستهلاك الفردي خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، وكما موضح من خلال هذا الجدول:

تطور هيكل الاستيراد السلعي في الجزائر للفترة بين عامي (1965–1979) ، (الآف الدورات)[1]:

	1965		1970		1973		1974		1975		1976	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
السلع الاستهلاكية الأساسية	179944	26.8	200576	16.0	428437	19.0	55374	21.2	1396425	23.4	1042064	19.6
السلع الاستهلاكية المعمرة والترفيهية	70953	10.6	86422	6.9	31253	5.8	195633	4.8	289548	4.8	205344	3.9
السلع الوسيطة	204715	30.5	525954	41.8	827525	36.7	1628459	40.4	1943616	32.5	1620661	30.5
السلع الاستثمارية	56653	8.5	358385	28.5	625252	27.7	1058036	26.2	1838574	30.8	1748501	33.0
معدات النقل	26979	4.0	73393	5.8	241085	10.7	289503	7.2	497444	5.3	679765	12.8
أخرى	131069	19.6	10697	1.0	–	–	–	–	–	–	–	–

من خلال هذا الجدول يلاحظ ان النسبة المئوية للسلع الوسيطة كانت كبيرة وتأتي بالمرتبة الأولى من حيث الاستهلاك الفردي، ثم تأتي السلع الاستثمارية بالمرتبة الثانية. وتأتي السلع الاستهلاكية الأساسية بالمرتبة الثالثة، ثم السلع الاستهلاكية المعمرة والترفيه ثم معدات النقل.

(1) عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، ص 74.

ثالثا: ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية:

كانت الزيادة في عدد السكان وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتحسن الظروف المعيشية للسكان من الأسباب التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية... الخ، مما أدى إلى قلة السلع أو ندرة البعض منها لذلك حاولت الحكومة الجزائرية زيادة ضخ السلع الى الأسواق الجزائرية لسد الاحتياجات السكانية من هذه المواد، لكن زيادة عرض السلع قابلها زيادة في الطلب على هذه السلع مما أدى الى ارتفاع أسعارها.

ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية منذ بداية السبعينات لكن بدرجات متفاوتة تبعا لسياسة الطلب والعرض [1]. فلقد قررت الحكومة الجزائرية في الأول من كانون الثاني / يناير عام 1975 ، رفع أسعار المنتجات النفطية للمستهلك الجزائري بنسبة (50%) مع عدد من الإجراءات الاقتصادية، وتحملت الحكومة الجزائرية حوالي (650 مليون دولار) من اجل تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية[2].

أثرت عملية ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية على دخل الفئة العاملة، مما جعل الحكومة الجزائرية تعيد النظر في الحد الأدنى للأجور الشهرية للعمال . فلقد قامت الحكومة الجزائرية برفع الأجر من (500 الى 600 دينار جزائري)، ووصلت الى (800 دينار جزائري) عام 1978، والهدف من ذلك المحافظة على المستوى المعيشي للعمال والموظفين وذوي الدخول المنخفضة[3].

في نهاية فترة السبعينات بدأت السوق السوداء بالنمو، بالمقابل ارتفعت رواتب الموظفين، وعجزت الحكومة عن الحد من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، فمنذ عام 1977، أصبح سعر الصرف في السوق السوداء (100%)، أي أكثر من النسبة الرسمية [4].

ولتتبع الزيادة السنوية للأسعار في الجزائر كنسبة مئوية، خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 1978) [5]:

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
%	6,6	2.6	3.7	6.1	4.6	4.2	9.5	13.0	17.1

(1) فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية،(بيروت: 1983)، ص 47.

(2) مجلة السياسة الدولية،شهريات (كانون الثاني/ يناير 1975)، ص 213.

(3) دبوردوييف، المصدر السابق، ص 136.

(4) Jan Marks: Algeria Coping With The Black Economy, The Middle East, October, No,144,(London: 1986), p.40.

(5) مرسي، التضخم والتنمية، ص 42، ص 44.

يلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع الأسعار وبشكل متذبذب، نتيجة لعدم استقرار السوق المحلية في الجزائر إضافة الى عوامل الطلب والعرض على السلع ، واستمرار تصاعدها بعد عام 1976 وحتى عام 1978 حيث وصلت الى (17.1%) ، بعد ان كانت (6.6%) عام 1970 .

رابعا: السكن والصحة:

في عهد الاحتلال الفرنسي كان الأوربيون يسكنون المدن الكبيرة ويعيشون في البلدات الجديدة التي تحيط بها المدن التقليدية التي يعيش فيها الجزائريون، بعد الاستقلال رحل الأوربيون من الجزائر تاركين وراءهم ملكياتهم شاغرة فسكن الفلاحون في هذه البيوت، حتى وصل الأمر ان تسكن ست عوائل جزائرية في بيت واحد كان ملكا للأوربيين[1].

واجهت الحكومة الجزائرية مشكلة جديدة تمثلت بمشكلة المساكن التي تم تخريبها من قبل الأوربيين، إضافة الى عودة المهاجرين الى البلاد، مع وجود أعداد كبيرة من الجزائريين الذين يسكنون الخيام والمعسكرات، لذا عملت الحكومة الجزائرية على تخصيص الأموال الكثيرة لإنشاء المساكن لسد احتياجات السكان، ثم قامت بإطلاق حملة لبناء المساكن وفتحت باب التطوع أمام الشباب للإسراع في الانضمام الى فرق المتطوعين لبناء هذه المساكن[2].

وجرى عام 1965، إصلاح مالي حكومي لتنظيم الملكية ومجموعة الإيجارات من حوالي (500 ألف شقة مؤممة)[3].

في أوائل السبعينات انتشرت مدن الأكواخ الحضرية، وظهرت القرى الصناعية قرب مدينة الجزائر ووهران، وفي عام 1972، وضعت الحكومة الجزائرية برنامج القرى الاشتراكية وارتبطت هذه القرى بالثورة الزراعية وطبقا للخطة يسكن في كل قرية (1.500 شخص)، يسكنون في (200 وحدة فردية)، مع وجود المدارس والعيادات، ويوجد في كل وحدة (3 غرف) مجهزة بالكهرباء والماء، واستمرت الحكومة الجزائرية في بناء مثل هذه القرى، حتى وصلت عام 1979، حوالي (120 قرية)[4].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria, Health and Welfare،على الموقع الالكتروني www.loc.gov.

(2) جوهر وأبو الليل، المصدر السابق، ص 132.

(3) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, Health and Welfare .

(4) المصدر نفسه .

ومع ذلك بقيت المشكلة قائمة وخصوصا في المدن مما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ كبيرة من الأموال من اجل بناء المساكن، فمثلا في عام 1976، خصص مبلغ (2.5 مليار دينار)، من اجل بناء المساكن في المدن الجزائرية[1].

أما بخصوص الصحة، فان نظام الرعاية الصحية في عهد الاحتلال كان شكليا فلقد كان هنالك طبيب واحد لكل (33 ألف شخص)، وكان هنالك سرير لكل (40 ألف شخص)[2]. لكن بعد الاستقلال اهتمت الحكومة بالناحية الصحية بشكل كبير. وذلك لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع نسبة الوفيات وقلة عدد الأطباء وعدد الأسرة والممرضين ونقص في الدواء، لذلك وضعت الحكومة الجزائرية خطة محكمة لتطوير قطاع الصحة، فلقد أنشأت الحكومة المستشفيات والمراكز الصحية ووحدات صحية في مختلف أنحاء البلاد، ووضعت في كل وحدة طبية طبيبا وعدد من المساعدين الطبيين[3].

و يبين الجدول التالي تطور عدد المستشفيات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 1978)[4]:

السنة	1970	1975	1976	1977	1978
عدد المستشفيات	142	142	183	183	183

يلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع عدد المستشفيات خلال فترة السبعينات، وهذا يدل على مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بمجال الصحة، ونشر الرعاية الصحية إلى جانب زيادة عدد المستشفيات زاد عدد أسرة المستشفيات خلال هذه الفترة وكما يلي:[5]

السنة	1970	1972	1974	1975	1976	1977	1978
عدد الأسرة	39073	38828	43404	24135	44592	45029	45148

ورغم الزيادة الحاصلة في عدد المستشفيات وعدد الأسرة الموجودة فيها وخاصة بعد عام 1976،إلا ان هذه الزيادة لا تغطي حاجة السكان الذين هم في ازدياد مستمر، لذا كان مجال الصحة يعاني من نقص في الخدمات الصحية وعدد الأسرة وكما موضح في الجدول الأتي:

---

(1) دوبروديف، المصدر السابق، ص 138.

(2) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, Health and Welfare .

(3) جوهر وأبو الليل، المصدر السابق، ص 132.

(4) جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي 1970 – 1979، ص 52؛ العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 135.

(5) جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي 1970 –1979 ، ص 52؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (38)، ص 174.

عدد السكان لكل سرير في المستشفى للفترة بين عامي (1970-1978)[1]:

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
عدد السكان لكل سرير	340	-	365	-	348	353	388	398	410

كما يلحظ ان عدد السكان قد ازداد خلال فترة السبعينات إلى جانب اهتمام الحكومة بمجال الصحة، الا ان الخدمات الصحية لا تسد حاجة السكان من هذه الخدمات، فلقد وصل الأمر إلى ان هنالك سريرا واحدا لكل (410 شخص).

من جانب أخر فان عدد الأطباء في الجزائر قد شهد هو الأخر تطورا كبيرا وكما موضح في هذا الجدول:

عدد الأطباء في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1969 – 1978) [2]:

السنة	1969	1972	1976	1977	1978
عدد الأطباء	1698	1985	3475	4021	4908
عدد أطباء الأسنان	-	308	643	833	951
الصيادلة	-	355	705	706	749

نتيجة لاهتمام الحكومة الجزائرية بمجال الصحة،ازدات أعداد الأطباء،لكن هذه الزيادة لا تسد االاحتياجات الصحية للسكان الذين ازدادت أعدادهم خلال الفترة(1965-1978)،و لمزيد من يمكن ملاحظة عدد السكان لكل طبيب واحد للفترة بين عامي (1965 – 1978)[3]:

السنة	1965	1970	1972	1975	1976	1977	1978
العدد	8400	7860	7693	6535	4978	4454	3771

يوضح الجدول السابق قلة عدد السكان لكل طبيب واحد خلال هذه الفترة، نتيجة لزيادة عدد الأطباء الا ان النسبة ظلت مرتفعة في نهاية هذه الفترة ، رغم وصولها الى اقل من النصف عام 1978 قياسا لعام 1965.

---

(1) قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (21)، ص 175؛ مطر وهلال، النظام الإقليمي، ص 169؛ جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤشرات الإحصائية 1970 – 1979، ص 52.

(2) جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤشرات الإحصائية 1970 – 1979، ص 48؛ العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 135.

(3) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(57)، ص 196؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(41)، ص 189؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(21)، ص 175؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(7)،ص 244؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(48)، ص 172.

أما بخصوص الذين يعملون في المجال الصحي فان أعدادهم ارتفعت أيضا خلال هذه الفترة وكما يلي:

عدد العاملين في المجال الصحي للفترة بين عامي (1972 – 1978)[1]:

السنة	1972	1976	1977	1978
الممرضون	2897	6465	7985	9156
القابلات	404	784	847	–

الملاحظ من خلال هذا الجدول ان عدد الذين يعملون في مجال الصحة من ممرضين وقابلات قد ازداد ،يعني ان الحكومة الجزائرية كانت تبذل جهودا حثيثة لتوفير الكادر الطبي و التمريضي و بشكل يقلل من نسبة الحاجة المحلية التي بقيت مرتفعة رغم كل الجهود المبذولة.

هذا بالإضافة إلى ان الضمان الاجتماعي ساعد على نشر الخدمات الطبية المجانية وكانت تغطي من أرصدتها، وان قسما كبيرا من النفقات كانت تصرفها الحكومة الجزائرية على تطوير المؤسسات الصحية وبناء مؤسسات جديدة، فخلال الخطة الرباعية الثانية (1974 – 1977)، تم بناء (100 مستوصف و 300 مركز طبي و 25 دارا للولادة). الا ان إمكانياتها ظلت محددة مما أدى الى نشاط وزيادة العيادات الطبية الخاصة مع ذلك فان ما ينفقه السكان على دفع أجور العيادات الطبية الخاصة تعوض بنسبة (80 – 100%)، من أرصدة الضمان الاجتماعي[2].

أما في عام 1974 فقد تم توفير الخدمات الصحية المجانية للتوليد[3]، ومنذ عام 1975، أصبح هناك نظام رعاية صحية وطنية مجانية، (العلاج بالمستشفى، الأدوية، العيادات الخارجية كانت مجانية)[4].

أما الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، فانه شهد ارتفاعا وانخفاضا في مستوى الإنفاق، خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين[5]،وفيما يلي سنوضح نسبة الإنفاق الحكومي

(1) جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا،المؤشرات الإحصائية 1970 – 1979، ص 48؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(38)، ص 174.

(2) دوبروديف، المصدر السابق، ص 137 – 138.

(3) بن شنهو، المصدر السابق، ص 269.

(4) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria, Health and Welfare .

(5) بن شنهو، المصدر السابق، ص 268.

على الصحة من إجمالي الإنفاق الجاري خلال الفترة الممتدة بين عامي(1970-1979)(%):[1]

السنة	1970	1975	1979
%	7.7	5.5	7.4

خامسا: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية:

شهدت الجزائر تطور إنتاج الكهرباء في عهد الاحتلال الفرنسي من قبل شركة الجزائر للكهرباء والغاز التي أسست شركة بيون، وهذه الشركة استطاعت تكوين عدد من المراكز الكهربائية بفضل رؤوس الأموال الفرنسية[2].

كان إنتاج الطاقة الكهربائية قد انخفض كثيرا للفترة بين عامي (1961-1962)، بحوالي (16%) ثم استقر بحد أدنى خلال الفترة بين عامي (1962-1966)، ثم بدأ بالارتفاع منذ عام 1971 صعودا[3].

رافقت الزيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية زيادة في الاستهلاك المحلي للكهرباء، كما موضح في الجدول التالي للفترة بين عامي (1970 - 1978)[4]:

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الطاقة الاسمية (ألف كيلو واط)	750	750	870	1107	1107	1110	1160	1200	1200
الطاقة المولدة (مليون كيلو واط)	1975	2126	2327	2682	2928	3456	4032	4411	5212
الاستهلاك خارج المحطات (مليون كيلو واط ساعة)	-	-	-	2063	2312	2756	3249	3603	4364

ومع ازدياد الإنتاج من الكهرباء بشكل كبير فان الطلب على الاستهلاك كان اكبر من كمية الإنتاج.

---

(1) سعود، المصدر السابق، ص 155؛ الخطيب، المصدر السابق، ص 86؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (48)، ص 172.

(2) كلور وآخرون، المصدر السابق، ص 105 – 106.

(3) الصايغ ،المصدر السابق ، ص370 .

(4) عدنان مصطفى:"الطاقة النووية والعالم النامي"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(8)،العدد(48)،السنة(8)، شباط/فبراير،(بيروت:1986)،ص 68-69؛ جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المؤشرات الاقتصادية للعالم العربي 1970 – 1979، ص 118.

سادسا: وسائل الاتصال (الهواتف):

نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتفاع المستوى المعيشي للسكان . وتطور الأوضاع العامة في الجزائر زاد الطلب على استخدام وسائل الاتصال (الهواتف) خلال فترة السبعينات صعودا، مما أدى إلى زيادة أعداد الهواتف المستعملة في الجزائر وكما سنوضحه في الجدول التالي:

عدد الهواتف المستعملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 1978)؛ (الأجهزة بالآلاف)[1]:

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
العدد	184	199	212	221	320	250	273	296	346

سابعا : طرق النقل والمواصلات:

كانت الطبيعة الجغرافية للجزائر قد انعكست بدرجة كبيرة على شبكة طرق النقل والمواصلات وبامكاننا تقسيم طرق النقل والمواصلات إلى ثلاثة أقسام وكما يلي:

1- النقل البري: ويقسم إلى قسمين هما:

أ- الطرق البرية:

تتركز طرق النقل البري في المناطق الشمالية وتتكون هذه الطرق من ستة طرق رئيسة وهنالك طرق قليلة تخترق الصحراء الواسعة في الجنوب وتنقسم هذه الطرق الرئيسة إلى ثلاثة طرق متوازية في الشريط الساحلي بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، أما الطرق الرئيسة الثلاثة الأخرى فتمتد من الشمال إلى الجنوب ويوجد طريق واحد مبلط يخترق الصحراء من الشمال إلى الجنوب ويربط الجزائر بكل من الدول الثلاث (مالي، نيجر، نيجيريا)[2]، و يبلغ طول شبكة الطرق البرية (78700 كلم)، الجزء المبلط منه بلغ حوالي (36200 كلم)، أي بنسبة (46%)، من المجموع الكلي وكما موضح في هذا الجدول[3]:

---

(1) جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المؤشرات الإحصائية 1970 – 1979، ص 192.

(2) عبد النافع عبد الموجود: الطرق البرية في أقطار أفريقيا، من كتاب(المواصلات في الوطن العربي)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية،مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،(بيروت: 1985)، ص 39؛ عبد النافع عبد الموجود:" الطرق البرية في الأقطار العربية بإفريقيا"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(4)،العدد(33)،السنة(4)،تشرين الثاني/نوفمبر، (بيروت: 1981)، ص 84.

(3) عبد الموجود، الطرق البرية في الأقطار العربية من كتاب (المواصلات في الوطن العربي)، ص39؛ عبد الموجود، الطرق البرية في الأقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، ص84.

نوع الطريق	الجزء المبلط (كلم)	الجزء الترابي (كلم)	المجموع. كلم
الطرق الرئيسية	14800	3700	18500
الطرق الثانوية	15500	6200	21700
الطرق المحلية	5900	32600	38500
المجموع	36200	4200	78700
%	46	54	100

هذه بالنسبة للطرق البرية، أما بخصوص عدد السيارات والمركبات فهي الأخرى قد ازدادت في عهد الرئيس هواري بومدين نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي جدول يوضح الزيادة في عدد السيارات والمركبات ابتدءا من عام 1966 وحتى عام 1978،(العدد بالآلاف) وكما يلي[1]:

السنة	1966	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
السيارات	90	115.2	133.8	142.8	149.9	207.4	226.9	252.7	286.1	305	325	336
المركبات التجارية	-	67.5	74.7	81.6	85.3	110.5	119.3	133.2	154.7	-	-	-

ب- السكك الحديدية:

تعتبر شركة خطوط السكك الحديدية الجزائرية من أوسع الشبكات في المغرب العربي، وتتكون من نوعين: الأول باتساع (1435 ملم) والثاني باتساع (1050 ملم)، الا ان نسبة (75%) من السكك الحديدية من النوع الأول، إضافة إلى وجود أقسام من هذه السكك خطوط مزدوجة وأخرى مكهربة، وتستخدم السكك الحديدية للنقل الداخلي وخصوصا في المجال الصناعي[2].

(1) وداد الشامي: "الملف الإحصائي(3)، طرق المواصلات"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(3-4)،العدد(3)، أيلول/سبتمبر،(بيروت: 1978)،ص 202 ؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،:"الملف الإحصائي(24) إحصاءات النقل والمواصلات(القسم الأول)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(33)،العدد(24)، السنة(3)،شباط/فبراير،(بيروت: 1981)، ص 179؛

EPL,op.cit,1968-1969, p.156; EPL,op.cit,1970-1971, p.167; EPL,op.cit,1971-1972, p. 167; EPL,op.cit, 1973-1974, p.216; EPL,op.cit, 1979-1980, p. 237.

(2) رعد العمري: السكك الحديدية في الوطن العربي،من كتاب(المواصلات في الوطن العربي)، ص 197.

ويمكن تتبع حركة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1968-1977) من خلال الجدول التالي[1]:

السنة	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
أطوال السكك الحديدية (كم)	–	–	3951	3951	3933	3933	3933	3912	–	–
راكب – كم2 (مليون)	858	953	1013	1097	1016	944	1058	1128	1369	1506
صافي الطن – كم 2 (مليون)	1233	1344	1404	1333	1531	1582	1901	1740	1727	1940

يلاحظ ان أطوال خطوط السكك الحديدية قد ازدادت في هذه الفترة، إضافة إلى ازدياد عدد الركاب الذين يستخدمون السكك الحديدية في التنقل داخل الجزائر، ومن جانب أخر استخدمت السكك الحديدية في نقل المواد والبضائع والمواد الأولية الداخلة في الصناعة هي الأخرى قد ازدادت كميات البضائع التي تنتقل بواسطة السكك الحديد خلال هذه الفترة.

2- النقل الجوي:

نظرا للتحولات الكبيرة التي حدثت في الجزائر خلال الفترة (1965-1978)، فان الحكومة اهتمت بطرق النقل والمواصلات، فاهتمت بالنقل الجوي، وأصبح للجزائر أربعة مطارات دولية وعشرة مطارات محلية[2].

ومن الجدير بالذكر ان شركة الطيران قد تأسست في عام 1946، ومن ثم أصبحت تسمى شركة النقل الوطنية وذلك في عام 1972[3]. ولمعرفة مدى تطور النقل الجوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي (1968 – 1977) يمكن ملاحظة الجدول التالي[1]:

(1) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية،الملف الإحصائي(24)، ص 181؛ الشامي،الملف الإحصائي(3)، ص 204؛ جامعة الدول العربية،اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المؤثرات الإحصائية 1970 – 1979، ص 178؛

EPL,op.cit, 1973-1974, p. 21; EPL,op.cit, 1979-1980, p. 237.

(2) عبد الموجود: الطرق البرية ، من كتاب (المواصلات في الوطن العربي)، ص46.

(3) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria Air pots ، على الموقع الالكتروني www.loc.gov .

السنة	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
كلم مقطوعة جوا (ملايين)	9.5	8.9	10.4	12.4	13.8	14.8	19.2	27.6	24.7	24.0
عدد الركاب (الآلاف)	39	448	563	715	844	923	1090	1618	1682	1997
ركاب – كلم (ملايين)	363	418	515	634	699	760	997	1795	1429	1723
طن – كلم بضائع مشحونة (ملايين)	2.8	2.6	3.1	3.7	4.2	4.6	5.6	7.1	9.1	9.2
طن – كلم بريد (ملايين)	564	621	647	667	700	700	800	1.9	1.3	1.4
مجموع الطن \ كلم (ملايين)	36	41	50	61	68	74	95	171	147	162

يلاحظ ان الفترة الممتدة بين عامي (1968 – 1977)، قد شهدت تطورا في النقل الجوي، حيث شهد زيادة في عدد الرحلات الجوية وفي عدد الركاب المسافرين من والى الجزائر، إضافة إلى استخدام الحكومة الجزائرية النقل الجوي في خدمة الاقتصاد الجزائري فلقد تم نقل المواد الأولية والبضائع والمعدات الصناعية والزراعية من والى الجزائر عن طريق النقل الجوي، مما شجع على تطوير الاقتصاد الجزائري.

3- النقل البحري:

النقل البحري لا يقل أهمية عن النقل الجوي، لان النقل البحري له أهمية كبيرة في الحركة التجارية وتنشيط الاقتصاد الجزائري، لذا سنسلط الضوء على مدى تطور أهمية النقل البحري بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين عامي (1969 – 1976)[2]:

السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
السفن القادمة (الآف الأطنان)	26758	29240	25069	43668	29412	30069	–	–
السفن المغادرة (الآف الأطنان)	26742	29258	25064	44470	29207	29580	–	–
البضائع المحمولة (الآف الأطنان مترية)	42778	44212	36808	43384	46247	44824	42924	46345
البضائع المفرغة (الآف	6506	7836	6732	6588	7752	9447	10603	9687

(1) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:" الملف الإحصائي(25)، إحصاءات النقل والمواصلات (القسم الثاني)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(33)،العدد(25)،السنة (3)، آذار/مارس،(بيروت: 1981)، ص 181؛ الشامي، الملف الإحصائي (3)، ص 206؛ EPL, op.cit,1973-1974, p. 216,p. 238.

(2) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (24)، ص 184؛ الشامي، الملف الإحصائي (3)، ص 208.

الأطنان المترية)								

يلاحظ من خلال هذا الجدول النقل البحري قد ساهم في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني الجزائري وخصوصا في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.

الفصل الرابع

التحولات الثقافية في الجزائر

المبحث الأول

تعريب التعليم

يتميز الوضع اللغوي في الجزائر بالتعددية فهناك اللغة العربية الفصحى واللهجات العربية الدارجة والامازيغية (البربرية) والفرنسية هذا الهجين اللغوي يستخدم في التجمعات السكنية[1] و بعد الاستقلال أخذت الحكومة الجزائرية بتشكيل أجهزة ثقافية وطنية جديدة تتمثل بـ (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، والسينما والمسرح والتوثيق والأرشيف...الخ)، لكن جهود التغيير والتطوير الأكبر حدثت في قطاع التربية والتعليم[2]، حيث بدأت الجهود الرسمية تسعى الى أعمام اللغة العربية ومحاولة تعريب التعليم العام ومؤسسات الدولة المختلفة.

افتتح المركز الوطني لمحو الأمية في عام 1964. إلا انه لم يقم بإعماله بصورة فعالة إلا في عام 1966، لجملة من الأسباب أهمها عدم امتلاك المركز مكاتب كثيرة. إضافة الى قلة عدد الموظفين العاملين في هذا المشروع، لذلك قامت الحكومة الجزائرية بإرسال الكوادر الى الخارج لتدريبهم، وجاء ذلك في إطار ميدان محو الأمية الوظيفي. وكانت أول بعثة من المعلمين قد أرسلت إلى مصر خلال العام الدراسي (1964-1965)[3].

ثم أسست لجنة وطنية تدارست فيها جميع جوانب مشكلة التعريب وذلك في شهر آب/أغسطس عام 1966، وضعت خطة طرحت للنقاش أمام أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومؤسسات الحكم، واقتضت الخطة السير بعملية التعريب تدريجياً، حيث يتم تعريب مرحلة معينة من مراحل التعليم كالابتدائية تعريبا كاملا ثم تطبق خطة التعريب بعد ذلك تدريجياً للمراحل التالية[4]. طبقت هذه السياسة في العام الدراسي (1965 - 1966)، حيث تم تعريب السنة الأولى من المرحلة الابتدائية تعريبا كاملا[5].

وقامت الحكومة بعد ذلك بوضع نظام التربية والتعليم ضمن مخططاتها الإنمائية، إذ احتوت الخطة الرباعية الأولى (1970- 1973)، على قسم خاص يهدف الى رفع المستوى الثقافي والفني وتحقيق ديمقراطية التعليم وتحقيق الربط بين التعليم وحاجات سوق العمل وسد

---

(1) صالح بلعيد:" تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر (وجهة نظر)"،مجلة التعريب،العدد(16)،السنة(3)، كانون الاول/ديسمبر،(دمشق: 1998)، ص35.

(2) رابح، البعد العربي للثورة الجزائرية 1954-1962، ص122-123.

(3) مجلة تعليم الجماهير، عرض حول محو الأمية، ص64.

(4) معوض، التعريب والقومية العربية، ص102.

(5) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص173؛ معوض، الشخصية العربية، ص103؛ معوض، التعريب والقومية، ص103.

الحاجات الاقتصادية وضم أهداف تربوية مهمة منها: التوسع في التعليم توسعا يتفق مع الموارد المتاحة والبدء بتجديد التربية وإنشاء أدوات المراقبة والضبط والتقويم والمراجعة[1].

ثم عقد مجلس الوزراء بتاريخ 13 أيار/مايو عام 1971، وأصدر قرار ألزم جميع القطاعات العامة بمسؤولية محو أمية عمالها، وتنظيم المفتشيات الأكاديمية، وتم إنشاء مكتب لمحو الأمية على مستوى الولاية، إضافة الى تطبيق نظام الدوامين في المدارس الابتدائية، وفي بذل المركز جهوداً إعلامية للتوعية. إضافة الى تعيين معلمين جدد في المركز الوطني لمكافحة الأمية[2]. أما في شهر تموز/يوليو عام 1971، فقد جرى إدخال العديد من الإصلاحات على النظام التعليمي، وجاء ذلك بعد قيام الحكومة الجزائرية بدراسة شاملة للمشاكل والحاجات التربوية للبلاد[3].

تأسست بعد ذلك (اللجنة الوطنية للتعريب) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973 كفرع من فروع (اللجنة الوطنية للفكر والثقافة) التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية هدفت الى دراسة المشاكل المتعلقة بالتعريب، وضمت اللجنة نخبة من رجال الثقافة والفكر من الاختصاصات المختلفة بالإضافة الى مشاركة جميع الوزارات والمؤسسات الوطنية. وبدأت اللجنة أعمالها بتاريخ 10 أيار/مايو عام 1974، وتوزعت على خمس لجان فرعية، لجنة قطاع السيادة وتضم وزارات الدفاع والخارجية والعدالة والداخلية، ولجنة القطاع الاجتماعي وتضم وزارات الصحة والعمل، ولجنة القطاع الاقتصادي وتضم وزارات المالية والصناعة والتجارة والتخطيط والري والنقل والسياحة والبريد والأشغال العمومية، ولجنة القطاع التربوي[4].

أما في الخطة الرباعية الثانية (1974–1977) فقد تناول (شكل التعليم ومضمونه)، ويتلخص هذا المشروع في إلغاء الحواجز المصطنعة بين ما يسمى بالتعليم التقني وبالتعليم العام[5]. وتضمن أيضا برنامج لمحو الأمية. حيث شمل (90 ألف أمي) في القطاع الزراعي

---

(1) عبد الله الدايم:" السياسات التربوية العربية والاستراتيجية التربوية العربية"،المجلة العربية للتربية،العدد (1)، السنة(1)، تموز/يوليو،(تونس: 1981)، ص60.

(2) مجلة تعليم الجماهير، عرض حول محو الأمية، ص64–65.

(3) الصايغ، المصدر السابق، ص392.

(4) تركي رابح:"أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر:1–المعركة من اجل التعريب(1962–1978)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(6)،العدد(75)،السنة(6)، تشرين الثاني/ نوفمبر ، (بيروت: 1983)، ص99–100؛ معوض، التعريب والقومية، ص96–99؛ الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص178.

(5) الصيادي، مسيرة التعريب في المغرب العربي، ص56.

و(38.5 ألف أمي) في القطاع الصناعي و (400 ألف أمي) في القطاع الجماهيري وحددت مدة محو أمية هؤلاء بحوالي (24 شهر) لكل أمي[1].

انعقدت الندوة الوطنية الأولى للتعريب للفترة ما بين (14-17 أيار/مايو عام 1975) حيث أكد الرئيس هواري بومدين في هذه الندوة على التعريب حيث قال: ((ان التعريب لا يقصد به القضاء على أرزاق الناس الذين لهم تكوين باللغة الفرنسية لذلك فان حركة التعريب تندرج في حركة الثورة الشاملة))[2]. وحدد أيضا الاتجاهات الأساسية التي ينبغي ان يؤخذ بها في إطار التعريب، لأنه لم يعد واردا النقاش حول المبدأ، لكن ينبغي ان يناقش الطرق والوسائل التي سوف تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لتطبيق التعريب بصورة كاملة[3].وأكد الرئيس هواري بومدين أيضا على أهمية التعليم، قائلا : ((ان سياستنا في تكوين الأفراد لها أهمية خاصة لأننا نعتقد ان شعباً متعلماً سوف لن يكون عرضة للمجاعة ولا للاستغلال والعبودية))[4]. وخرجت الندوة بتصور واضح للتعريب الشامل ومخطط علمي دقيق لتحقيقه على مراحل وحددت الآجال التي ينبغي أن يحقق خلالها التعريب وحددت بثلاث مراحل وهي كالأتي:

1- مرحلة عاجلة ومدتها عامان (1976-1978).

2- مرحلة متوسطة ومدتها أربعة أعوام (1976-1980).

3- مرحلة بعيدة ومدتها ستة أعوام (1976-1982)، على ان تنطلق المراحل الثلاث دفعة واحدة وفي وقت واحد، وتحديدا في عام 1976، لكن تنفيذ هذه المراحل قد تأخر لبعض الوقت[5].

أصدرت اللجنة الوطنية للتعريب بعد ذلك بتاريخ 16 نيسان/ابريل عام 1976، بيانا تعليميا تضمن (18) هدفا تربويا وأشار الى موضوع (تنظيم التربية والتكوين، حيث أكد البيان على ان: ((رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية....وتنشئة الأجيال على حب الوطن))، وأكد أيضا على: ((ان التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة وذات أولوية))، لذلك، ((يمكن للدولة ان تستعين بكل شخص يكون تكوينه او اختصاصه لتعزيز أو تحسين النشاط التربوي))[6].

---

(1) مجلة تعليم الجماهير، تقارير العدد (الجزائر موقف محو الأمية)، ص203.

(2) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص163.

(3) محمود عبد المنعم مرتضى:" قضية التعريب في الجزائر، معركة إيديولوجية"، مجلة قضايا عربية، العدد (2)،السنة(6)،حزيران/يونيو،(بيروت: 1979)، ص205.

(4) الفيلالي، المصدر السابق، ص450.

(5) رابح، أضواء على سياسة التعريب :1-معركة من اجل التعريب، ص101.

(6) الياس الزين:"الوحدة العربية في فلسفة التربية والتعليم وأهدافها"،مجلة قضايا عربية،مجلد(7)،العدد(8)، السنة(7)، آب/أغسطس، (بيروت:1980)، ص116.

وقامت الحكومة الجزائرية بإلغاء التعليم الخاص بتاريخ 13 أيار/مايو عام 1976 وأعلن رسميا إلغاء التعليم في المدارس الخاصة[1] وتأميمها.

ومن جانب أخر احتوى الميثاق الوطني الجزائري الصادر عام 1976، بنودا خاصة بالتعليم والثقافة، وجاء ذلك تحت عنوان الثورة الثقافية[2].

يمكن دراسة التحولات الكبيرة في مجال التعليم من خلال الإطلاع على واقع التعليم العام والمعاهد والجامعات في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، وكما يأتي:

أولاً: التعليم العام:

طبقت سياسة التعريب في التعليم بالجزائر ابتداء من العام الدراسي (1965–1966)، بحيث كانت السنة الأولى الابتدائية وحدها هي التي تم تعريبها[3]. ثم تقرر تعريب السنة الدراسية الثانية من العام الدراسي (1967–1968)[4]. وبقي الوضع هكذا حتى عام 1970، حيث كان وضع التعليم العام على الشكل الأتي:

أ- المرحلة الابتدائية (تبلغ هذه المرحلة ستة أعوام):

السنة الأولى والثانية معربتان تعريبا كاملا. السنة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة تدرس فيها المواد الأجنبية باللغة العربية، أما المواد العلمية فتدرس باللغة الفرنسية وتبلغ الساعات التي تدرس بها باللغة العربية من (10–15ساعة) في الأسبوع.

---

(1) مجلة السياسة الدولية،شهريات(أيار/مايو 1976)، ص 206؛ معوض، الشخصية العربية، ص103.

(2) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور عام 1976 ؛ رابح، أضواء على سياسة التعريب :1–المعركة من اجل التعريب، ص93؛ رابح، مشكلة الأمية، ص210؛ وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني لمحو الأمية، المصدر السابق، ص234، ص236–237؛ الفيلالي، المصدر السابق، ص408.

(3) معوض، التعريب والقومية، ص103؛ معوض، الشخصية العربية، ص103؛ الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص173.

(4) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ط5، (بيروت: 1993)، ص128؛ الحسن، مشكلات التعريب، ص400؛ العقاد، المغرب العربي، ص493.

ب-المرحلة المتوسطة (تبلغ هذه المرحلة أربعة أعوام):

تدرس فيها المواد الأدبية (ما عدا مادة الجغرافية) باللغة العربية، أما المواد العلمية فتدرس باللغة الفرنسية، وتبلغ ساعات التي تدرس بها باللغة العربية من (8-10 ساعات) في الأسبوع، وفي تلك الأثناء كان هناك (15) مدرسة متوسطة معربة تعريبا كاملا.

ج-المرحلة الثانوية (تبلغ هذه المرحلة ثلاثة أعوام):

تدرس فيها جميع المواد ما عدا مادة التاريخ باللغة الفرنسية، وفي الوقت نفسه كانت ثلاث ثانويا معربة تعريباً كاملاً[1].

في تلك الأثناء كانت هنالك نقاشات في داخل الأجهزة الإدارية والحزب والصحافة حول مسالة التعريب، وما هي الوسائل والطرق التي يجب إتباعها من اجل تحقيق التعريب الكامل فظهرت ثلاثة اقتراحات للتعريب وهي:

المقترح الأول يدعو الى تعريب التعليم في كافة مراحل الدراسة، أي بالبدء بتعريب الصف الابتدائي الأول ثم تكمل العملية عاما بعد عام حتى نهاية الدراسة الجامعية، إلا ان هذا المشروع رفض لعدم قدرة الحكومة الجزائرية على توفير الجهاز التعليمي اللازم لذلك. أما المقترح الثاني فانه يدعو الى تعريب محلي جغرافي يركز على تعليم العربية في المناطق التي لم تنتشر فيها اللغة الفرنسية إلا ان هذا المشروع رفض لأنه يعتمد على الريف والبادية دون غيرها من المناطق، أما المشروع الثالث فانه يدعو الى التعريب النقطي أي اختيار مواد منهجية معينة وعدد من الصفوف في كل مدرسة وفي كل مرحلة وتعريبها بالكامل في كل أنحاء البلاد وبحسب الإمكانيات المتوفرة للتدريس باللغة العربية وبعد ذلك يتم زيادة ذلك بالتدريج[2].

عقدت الندوة السنوية لإطارات (كوادر) التربية (في ربيع عام 1971)، وضعت خطة للتعريب تعتمد على التعريب النقطي ونفذت على النحو الأتي:

أ-المرحلة الابتدائية للفترة ما بين عامي (1971-1972):

عربت السنة الرابعة وأصبحت كل مواد المناهج تدرس باللغة العربية وحدها مع بقاء تدريس اللغة الفرنسية في السنة الخامسة كلغة أجنبية.

ب-المرحلة المتوسطة للفترة ما بين عامي (1971-1972):

---

(1) احمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962-1972، ترجمة حنفي بن عيسى،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،(الجزائر: د.ت)، ص120؛ الحسن، ص401.

(2) تركي رابح:" أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: 2-سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر (1962-1982)"، مجلة المستقبل العربي، مجلد(6)،العدد (60)،السنة(6)،شباط/فبراير،(بيروت: 1984)، ص73-74؛ الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار، ص128-130؛ الحسن، مشكلات التعريب، ص401-402.

عربت ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى، وذلك بتدريس كل مواد المناهج باللغة العربية وحدها بالإضافة الى تدريس اللغة الفرنسية كلغة ثانية.

ج – المرحلة الثانوية للفترة ما بين عامي (1971–1972):

عربت ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى والثانية تعريباً كاملاً أي بتدريس جميع مواد المناهج ومن بينها المواد العلمية باللغة العربية، أما اللغات الأخرى فتدرس بصفتها لغات أجنبية، وأصبح عدد الثانويات التي يتم تعريبها تعريبا كاملا (5 ثانويات)[1].

أما في العام الدراسي (1972–1973)، فلقد جرى توسيع الخطة وكما يأتي:

أ–المرحلة الابتدائية:

عربت ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الخامسة وأمتد التعريب من ثلث المعرب من السنة الخامسة الابتدائي إلى قسم البكالوريا.

ب–المرحلة المتوسطة:

عربت ثلث الأقسام تعريبا كاملا في السنة الثانية، وثلثي الأقسام تدرس فيه كل المواد بالعربية ما عدا مادة الرياضيات والعلوم الطبيعية باللغات الأجنبية في السنة الثالثة أما السنة الرابعة فتدرس المواد بالعربية ما عدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافية باللغات الأجنبية[2].

ج–المرحلة الثانوية:

عربت كل الشعب الأدبية المفتوحة في السنة الأولى الثانوية إضافة الى تعريب ثلث الأقسام العلمية، إضافة الى تدريس مادة الفلسفة لكل الشعب الأدبية من السنة النهائية باللغة العربية[3].

أما في السنة الدراسية (1973–1974)، كان وضع التعليم كما يلي:

أ–المرحلة الابتدائية:

عربت السنة الأولى حتى السنة الرابعة تعريبا كاملا مع تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية. أما السنة الخامسة والسادسة فقد عربت ثلث الأقسام مع تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، وثلث الأقسام مزدوجة تدرس فيها المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية بالفرنسية.

ب– المرحلة المتوسطة:

عربت ثلث الأقسام في السنوات الأولى والثانية والثالثة تعريبا كاملا، وثلثي الأقسام تدرس كل المواد باللغة العربية ما عدا مادة الرياضيات والعلوم الطبيعية باللغة الأجنبية.. أما

---

(1) الإبراهيمي، من تصفية لاستعمار، ص123–124.

(2) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 2–سياسة تعريب التعليم، ص75.

(3) رابح، المصدر نفسه ، ص74؛ الحسن، مشكلات التعريب، ص401–402.

السنة الرابعة فتدرس كل المواد باللغة العربية ما عدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافية فتدرس باللغة الأجنبية.

ج-المرحلة الثانوية:

عربت السنة الأولى والثانية من الشعب الأدبية تعريبا كاملا، أما السنة الثالثة فتم تعريبها تعريبا كاملا، ما عدا مادة الجغرافية والرياضيات، أما السنة الأولى والثانية من شعب الرياضيات والعلوم فثلث الأقسام معربة والثلثا الأقسام تدرس فيه المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية بالفرنسية بالإضافة الى مادة الجغرافية والفلسفة[1].

بعد ذلك تم إعادة تشكيل المرحلتين الابتدائية والثانوية في عام 1976، وكان الهدف من ذلك تحسين أسس التعليم وذلك عن طريق، توحيد المباني والخدمات، أنتاج الكتيبات المدرسية، وتطوير المخازن المدرسية وتطوير النشاطات الرياضية والثقافية[2]. وقفز تعريب التعليم في الجزائر قفزة نوعية هامة، حيث أنشأت الحكومة الجزائرية (المدرسة الأساسية)، التي شرع في تنفيذها منذ العام الدراسي (1976-1977)، والمدرسة الأساسية: ((هي عبارة عن إدماج المرحلة المتوسطة مع المرحلة الابتدائية، بعد اختصار المرحلة المتوسطة من أربع سنوات الى ثلاث سنوات))، وهي مرحلة إجبارية بالنسبة للأطفال كافة، وتدرس فيها المواد باللغة العربية أما اللغة الفرنسية فأنها تدرس كلغة أجنبية فقط ابتداء من السنة الخامسة الابتدائية[3].

ومن الجدير بالذكر انه خلال السنة الدراسية (1975-1976) صدرت نصوص وتشريعات وتحديدا بتاريخ 16 نيسان/ابريل عام 1976، نذكر منها ما يأتي:

المرسوم رقم 76-65، والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين، والمرسوم رقم76-66، والمتعلق بالطابع الإجباري للتعليم الأساسي والمرسوم رقم 76-67، والمتعلق بمجانية التربية والتكوين، والمرسوم رقم 76-68، والمتعلق بمجلس التربية، والمرسوم رقم 76-69، والمتعلق بكيفيات وضع الخريطة المدرسية، والمرسوم رقم 76-70، والمتعلق بتنظيم وتسيير المدرسة التحضيرية والمرسوم رقم 76-71، والمتعلق بتنظيم وتسيير المدرسة الأساسية، والمرسوم رقم 76-72، والمتعلق بتنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي، والمرسوم رقم 76-73، والمتعلق بتطبيق المادة (10) من

---

(1) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 2-سياسة تعريب التعليم، ص75-76؛ الحسن، مشكلات التعريب، ص402.

(2) بو زيد هاميش:" الجزائر، المعلومات ودورها في ترشيد قرارات التنمية التربوية"، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (9-10)، العدد(27)، السنة (9)، أيلول/ سبتمبر- كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت : 1982)، ص113-114.

(3) معوض، التعريب والقومية، ص105؛ رابح، أضواء على سياسة التعريب: 2-سياسة التعريب التعليم العام، ص115.

الأمر (76-35)، والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين[1]. بالإضافة الى مرسوم رقم 76-167، المؤرخ في 5 تموز/يوليو عام 1976، والمتعلق بنشر الميثاق الوطني والذي يخصص بابا خاصا للثورة الثقافية، والمرسوم رقم 76-197والمتعلق بإصدار الدستور الجزائري الذي ينص في المادة (66) على ان:((لكل مواطن الحق في التعليم، التعليم المجاني،وهو إجباري بالنسبة للمدة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون،وتضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق التعليم،وتنظم الدولة التعليم وتسهر الدولة على ان تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع))[2].

ولمزيد من الإيضاح لتطور التعليم العام في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين. سندرج بعض الجداول التي توضح هذا التطور.

أ-المرحلة الابتدائية:

عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية للفترة بين عامي (1965-1978)، (الآف)[3]:

السنة	1965	1966	1967	1969	1970	1971
العدد	1.357.608	1.332.000	1.350.220	1.689.000	1.851.416	2.057.000

1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
2.244.844	2.409.367	2.525.365	2.663.248	2.785.164	2.875.000	2.894.100

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية قد ازداد بشكل تدريجي ابتداء منذ عام 1965 وحتى عام 1978 وجاءت هذه الزيادة نتيجة لسياسة الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تعميم التعليم في الجزائر ونتيجة لمجانية التعلم، ويمكن ملاحظة هذا

(1) مجلة التربية الجديدة: "التعليم في الجزائر بنيته وتطوره"،مجلة التربية الجديدة، مجلد(6)،العدد(17)،السنة (6)، نيسان/ابريل،(بيروت: 1979)، ص106-107.

(2) المصدر نفسه، ص106.

(3) أياد القزاز:"المراة والتعليم في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(4)،العدد(30)،السنة(4)، آب/ أغسطس، (بيروت:1981)، ص79 ؛ محمد أحمد الغنام:"من جديد في التربية"، مجلة التربية الجديدة، مجلد (3)،العدد(9)،السنة(3)، آب/أغسطس،(بيروت :1976)، ص30 ؛ وداد الشامي:"الملف الإحصائي(2)، التعليم" ، مجلة المستقبل العربي، مجلد(1-2)،العدد (2)،تموز/يوليو،(بيروت: 1978)، ص200؛ مجلة التربية الجديدة،التعليم في الجزائر، ص116.

التطور من خلال نسبة عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى مجموع الأطفال دون سن الالتحاق للفترة بين عامي (1970-1977) وكما هو موضح في الجدول الأتي[1]:

السنة	1970	1975	1977
%	76	86	90

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى مجموع الأطفال دون سن الالتحاق قد ارتفع حتى وصلت النسبة إلى (90%) في عام 1977.

ب-المرحلة المتوسطة:

إن عدد التلاميذ في المدارس المتوسطة قد ازداد عام 1977 قياسا بعام 1966، وجاء هذا نتيجة زيادة عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية، وعندما يتخرج هؤلاء من المدارس الابتدائية ينضمون إلى المدارس المتوسطة كما هو موضح في الجدول الأتي:

عدد التلاميذ في المدارس المتوسطة خلال الفترة بين عامي (1966-1978)،(الآلاف):[2]

السنة	1966	1978
العدد	156.700	744.400

ج-المرحلة الثانوية:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور أعداد الطلبة في المدارس الثانوية والمدارس التقنية وبشكل تدريجي وجاءت هذه الزيادة نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى تعميم التعليم وجعل التعليم مجانيا ، إضافة إلى قانون إلزامية التعليم ... الخ عدد الطلاب في المدارس

الثانوية والتعليم التقني للفترة بين عامي (1965-1978)، (الآلاف) [3]:

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية ،دراسة استطلاعية، (د.م:1992)، ص 20-21 ؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي(48)، ص 174.

(2) محمد خمار:" الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العربية"، مجلة الثقافة، العدد(46)، السنة(8)، آب/ أغسطس- أيلول/سبتمبر،(الجزائر:1978)، ص 127 ؛ الفيلالي،المصدر السابق، ص 453.

(3) جامعة الدول العربية،اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،المؤشرات الإحصائية للعالم العربي 1970-1979،ص 30؛ القزاز،المصدر السابق،ص 79 ؛ الصايغ،المصدر السابق،ص 388-389 ؛

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الثانوية	–	107.900	96.845	773.882	124.401	147.200
التقني	–	–	34.439	40.684	39.598	–
المجموع	131.712	–	–	–	198.000	242.335

1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
180.810	229.600	299.572	293.800	373.000	481.055	589.227	718.122
47.741	50.283	55.618	–	–	–	11.806	11.798
236.884	287.701	332.318	429.684	512.428	615.267	612.229	741.961

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معرفة نسبة أعداد الطلبة في المدارس الثانوية من مجموعة سن الالتحاق للفترة ما بين عامي (1965–1977) (%)[1].

النسبة	1965	1970	1975	1977
%	7	11	20	25

ثانيا: التعريب في معاهد التعليم الأصلي (الديني) :

تهدف معاهد التعليم الأصلي إلى تكوين المتخرجين منها تكوينا علميا بحيث يوفر للمتخرج كل الإمكانيات الثقافية التي تفتح له آفاق المستقبل وتمكنه من متابعة الدراسة في مختلف الكليات الجامعية لكي يعمل في مختلف الوظائف الإسلامية من أمامه وقضاء وإفتاء وتدريس[2].

أما المناهج التي تدرس في هذه المعاهد فهي مناهج وزارة التعليم الابتدائي والثانوي نفسها مع منهج أضافي يتمثل في العلوم الشرعية ومنطق وفلسفة إسلامية وتاريخ الفلسفة المقارن وتاريخ الأديان المقارن[3].

EPL, op.cit, 1968-1969, p.156; EPL, op.cit, 1970-1971,p.167; EPL, op.cit, 1971-1972,p.167; EPL, op.cit, 1972-1973, p.188; EPL, op.cit, 1973-1974, p.238.

(1) محمد احمد الغنام:"مستقبل التربية في البلدان العربية،الجزء الثاني، بدائل الأوضاع الدولية– العربية المستقبلية، امكاناتها وقيودها على التربية"،مجلة التربية الجديدة،مجلد(1–2)،العدد(3)،السنة (1)، آب/ أغسطس،(بيروت: 1974)، ص14؛ درجاج، المصدر السابق ص 240؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (48)، ص 174.

(2) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 2–سياسة تعريب التعليم العام، ص 85

(3) رابح ،أضواء على سياسة تعريب: 2– سياسة تعريب التعليم العام، ص 84 .

وطبقا للمرسوم الصادر بتاريخ 3 حزيران / يونيو عام 1968، فان إدارة التعليم الأصلي كلفت بالإدارة والإشراف على التعليم الديني بمختلف مستوياته[1].

فيما بعد نص الميثاق الوطني على دمج التعليم الأصلي والتعليم العام في نظام تعليمي عام وموحد فلقد نص الميثاق الوطني على ما يلي: ((انطلاقا من المبدأ الثابت لوحدة التعليم، وتوحيد التوجه الإيديولوجي للشباب وحتى يكفل لجميع الجزائريين في اقرب الآجال نفس التعليم، فمن الضروري ان يدمج التعليم الأصلي والتعليم العام في نظام عام وموحد وان يدمج النظامان التعليميان في الدين سواء في مرحلة الدراسة الابتدائية أو الثانوية))[2]. وتطبيقا لنصوص الميثاق الوطني ضم التعليم الأصلي إلى نظام التعليم العمومي في عام 1977[3].

من جانب أخر توجد في الجزائر الزوايا والتي يمكن أدراجها ضمن التعليم الأصلي والتي كان لها دور في المحافظة على كيان الإسلام ويجري فيها تحفيظ القران وتدرس فيها اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي والكثير منها عبارة عن معاهد علمية وليست من نوع (التكية) الصوفية ومنها: زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي، وزاوية سيدي مرسى (تنبدار) ولكن بعضها أنشاها شيخ صوفي ثم توارثتها الأجيال من بعده ، وقلما يدرس فيها غير القران وهذه الزوايا عرضه لمحاولات التجديد وبعضها أصبح تابعا لنظام التعليم الأصلي وأما بعضها الأخر فأنها اندمجت في نظام التعليم العام أو إنها اندثرت مع مرور الأيام[4].

ثالثاً: تعريب الجامعات والمعاهدة العليا:

تأسست جامعة الجزائر عام 1909، على يد الفرنسيين وظلت تابعة لوزارة التعليم الفرنسية حتى عام 1962 وكانت المواد التي تدرس فيها كلها باللغة الفرنسية [5] وكان اغلب أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة من اصل فرنسي إضافة الى ان البرامج التعليمية قد وضعت من قبل خبراء فرنسيين ، وبعد الاستقلال بقي الوضع على ما هو عليه[6].

قامت الحكومة الجزائرية بعد ذلك بعملية تعريب شامل لقطاع التربية والتعليم وجرت عملية تعريب التعليم العالي باتجاهين، الأول: تمثل في فتح فروع معربة في بعض الكليات في الوقت نفسه بقى هنالك فروع غير معربة مثل كلية اللغة العربية والتي افتتحت عام 1964،

---

(1) العربي، حاضر الدول الإسلامية، ص 113.

(2) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 2- سياسة تعريب التعليم، ص 84.

(3) العربي، حاضر الدول الإسلامية ، ص113

(4) محمد السيد سليم:"الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(5)،العدد (40)،السنة (5)،حزيران/ يونيو ،(بيروت: 1982)،ص 95، ص 99.

(5) الفيلالي، المصدر السابق ،ص456.

(6) الحسن،مشكلات التعريب،ص175

وشمل التعريب كلية الآداب بكامل فروعها في الجامعات الثلاث (الجزائر ووهران وقسنطينة)[1]، وذلك في عام 1970، إضافة إلى تأسيس أقسام عربية تضاهي الأقسام الموجودة من قبل والتي تستخدم اللغة الفرنسية[2] وافتتحت عام 1965 كلية الصحافة المعربة[3]. ثم افتتحت عام 1967 كلية الحقوق المعربة في كل من جامعة الجزائر ووهران وقسنطينة وعربت كلية الحقوق بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1970 ، لكن مادة القانون لم تعرب إلا في عام 1973[4]، ثم أنشا فرع الأدب العربي في كلية الآداب عام 1971، وأنشأ فرع الفلسفة عام 1972، وافتتحت عام 1971 كلية العلوم المعربة في جامعة الجزائر[5] .

أما الاتجاه الثاني فتمثل بجعل تعلم اللغة العربية إجباريا بالنسبة لجميع الطلبة في الكليات التي تدرس موادها باللغة الفرنسية وذلك في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1968 [6] . وكان أول قرار صدر بشأن تعريب التعليم العالي حيث أكد المرسوم رقم 588-68 الصادر بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1968 ، على وجوب اختبار اللغة العربية في جميع الامتحانات التي تجري بكليات الآداب والعلوم الإنسانية. كما صدر قرار وزاري بتاريخ 25 آب/أغسطس عام 1971 يحدد التدابير المتعلقة بتعريب التعليم العالي ومنها: ان يصبح تعليم اللغة العربية مدمجا في جميع الوحدات التابعة للتعليم العالي ابتداء من السنة الدراسية (1971-1972) ، ويكون حضور الطلبة لدروس اللغة العربية إجباريا والاختبار أيضا إجباريا ومن جهة أخرى أنشئت لجنة دائمة للتعريب في التعليم العالي تكون مهمتها الإشراف على تطبيق التدابير التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[7].

ان إصلاحات عام 1971، قد وضعت قواعد جديدة لدور الجامعة والتزاماتها، حيث جرى تنظيم الجامعات والمعاهد، وتنظيم البحث العلمي، والنشاطات الاجتماعية في الجامعة، وتطوير النشاطات الثقافية والرياضية والسياسية[8]. وشرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الهدف من إصلاح التعليم العالي في عام 1971، قائلا: ((ان الهدف هو الوصول إلى تكوين

---

(1) العقاد، المغرب العربي، ص 493.

(2) المصدر نفسه، ص 493.

(3) الحسن، مشكلات التعريب، ص 402.

(4) المصدر نفسه، ص402؛ الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص175.

(5) الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار، ص124.

(6) الحسن ، مشكلات التعريب، ص402.

(7) رابح، أضواء على سياسة تعريب: 2-سياسة تعريب التعليم، ص86؛ الصيادي، مسيرة التعريب، ص56؛ الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص175.

(8) هاميش، المصدر السابق، ص114.

جامعة مندمجة في حياتنا الاجتماعية ومتوافقة مع مطامحنا في تنمية متزنة وسريعة وتربة خصبة تزدهر فيها شخصيتنا وتتأصل لغتنا))[1].

صدر بعد ذلك مرسوم (برنامج تعليم العربية في السلك العالي) وذلك بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1972، بحيث ارتبطت اللغة العربية بمادة الاختصاص وما يتبعها من تمارين تطبيقية تعالج اللغة العربية[2]، وإكمالا لقرارات عام 1971، صدر مرسوم بتاريخ 25 آب/أغسطس عام 1973، والذي يهدف إلى جزأرة الجامعة وتعريب مناهجها وتغيير نظمها وتكوين الكوادر الإدارية والفنية[3] وتأييدا لهذا القرار خرج طلاب جامعة الجزائر في مسيرة صامتة تأييدا لعملية التعريب[4].

أما في الخطة الرباعية الثانية (1974–1977) ، فلقد تناول شكل التعليم ومضمونه والذي يؤكد على إلغاء الحواجز المصطنعة بين ما يسمى بالتعليم التقني وما يسمى بالتعليم العام، وتم إكمال عملية تعريب التعليم العالي فعربت الفروع التي أمكن توفير أساتذة لها في كل من كلية الحقوق وكلية الآداب والتاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع وعلم التربية وشعبة إعداد الأساتذة، إضافة إلى جعل تعلم اللغة العربية إجباريا لجميع المسجلين في الأقسام التي تدرس موادها باللغة الفرنسية[5].

يلاحظ عند نهاية عام 1978، ان التعليم العالي والبحث العلمي قد زاد سبعة أضعاف وقد افتتحت جامعات جزائرية جديدة في العاصمة الجزائرية ووهران وقسنطينة[6].

المعاهد الفنية:

أنشئت المعاهد الفنية عام 1969، على شكل مؤسسات تدريبية فنية تقنية والتي تشبه شكلا المؤسسات الفرنسية المسماة (الجامعة التكنولوجية)، ولقد أسهمت في وضع الخطط لتدريب المهندسين بشكل أكثر مرونة وتتناسب مع متطلبات التوظيف لما قبل مرحلة الإدارة التقنية المباشرة[7].

---

(1) رابح، أضواء على سياسة تعريب: 2–سياسة تعريب التعليم، ص85.

(2) الصيادي، التعريب وتنسيقه، ص175.

(3) محمد حافظ دياب: "علم الاجتماع في الجزائر، الهوية والسؤال" ،مجلة المستقبل العربي،مجلد(12)،العدد (134)،السنة(12)،نيسان/ابريل،(بيروت:1990)، ص97؛ محمد الحافظ دياب: علم الاجتماع في الجزائر، من كتاب (ألازمة الجزائرية)، ط2، ص314.

(4) مجلة الوطن العربي، المصدر السابق،ص 37.

(5) الصيادي، مسيرة التعريب، ص56.

(6) معوض، الشخصية العربية، ص103.

(7) هاميش، المصدر السابق، ص120.

ومن اجل معرفة مدى على تطور التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال معرفة تطور عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي للفترة بين عامي (1965–1978)، (بالالاف)[1]:

السنة	1965	1966	1967	1969	1970	1971
العدد	8.177	8.500	9.693	10.681	14.660	19.266

1974	1975	1976	1977	1972	1973	1978
30.070	34.371	52.324	52.424	24.334	27.122	52.983

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان عدد الطلبة في التعليم العالي قد ازداد بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965–1978)، فلقد كان عدد الطلبة في عام 1965، حوالي (8.177 طالب)، في حين قفز إلى عدد (52.983 طالب) في عام 1978. وذلك لنتيجة اهتمام الحكومة الجزائرية بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وجعل تطوير التعليم العالي هدفا من ضمن الخطط الإنمائية التي نفذتها الحكومة الجزائرية، ونتيجة للتوسع الكبير في التعليم الابتدائي والثانوي، كما هو موضح في الجداول السابقة واللاحقة.

رابعاً: تعليم الإناث :

بلغت نسبة الأمية بين صفوف النسوة الجزائريات في عهد الاحتلال الفرنسي(99%)[2]، لذلك اهتمت الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال بالمرأة بشكل عام وبتعليمها بشكل خاص. وللجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال استطاعت المرأة ان تدخل إلى الجهاز التربوي واحتلت مراكز المسؤولية فيه، إضافة إلى ظهور أعداد كبيرة من المدرسات والمحاميات والطبيبات ورئيسات لدوائر الدولة في مختلف القطاعات[3].

---

(1) احمد عبد السلام :" واقع التعليم العالي المعاصر في الوطن العربي"،المجلة العربية للتربية،مجلد(2)،العدد (2)، أيلول/سبتمبر،(تونس: 1982)، ص38؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:"الملف الإحصائي (39)،التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(5)،العدد،(4)، السنة(5)، حزيران/يونيو، (بيروت: 1982)، ص184؛ القزاز، المصدر السابق، ص79؛
EPL, op.cit, 1970-1971, p.167; EPL, op. cit, 1971-1972, p.167; EPL, op. cit, 1972-1973, p.133.

(2) رابح، مشكلة الأمية، ص207.

(3) جغلول، المصدر السابق، ص226–227.

وبنهاية عام 1978، أصبحت نسبة الأمية (70%)[1]، أي ان النسبة قلت قياسا لما كانت عليه في فترة الاحتلال الفرنسي وبرغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية إلا ان النسبة ظلت مرتفعة لأسباب اجتماعية أولا ولأسباب اقتصادية ثانيا.

ولأجل الإطلاع على التطور الحاصل في أعداد الفتيات المسجلات في المراحل التعليمية كافة في الفترة بين عامي (1965-1978)، وفق المراحل آلاتية :

أ-المرحلة الابتدائية:

زاد عدد التلميذات المسجلات في المدارس الابتدائية خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة الى تعميم التعليم، والزاميته، وتطوير الجهاز التربوي والتوعية الثقافية لذلك زادت أعداد التلميذات في المدارس الابتدائية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1965-1978)، (بالآلاف)[2]:

السنة	1965	1967	1969	1970	1971	1972
العدد	520.405	551.527	575.379	707.933	793.09	877.000

1973	1974	1975	1976	1977	1978
947.000	995.000	984.991	1.051.760	1.128.200	1.181.606

ويمكن ملاحظة هذه الزيادة من خلال نسبة عدد المسجلات في المدارس الابتدائية إلى مجموع الفتيات ممن هن في سن الالتحاق، للفترة بين عامي (1965-1975)، (%):

السنة	1965	1970	1975
%	43.4	47.2	61.1

هذه النسبة قد ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت بعد عام 1978 إلى 61.1%[3].

ب-المراحل الثانوية:

---

(1) رابح، مشكلة الأمية، ص207.

(2) الغنام، من جديد في التربية، ص30 ؛ جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المؤشرات الإحصائية، 1970-1979، ص27.

(3) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، الاجتماعية لغربي أسيا، اثر التحولات الاجتماعية، ص20-21.

نتيجة لزيادة أعداد التلميذات في المدارس الابتدائية في هذه الفترة. وبالتالي أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع أعداد الطالبات في المرحلة الثانوية وكما يأتي (العدد بالآلاف)[1]:

السنة	1965	1970	1971	1973	1974	1975	1976	1977	1978
العدد	40.099	66.370	68.562	122.267	141.769	172.769	210.603	209.990	264.826

يلاحظ من خلال هذا الجدول زيادة عدد الطالبات في المرحلة الثانوية بشكل تدريجي خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، لكن إذا أخذنا هذه الزيادة كنسبة مئوية يلاحظ قلة هذه النسبة قياسا بعدد الفتيات اللواتي هن في سن الالتحاق وكما سنوضحه في هذا الجدول:

نسبة الإناث المسجلات في المرحلة الثانوية إلى مجموع الفتيات اللواتي هن في سن الالتحاق للفترة بين عامي (1965-1977)، (%)[2].

السنة	1965	1973	1974	1975	1976	1977
%	30	32	33	34	34	36

ج-التعليم العالي والبحث العلمي:

شهد قطاع التعليم العالي ارتفاعا في أعداد الطالبات خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، نتيجة لاهتمام الحكومة بتعليم المرأة، وتشجيعه، ونشر التوعية الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع الجزائري، والتأكيد على أهمية تثقيف المراة وتعليمها وبيان أهمية دور المرأة في المجتمع الجزائري ومن خلال الجدول التالي سوف نبين تطور عدد الطالبات في

الجامعة خلال فترة بين عامي (1965-1977)، (ألالاف)[3] :

السنة	1965	1967	1969	1970	1973	1974	1975	1976	1977
العدد	630	1.272	1.601	4.166	6.864	8.422	9.684	11.659	12.138

وبنسبة مئوية يمكن ملاحظة التطور المحدود في انتساب الإناث إلى التعليم العالي، للفترة بين عامي (1968-1976)[1]:

---

(1) القزاز، المصدر السابق، ص79؛ جامعة الدول العربية،اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي 1970-1979، ص31؛ رابح، مشكلة الأمية، ص207.

(2) القزاز،المصدر السابق، ص79.

(3) االقزاز،المصدر السابق، ص79؛ عبد السلام،المصدر السابق، ص38؛

EPL, op. cit , 1968-1969, p. 159; EPL, op. cit, 1970-1971, p. 167; EPL, op. cit, 1971-1972, p. 167; EPL, op.cit, 1972-1973, p. 188.

السنة	1968	1976
النسبة المئوية %	22.5	23.2

على الرغم من ارتفاع عدد الطالبات خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين. إلا ان النسبة المئوية ظلت قليلة جدا قياسا لمجموع عدد الإناث اللواتي هن في سن الالتحاق.

(1) هنري عزام:المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة في القوة العاملة ودورها في عملية التنمية)، من كتاب (المرأة العربية بين نقل الواقع ومتطلبات التحرر)، مجموعة من الباحثين،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت:1999) ، ص78 ؛ هنري عزام:"المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(4)،العدد (34)، السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر ،(بيروت:1981)،ص95.

المبحث الثاني

تعريب المحيط الاجتماعي و وسائل الإعلام

1- تعريب المحيط الاجتماعي :-

من المفروض ان تبدأ عملية تعريب المحيط الاجتماعي منذ شهر تموز/يوليو عام 1962، لتوعية السكان باستخدام اللغة العربية بدلا من اللغة الفرنسية لكن استمرت الحياة اليومية في الجزائر بعد الاستقلال كما كانت قبل الاستقلال واستمر الناس باستخدام اللغة الفرنسية[1].

وعندما قررت الحكومة الجزائرية تعريب المحيط الاجتماعي، على ان يكون التعريب شاملا وعاماً لا تستخدم فيه اللغة الأجنبية إلى جانب اللغة العربية، وسيضطر المواطن إلى قراءة أسماء الشوارع والمجلات والعناوين وأسماء المنتجات والصناعات والشركات والمؤسسات باللغة العربية وحدها. مما يؤدي إلى مساعدة الجزائري على تنمية وإتقان اللغة العربية[2].

شمل تعريب المحيط الاجتماعي أسماء الشوارع والمحلات والمدن والقرى والميادين والساحات العامة ...الخ. فلقد تم إعادة الأسماء الوطنية القديمة للمدن والقرى، وتم تعريب الشوارع عن طريق إطلاق أسماء الشهداء عليها أو أسماء الشخصيات العربية الإسلامية، ومحو كل الأسماء الأجنبية التي كانت تسمى بها سابقا، إضافة إلى تعريب أسماء المدارس والمعاهد عن طريق إلغاء الأسماء القديمة واستبدالها بأسماء عربية أو قادة مسلمين أو قادة عسكريين عرب أو مسلمين[3]. وجرت عملية تعريب المحيط الاجتماعي مع حملات توعية قامت بها جبهة التحرير الوطني الجزائرية وأجهزة الأعلام من اجل حث المواطنين على إتقان اللغة العربية[4].أما بالنسبة لتعريب أسماء ألاماكن السياحية أو الأثرية فلقد صدرت عدة قواميس منها قاموس يتعلق بأسماء المدن أو ألاماكن الأثرية ويقع في ثلاث مجلدات، كتبت فيها الأسماء القديمة التي أطلقها الفرنسيون يقابلها الأسماء الوطنية الجديدة، لكي يتعرف عليها المواطن العادي ورجال الإدارة[5]. من جهة أخرى تم تعريب أسماء الصناعات والمتاجر والمنتجات الصناعية والمنتجات المسوقة داخل الجزائر([6]).

2- تعريب وسائل الإعلام :-

---

(1) عثمان سعدي: قضية التعريب في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت: د.ت)، ص33.

(2) تركي رابح،أضواء على سياسة التعريب التعليم : 3-واقع التعريب في الجزائر، ص56.

(3) معوض، التعريب والقومية العربية، ص132؛رابح، أضواء على سياسة التعريب:3-واقع التعريب في الجزائر، ص7.

(4) سعدي، المصدر السابق، ص33-34.

(5) رابح، أضواء على سياسة التعريب 3-واقع التعريب في الجزائر، ص7.

(6) المصدر نفسه،ص 7.

تعد وسائل الإعلام ذات أهمية كبيرة سواء في مجال توجيه الرأي العام أو تجنيدها لخدمة أهداف الأنظمة السياسية ، ولها دور كبير في تشكيل أذواق الناس . لذا فان عملية تعريب وسائل الإعلام لها تأثيرات مهمة ساعدت في تدعيم مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية وتعمل على تقليص سيطرة اللغة الفرنسية على الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر[1].

تتكون وسائل الإعلام أساسا من الإعلام المكتوب وهي المجلات والجرائد، أما الإعلام غير المكتوب فيتمثل بالإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية والسينما والمسرح[2].

أولا: تعريب الصحافة:

بقيت الصحافة الجزائرية في عهد الرئيس احمد بن بله على العموم على حالها لم تحدث بها تطورات كبيرة في خصائصها وذلك بسبب قصر فترة الرئيس احمد بن بله[3] أما في عهد الرئيس هواري بومدين فلقد حدثت تغييرات كبيرة في المجال الإعلامي.

فبعد الانقلاب مباشرة اختفت جريدة (الجي ريبو بليكان) وهي اليومية الخاصة الأخيرة وتوقفت أيضا جريدة (لوبويل) وتم تعويضها بيومية جديدة وهي جريدة (المجاهد) باللغة الفرنسية[4] واختفت اليومية المسائية (الجي سي سواء) بتاريخ 31 آب/أغسطس عام 1965 . أما الاسبوعيات فلم يصدر شيء جديد ما عدا (الجي اكتياليتي) وصدرت باللغة الفرنسية وذلك بتاريخ 24 تشرين الأول /أكتوبر عام 1965، وركزت الحكومة الجزائرية جهودها في القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإعلام وإلغاء الصحافة الخاصة وتوجيه الصحافة الحكومية والحزبية لجعلها أداة تستعملها الحكومة الجزائرية لصالحها[5].

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا خاصا بإلغاء الملكية الخاصة إلا أنها أممت شركة (هاشيت) عام 1966، وهي شركة كانت تتولى توزيع الصحافة في الجزائر، ثم قامت الحكومة الجزائرية بتأسيس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعروفة باسمها الفرنسي (سنيد). ووضع نظام لمراقبة ما يكتب في الجزائر وعنها في الخارج قبل توزيعها في الجزائر، ثم أصدرت الحكومة بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967 قوانين تجعل من اليوميات

---

(1) رابح،أضواء على سياسة التعريب: 3-واقع التعريب، ص35.

(2) معوض،التعريب والقومية، ص128.

(3) زهير احدادن:الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر،(الجزائر: 1991)، ص122.

(4) نازلي معوض:"الصحافة في أقطار المغرب العربي بين ماضي استعماري وحاضر عربي"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(3)،العدد(19)،السنة(3)،أيلول/سبتمبر،(بيروت:1980)، ص 80 ؛ معوض، التعريب والقومية، ص38 ؛ احدادن،المصدر السابق، ص129.

(5) احدادن،المصدر السابق، ص130.

مؤسسات تجارية وصناعية وتجعل مدراء هذه المؤسسات المسؤول المالي والإداري مع بقائه تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه السياسي والإعلامي.

وفيما يأتي تعريف بأهم الصحف اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية:

أ-الصحف اليومية :

1-جريدة الشعب: صدرت في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1962 باللغة العربية في العاصمة الجزائر، أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتتراوح ما بين (10-30 ألف نسخة يوميا) ، أما حجم المبيعات فحوالي (4-15 ألف نسخة يوميا).

2-جريدة الجمهورية: صدرت في شهر آذار/مارس عام 1963 باللغة الفرنسية بمدينة وهران أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتتراوح ما بين (12-30 ألف نسخة)، أما حجم المبيعات فحوالي (8-28 ألف نسخة يوميا).

3-جريدة النصر: صدرت في شهر أيلول/سبتمبر عام 1963 باللغة الفرنسية في مدينة قسنطينة وفي عام 1970، بدأت تصدر باللغتين العربية والفرنسية بعد ذلك عربت عام 1972 أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتراوح ما بين (10-25 ألف نسخة يوميا). أما حجم المبيعات فحوالي (5-25 ألف نسخة يوميا)[1].

4-صحيفة المجاهد: صدرت منذ شهر تموز/يوليو عام 1965 باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائر، أما عن السحب أو الأعداد المطبوعة يوميا فتتراوح ما بين (30-155 ألف نسخة)، أما حجم المبيعات فحوالي (25-120 ألف نسخة يوميا).

ب-الصحف الأسبوعية :

1- الجيري اكتواليتي: صدرت في عام 1955، باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائر، أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتبلغ حوالي (45الف نسخة أسبوعيا)، أما حجم المبيعات منها فهو حوالي (22 ألف نسخة أسبوعيا).

2-المجاهد: صدرت في عام 1957 باللغة العربية في العاصمة، أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتتراوح ما بين (20-25 ألف نسخة أسبوعيا).

3-ريفرلسيون افريكان: صدرت في شهر شباط/فبراير عام 1963 باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائر، أما حجم السحب أو الأعداد المطبوعة فتتراوح ما بين (18-25 ألف نسخة يوميا)، أما حجم المبيعات فحوالي (12-15 ألف نسخة يوميا).

4-الشباب: صدرت في عام 1970، باللغة العربية في العاصمة.

---

(1) معوض، التعريب والقومية، ص138 ؛ الصحافة في المغرب العربي، ص82.

ج-الصحف نصف الشهرية :

1- ريفولسيون أي ترافاوي: صدرت في شهر آذار/ مارس عام 1963، باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائر، ويتراوح حجم السحب ما بين (15-125 ألف نسخة شهريا).

2- الجيش: صدرت في عام 1968، باللغة العربية في العاصمة الجزائر، وهاتان الجريدتان تصدران بنفس الغلاف، إلا ان مضمون كل منهما لا يتشابه مع الأخر إلا جزئيا وهاتان الجريدتان تابعتان لأجهزة القوة المسلحة الجزائرية، أما عن سبب صدور هاتين الجريدتين هي مراعاة الاختلاف في المستوى الثقافي والاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري[1].

ثانياً: تعريب المجلات الثقافية:

ظهر العديد من المجلات الثقافية منذ الاستقلال وتنوعت أنشطتها وأشكالها الثقافية والفكرية والأدبية، نذكر منها:

1-المجاهد الثقافي: تشكلت في المشرق العربي تحت تأثير جمعية العلماء المسلمين. وصدرت باللغة العربية ، وهي ملحق لـ (المجاهد الأسبوعي التابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية)، من أبرز كتابها عبد الله شريط، القاسم سعد الله، العربي ولد خليفة وآخرون، استمرت هذه المجلة حتى نهاية الستينات.

2-المعرفة: أصدرتها وزارة الأوقاف، صدرت باللغة العربية، وهي مجلة فكرية دينية، لم تستمر إلا فترة قصيرة ثم توقفت.

3- دفاتر الأدب المقارن: صدرت منذ بداية الستينات باللغة الفرنسية بأشراف جمال الدين الشيخ في جامعة الجزائر، وهي مجلة تابعة لكلية الآداب نشرت دراسات أدبية ولغوية توقفت عن الصدور فيما بعد.

4- القبس: صدرت في بداية الستينات باللغة العربية وهي تابعة لوزارة الأوقاف وبإشراف العربي سعيدوني وتوفيق المدني وتعتبر مجلة ثقافية دينية إصلاحية تاريخية وإسلامية توقفت عن الصدور فيما بعد

5-الإنسانية الإسلامية: صدرت عام 1965. باللغتين العربية والفرنسية وهي تابعة لجمعية القيم الإسلامية. وهي مجلة تهدف إلى دراسة المشاكل الاجتماعية والثقافية حسب الفكر الإسلامي، من أبرز كتابها الهاشمي التيجاني، لكن المجلة لم تستمر إلا فترة قصيرة ثم توقفت.

---

(1) معوض، التعريب والقومية، ص138؛ المصدر نفسه، الصحافة في المغرب العربي، ص83.

6-الثقافة: صدرت عام 1969، من قبل وزارة الثقافة والإعلام، صدرت باللغة العربية وتصدر بشكل شهري، وتتسم بطابع أكاديمي من ابرز كتابها احمد الإبراهيمي، يحيى بو عزيز، توقفت عن الصدور في الثمانينات[1].

7- آمال: صدرت في عام 1969، هدفها تشجيع الإبداع الأدبي للشباب وعملت على تطوير الكتابة الأدبية الشابة مما أدى إلى ظهور جيل السبعينات الأدبي، من ابرز كتابها حمري بحري، مالك حداد، توقفت عن الصدور في الثمانينيات.

8- الثقافة والثورة: صدرت في فترة السبعينات من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصدرت باللغة العربية وتصدر بشكل دوري نشرت بحوثا ودراسات جزائرية وعربية، من ابرز كتابها مصطفى كاتب، عبد العالي رزاقي، توقفت عن الصدور فيما بعد.

9- الحلقة: صدرت في بداية السبعينات، وهي مجلة خاصة بالمسرح الوطني، أصدرت عددا واحدا ثم توقفت عن الصدور فيما بعد.

10- الشاشتان: هي مجلة سمعية – بصرية، تابعة لدائرة الإذاعة والتلفزة الوطنية، كانت تصدر بشكل شهري من ابرز كتابها موني براج، عز الدين مبروكي، توقفت عن الصدور فيما بعد.

11- الشعب الثقافي والملاحق الثقافي للجزائر الوطنية: صدرت عام 1971، باللغة العربية، وتعتبر هذه الجريدة ملحقا لجريدة الشعب في السبعينات وهي جريدة نصف شهرية، نشرت دراسات ومقالات فكرية عربية وعالمية وكان لها دور في المجال الثقافي الأدبي، من كاتبها الطاهر وطار، محمد سعيدي، محمد الميلي[2].

12- المجلة الجزائرية: صدرت باللغة الفرنسية وهي تابعة لمعهد الحقوق بجامعة الجزائر، وتعتبر مجلة جامعية للعلوم السياسية والاقتصادية والقانونية . ومنذ عام 1972 برزت على الساحة الإعلامية، وتصدر بشكل دوري من ابرز كتابها، احمد محيو، مجيد بن شيخ[3].

13- الاصالة: صدرت عام 1973، من قبل وزارة الشؤون الدينية، حاولت صياغة فكر ديني اجتهادي متفتح، ولإبراز الهوية العربية الإسلامية للجزائر، من ابرز كتابها مولود قاسم، مزيان شريط ، يحيى بو عزيز، توقفت عن الصدور في الثمانينيات [4].

توزيع الصحف:

---

(1) عمار بلحسن: الكاتبة والمنبر الغائب، المجلات الثقافية في الجزائر، من كتاب (الأزمة الجزائرية)، ط1، ص512.

(2) بلحسن، المصدر السابق، ص513.

(3) المصدر نفسه، ص514.

(4) المصدر نفسه، ص516.

كانت عملية توزيع الصحف من أهم المشاكل التي تعانيها الصحافة في الجزائر، لان شبكة التوزيع الموجودة منذ عهد الاستعمار الفرنسي قد وضعت حسب احتياجات الجالية الفرنسية التي كانت موجودة في المدن الكبرى والقرى التي انشاتها حكومة الاحتلال[1] وظلت هذه الشبكة موجودة بعد الاستقلال وحتى عام 1976، وكانت هذه الشبكة تغطي (280) بلدية من اصل (704) بلدية في الجزائر، أما في عام 1977، فلقد حدثت تطورات جديدة منها فتح محلات جديدة للبيع في عدد كبير من البلديات وبلغ عدد المحلات (1182) محلا أما عدد البلديات المستفيدة فبلغ (526) بلدية في عام 1978[2] وعانت عملية توزيع الصحف في الجزائر من مشكلة أخرى وهي قضية توزيع الصحف الأجنبية التي كانت تغطي على الصحف الوطنية منذ عهد الاستقلال لكن في عام 1969، تم تقليص عدد الصحف الأجنبية من (291) صحيفة إلى (261) صحيفة ومن ناحية عدد النسخ من (433.384 نسخة) الى (324.042 نسخة)، مع ذلك لم يحدث توازن بين الصحافة الوطنية والصحافة الأجنبية إلا بعد عام 1975[3].

أما الصحف العربية فان وضعها سيء للغاية مقارنة بالصحف الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، (من ناحية عدد الصحف و عدد النسخ)[4].

ثالثا: تعريب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفزيون):

أسست دائرة الإذاعة والتلفزة الجزائرية في شهر آب / أغسطس عام 1963[5]. ولم تقم الحكومة الجزائرية بأي تطوير لهذه المؤسسة إلا في عام 1966، حيث قامت بتطوير الإذاعة والتلفزيون وذلك بعدة طرق منها: زيادة المنحة التي تقدمها الحكومة للإذاعة والتلفزيون، وتوسيع شبكات الإرسال وتقويتها وتم إنشاء محطتين جديدتين للإرسال هما (عين البيضاء قرب قسنطينة والأخرى قرب وهران)، وأصبحت شبكات الإرسال تغطي جميع الأراضي الجزائرية تقريبا فأصبحت عام 1978، تغطي (98%) من الأراضي الجزائرية، وعملت الحكومة أيضا على توفير أجهزة الاستقبال[6].

---

(1) احدادن، المصدر السابق، ص134.

(2) عبد الله بو جلال:"الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (14)،العدد(147)،السنة(14)، أيار/مايو،(بيروت: 1991)، ص49؛ احدادن،المصدر السابق، ص135.

(3) إحدادن، المصدر السابق، ص135.

(4) بو جلال، المصدر السابق، ص49.

(5) ساجدة احمد السامرائي:" الإذاعة والتلفزة الجزائرية، الانطلاقة ومراحل تطويرها"،مجلة البحوث،العدد (17)،حزيران/ يونيو،(بغداد: 1986)، ص86.

(6) احدادن، المصدر السابق، ص1440-145.

أما الميزانية المخصصة للثقافة والإعلام، فكانت قليلة جدا، إلا أنها زادت بعد عام 1966. أما الميزانية المخصصة للإذاعة والتلفزيون فكانت مرتفعة قياسا إلى وسائل الإعلام الأخرى، فلقد قدرت بأكثر من (50%)، هذا بالإضافة إلى الإعلانات الحكومية والتي بلغت عام 1974 (70%) من مجموع الإعانة الحكومية للإعلام ، حتى وصلت إلى (79%) عام 1978[1]. من جانب آخر خصصت الحكومة الجزائرية للإذاعة والتلفزيون في مخططاتها الإنمائية الثلاثة أكثر من (310 ملايين دينار جزائري)، لتطوير الإذاعة والتلفزيون الجزائري[2].

الإذاعة الجزائرية:

كانت الإذاعة في زمن الاحتلال لا تذيع سوى البرامج الأجنبية باللغة الفرنسية أما اللغة العربية فكانت لساعات محدودة. لكن بعد الاستقلال تم تعريبها وتقسيمها إلى ثلاث قنوات القناة الوطنية الأولى وتذيع باللغة العربية ولمدة 24 ساعة يوميا. أما القناة الوطنية الثانية تذيع ببعض اللهجات المحلية لأوقات محدودة، أما القناة الثالثة فتذيع بعض اللغات الأجنبية ومنها الفرنسية وهذه القناة موجهة إلى الخارج[3].

من جانب أخر يلاحظ انجذاب الجمهور إلى المحطات الوطنية قياسا الى المحطات والإذاعات الأجنبية، فلقد بلغت نسبة المستمعين للقناة الإذاعية الوطنية الناطقة باللغة الفرنسية (54.3%)، أما نسبة المستمعين للقناة الوطنية الناطقة باللغة العربية (51.6%). أما محطة البحر الأبيض المتوسط Medil فبلغت النسبة (47.4%) وراديو مونت كارلو (6.9%)[4].

ولتوضيح أكثر يلاحظ الجدول التالي الذي يبين ازدياد عدد أجهزة الراديو في الجزائر ، وعدد الأجهزة لكل (ألف شخص) للفترة بين عامي (1965-1975)[5]:

	عدد الأجهزة المستعملة والمرخص بها (الآلاف)	عدد الأجهزة المستعملة والمرخص بها لكل (ألف شخص)

(1) المصدر نفسه، ص144.

(2) السامرائي،المصدر السابق، ص86.

(3) رابح،أضواء على سياسية التعريب :3-واقع التعريب، ص54-55؛ معوض،التعريب والقومية العربية، ص131.

(4) محمد طلال: واقع الدراسات والبحوث الإعلامية في الوطن العربي 1985-1990، من كتاب(وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر)،مجموعة من الباحثين،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،(تونس: 1992)، ص101.

(5) قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية:"الملف الإحصائي(54)،إحصاءات الاتصال في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(7)،العدد(72)،السنة(7)،شباط/فبراير،(بيروت : 1985)، ص180؛ راسم محمد الجمال: الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت : 2001)، ص111.

السنة	1965	1970	1975	1965	1970	1975
عدد الأجهزة المستعملة (الآلاف)	–	–	3000	–	–	187
عدد الرخص الممنوحة (الآلاف)	480	870	–	40	60	189

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ وعلى الرغم من قلة المعلومات إلا ان هذه الفترة شهدت زيادة في عدد أجهزة الراديو، ومن جانب أخر زاد الإقبال على شرائها.

2-التلفزيون:

بدا البث التلفزيوني بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر عام 1956، وكانت المحطة تبث (31ساعة) في الأسبوع باللغتين العربية والفرنسية وبقي الوضع كما هو بعد الاستقلال[1].

بدأت شبكات الإرسال التلفزيوني تتسع منذ عام 1968 حيث تم إنشاء محطة الإذاعة والتلفزيون في قسنطينة ثم انشات محطة أخرى في وهران بعد ذلك تم إنشاء محطات للربط في مختلف أنحاء الجزائر وأصبح التلفزيون الجزائري يغطي جميع الأراضي الجزائرية ما عدا بعض النواحي النائية فيها[2].

عملت الحكومة الجزائرية على تعريب التلفزيون واستطاعت ان تعرب (80%) من المواد المتلفزة وأول ما عرب هو نشرات الأخبار وأصبحت منذ منتصف الستينات تذاع باللغة الوطنية. أما الملخص أو في نهاية الإرسال تذاع باللغة الفرنسية وابتداء من السبعينات عربت برامج الرياضة تعريبا شاملا[3] وعربت البرامج الثقافية أيضا وتم التقليص من الأفلام الوثائقية والتربوية باللغة الفرنسية لكن بقيت هنالك برامج غير معربة ففي عام 1976 كان التلفزيون يبث (6ساعات ونصف) في اليوم الواحد منها (69%) باللغة الوطنية و(31%) باللغة الفرنسية[4]

واجهت عملية تعريب التلفزيون صعوبات عديدة لان التلفزيون يعتمد على الصورة والكلمة معاً . ومن جانب أخر فان الحكومة بذلت جهودا كبيرة لتوفير أجهزة التلفزيون للسكان . ومن جهة أخرى تحاول إيصال الكهرباء للقرى المعزولة أو البعيدة لكي يتمكن الناس من مشاهدة التلفزيون بسهولة في بيوتهم[5]. ومن ناحية أخرى واجهت الحكومة الجزائرية صعوبة توفير

---

(1) احدادن، المصدر السابق، ص 142- 134.

(2) المصدر نفسه، ص144-145.

(3) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 3-واقع التعريب، ص 55 ؛ معوض، التعريب والقومية، ص 131-132 ؛احدادن،المصدر السابق، ص 145.

(4) احدادن، المصدر السابق، ص 145.

(2) رابح، أضواء على سياسة التعريب: 3- واقع التعريب، ص 55.

الأجهزة للسكان حتى عام 1970، لذلك قامت الحكومة بتخفيض أسعار الأجهزة لتشجيع المواطنين على اقتنائها أما بعد توسيع شبكات الإرسال وإقبال الناس على الشراء، أصبح هذا الجهاز قليل الوجود في السوق لكن بعد عام 1978 بدأت الجزائر تنتج هذا الجهاز[1] . ولمزيد من الإيضاح نورد هذا الجدول الذي يبين الزيادة الحاصلة في عدد الأجهزة للفترة بين عامي

(1968-1976) ، (الآلاف)[2]:

السنة	1968	1971	1975	1976
عدد الأجهزة	70.000	160.000	500.000	525.000

يبين الجدول الزيادة الحاصلة في عدد الأجهزة خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، حيث استمرت الحكومة الجزائرية في توفير أجهزة التلفزيون للسكان حتى وصل عددها عام 1980 (975.000 ألف جهاز).

(1) احدادن،المصدر السابق، ص 145.

(2) عزي عبد الرحمن: وسائل الإعلام والمجتمع الريفي، أزمة المنطق وتمدن الرسالة، من كتاب(وسائل الإعلام)، ص 189؛ الجمال، المصدر السابق، ص116؛ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، الملف الإحصائي (54)، ص178؛ احدادن، المصدر السابق، ص 145.

المبحث الثالث

تعريب الفنون والآداب

توجد في الجزائر عدة لغات يتكلمها فئات مختلفة من الناس، فاللغة العربية مقتصرة على ميادين خاصة بالثقافة، أما اللغة العامية والتي يتكلمها العامة من الناس فهي لغة لا يمكنها ان تكون أداة للتعبير الأدبي لقصورها اللغوي، أما اللغة الفرنسية فهي أكثر أتساعا وقدرة على التعبير، وأما اللهجة البربرية فلديها قدرة على التعبير وذات مقاييس جمالية وأدبية لكنها غير مدونة[1]. وقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة في مجال التعريب ، فضلا عن جهودها في نشر المجلات الثقافية والفنية ومنها:

1- السينما :

عملت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال على العناية بالجوانب الثقافية والفنية فتم إنشاء (المركز القومي للسينما الجزائرية)، الذي أسهم في ظهور ونمو السينما الثورية والتقدمية ويتبع هذا المركز أكثر من (400) دار للعرض السينمائي، وأول فلم أنتج بعد الاستقلال هو (السلام الوليد) لجاك شارلي، ونال هذا الفلم الجائزة الأولى للسينما الشابة في مهرجان موسكو عام 1964([2]).

من الجدير بالذكر ان المركز السينمائي الفرنسي كان يشرف على السينما الجزائرية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال أصبح المركز الوطني للسينما الجزائرية هو المشرف على القطاع السينمائي للفترة ما بين عامي (1964-1967)، وكانت له صلاحيات إدارية واقتصادية مما أدى إلى فشله وانقسامه إلى مؤسستين هما المركز الجزائري للسينما والديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية (الاونسك) ، فكان (المركز الجزائري للسينما) لديه صلاحيات إدارية ثم اتجه إلى العمل التثقيفي كحفظ التراث وتشجيع الأبحاث، أما (الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية)، فلديه صلاحيات واسعة في الميدان الصناعي و التجاري للسينما إضافة إلى رعاية تجهيزات الدولة وإنتاج الأفلام القصيرة والطويلة وتوزيعها. ثم تأسس (ديوان الأحداث الإخبارية الجزائرية والوكالة الوطنية للنشر والإشهار) (الإعلام)[3].

---

(1) سعاد محمد خضر:الأدب الجزائري المعاصر،منشورات المكتبة العربية،(بيروت:1967)، ص87-88.

(2) فيصل صوفي:" أضواء حول السينما الجزائرية"،مجلة الثقافة الجديدة،العدد(5و6)،السنة (5)، حزيران/ يونيو،(عدن: 1976)، ص50.

(3) محمد حمدان: "النظم السينمائية في المغرب العربي"،مجلة البحوث،العدد (1)،شباط/ فبراير،(بغداد: 1979) ، ص248.

بدأت عملية تأميم السينما الجزائرية وتوابعها منذ عام 1964، حيث تم تأميم دور العرض وتتولى أدارتها بلديات الولايات الموجودة فيها، ومن ثم تم تأميم التوزيع بين عامي(1966–1967)، حيث تم احتكاره من قبل (الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية) أو بـ(الاونسك)، واستطاع هذا الديوان إنتاج أكثر من (75) فيلما طويلا وأكثر من (200) فيلم قصير، في هذه الفترة القصيرة[1].

وتم تأسيس (أرشيف الفيلم) في الجزائر عام 1965 وذلك بفضل معاونة مؤسسة (هنري لانغوا)، ويمتلك الأرشيف دارا للعرض في العاصمة وفي خمس مدن جزائرية إلا انه برغم ذلك لا يمتلك المجموعة الكاملة من الأفلام الجزائرية برغم قلة عددها[2].

أما عن الجمعيات الخاصة بالسينمائيين المنتجين، فقد تكون (اتحاد الفنون السمعية والبصرية) عام 1972. بعد ان تجمع السينمائيون ومنذ عام 1963 في إطار (منظمة السينمائيين الجزائرية)، ثم تجمعوا في عام 1965 في إطار (جامعة الفنون والآداب)، وفي عام 1967 في إطار (نقابة الفنون والآداب)، هذا بالإضافة إلى تكوين الجمعيات الخاصة بحماية المؤلفين ورعاية حقوقهم مثل (الديوان الوطني لحقوق المؤلفين) في عام 1973[3].

وتكونت إدارة خاصة للسينما في عام 1975 واهتم فرع منها بالشؤون الإدارية، وفرع أخر بالإنتاج والتوزيع كما تكون عام 1978 مركز للتوزيع السينمائي[4]. ومن جانب أخر يوجد في الجزائر (350 دارا للعرض السينمائي) وهو عدد كبير بالنسبة لأي قطر من أقطار الوطن العربي كله بما في ذلك مصر، التي يوجد فيها (250 دار عرض فقط)[5].

أما الإنتاج السينمائي فكان على ثلاث أشكال وثلاثة موجات، تعبر كل منها عن هموم الإنسان الجزائري وطموحاته في هذه الفترة وكما يأتي:

1–أفلام الموجة الأولى:

أفلام هذه الموجة تتناول موضوعات تتعلق بالثورة الجزائرية وحرب التحرير والآثار المترتبة على حرب التحرير. أما الأفلام التي تتناول موضوع الثورة فهي عديدة أهمها: (الخارجون على القانون/توفيق فارس عام 1969)، و(عرق اسود/سمير علي مازيف عام

---

(1) سمير فريد:"السينما العربية في السبعينات"،مجلة المستقبل العربي، مجلد(3)،العدد(21)،السنة(3)، تشرين الثاني/نوفمبر،(بيروت:1980)، ص127؛ حمدان،المصدر السابق، ص241–242.

(2) سمير فريد: السينما العربية في السبعينات، من كتاب(الهوية القومية في السينما العربية)،مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، ط1،(بيروت: 1986)، ص122.

(3) حمدان، المصدر السابق، ص244.

(4) المصدر نفسه، ص246.

(5) فريد، السينما العربية في السبعينات، من كتاب (الهوية القومية)، ص98.

1972)، و(منظمة محرمة/احمد هلام عام 1972)، و(وقائع سنوات الجمر/محمد الأخضر حاميينا عام 1974) وهذا الفلم حصل على الجائزة الأولى في مهرجان (كان) عام 1975. أما الأفلام التي تتحدث عن حرب التحرير، مثل (الليل يخاف من الشمس /مصطفى بديع عام 1965)، و(ريح الاوراس/محمد الأخضر حامينا عام 1966) وهذا الفلم حصل على الجائزة الذهبية لمهرجان (كان) عام 1966، و(الطريق/محمد سليم رياض عام 1968. و(الجحيم في سن العاشرة/حسن الطبر ومحمد الأخضر حاميينا عام 1968) ، و(الأفيون والعصا /احمد راشدي عام 1974)، (دورية نحو الشرق/عمار العسكري عام 1972)[1]. ومن أمثلة الأفلام التي تتحدث عن الآثار التي تركتها حرب التحرير فلم، (سليم حديث العهد /جاك شاربي عام 1964)، و(الإرث/محمد بو عماري عام 1964)[2].

2-أفلام الموجة الثانية:

وهو الجيل الذي عاش في شبابه بداية عهد الاستقلال، واهم ما يميز أفلام هذه الموجة إنها تعبر عن الواقع الاجتماعي للجزائر بعد الاستقلال وعن أهم المشاكل التي يعانيها الجزائري في تلك المرحلة، وهذه الأفلام عندما تتناول موضوع الحرب تبتعد عن المبالغات والبطولات الأسطورية التي أصابت أفلام الموجة الأولى، أما أهم أفلام هذه الموجة فهي (الفحام/ سيد علي مازيف)، و(الغولة (اللي فات مات)/مصطفى كاتب عام 1972)، و(الأسرة الطيبة/جعفر وامرجي)و (ريح الجنوب/محمد سليم رياض عام 1975)[3].

3-أفلام الموجة الثالثة:

هذه الموجة تختلف عن الموجتين السابقتين، وتعد مرحلة جديدة ونضجا للسينما الجزائرية ويمثل هذه المرحلة ثلاثة أفلام هي (عمر قتلته الرجولة/مرزاق علوش عام 1976)، وهو فلم اجتماعي ساخر، وفلم (مغامرات بطل/مرزاق علوش عام 1978)، وهو فلم خيالي وفلم (حسن التاكسي/محمد سليم رياض)، وهو فلم كوميدي[4].

مرت السينما بمراحل تطور عديدة، إلا أنها ظلت تعاني من عدم إقبال الناس عليها مما أدى إلى تحولها إلى مشروع خاسر وذلك لعدة أسباب منها عدم تخلص الناس من سيطرة، وتأثير السينما التجارية الفرنسية على ذوقهم وميولهم، هذا بالإضافة إلى تجاهل السينما الجزائرية

---

(1) عمار رمزي: ارتباط نشوء السينما العربية بحركة التحرير العربي، من كتاب(الهوية القومية في السينما العربية)، ص81-82؛ هاشم النحاس:الهوية القومية والسينما العربية، دراسة استطلاعية مستقلة، من كتاب (الهوية القومية في السينما العربية)، ص213-214

(2) رمزي، المصدر السابق، ص82؛ النحاس، المصدر السابق، ص214-219.

(3) النحاس، المصدر السابق، ص216-219.

(4) المصدر نفسه، ص219-223.

لمشاكل الواقع ولجوئها إلى أفلام حرب التحرير وعدم اهتمامها بالمشاكل التي يعانيها الناس بعد الاستقلال[1].

2- المسرح :

شهد المسرح الجزائري تطوراً كبيراً بعد الاستقلال وخصوصاً بعد ان تم تأميم قاعات العرض وإنشاء الفرق الوطنية التي ضمت خيرة العناصر المسرحية من كتاب وممثلين ومخرجين وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1963-1972)، قدمت الفرقة الوطنية العديد من المسرحيات سواء كانت النصوص محلية أو عربية أو عالمية، فمثلا على الصعيد العربي قدمت نصوص عربية لكتاب و أدباء عالميون أمثال علي سالم وتوفيق الحكيم ويوسف إدريس وغيرهم، وقدمت نصوص عالمية لكل من بريخت ومايكوفسكي وغوغول وغوركي وغيرهم[2].

ونتيجة لتطور المسرح الجزائري ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

1- الاتجاه الثوري:

يمثل هذا الاتجاه الكاتب أو المخرج عبد القادر علولة الذي كتب عدة مسرحيات منها (العلق، الخبرة، المنتوج، الأقوال)، وظهر كاتب ياسين، من أهم أعماله المسرحية (محمد خذ حقيبتك، حرب الإلفين، ملك الغرب، فلسطين المخدوعة).

2- الاتجاه التراثي:

يمثل هذا الاتجاه الكاتب والمخرج ولد عبد الرحمن كاكى، له عدة مسرحيات منها (حرب 132، القراب والصالحين، أفريقيا قبل واحد، بنى كلون) وغيرها من المسرحيات التي تتخذ من التراث الشعبي موضوعا لها.

3- الاتجاه الشعبي:

يمثل هذا الاتجاه الممثل والكاتب رويشد، له عدة مسرحيات منها (البوابون، الغولة، حسن الطيرو)[3].

من جانب أخر ظهر مسرح الهواة (مسرح الشباب)، وهذا المسرح يقدم أعمالا تختلف تماما عن أعمال المسرح المحترف، لأنه يعتمد على التأليف الجماعي ولمسرح الشباب مهرجان سنوي ينظم في مدينة مستغانم[1].

---

(1) سيد سعيد:" أزمة السينما العربية والبحث عن مخرج"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(7)،العدد(66)،السنة (7)، آب/أغسطس،(بيروت: 1984)، ص68.

(2) جروة علاوة وهبي:" المسرح الجزائري تجربة رائدة"،مجلة آفاق عربية،العدد(1)،السنة(10)، أيلول/ سبتمبر،(بغداد: 1984)، ص133.

(3) المصدر نفسه، ص 133.

3-الفن القصصي:

بدا الفن القصصي في الجزائر عام 1920 باللغة الفرنسية أما الرواية المكتوبة باللغة الفرنسية فلم تبرز عالميا إلا منذ فترة الخمسينات وتعد رواية (ابن الفقراء/مولود فرعون عام 1950) و (الهضبة المنسية/لمولود معمري)، و(الدار الكبيرة/محمد ديب عام 1952)، وهي البداية في التحول للرواية الجزائرية [2]. بلغ عدد الروايات الجزائرية التي كتبت بالفرنسية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1945-1964)، حوالي (37 رواية) ، أما عددها خلال الفترة ما بين عامي (1965-1978)، فقد بلغ (17 رواية)[3]، من أهمها : (الأفيون والعصا/مولود معمري عام 1965)، والنجمة والنجم المضلع/كاتب ياسين عام 1966)، و(البلابل الساذجة/آسيا جبار عام 1967)، و(رقصة الملك/محمد ديب عام 1968، والله في البربرية عام 1970)، و(الطلاب/رشيد بو جدرة عام1969، وضرب شمس عام 1972)، و(يحيى بدون حظ/نبيل فارس عام 1970 ومسافر في المغرب عام 1971)[4].

أما الرواية الجزائرية المكتوبة باللغة العربية فلقد ظهرت متأخرة قياسا بالرواية الجزائرية المكتوبة باللغة الفرنسية. وتعد رواية (ريح الجنوب/عبد الحميد هذومة عام 1971) أول رواية جزائرية مكتوبة باللغة العربية[5].بعد ذلك ظهر العديد من الروايات الجزائرية المكتوبة باللغة العربية، من أهمها (ما لا تذره الرياح/عرعار عام 1972، ورواية الطموح) واللاز والزلزال/الطاهر وطار عام 1974)[6].

القصة القصيرة:

---

(1) مخلوف عامرة:"ملامح الحركة الثقافية في الجزائر قبل حرب التحرير"،مجلة الكاتب العربي،العدد(54)، السنة(20)، كانون الأول/ديسمبر،(دمشق: 2001)، ص73؛ وهبي، المصدر السابق، ص133.

(2) فريد أبو حيدر:" لمحة عن الرواية الجزائرية باللغة الفرنسية"،مجلة آفاق عربية،مجلد(3)، العدد(3)، السنة (3)، تشرين الثاني/نوفمبر،(بغداد: 1977)، ص6-7.

(3) يوسف حسن نوفل: بيئات الأدب العربي،دار المريخ للنشر،(الرياض: 1984)، ص240.

(4) حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيير الأحوال والعلاقات،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت: 2000)، ص776-778؛ أبو حيدر، المصدر السابق، ص7-11.

(5) عبد الله ركيبي: تطور النثر الجزائري الحديث1830-1974،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النافع للطباعة،(الجزائر: 1976)، ص199-211؛ سعد علوش: الرواية والإيديولوجية في المغرب العربي 1960-1975، دار الكلمة للنشر،ط1،(بيروت: 1981)، ص87-88، ص257-263؛ طلال سالم الحديثي:"الرواية الجزائرية المكتوبة اللغة العربية"، مجلة آفاق عربية،العدد(10)،السنة(3)، حزيران/يونيو،(بغداد: 1978)، ص78-79؛ نوفل،المصدر السابق، ص241.

(6) ركبي ، المصدر السابق، ص199؛ علوش، المصدر السابق، ص87، ص253-256؛ الحديثي، المصدر السابق، ص79-81.

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ويعد الكاتب احمد رضا رائد الفن القصصي الذي كتب رواية (غادة أم القرى عام 1947)، بعد ذلك تطورت القصة القصيرة وخصوصا بعدما اندلعت الثورة الجزائرية[1]. وبعد الاستقلال أصاب القصة القصيرة شيء من الركود بسبب تدهور الأوضاع العامة للجزائر ونتيجة لظروف الكتاب، لان دوافع كتابة القصة إثناء ثورة قوية، لكن بعد الاستقلال قل إنتاج الكتاب أو قارب على ان يتوقف عند بعضهم[2].

أما الموضوعات التي تناولها الكتاب بعد الاستقلال فكانت تتعلق بالثورة و مشاكل الهجرة وأثار الاحتلال الفرنسي على الجزائر وتطور العلاقة ما بين الرجل والمراة والعادات والتقاليد الموجودة في الجزائر، وتطور الأوضاع العامة بعد الاستقلال[3]، لذلك ظهرت العديد من القصص القصيرة في هذه المرحلة. ومن أهم هذه القصص : (بحيرة الزيتون/أبي العيد دودو)، (الرصيف النائم/ زهور ونيس) و(دقت الساعة/البهي فضلاد)، و(الطعنات/الطاهر وطار)، و(الشمس لا تشرق من باريس/حنفي بن عيسى)، و (فتاة الغزوات/عمان سعدي)، و(ومضة خاطفة/عبد الرحمن ماضوي)[4]. و(أغنية المساء/احمد الرفاعي). و(عرجونة/زليخة المسعودي)[5].

شهدت الفترة ما بعد عام 1978 تطورا في ميدان الفن القصصي وزيادة الإنتاج الروائي بشكل كبير نسبيا وذلك لأسباب عديدة منها التغيرات الاجتماعية والإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة، إذ يمكن اعتبار سنة (1978–1979)، سنة الرواية الجزائرية لان في هذه السنة حققت وحدها ما لم تحققه خلال السنوات السابقة لهذا التاريخ[6].

---

(1) نوفل، المصدر السابق، ص240–241.

(2) ركيبي، المصدر السابق، ص176.

(3) المصدر نفسه، ص 177.

(4) المصدر نفسه، ص178–183.

(5) المصدر نفسه، ص188–193.

(6) الأعرج والسيني:" التجربة الروائية في الجزائر"،مجلة قضايا عربية، مجلد(7)، العدد(6)،السنة(7)، حزيران/يونيو، (بيروت:1980)، ص243–244.

المبحث الرابع

الفن الموسيقي والغناء في الجزائر

تمتلك الجزائر إرثا ثقافيا وموسيقيا ضخما وتنتشر في الجمعيات والنوادي المتزايدة باستمرار وهنالك أنواع من الموسيقى تصل الى الناس عن طريق شيوخ متمكنين من الموسيقى الجزائرية. لذلك ما زالت الجزائر تحتفظ بإرثها الشعبي حتى يومنا هذا[1].

وينقسم هذا التراث الموسيقي الى قسيمين هما: الموسيقى الحضرية والموسيقى الريفية والبدوية، ومن الجدير بالذكر عنه عندما اندلعت الثورة الجزائرية برز دور الأغاني والأناشيد الوطنية المنادية بالاستقلال والتحرر، وبعد الاستقلال، اتجهت الحكومة الجزائرية الى إحصاء الثورة الثقافية وبعدة طرق منها: تنظيم ملتقى الموسيقى يجمع فيه كل المهتمين بهذا الميدان وتنظيم المهرجان الوطني للرقص الشعبي والمهرجان الوطني للموسيقى التقليدية[2]. الأسبوع الثقافي الوطني بقسنطينة الذي تقدم فيه كل أنواع الفنون وأسست الفرق الوطنية للرقص الشعبي وتم تنظيم ملتقى ثقافي وطني عام 1968، ضم جميع رجالات الفكر والثقافة من كل المستويات ونتج عنه تأسيس (المعهد الوطني للموسيقى) عام 1968، الذي كلف بإدارة شؤون الموسيقى في الجزائر، واهتمت الحكومة الجزائرية بمادة التربية الموسيقية في المدارس العامة، إلا ان ندرة الكوادر والمدرسين الأكفاء لهذه المادة لجأت الحكومة الجزائرية الى الأنشطة العامة فشجعت المدارس على تشكيل فرق موسيقية أو مجموعات صوتية أو مهرجانات ومسابقات فنية وكانت الأناشيد عبارة عن أناشيد وطنية وأغاني فلكلورية وبعض الأناشيد والأغاني البسيطة التي يؤلفها المدرسون إضافة الى الأناشيد والحركات الإيقاعية الأجنبية التي كانت موجودة في المدارس الجزائرية[3].

ظهرت في عام 1970، مجموعة من الأناشيد والانشودات المختارة من الشعر العربي الجزائري على شكل نصوص في صور محفوظات بكتب الأطفال المدرسية أو قصائد قصيرة في مطالعاتهم العامة وبلغت حوالي (60 أنشودة)، فضلا عن وجود الأناشيد والأغاني الأجنبية التي زاحمت الأناشيد العربية في المدارس والشوارع وفي الوقت نفسه ظهرت أناشيد للأستاذ ألامين بشيشي الذي كان أول مسئول لمصلحة الموسيقى في وزارة التربية، إضافة الى بروز ملحنين في

---

(1) عبد الحميد بن موسى:" واقع التربية الموسيقية في الجزائر"،مجلة الموسيقى العربية، العدد(3)،تشرين الأول/أكتوبر،(بغداد: 1983)، ص43.

(2) المصدر نفسه، ص 44.

(3) عبد الله عثمانية:" لمحة عن التربية الموسيقية في المدرسة الأساسية الجزائرية "،مجلة الموسيقى العربية، العدد(4)،كانون الأول/ ديسمبر،(بغداد: 1984)، ص39.

مجال التدريس أو في المجال الثقافي أمثال (الصادق التيجاني ومحمد بن حانوت وغيرهم)، ومن جانب أخر ظهر عام 1970، البرنامج التلفزيوني للأطفال الذي أسهم في انتشار هذه ألاغاني والانشودات[1].

تأسست مدرسة خاصة بمدينة بودوا (في ضواحي العاصمة الجزائرية) عام 1971 لإعداد كوادر يمثلون النواة لتعليم الموسيقى في أرجاء البلاد وتستقبل المدرسة (120 طالب)، تتراوح أعمارهم ما بين (12–14 سنة) يتمتعون بنظام داخلي ومخصصات شهرية وفيه نظام دراسي مضبوط ففي الصباح مواد التعليم العام العادية وفي المساء المواد الموسيقية. ومن اجل اختزال الوقت تم وضع برنامج مستعجل لتعليم الموسيقى يمتد الى (7) سنوات. أربع منها للمرحلة الابتدائية وثلاث للمرحلة الثانوية بعد ذلك ينضمون الى المعهد الوطني للموسيقى لاستكمال دراستهم ووفق مستوياتهم ما بين (1–3 سنوات)، بعد ذلك يرسلون الى الخارج لاستكمال دراساتهم العليا[2].

ثم صدر قانون خاص ينظم التربية والتكوين في الجزائر وذلك في عام 1976، ونص القانون على التربية الفنية والجمالية كمهمة أساسية من مهمات المدرسة الجزائرية الذي جعل من مادة التربية الموسيقية مادة إجبارية في البرامج الدراسية الرسمية[3].

وفيما يخص الآلات والإيقاعات المستعملة في الجزائر فهي كثيرة نذكر منها: الطبل المدني (نوع المزرورنة)، الطبل السوداني، الطبل الاوراسي، الطبل القبائلي (جبال جرجرة، ووادي الصومام)، الطبل التيندي (مستعمل في فرق الرقيبات والطوارق بالصحراء)، التارية، القلال، (نوع توات)، القارية، البندير، القصعة (لوادي سوف جنوب شرق الجزائر)، الدف المربع العطار تشتشاكة (آلة إيقاعية تستخدم في الفرق النسائية)، الوقار الحديدية، المؤنوج، النافرات (المزدوجة)، الدربكة ، الطبل القيادي لرئيس قبائل الطوارق[4]. ظهرت على اثر ذلك مجموعة كبيرة من المطربين والمطربات[5].

---

(1) عثمانية، المصدر السابق، ص 40–41.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص45–46.

(3) عثمانية، المصدر السابق، ص41.

(4) عبد الحميد بن موسى: "نماذج من الآلات والإيقاعات في الجمهورية"،مجلة الموسيقى العربية،العدد(1)، تموز/يوليو،(بغداد:1982)، ص69–75.

(5) عبد العزيز جاسم:" إشكالية العلاقة بين السياسة والغناء في الحياة العربية"،مجلة الفكر العربي،العدد(39)، (طرابلس: 1986)، ص91.

المبحث الخامس

تقويم تجربة التعريب

سعت الحكومة الجزائرية إلى نشر اللغة العربية في جميع أنحاء البلاد وبأسرع وقت ممكن إلا ان عملية التعريب لم تخل من المشاكل والعراقيل التي أثرت على سيرها[1]. ميزات التعريب ومن ثم على المعوقات التي أثرت على سير عملية التعريب ذاتها.

أولا: ميزات التعريب:

تأثرت عملية التعريب بميزات عدة لعل أبرزها :

1- ان قرار تنفيذ عملية التعريب كان قرارا سياسيا رسميا، اتخذه الرئيس هواري بومدين على الرغم من المصاعب التي واجهها في مجال التنفيذ إلا انه أولى عنايته الخاصة بهذه العملية.

2- كانت عملية التعريب شاملة جميع جوانب الحياة العامة في الجزائر، فلم يقتصر على تعريب التعليم بل شملت أيضا تعريب الإدارة والاقتصاد والمحيط الاجتماعي والثقافي على حد سواء.

3- ان عملية التعريب كانت ذات تأثيرات شرقية صحيحة ذات أسس شرقية، لان الحكومة الجزائرية اعتمدت على أقطار المشرق العربي في تنفيذها حيث استقبلت الجزائر أعدادا كبيرة من المعلمين والأساتذة المتخصصين في هذا المجال وخاصة من مصر والعراق وفلسطين[2].

4- هنالك عوامل أخرى ساندت عملية التعريب من أهمها: التأييد الشعبي لها وخاصة في الريف، والكوادر الجيدة التي استطاعت إدارة وتطبيق عملية التعريب بصورة جيدة[3].

ثانيا معوقات التعريب:

من الصعب إحصاء المشاكل والمصاعب والعقبات التي واجهت عملية التعريب والتي لا يزال بعضها موجودة لحد الآن، ونذكر هنا بعض المشاكل والعقبات التي واجهتها.

1- انقسام الرأي العام بين مؤيد ورافض لعملية التعريب، فعندما جرت المناقشات حول قضية التعريب بعد الاستقلال والتي استمرت حتى منتصف السبعينات أدت إلى بروز ثلاثة مواقف من عملية التعريب تمثلت بـ (دعاة الفرنسية) الذين يعارضون عملية التعريب ودعاة الازدواجية الذين

---

(1) رابح، أضواء على سياسة تعريب :1- المعركة من اجل التعريب، ص 93.

(2) مصطفى الفيلالي: تقويم تجربة التعريب في الجزائر ،من كتاب(التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية)، مجموعة من الباحثين، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت: 1986)، ص295.

(3) المصدر نفسه، ص295-296.

يعارضون تحقيق التعريب الشامل ودعاة التعريب والاصالة الذين يؤمنون بتحقيق عملية التعريب الشامل في الجزائر[1].

2-تأخر عملية تعريب الإدارة وتعريب الموظفين الذين يستخدمون اللغة الفرنسية مما أدى إلى زيادة الطلب على المتعلمين باللغة الفرنسية لملء الفراغ الذي أوجده رحيل الموظفين الفرنسيين بعد الاستقلال، إضافة إلى نقص الإمكانيات البشرية المعربة مع عدم الاهتمام الكافي بتكوين الكوادر المعربة لتتولى الإدارة ومن جانب أخر اقتصر التوظيف على المتعلمين باللغة الفرنسية في معظم المناصب الهامة في الدولة هذا إذا علمنا ان المدرسة الوطنية العليا للإدارة كانت لا تقبل إلا الطلبة الحاصلين على الثانوية باللغة الفرنسية حتى عام 1974[2].

3-فشل الحكومة الجزائرية في إيجاد التوافق الزمني بين تعريب التعليم وتعريب الإدارة وتعريب المحيط الاجتماعي، فكان على الحكومة ان تقوم بتعريب التعليم ثم الإدارة ثم المحيط الاجتماعي لكن في الحقيقة كانت عملية التعريب شاملة وكانت هذه المراحل المختلفة متداخلة مع بعضها البعض [3].

4-الصعوبات التي واجهت الحكومة الجزائرية في عملية تعريب القطاع الاقتصادي للبلاد، لان هذا القطاع كان تحت سيطرة دعاة الفرنسية والرافضين للتعريب بحجة ضرورات الإنتاج والمتطلبات التقنية ، مما أدى إلى حرمان ذوي الكفاءات والشهادات من العمل في هذا القطاع، وخصوصا من ذوي الثقافة العربية[4].

5-عدم الاهتمام الكبير بتعريب المؤسسات التعليمية بعد الاستقلال مباشرة، وعلى الرغم من ان تعريب التعليم ابتدأ من العام الدراسي (1962-1963)، بإدخال اللغة العربية في المناهج الدراسية بمعدل ساعة واحدة في اليوم في المرحلة الابتدائية وثلاث ساعات في الأسبوع في المرحلة الإعدادية والثانوية إلا ان هذه العملية كانت بطيئة ولا تحقق الغاية المطلوبة [5]. إضافة إلى ان تعريب التعليم العالي غير متناسق بين أعداد الخريجين وسوق العمل مما أدى إلى حدوث بطالة فنية بالنسبة لحملة الشهادات وخاصة (الحقوق والعلوم الإنسانية)[6].

---

(1) رابح، أضواء على سياسة التعريب :1-المعركة من اجل التعريب ، ص94-95، ص98؛ الفيلالي، إشكالية الثقافية ، ط1، ص402-403 ؛ معوض ، التعريب والقومية ، ص166، ص168 ؛ معوض ، الشخصية العربية، ص105-107.

(2) احمد، دراسات تربوية، ص24-25.

(3) الفيلالي، تقويم تجربة التعريب، ص297.

(4) حسن، البربر والمسالة الثقافية، ص267.

(5) احمد، دراسات تربوية، ص25.

(6) الفيلالي، تقويم تجربة التعريب، ص297.

6- ظهور مشاكل اجتماعية ونفسية في داخل المجتمع الجزائري ،قد أثر سلبا على سير عملية التعريب إذ اعتاد المواطن الجزائري وخصوصا المثقف على ما هو فرنسي لغة وفكرا وثقافة وكانت اللغة الفرنسية ما زالت هي اللغة اليومية للمواطن الجزائري سواء في المنزل أو في الشارع أو في العمل[1].

7- من الناحية الثقافية عملية التعريب مست بعض الخصوصيات الثقافية للسكان في مناطق معينة في الجزائر مثل منطقة القبائل التي تستخدم (اللهجة الامازيغية) والتي قاومت عملية تعريبها ثم تطور الأمر إلى مقاومة السلطة منذ عهد الرئيس هواري بومدين ظهرت على الساحة السياسية المشكلة البربرية أو بما تعرف المشكلة الامازيغية ولازالت قائمة لحد ألان[2].

المشكلة البربرية (المشكلة الامازيغية):

كانت القبائل البربرية تسكن المناطق الشرقية في الجبال بصورة خاصة، وبسبب ظروف السيطرة العثمانية والاحتلال الفرنسي فيما بعد، ظل هؤلاء يعيشون في حالة شبه انعزال وانغلاق لا يتكلمون في الغالب إلا لهجتهم البربرية[3]. والبربر يشكلون نسبة (30 %) من مجموع السكان في الجزائر[4].

عندما أحتل الفرنسيون المغرب العربي، كان هدفهم الرئيسي ترسيخ سيطرتهم في المنطقة وجعلها جزء تابعا لفرنسا لذلك حرصوا على فرض حالة من التغريب الثقافي والاجتماعي للقضاء على الهوية العربية الإسلامية ونشر اللغة الفرنسية[5]. ونشر التفرقة بين السكان وتقسيمهم على أساس عرقي ، وعملت فرنسا على التفريق بين العرب والبربر بأساليب علمية مدروسة وتكريس فكرة ان العرب هم قوم غرباء جاءوا من الخارج واحتلوا هذا المكان وان البربر لا ينتمون إليهم، لأنهم من جنس لا يرتبط بالجنس العربي بأي صلة[6].

---

(1) معوض، التعريب والقومية، ص152-153.

(2) الفيلالي، تقويم تجربة التعريب، ص297.

(3) محمد عابد الجابري:" حول الحوار القومي- الديني"، مجلة المستقبل العربي،مجلد(12)،العدد(130)،السنة (12)،كانون الأول/ديسمبر ،(بيروت: 1989)، ص 39؛ عز الدين المناصرة: المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب إشكالية التعددية اللغوية،دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،(عمان: 1999)، ص7.

(4) بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص48، ص100.

(5) حسن، البربر والمسألة الثقافية، ص36.

(6) محمد المختار العرباوي:"المجتمع العربي المعاصر،اطروحات المدرسة التاريخية الاستعمارية حول شمال أفريقيا"،مجلة المستقبل العربي،العدد(195)،السنة(18)، أيار/مايو،(بيروت: 1995)، ص103.

ثم تولت فرنسا إنشاء (معهد اللهجات البربرية) لدراسة أصولها وتوحيدها في لغة واحدة وتدوينها ووضع قواعد لها وذلك في عام 1913 في المغرب[1] وفي الجزائر قامت فرنسا عام 1929 بتأسيس كلية بربرية في ارزو لتكون شبيهة بمدرسة الإدارة العليا في باريس من اجل إعداد أبناء بعض الزعماء لتولي الإدارة والحكم لكن التجربة انتهت بالفشل الكامل[2].

بعد ذلك أصدرت فرنسا الظهير البربري في المغرب عام 1930وبموجبه وقع البربر تحت طائلة القانون الجنائي الفرنسي ودعت إلى تطبيق العرف القبلي بدلا من الشرع الإسلامي فيما يتعلق بـ(الأحوال المدنية)[3].ومن جانب أخر سعت فرنسا إلى اختراق البربر ثقافيا وتوظيف شرائح من النخبة القبائلية لتنفيذ مشاريعها السياسية والثقافية[4].

تعود جذور ما يسمى (بالمسالة الامازيغية). في الجزائر إلى عام 1949. حينما طرحت موضوع التمثيل السياسي للامازيغية في الهياكل السياسية، ومنذ ذلك الوقت والمسالة مؤجلة في جدول أعمال جبهة التحرير الوطني الجزائرية والدولة[5].

عندما قامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بعملية التعريب الشامل ظهرت هنالك ثلاثة اتجاهات دعاة الفرنسة ودعاة الازدواجية ودعاة التعريب والاصالة وتزعم جماعة دعاة الفرنسة جماعة من البربر بدعم من الفرنسيين من اجل إثارة النعرات الطائفية والعرقية في الجزائر، فلقد ورد في إحدى المنشورات الصادرة عن الأكاديمية البربرية التي تأسست في باريس عام 1963 ما يلي: ((أيها البربر، استيقظوا من سباتكم العميق الذي ظللتم تغطون فيه لقرون عديدة دون ان تشعروا بان هناك من يتربص بكم، إنهم يحاولون ان يفصلوا عنكم أبناءكم وإذا لم تتداركوا أمر التعريب، فان أبناءكم سيصيرون أعداء لكم بعد وقت ليس ببعيد))[6].

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين بمدينة تيزي اوزو عاصمة منطقة القبائل البربرية وما أنجزته في هذه المدينة لم تنجزه في أية مدينة أخرى ومن ضمنها

---

(1) حسن، البربر والمسألة الثقافية، ص262.

(2) محمد علي مادون: عروبة البربر الحقيقية المغمورة،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر،(دمشق: 1992)، ص122.

(3) محمد صالح الهرماسي: مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، ط2،(دمشق: 2002)، ص71.

(4) مادون، المصدر السابق، ص122؛ حسن،البربر والمسألة الثقافية،ص263؛ بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص101-102.

(5) ثينو نور الدين: "الدولة الجزائرية المشروع العصي"، مجلة المستقبل العربي،العدد(242)،السنة(21)، نيسان/ابريل،(بيروت: 1999)، ص30.

(6) احمد، دراسات تربوية، ص24؛ حسن، البربر والمسألة الثقافية، ص 262.

العاصمة ومثال على ذلك انه في عام 1968، قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص مبلغ قدره (550 مليون دينار جزائري) لتحويل خطة ثلاثية للنهوض بمنطقة القبائل واتخذت إجراءات مشابهة لتنمية القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تعيين من هم من اصل قبائلي في الوظائف الحكومية الجيدة[1]، إلا أن الأوضاع تأزمت بعد صدور الميثاق الوطني عام 1976 الذي أكدت مادته الثالثة على ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، ورفض الدستور الوطني الاعتراف بالبربرية (الامازيغية) كلغة وطنية[2]، مما أدى إلى الشعور بالخوف من التعريب وتعميم اللغة العربية أو تذويب الامازيغيين (البربر) والذي يؤدي إلى عدم الاعتراف بخصوصيتهم الثقافية، ولهذه الأسباب حدثت اضطرابات وصدامات بين المجموعات البربرية وبين السلطة وخصوصا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات[3].

8- الصعوبات السياسية الخارجية المتمثلة بالدوائر العلمية والثقافية والسياسية في فرنسا والتي ساهمت في عرقلة سير عملية التعريب فكانت بدايتها اتفاقية ايفيان عام 1962، التي نصت صراحة على استمرار العلاقة الثقافية بين البلدين[4]، وبعد ذلك أصدرت وزارة شؤون الجزائر بتاريخ 11 آب/أغسطس عام 1962 لائحة لإنشاء المكتب الجامعي والثقافي للجزائر لإدارة ما يقارب (60) منشأة ثقافية وتعليمية فرنسية في الجزائر وأصبحت العلاقات الفرنسية الجزائرية من صلاحيات وزير الدولة للشؤون الجزائرية ومنذ شهر آب /أغسطس عام 1966 أصبحت إدارة الجزائر تابعة لوزير الخارجية[5].

في شهر نيسان/ابريل من العام نفسه أبرمت الحكومتان اتفاقية جديدة للتعاون الثقافي والفني في الجزائر لمدة عشرين عاما ثم أبرمتا بشهر آب/أغسطس عام 1970. اتفاقية جديدة للتعاون الثقافي والفني والمتضمنة بنود اتفاقية عام 1966. والتزمت بموجبها الحكومة الجزائرية بدفع رواتب الفرنسيين العاملين في مجالات التعاون الثقافي لديها حيث بلغت حوالي (56 مليون

---

(1) عبد السلام البغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت: 2000)، ص141.

(2) المناصرة، المصدر السابق، ص23؛ بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص103.

(3) محمد الميلي:"الجزائر والمسألة الثقافية، مدخل تاريخي"،مجلة المستقبل العربي،مجلد(5)،العدد(41)، السنة (5)، تموز/يوليو،(بيروت: 1982)، ص52؛

George Joffe: Algeria: Cultural Diversity and National Unity, Middle East International , No. 124, May, (London: 1980),p. 12-13;

المناصرة ، المصدر السابق، ص23؛ البغدادي، المصدر السابق، ص141.

(4) معوض، التعريب والقومية، ص176-178.

(5) حسن، البربر والمسألة الثقافية، ص366؛ معوض، التعريب والقومية، ص178-179؛ معوض، الشخصية العربية، ص95-96.

فرنك) كما التزمت بدفع (60%) من المكافاءات الفرنسية العاملة في تلك المجالات مما زاد الأعباء المالية الجزائرية[1].

أما في ميدان التعليم فانه منذ عام 1973، لم يعد للعناصر الفرنسية أهمية تذكر في ميدان التعليم الابتدائي في الجزائر، لكنها تركزت في المرحلة الثانوية[2].

بالرغم من ذلك ظلت المراكز الفرنسية لها أهميتها وعلى الرغم من قلة عددها والبالغة (5 مراكز) موزعة في العاصمة الجزائرية ووهران وقسنطينة وعنابة وتلمسان. ويضم كل مركز مكتبة أدبية علمية وفنية ضخمة وتنظم العروض المسرحية الفرنسية والحفلات السينمائية والموسيقية والمعارض الفنية والمؤتمرات الأدبية، إضافة إلى وجود ثمانية وعشرون بيتا ثقافيا منتشرة في أرجاء الجزائر[3].

برغم كل المشاكل والعراقيل التي واجهت عملية التعريب، إلا أنها استطاعت ان تحقق إنجازات كبيرة في الحقول المختلفة وخاصة في مجال التربية والتعليم[4].

---

(1) معوض، التعريب والقومية، ص182–183؛ الشخصية العربية، ص97.

(2) المصدر نفسه، ص185؛ الشخصية العربية، ص98–99.

(3) المصدر نفسه، ص186–187؛ الشخصية العربية، ص99.

(4) رابح، أضواء على سياسة تعريب:3–واقع التعريب، ص61.

الخاتمة

الخاتمة

بعد استقلال الجزائر عام 1962، واجهت الحكومة الجزائرية برئاسة احمد بن بلة العديد من المشاكل التي كانت بحاجة إلى إيجاد حلول جذرية وآنية وشاملة لها ، ونظراً لافتقار الحكومة الجزائرية إلى الخبرة والكفاءة لإدارة البلاد ، ونظرا لتدهور الأوضاع العامة في البلاد ولكون المشاكل التي كانت تعانيها الجزائر خطيرة ولا تتحمل الانتظار ، لجأت الحكومة الجزائرية الى الحلول الآنية والسريعة للمشاكل التي كانت مطروحة أمامها ، واستطاعت ان تحل بعض المشاكل البسيطة وأن تحرز تقدماً في حل بعض المشاكل المعقدة ، لكن الحلول السريعة والآنية وغير المدروسة خلقت مشاكل اخطر واعمق وخصوصا في الجانب السياسي حيث أدت إلى حدوث انقسامات وصراعات سياسية . ناهيك عن جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قيام العقيد هواري بومدين بانقلاب عسكري بتاريخ 19 حزيران / يونيو عام 1965.

عندما تولى العقيد هواري بومدين الحكم (1965–1978) بدأت مرحلة جديدة ومهمة في حياة الجزائر، نقلتها نقلة نوعية في المجالات كافة ، وجعلت منها قوة إقليمية وذات سمعة دولية مرموقة ، فقد عمل على وضع خطة علمية مدروسة للنهوض بالدولة الجزائرية الحديثة لتضاهي بلدان العالم المتطورة ، ففي الجانب السياسي جعل الجزائر بلدا مستقرا نسبيا واعتمد على نظام الحزب الواحد الذي قاد الحركة التحريرية وهو حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، بسبب ان الظروف العامة لا تسمح بوجود اكثر من حزب واحد ، ومن اجل فرض سيطرة الحكومة على البلاد تقرر الاعتماد واتباع هذه الطريقة السياسية لكي يضمن الاستقرار السياسي حتى يتفرغ للنهوض بالاقتصاد الجزائري والاجتماعي والثقافي ، حتى يأتي الوقت المناسب للعمل بنظام تعدد الأحزاب ، لكن الرئيس هواري بومدين توفي عام 1978، ولم ياخذ بنظام تعدد الأحزاب ، وعمل على التخلص من معارضيه الواحد تلو الأخر ، ونجح في إصدار دستور عام للجمهورية الجزائرية عام 1976، الذي وضعت فيه المبادئ الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة ، وفي الجانب الإداري عمل على تعريب النظام الإداري وتكوين الكوادر الإدارية الجديدة التي حلت محل الكوادر الفرنسية والأوربية بعد الاستقلال ، إلا ان تعريب الإدارة لم يكن متكاملا ، فقد عملت القوى (الفرانكفونية) أي من ذوي الثقافة الفرنسية على كبح جماح عمليات التعريب ومحاولات الإبقاء على الحضور الفرنسي في اللغة وثقافتها لكي يستمر دورهم في قيادة الدولة الجزائرية الجديدة.

وفي الجانب الاقتصادي عملت الحكومة الجزائرية على وضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة على أساس ان الاستقرار الاقتصادي يولد استقرارا سياسيا ، وفي عهد الرئيس هواري بومدين ، وضعت خطط اقتصادية ثلاث هي الخطة الثلاثية (1967 – 1969) ، والخطة الرباعية الأولى (1970 – 1973) ، والخطة الرباعية الثانية (1974 – 1977) ، وتم تنفيذها بنجاح ففي الخطة الثلاثية ركزت الحكومة الجزائرية اهتمامها على قطاع الزراعة ثم الصناعة ثم الخدمات على التوالي ، أما في الخطتين الرباعيتين الأولى والثانية فركزت الحكومة الجزائرية على قطاع الصناعة ثم الزراعة ثم الخدمات على التوالي ، ويأتي التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة في محاولة لبناء بنية اقتصادية تحتية قوية ومتطورة تنقل الجزائر إلى مرحلة أعلى لكي تواكب التطور العالمي ، واستطاعت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة ان تحرز تقدما كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي الجانب الاجتماعي حددت المشاكل التي كان يعانيها المجتمع الجزائري آنذاك ، وعملت على إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل ، واهتمت الحكومة بأهم شريحتين في المجتمع وهما الطبقة العاملة والمرأة الجزائرية باعتبارهما شريحتين اجتماعيتين وقع عليهما غبن وهضم للحقوق . وعملت الحكومة الجزائرية أيضا على زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة من جانب أخر.

أما في الجانب الثقافي فان الحكومة الجزائرية أولت اهتماما متميزا و كبيرا له حيث أطلقت عملية التعريب الشاملة في الجزائر لتحريرها مما أصابها في سنوات الاحتلال الطويلة وعملية الفرنسة ومن اجل إعادة الهوية العربية الإسلامية للجزائر، ولقد تم تعريب التعليم وتعريب المحيط الاجتماعي وتعريب وسائل الإعلام وتعريب الفنون والآداب ، وكانت خطوة التعريب في التعليم وفي مراحله الأولى تعد خطوة أساسية وضعت اللبنات الأولى في تسهيل عملية التعريب ونشر الوعي الوطني بالهوية العربية الإسلامية ، وإعادة الجزائر إلى جذورها وانتمائها ، ورغم ما بذل من جهود في مجال التعريب إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب ، فقد أدت القوى (الفرانكفونية) المعادية للخطوات التعريبية دورها في كبح نجاح العملية التعريبية ، لكن أثار الجهود التعريبية تنامت وأعادت اللغة العربية وثقافتها دورها القيادي في مؤسسات الدولة كاملة ، وفي الواقع الاجتماعي.

ان الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين شهدت تحولا جذريا في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا ان دل على شيء فأنه يدل على القيادة الحكيمة للرئيس هواري بومدين ، ومع ذلك فأن سياسته لم تخل من السلبيات إلا ان الايجابيات كانت اكبر بكثير من تلك السلبيات.

قائمة المصادر والمراجع

1- الوثائق المنشورة :

1- دستور عام 1963 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، .www.el-mouradia.dz.

2- دستور عام 1963 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (باللغة الإنكليزية) ، تحت عنوان Constitution of the people's Democratic Republic of Algeria, 1963. ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني ، www.conseil constitutional-dz.org.

3- ميثاق الجزائر عام 1964 ، منشور في مجلة دراسات عربية ، مجلد (2) ، العدد (7) ، السنة (2) ، أيار / مايو ، (بيروت ، 1965).

4- تتمة لميثاق الجزائر عام 1964، منشور في مجلة دراسات عربية ، مجلد (2) ، العدد (8) ، السنة (2) ، حزيران / يونيو، (بيروت ، 1965).

5- ميثاق الثورة الزراعية لعام 1971 ، منشور في كتاب سهيل الخالدي ، الثورة الزراعية في الجزائر ، اتحاد الكتاب الصحفيين الفلسطينيين ، دار العودة ، (بيروت ، د.ت).

6- دستور عام 1976 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني ، www.el-mouradia.dz.

2- المنظمات الدولية والمطبوعات الحكومية :

1- منظمة اوابيك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط) ، Organization of the Arab Petroleum Ere porting Countries.

2- جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي للفترة 1970-1979، (د. م، 1981).

3- صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية العربية 1971-1982، دائرة الأبحاث والإحصاء قسم الإحصاء، (أبو ظبي، 1983).

4- ـــ، الدول العربية بيانات وإحصاءات اقتصادية 1975-1984، صندوق النقد العربي، دائرة الأبحاث، قسم الإحصاء، العدد (3)، تشرين الثاني / نوفمبر، (أبو ظبي، 1986).

5- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية، دراسة استطلاعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان ، (د. م، 1992).

6- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، الجامعة الأردنية، أعمال الندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة (عمان 4-9 كانون الأول/ ديسمبر 1989)، (د.م، 1992).
7- جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر العربي للسكان عمان (4-8 نيسان/ ابريل 1993)، (عمان، 1993).
8- صندوق النقد العربي، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي للإنمائي الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (أبو ظبي، 1996).
9- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، المرأة العربية 1995، اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات الأمم المتحدة (نيويورك، 1998).
10-General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture Arab Economic Repot, 1977.

3- المصادر العربية والمعربة:

1- إبراهيم، حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1999).
2- إبراهيم، سعد الدين ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، (بيروت ، 1985).
3- الإبراهيمي، احمد طالب ، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر، د.ت).
4- أبو العلا، محمود طه ، جغرافية العالم الإسلامي، دار المعارف ، ط4، (القاهرة ، 1968).
5- أبو عيانة، فتحي محمد ، مشكلات السكان في الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، دار المعرفة الجامعية للطباعة، (القاهرة ، 1987).
6- أجيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، (بيروت ، 1982).
7- احدادن، زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، (الجزائر، 1991).

8- احمد، لطفي بركات، دراسات تربوية نفسية في الوطن العربي ، دار المريخ للنشر، ط1، (الرياض ، 1981).
9- آرون ، ريمون وانطواني ناتنغ ، الاستقلال للجزائر، نقله إلى العربية جان غبريل، ط1، (بيروت ، 1958).
10- إسماعيل، خميس السيد ، الإدارة العامة في الجزائر، دراسة وصفية وتحليلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدارية ، مطبعة النهضة، (القاهرة ، 1975).
11- أمين، سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2، (الجزائر، 1981).
12- بو الشعير، سعيد ، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، (الجزائر، 1993).
13- بوعزيز، يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار البعث للطباعة والنشر ،ط1، (الجزائر، 1980).
14- براهيمي، عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت ، 1996).
15-ـــ، في اصل ألازمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت، 2001).
16- بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط7، (بيروت ، 2001).
17- ـــ ، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت ، 2001).
18- بغدادي، عبد السلام، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت ، 2000).
19- الجزائري، مسعود جاهد ، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، (القاهرة ، د.ت).
20- الجمال، راسم محمد ، الاتصال والأعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت ، 2001)،
21- جوهر، حسن محمد ومحمد موسى أبو الليل ، الجزائر، دار المعارف ، (القاهرة ، 1965).
22- الحافظ ، زياد ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، ط1، (بيروت ، 1976).

23- حربي ، محمد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ، (بيروت ،1983).
24- الحسان، بو قنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت ، 1987).
25-حسين، خليل محمد ، مصادر الطاقة الرئيسية، وآفاق تطورها في الوطن العربي، منشورات جامعة صلاح الدين، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، (الموصل ، 1987).
26- الحسين، منصور، كرم حبيب ، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الوطن العربي، (د.م ، د.ت).
27- الحمصي، محمد ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية دراسة في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط4، (بيروت ، 1986).
28- الحمود، غالب ، الوحدة الاقتصادية العربية ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ط1، (عمان ، 1980).
29- خاطر، حسن علي ، المجتمع العربي المعاصر، المقومات والأنماط والثقافة ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الشروق ، ط1، (عمان ، 2001).
30- خضر، سعاد محمد ، الأدب الجزائري المعاصر، منشورات المكتبة العربية ، (بيروت ، 1967).
31- الخطيب، نعمان احمد ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، ط1، (عمان ، 1994).
32- الخفاف، عبد علي حسن، سالم المبادر ، جغرافية الوطن العربي ، جامعة البصرة، (البصرة ، 1985).
33- الخفاف، عبد علي حسن، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، (البصرة ، 1986).
34- خوري، يوسف ، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1990).
35- الدباس ، دينا عبد الله ، التكامل النقدي العربي ، دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، (الأردن ، 1986).
36- رحمة، منى ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2002).

37- رفلة، فيليب ، جغرافية السياسية لإفريقيا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط2، (القاهرة ، 1966).
38- رفلة، فيليب ، واحمد سامي مصطفى ، جغرافية الوطن العربي ، دراسة طبيعية اقتصادية سياسية مع دراسة شاملة للدول العربية ، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر، ط2، (القاهرة ، 1965).
39- ركيبي، عبد الله ، تطور النثر الجزائري الحديث 1830-1974، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، (الجزائر، 1976).
40- الزوكة، محمد خميس ، في جغرافية العالم العربي ، دار المعرفية الجامعية ، (القاهرة ، 1989).
41- الساكت، بسام ، تنويع مصادر الدخل في الأقطار العربية ، وقائع الندوة المنعقدة في عمان للفترة 18-22 / 12 / 1982، اتحاد مجلس البحث العلمي العربية ، الأمانة العامة ، (بغداد ، 1983).
42- سعد الدين، إبراهيم محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية المشاكل -الآثار- السياسات ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط3، (بيروت ، 1991).
43- سعد الله، أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبعة الجيلاوي ، ج3، (القاهرة ، 1975).
44- السعدي، عباس فاضل ، التقييم الجغرافي في مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، (بغداد ، 1984).
45- سعدي، عثمان ، قضية التعريب في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت ، د. ت).
46 - سعيد، نعمة ، المغرب العربي، استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال ، دار الحرية للطباعة ، ط1، (بغداد ، 1979).
47- سعودي، محمد عبد الغني ، الاقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط1، (القاهرة ، 1972).
48- ـــ ، الوطن العربي، المكتبة النموذجية للنشر، (القاهرة ، د. ت).
49- سلمان، نور، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين ، ط1، (بيروت ، 1981).

50- شاكر، أمين وآخرون ، شمال أفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل ، دار المعارف (القاهرة ، د. ت).
51- الشامي، صلاح الدين علي وفؤاد محمد صقار، جغرافية الوطن العربي الكبير، منشاة المعارف ، ط2، (القاهرة ، 1972).
52- شبر، حكمت ، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من اجل الاستقلال ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ،1974).
53- الشيخلي، عبد القادر، إدارة العواصم العربية، الجزائر، القاهرة ، عمان ، دمشق ، بغداد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (عمان ، 1983).
54- الصايغ ، يوسف عبد الله ، اقتصاديات العالم العربي للتنمية منذ العام 1945 ، ج2، البلدان العربية الأفريقية ،ترجمة حلمي معلوف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار نعمة للطباعة ، ط1، (بيروت ، 1984).
55- الصايغ، ناصر محمد ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ط 1، (عمان ، 1986).
56- الصيادي ، محمد المنجي ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، (بيروت ، 1984).
57- العابدي، محمود ، الوطن العربي، نحو تنمية اقتصادية ووحدة سياسية ، جمعية عمال المطابع التعاونية للطبع ، (عمان ، 1975).
58- العبد، صلاح ، التنمية والتكامل بالوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبعة الجيلاوي ، (القاهرة ، 1974).
59- عبد الفضيل، محمود، النفط والوحدة العربية تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1980).
60- ـــ ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1997).
61- عبد المهدي، عادل ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد الإنماء العربي ، ط1، (بيروت ، 1978).
62- العربي، إسماعيل ، التنمية الاقتصادية في البلدان العربية في (المغرب) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، مطبعة احمد زيانة ، ط2، (الجزائر ، 1974).
63- ـــ ، حاضر الدول الإسلامية في القارة الأفريقية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر، 1984).

64- العسلي، بسام ، الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية ، دار النفائس ، ط1، (بيروت ، 1982).
65- العطار، حسن ، الوطن العربي ، دراسة مركزية لتطوراته السياسية الحديثة ، مطبعة اسعد ، ط1، (بغداد ، 1966).
66- عفر، محمد عبد المنعم ، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل ، دار المجتمع العلمي للنشر ، (جدة ، 1980).
67- العقاد، صلاح ، المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط2، (القاهرة ، 1966).
68- علوش ، سعيد ، الرواية والايدولوجيا في المغربي العربي 1960- 1975، دار الكلمة للنشر، ط1، (بيروت ، 1981).
69- العمري، احمد سويلم ، النظم السياسية الحديثة للدول العربية ، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، (القاهرة ، 1969)
70- عوض، صالح ، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، دراسة تحليلية، ط2، ج1، (الجزائر ، 1992).
71- غلاب، محمد السيد، حسن عبد القادر صالح محمود شاكر ، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط1، (الرياض ، 1979).
72- فتال، هند رفيق سكري ، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط1 ، (د.م ، د.ت).
73- الفرا، محمد علي ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، (الكويت ، 1979).
74- فيشاوي، لبيب سعد ، الوطن العربي جغرافيا واجتماعيا ، دار الفكر العربي ، (د.م ، د.ت).
75- القدومي، معين ، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ، دار النهضة للنشر، (عمان، 1985).
76- قيره ، إسماعيل وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2002)
77- كلور، هنري وآخرون ، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي مع دراسة خاصة معطيات القضية الجزائرية ، ترجمة محمد عيتاني ، منشورات مكتبة المعارف ، (بيروت ، د.ت).
78- مادون، محمد علي ، عروبة البربر الحقيقة المغمورة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، (دمشق ، 1992).

79- مجموعة من الباحثين ، اجتماع الخبراء التحضري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية ، (عمان 19-22 أيلول/ سبتمبر 1994) ، مع مشروع الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية ونتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، (كوبنهاجن 6-12 آذار/ مارس 1995) ، منظمة العمل العربية، (د.م ، د.ت).

80- ـــ ، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي ، الندوة الفكرية التي عقدت بالتعاون مع كلية الإدارة العليا لاهور- باكستان (عمان 25-29 نيسان 1984) ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية مؤسسة آل البيت ، (الرياض ، 1985) .

81- ـــ ، ألازمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 1999).

82- ـــ ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1999).

83- ـــ ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، معهد الشؤون الدولية (ايطاليا) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، ج1، (بيروت ، 1989).

84- ـــ ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، معهد الشؤون الدولية (ايطاليا) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، ج2، (بيروت ، 1989).

85- ـــ ، التطور المعاصر للبلدان العربية ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، (موسكو ، 1982).

86- ـــ ، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1986).

87- ـــ ، تطور الوعي القومي في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1986).

88- ـــ ، التنمية العربية ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1989).

89- ـــ ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1987).

90- ـــ ، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي الواقع والممكن ، الجزء الأول عام 1983، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، (الكويت ، 1984).

91- ـــ ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2002).
92- ـــ ، حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية مشكلات الإستراتيجية والإدارة في الوطن العربي ، الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1987).
93- ـــ ، ديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2004).
94- ـــ ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي (فوندا سيوني ايني انريكو مايتي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 2000).
95- ـــ ، الدين في المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1990).
96- ـــ ، شمال أفريقيا ، التطور المعاصر لإفريقيا ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، (موسكو ، 1987).
97- ـــ ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1999).
98- ـــ ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، (بيروت ، 1983).
99- ـــ ، المواصلات في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1985).
100- ـــ ، الهوية القومية في السينما العربية ، مكتب المستقبلات العربية البديلة الفنون والآداب كعناصر وحدة وتنوع في الوطن العربي ، جامعة الأمم المتحدة، ط1، (بيروت ، 1986).
101- ـــ ، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي في الموصل ، (الموصل ، 1989).
102- ـــ ، وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (تونس ، 1992).

103- محرم، محمد رضا ، الثروة المعدنية ، إمكانيات التنمية في إطار وحدوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، (بيروت ، 1986).
104- مرسي، فؤاد ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، منشورات النفط والتنمية ، مطبعة الأديب البغدادية ، (بغداد ، 1979).
105- ـــ ، التضخم والتنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط1، (بيروت ،1983).
106- مركز الإعلام البترولي ، تطور العلاقات بين الجزائر الشركات الفرنسية من الامتيازات إلى التأميم ، مركز الإعلام البترولي ، (الجزائر ، 1971).
107-مطر، جميل، وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1980).
108- معاشر، عبد القادر، الاوابك ، منظمة إقليمية للتعاون العربي وإدارة للتكامل الاقتصادي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، (الكويت ، 1982).
109- معوض، نازلي ، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 1986).
110- المناصرة، عز الدين ، المسألة الامازيغية في الجزائر، إشكالية التعددية اللغوية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، (عمان ، 1998).
111- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي ، تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة ، (القاهرة ، 1978).
112- ميرل، روبير، مذكرات احمد بن بله ، ترجمة العفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، ط1، (بيروت ، 1979).
113- نخبة من أساتذة الجامعات العربية ، دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة ، ط1، (عمان ، 1985).
114- نصر، نصر السيد ، الموارد الاقتصادية ، (القاهرة ، 1971).
115- نوفل، يوسف حسن ، بيئات الأدب العربي ، دار المريخ للنشر ، (الرياض ، 1984).
116- هاتش، جون ، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد العليم السيد منسي مراجعة محمد أنيس ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، (القاهرة ، 1969).
117- الهرماسي، محمد صالح ، مقاربة في إشكالية الهوية : المغرب العربي المعاصر ، دار الفكر ، ط2 ، (دمشق ، 2002).

118- الهرماسي، محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، (بيروت ، 1999).
119- هلال، علي الدين، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2000).
120- هيكل، عبد العزيز فهمي ، اتجاهات القوة العاملة بعد الحرب العالمية الثانية ، دراسة إحصائية ، دار الأحد للطباعة ، (بيروت ، 1973).
121- والي، خميس حزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع السياسة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، (بيروت ، 2003).

4- المصادر الأجنبية:

1- A. Hance, William, The Geography Of Modern Africa, (London, 1965).
2- Colin, Legum and another, Africa Hand Book, (London, 1969).
3-Mahdi ,Muhsin and another, Who's Who In The Arab World 1971-1972, (Syria,)
4- A. Sayigh, Yosif, The Arab Economy, (London, 1982).
5- B. Quandt, William, Revolution And political, Leadership: Algeria 1954-1968, (London, 1969).
6- C. Chattery, Nikshoy, Muddie Of The Middle East, (India, 1973).
7- Church, R.J. Harrison and Another, Africa And The Islands, (London,1966).
8- Europa Publication Limited, The Middle East And North Africa 1965-1966, (London, 1965).
9- _____, The Middle East And North Africa 1967-1968, (London, 1967).
10- _____, The Middle East And North Africa 1968-1969, (London, 1968).

11- _____, The Middle East And North Africa 1970-1971, (London, 1970).
12- _____, The Middle East And North Africa 1971-1972, (London, 1971).
13- _____, The Middle East And North Africa 1972-1973, (London, 1972).
14- _____, The Middle East And North Africa 1974-1975, (London, 1974).
15 - _____, The Middle East And North Africa 1979-1980, (London, 1979).
16- Gordan, David, The Passing Of French Algeria, (London, 1966).
17- Hall wood, Paul And Stuart Sinclair, Oil, Dept & Development : OPEC , In The Third World, (London, 1981).
18- Horne, Alistair, A Savage War Of Peace Algeria 1954-1962, (London, 1977).
19- M-Abun-Nasr, Jamil , A History of the Maghrib , (London, 1975).
20- M-Holmes, Graeme and Peter D-Fawcett, The Contem Porary French Econome, (London, 1983).
21- Nyrop , Richard, Area Hand Book For Algeria, (Washington, 1973).
22- William, Barry, Mordern Africa 1870-1970 , (London, 1969).
23- Zartman, William, Government And Politics In Northern Africa, (London, 1964).

5- الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- بركات ، حياة الجزائرية وعزيزة ابن زيان وسعيد بركات ، تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية وأثره في تحسين وضعية العمال الاجتماعية في المصنع الجزائري ، دراسة ميدانية في الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية للمحركات والجرارات بقسنطينة ، وهي مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع الصناعي ، (الجزائر ، 1981).

2- الحمداني، كفاح عباس ، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق (1958-1995) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، (جامعة الموصل ، 2002).
3- السعدي ، مائدة خضير علي ، احمد بن بله ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - ابن رشد ، (جامعة بغداد ، 2004).
4- نحلة، محمد يوسف ، تطور الحركة الوطنية التونسية (1881-1956) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، جامعة المستنصرية ، (بغداد ، 1985).

6- الدوريات :

أ - البحوث والدراسات :

1- العربية :-

1- أبو حيدر، فريدة ،" لمحة عن الرواية الجزائرية باللغة الفرنسية"، مجلة آفاق عربية ، العدد (3) ، السنة (3) ، تشرين الثاني / نوفمبر، (بغداد ، 1977).
2- أبو زيد، حكمت ، "امكانات المرأة العربية في العمل السياسي" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4) ، العدد (33) ، السنة (4) ، كانون الأول / ديسمبر، (بيروت ، 1980).
3- احمد، عبد العاطي محمد ، "الجزائر ما بعد بومدين"، مجلة السياسية الدولية ، مجلد (15) ، العدد (56) ، السنة (15) ، نيسان / ابريل ، (القاهرة ، 1979).
4- احمد، مصطفى كامل ،" الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في أفريقيا" ، مجلة السياسة الدولية، مجلد (15)، العدد (15)، السنة (5)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1969).
5- إدارة القوى العاملة والتدريب، مكتب العمل العربي، "واقع القوى العاملة العربية وآفاق تنميتها"، مجلة العمل العربية، العدد (25)، تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر، (القاهرة ، 1982).
6- الاصفهاني، نبيه ، "تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (2-3) ، العدد (14) ، السنة (2)، نيسان/ابريل، (بيروت ، 1980).
7- أمين، جلال احمد، "إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (2)، العدد (5)، السنة (2)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت، 1979).
8- بو جعدار، الهاشمي ، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد (12)، كانون الأول/ ديسمبر، (الجزائر ، 1999).

9- بو جلال، عبد الله ، "الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (14)، العدد (147)، السنة (14)، أيار/ مايو، (بيروت ، 1991).
10- بوحوش، عمار، "العمال المغتربون ضحايا ألازمات "، مجلة الثقافة، العدد (41)، السنة (7)، تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر، (الجزائر، 1977).
11- بو طالب، ج ، "التجربة الجزائرية في ميدان المحروقات "، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد (21)، تموز/ يوليو، (دمشق ، 1980).
12- بو عناقة ،علي ودبله عبد العالي ، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد (225)، السنة (20)، تشرين الثاني/نوفمبر، (بيروت، 1997).
13- بو لكعيبات، إدريس ، "حول تشكيل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (24)، كانون الأول/ديسمبر، (الجزائر، 2000).
14- بن صالح، عبد القادر، "حول الثورة الزراعية في الجزائر"، مجلة دراسات عربية، مجلد (9-10)، العدد (10)، السنة (9)، آب/أغسطس، (بيروت ، 1983).
15- بن المبارك، أمحمد ، "التصنيع والبرجوازية الصغيرة في جزائر بومدين"، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (55-56)، السنة (16)، كانون الأول/ ديسمبر، (تونس، 1989).
16- بن موسى، عبد الحميد ، "نماذج الآلات والإيقاعات في الجمهورية الجزائرية" ، مجلة الموسيقى العربية، العدد (1)، تموز/يوليو، (بغداد ، 1982).
17- ـــ ، "واقع التربية الموسيقية في الجزائر"، مجلة الموسيقى العربية، العدد (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (بغداد ، 1983).
18- بعلبكي، احمد ، "العلاقة بين تأزم الخيارات الوطنية وأزمة المسالة الزراعية في الجزائر"، مجلة دراسات عربية، مجلد (22)، العدد (4)، السنة (22)، شباط/فبراير، (بيروت ، 1983).
19- بلعيد، الصادق ، "دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية "، مجلة المستقبل العربي، مجلد (10)، العدد (108)، السنة (10)، شباط/فبراير، (بيروت ، 1988).
20- بعليد، صالح ، "تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، وجهة نظر"، مجلة التعريب، العدد (16)، السنة (3)، كانون الأول/ديسمبر، (دمشق ، 1998).
21- بلمير، بلحسن ، "العمليات الديمغرافية وأثرها على الهرم السكاني للأعمار، الجزء (2) ، ظاهرة الشيخوخة السكانية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (17)، حزيران /يونيو، (الجزائر، 2002).

22- التوفالي، محمد ، "مشكلة الهجرة في بعض البلدان العربية"، مجلة البحث العلمي ، العدد (35) ، (الرباط ، 1985).
23- الجابري، محمد عابد ،" تطور فكرة المغرب العربي، وقائع وأفاق "، مجلة دراسات عربية، مجلد (19)، العدد (7)، السنة (19)، أيار/مايو، (بيروت ، 1983).
24- ــ ، "حول الحوار القومي – الديني"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (12)، العدد (130)، السنة (12)، كانون الأول/ديسمبر، (بيروت ، 1989).
25-جاسم، عزيز السيد ، إشكالية العلاقة بين السياسة والغناء في الحياة العربية، مجلة الفكر العربي، العدد (39)، (طرابلس ، 1986).
26- الجبلي، مصطفى وآخرون ،" الملف الإحصائي (إحصاءات في التغذية والزراعة والأسماك) "، مجلة قضايا عربية، مجلد (7)، العدد (7)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (بيروت، 1980).
27- جعنين، نعيم حبيب ،" مشكلة الأمية في العالم العربي"، مجلة دراسات عربية، مجلد (24)، العدد (5)، السنة (24)، آذار/مارس ، (بيروت ، 1988).
28- جمال الدين، معتصم محمود ، "الإصلاح الزراعي في الوطن العربي"، مجلة قضايا عربية، مجلد (7)، العدد (7)، السنة (7)، تموز/يوليو، (بيروت ، 1980).
29- الحديثي، طلال سالم ،" الرواية الجزائرية المكتوبة باللغة العربية "، مجلة أفاق عربية ، العدد (10)، السنة (3)، حزيران/يونيو، (بغداد ، 1978).
30- حسن، هادي ،" الملف الإحصائي (59)، مؤشرات إحصائية أساسية عن الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (10) ، العدد (108)، السنة (10)، شباط/فبراير، (بيروت ، 1988).
31- الحسن، هانية ،" مشكلة التعريب في الجزائر"، مجلة الفكر العربي ، مجلد (1) ، العدد (4و5) ، أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر، (طرابلس ، 1978).
32- حسين، رئيس ، "الهجرة من المغرب العربي الى فرنسا ماضيها وحاضرها"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (6)، العدد (51)، السنة (6) ، أيار/مايو، (بيروت ، 1983).
33- الحسيني، السلامي، الجزائر مواجهة "الجمهوريات العسكرية" ، مجلة الدستور، العدد (563)، السنة (12)، كانون الأول/ديسمبر، (لندن ، 1988).
34- حماد، إبراهيم علي ، "الإنتاج الحيواني في الوطن العربي، أكثر تخلفا من الإنتاج النباتي"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (6)، أيلول/سبتمبر، (دمشق ، 1981).
35- حمدان، محمد ، "النظم السينمائية في المغرب العربي"، مجلة البحوث، العدد (1)، شباط/فبراير ، (بغداد ، 1979).

36- خربوش، محمد صفي الدين ، "التعددية الحزبية في الوطن العربي"، مجلة قراءات سياسية، العدد (3)، السنة (4)، صيف عام 1994، (واشنطن ، 1994).
37- خمار، محمد ، "الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العالمية "، مجلة الثقافة ، العدد (46)، السنة (8)، آب/ أغسطس –أيلول/سبتمبر، (الجزائر، 1978)
38- خير الله، حافظ إبراهيم ،" محمد بو ضياف، هذا حسابي مع الثورة الجزائرية" ، مجلة الدستور ، العدد (413)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (لندن ، 1979)
39- الدايم، عبد الله ، "السياسات التربوية العربية والاستراتيجية التربوية العربية" ، المجلة العربية للتربية، العدد (1)، السنة (1)، تموز/ يوليو، (تونس ، 1979).
40- الدسوقي، ايمن إبراهيم ، "المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة- الحصار –الفتنة)" ، مجلة المستقبل العربي، العدد (359)، السنة (23)، أيلول/ سبتمبر، (بيروت ،2000).
41- الدرويش، قصي صالح ، "البومدينة من التجريبية والقادرية إلى الوضوح المتأخر"، مجلة الدستور، العدد (413)، السنة (9)، كانون الثاني/يناير، (لندن ، 1979)
42- ـــ ، "محمد بوخروبة الذي أصبح هواري بومدين "، مجلة الدستور، العدد (413)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (لندن ، 1979).
43- دياب، محمد حافظ ، "علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (12)، العدد (134)، السنة (12)، نيسان/ ابريل، (بيروت ، 1990).
44- رابح، تركي ،" أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط في الجزائر : 1- المعركة من اجل التعريب (1962-1978) "، مجلة المستقبل العربي، مجلد (6)، العدد (57)، السنة (6)، تشرين الثاني /نوفمبر، (بيروت ، 1983).
45- ـــ ،" أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط في الجزائر: 2- سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر (1962-1978)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (6)، العدد (60)، السنة (6)، شباط /فبراير، (بيروت ، 1984).
46- ـــ ، "أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط في الجزائر: 3- واقع التعريب في الجزائر في مجالات الثقافة- الإعلام- المحيط الاجتماعي –الإدارة (1962-1982) "، مجلة المستقبل العربي (6)، العدد (61)، السنة (6)، آذار/مارس، (بيروت ، 1984).
47- ـــ ، "البعد العربي للثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة المؤرخ العربي، العدد (59) ، (بغداد ، 2000).
48- ـــ ، "مشكلة الأمية في الجزائر"، مجلة الفكر العربي، مجلد (3)، العدد (19)، السنة (3)، كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير، (طرابلس ، 1981).

49- رحماني، أنيس ، "الاستفتاء الدستوري في الجزائر" ، مجلة قضايا الدولية، العدد(360)، السنة (7)، تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر، (إسلام أباد ، 1996).
50- رضوان، علي حسن ، "تأميم البترول في الجزائر "، مجلة الساسة الدولية، مجلد (7)، العدد (25)، السنة (7)، حزيران/يونيو، (القاهرة ، 1971).
51- زرداني، عبد العزيز، "مهام البناء الاشتراكي في الواقع الجزائري"، مجلة الطليعة ، مجلد (1)، العدد (4)، السنة (3)، نسيان/ ابريل، (القاهرة ، 1967).
52- السامرائي، ساجد احمد ، "الإذاعة والتلفزة الجزائرية- الانطلاقة ومراحل تطورها"، مجلة البحوث ، العدد (17)، حزيران/ يونيو، (بغداد ، 1986).
53- سالم، مروى ممدوح ، "الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني "، مجلة السياسة الدولية ، العدد (138)، السنة (35)، تشرين الأول/أكتوبر، (القاهرة ، 1999).
54- ستهم، حافظ وآخرون ،" الهجرة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ، ندوة عقدت في تونس في شباط/ فبراير عام 1984"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (7)، العدد (67)، السنة(7)، أيلول/سبتمبر، (بيروت ، 1984).
55- الزين، الياس ، "الوحدة العربية في فلسفة التربية والتعليم وأهدافها"، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد (8)، السنة (7)، آب/ أغسطس ، (بيروت ، 1980).
56- سراوي، علي ، "جولة في رأس بن بله "، مجلة الوطن العربي ، العدد (231)، السنة (5)، تموز /يوليو، (باريس ، 1981).
57- سعداوي، عمرو عبد الكريم ، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجاً" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (138)، السنة (35)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1999).
58- سعيد، سيد ، "أزمة السينما العربية والبحث عن مخرج "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (7)، العدد (66)، السنة (7)، آب / أغسطس، (بيروت ، 1984).
59- سليم، محمد السيد ، "الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (5)، العدد (40)، السنة (5)، حزيران/ يونيو، (بيروت، 1982).
60- السيد علي، عبد المنعم ، "تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر والعراق والجزائر (1950 - 1988)"، مجلة دراسات عربية ، مجلد (26)، العدد (5 و 6)، السنة (26)، آذار/ مارس - نيسان / ابريل، (بيروت ، 1990).
61- الشامي، وداد ، "الملف الإحصائي (1) السكان" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (1-2)، العدد (1)، حزيران / يونيو، (بيروت ، 1978).
62- ـــ ،" الملف الإحصائي (2) التعليم" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (1-2) ، العدد (2)، تموز / يوليو، (بيروت ، 1978).

63- ـــ ، "الملف الإحصائي (3)، طرق المواصلات" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3-4)، العدد (3)، أيلول/ سبتمبر، (بيروت ، 1978).
64- شقير، حفيظة ، "دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (34)، السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت ، 1981).
65- صبري، حسين ذو الفقار ،" مسار التجربة الثورية في الجزائر"، مجلة الطليعة ، مجلد (1)، العدد (1)، السنة (3)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1967).
66- الصكبان، عبد العال ، "موقع البترول من التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة السياسة الدولية ، مجلد (11)، العدد (41)، السنة (11)، تموز / يوليو، (القاهرة ، 1975).
67- صوفي، فيصل ، "أضواء حول السينما الجزائرية"، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (5و6)، السنة (5)، حزيران/ يونيو، (عدن ، 1976).
68- الصيادي، محمد منجي ، "مسيرة التعريب في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (2)، العدد (9)، السنة (2)، أيلول/ سبتمبر، (بيروت ، 1979).
69- الطريقي، الشيخ عبد الله ،" الملف الإحصائي، إحصاءات نفطية"، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد (4)، السنة (7)، نيسان / ابريل، (بيروت ، 1980).
70- طعم الله، خميس ، "التطور الديموغرافي في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية ، العدد (12)، كانون الثاني/ يناير، (تونس ، 1982).
71- عامر، مخلوف ، "ملامح الحركة الثقافية في الجزائر قبل حرب التحرير" ، مجلة الكاتب العربي ، العدد (54)، السنة (20)، كانون الأول/ ديسمبر، (دمشق ، 2001).
72- عبد السلام، احمد ، "واقع التعليم العالي المعاصر في الوطن العربي" ، المجلة العربية للتربية ، مجلد (2)، العدد (2)، أيلول/ سبتمبر، (تونس ، 1982).
73- عبد الفضيل، محمود ،" تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي، نظرة مسحية "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (13)، العدد (138)، السنة (13)، آب / أغسطس، (بيروت ، 1990).
74- عبد الموجود، عبد النافع ، "الطرق البرية في الأقطار العربية بإفريقيا" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (33)، السنة (4)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت ، 1981).
75- عثمانية، عبد الله ، "لمحة عن التربية الموسيقية في المدرسة الأساسية الجزائرية" ، مجلة الموسيقى العربية ، العدد (4)، كانون الأول/ ديسمبر، (بغداد ، 1984).
76- عدي، حذام زهور ،" قضايا المرأة العربية المعاصرة" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (275)، السنة (24)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 2002).

77- العرباوي، ليلى ، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر "، مجلة المستقبل العربي ، العدد (275)، السنة (24)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 2002).
78- عزام، هنري ، "المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (34)، السنة (4) ، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت ، 1981).
79- عساف، عبد المعطي محمد ، "أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية إطار نظري مقارن"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (36)، السنة (4)، شباط/ فبراير ، (بيروت ، 1982).
80- العقاد، صلاح ، "العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا "، مجلة السياسة الدولية ، مجلد (7)، العدد (23)، السنة (7)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1971).
81- عقون، محسن ، "تغيير بناء العائلة الجزائرية" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد (17)، حزيران / يونيو، (الجزائر ، 2002).
82- علوش، ناجي ، "لقاء مع الرئيس هواري بومدين" ، مجلة دراسات عربية ، مجلد (3)، العدد (9)، السنة (3)، تموز/ يوليو، (بيروت ، 1967).
83- عودة، جهاد عبد الملك ، "الواقع الجزائري والميثاق الوطني "، مجلة السياسة الدولية ، مجلد (13)، العدد (48)، السنة (12)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1976).
84- ـــ ، "موقع التنمية في الدستور الجزائري" ، مجلة السياسة الدولية ، مجلد (13)، العدد (48)، السنة (13)، نيسان/ ابريل، (القاهرة ، 1977).
85- ـــ ، "الخلافة السياسية في الجزائر بعد حكم بومدين" ، مجلة السياسة الدولية ، مجلد (15)، العدد (55)، السنة (15)، كانون الثاني/ يناير،(القاهرة ، 1979).
86- الغنام، محمد أحمد ، "مستقبل التربية في البلدان العربية"، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (1-2)، العدد (2)، السنة (1)، نيسان/ ابريل، (بيروت ، 1974).
87- ـــ ، "مستقبل التربية في البلدان العربية، الجزء الثاني، بدائل الأوضاع الدولية – العربية المستقبلية، امكاناتها وقيودها على التربية" ، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (1-2)، العدد (3)، السنة (1)، أب/ أغسطس، (بيروت ، 1974).
88- ـــ ، "من الجديد في التربية" ، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (3)، العدد (9)، السنة (3)، أب / أغسطس، (بيروت ، 1979).
89- الفارس، عبد الرزاق فارس،" السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970-1990) "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (15)، العدد (171)، السنة (16)، أيار/ مايو، (بيروت ، 1993).

90- الفرا، محمد علي ، "نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الإنتاج العربي من الغذاء "، مجلة شؤون عربية ، العدد(1)، كانون الثاني/ يناير، (تونس ، 1982).
91- ـــ ،" الوطن العربي في مواجهة التحديات، ملامح من مشكلة الغذاء في الوطن العربي "، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد (7)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (بيروت ، 1980).
92- فرجاني، نادر، "المهاجرين العرب في أوروبا القضية والموقف العربي "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (7)، العدد (71)، السنة (7)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 1985).
93- فريد، سمير،" السينما العربية في السبعينات "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (21)، السنة (3)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت ، 1980).
94- قرني، بهجت ، "أزمة التجمع العربي بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي والمعاصر"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (6)، العدد (60)، السنة (6)، شباط/ فبراير، (بيروت ، 1984).
95- القزاز، أياد ، "المرأة والتعليم في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (30)، السنة (4)، أب/ أغسطس، (بيروت ، 1981).
96- قسم الأبحاث في مركز دراسات الوحدة العربية ،" الملف الإحصائي (8)، الحسابات القومية للوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (2)، العدد (2)، السنة (2)، تموز/ يوليو، (بيروت ، 1979).
97- ـــ ، "الملف الإحصائي (10) إحصائيات التجارة الخارجية للوطن العربي (القسم الأول)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (2)، العدد (11)، السنة (2)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 1980).
98- ـــ ، "الملف الإحصائي (15) إحصاءات الإنتاج الزراعي (القسم الأول)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (2-3)، العدد (16)، السنة (3)، حزيران/ يونيو، (بيروت ، 1980).
99- ـــ ، "الملف الإحصائي (16) إحصاءات الزراعية (القسم الثاني)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (17)، السنة (3)، تموز / يوليو، (بيروت ، 1980).
100- ـــ ، "الملف الإحصائي (20) مؤشرات إحصائية عامة"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (20)، السنة (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (بيروت ، 1980).
101- ـــ ، "الملف الإحصائي (21)، مؤشرات إحصائية اجتماعية عامة"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (21)، السنة (3)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت ، 1980).
102- قسم دراسات في مركز دراسات الوحدة العربية ، "الملف الإحصائي (7) السكان والصحة"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (2)، العدد (7)، السنة (2)، حزيران/ يونيو، (بيروت ، 1979).

103- قسم دراسات في مركز دراسات الوحدة العربية ، "الملف الإحصائي (23)، الإحصاءات الزراعية (القسم الرابع)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (33)، العدد (23)، السنة (3)، كانون الثاني / يناير، (بيروت ، 1981).
104- ـــ ، "الملف الإحصائي (24) إحصاءات النقل والمواصلات (القسم الأول)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (33)، العدد (24)، العدد (24)، السنة (3)، شباط/فبراير، (بيروت ، 1981).
105- ـــ ، "الملف الإحصائي (25)،إحصاءات النقل والمواصلات (القسم الثاني)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (33)، العدد (25)، السنة (3)، آذار / مارس، (بيروت ، 1981).
106- ـــ ، "الملف الإحصائي (34) الإحصاءات العسكرية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد (4)، العدد (33)، السنة (4)، كانون الأول/ديسمبر، (بيروت ، 1981).
107- ـــ ، "الملف الإحصائي(35) إحصاءات نفطية"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (35)، السنة (4)، كانون الثاني/يناير، (بيروت ، 1982).
108- ـــ ، "الملف الإحصائي (37) إحصاءات الاحتياطيات الدولية والدين العام الخارجي للأقطار العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (37)، السنة (4) ، آذار/مارس، (بيروت ، 1982).
109- ـــ ، "الملف الإحصائي (38) مؤشرات إحصائية اجتماعية للوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (38)، السنة (4)، نيسان/ابريل، (بيروت ، 1982).
110- ـــ ، "الملف الإحصائي (39) إحصاءات التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (5)، العدد (40)، السنة (5)، حزيران/يونيو، (بيروت ، 1982).
111- ـــ ، طالملف الإحصائي (41) مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (5)، العدد (45)، السنة (5)، تشرين الثاني/نوفمبر، (بيروت ، 1982).
112- ـــ ، "الملف الإحصائي (45)، إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (33)، السنة (4)، كانون الأول / ديسمبر، (بيروت ، 1981).
113- ـــ ، "الملف الإحصائي (48) إحصاءات السكان والقوى العاملة والتحضر والصحة والتعليم في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (6)، العدد (6)، السنة (6)، آذار/ مارس ، (بيروت ، 1984).

114- ـــ ، "الملف الإحصائي (53) إحصاءات الهجرة العربية إلى أوربا"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (7)، العدد (71)، السنة (7)،، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 1985).
115- ـــ ،" الملف الإحصائي (54)، إحصاءات الاتصال في الوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (7)، العدد (72)، السنة (7)، شباط/ فبراير، (بيروت ، 1985).
116- ـــ ، "الملف الإحصائي (57) إحصاءات اجتماعية عامة للوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (8)، العدد (80)، السنة (8)، تشرين الأول/ أكتوبر، (بيروت ، 1985).
117- ـــ ، "الملف الإحصائي (58) الحسابات القومية لبلدان الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (8)، العدد (82)، السنة (8)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت ، 1985).
118- ـــ ، "الملف الإحصائي (68) مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (14)، العدد (163)، السنة (15)، أيلول/ ديسمبر، (بيروت ، 1992).
119- ـــ ، "الملف الإحصائي (78) التنمية البشرية في الوطن العربي (2من3)"، مجلة المستقبل العربي ، العدد (218)، السنة (19)، نيسان/ابريل، (بيروت،1997).
120- القطب، إسحاق يعقوب ، "نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية"، مجلة الفكر العربي ، مجلد (4)، العدد (30)، السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر، (طرابلس ، 1982).
121- كامل، انس مصطفى ،" المدفوعات والإيرادات العربية في الثمانينات بالدولار الأمريكي أم بالدينار العربي"، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد (4)، السنة (7)، نيسان / ابريل، (بيروت ، 1980).
122- كرم، حسين ، "الثورة الزراعية في الجزائر"، مجلة الكاتب ، مجلد (12)، العدد (136)، السنة (12)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1982).
123- كسروان، ربيع ، "الملف الإحصائي (78)، حال المرأة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، العدد (240)، السنة (21)، شباط/ فبراير، (بيروت ، 1999).
124- كمونة، حيدر، "التحضر في الوطن العربي مشكلات وحلول "، مجلة شؤون عربية ، العدد (54) حزيران/ يونيو، (تونس ، 1988).
125- كولين ، كلود ،" تقارير(الجزائر السنة الثامنة)"، تعريب محمود سويد، مجلة دراسات عربية ، مجلد (6)، العدد (5)، السنة (6)، آذار/ مارس، (بيروت ، 1970).
126- لبيب، علي ،" عمال المغرب العربي في أوروبا ومسألة العودة" ، مجلة دراسات عربية ، مجلد (23)، العدد (4)، السنة (23)، شباط/ فبراير، (بيروت ، 1987).

127- ماميش، محي الدين ، "أضواء على الوضع السكاني العالمي والعربي"، مجلة الفكر العربي ، مجلد (1)، العدد (10)، السنة (1)، آذار/ مارس، (طرابلس ، 1979).
128- مجلة تجارة الشرق الأوسط ،" نظرة على التنمية الزراعية والغذائية في الجزائر"، العدد (153)، السنة (23)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (لندن ، 1983).
129- مجلة التربية ، "التعليم في الجزائر بنيته وتطوره "، مجلد (6)، العدد (17)، السنة (6)، نيسان/ ابريل، (بيروت ، 1979).
130- مجلة تعليم الجماهير،" عرض حول محو الأمية وأثره في التعليم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية "، مجلد (4)، العدد (9)، السنة (4)، أيار/ مايو، (القاهرة ، 1977).
131- ـــ ، "تقارير العدد (الجزائر موقف محو الأمية وتعليم الكبار)"، مجلد (6-7)، العدد (15)، السنة (6)، أيلول/ سبتمبر، (بغداد ، 1979).
132- مجلة الثقافة ،" المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني" ، العدد (49)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (الجزائر ، 1979).
133- مجلة الدراسات الإعلامية ، "دور مساهمة المرأة في القوى العاملة في الوطن العربي" ، العدد (31)، حزيران/ يونيو، (دمشق ، 1983).
134- ـــ ، "التجربة الجزائرية في ميدان المحروقات "، العدد (21)، تموز/ يوليو، (دمشق ، 1980).
135- مجلة دراسات عربية ،" تقارير (القضية الزراعية في أقطار المغرب العربي)"، مجلد (2)، العدد (9)، السنة (2)، تموز/ يوليو، (بيروت ، 1965).
136- مجلة الدستور ، "الأخبار (من يترأس الجزائر)"، العدد (423)، السنة (9)، الاثنين 8-14 كانون الثاني/ يناير، (لندن ، 1979).
137- ـــ ،" مرحلة جديدة من الشاذلية"، العدد (362)، السنة (15)، الاثنين 18 شباط/ فبراير، (لندن ، 1985).
138- مجلة السياسة الدولية،" تقارير (تأميم البترول في الجزائر)"، مجلد (7)، العدد (25)، السنة (7)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1971).
139- ـــ ، شهريات (حزيران / يونيو 1965)، مجلد (1)، العدد (2)، السنة (1)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1965).
140- ـــ ، شهريات (تموز / يوليو 1965)، مجلد (1)، العدد (2)، السنة (1)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1965).
141- ـــ ، شهريات (تشرين الثاني / نوفمبر 1965)، مجلد (2)، العدد (3)، السنة (2)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة ، 1966).

142- ـــ ، شهريات (أيار / مايو 1966)، مجلد (2)، العدد (5)، السنة (2)، تموز / يوليو، (القاهرة ، 1966).
143- ـــ ، شهريات (كانون الثاني / يناير 1967)، مجلد (3)، العدد (8)، السنة (3)، نيسان / ابريل، (القاهرة، 1967).
144- ـــ ، شهريات (شباط / فبراير 1967)، مجلد (3)، العدد (8)، السنة (3)، نيسان / ابريل، (القاهرة، 1967).
145- ـــ ، شهريات (حزيران / يونيو 1967)، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (3)، تشرين الأول / أكتوبر، (القاهرة ، 1967).
146- ـــ ، شهريات (تموز / يوليو 1967)، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1967).
147- ـــ ، شهريات (أب / أغسطس 1967)، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (3)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1967).
148- ـــ ، شهريات (كانون الأول/ ديسمبر 1967)، مجلد (4)، العدد (12)، السنة (4)، نيسان / ابريل، (القاهرة ، 1968).
149- ـــ ، شهريات (نيسان/ ابريل 1968)، مجلد (4)، العدد (13)، السنة (4)، تموز / يوليو، (القاهرة ، 1968).
150- ـــ ، شهريات (آذار/مارس 1968)، مجلد (4)، العدد (13)، السنة (4)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1968).
151- ـــ، شهريات (أيار / مايو 1968)، مجلد (4)، العدد (13)، السنة (4)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1968).
152- ـــ ، شهريات (آب / أغسطس 1968)، مجلد (4)، العدد (14)، السنة (4)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1968).
153- ـــ ، شهريات (كانون الأول/ ديسمبر 1968)، مجلد (5)، العدد (16)، السنة (5)، نيسان/ ابريل، (القاهرة ، 1969).
154- ـــ ، شهريات (شباط/ فبراير 1969)، مجلد (5)، العدد (16)، السنة (5)، نيسان/ ابريل، (القاهرة ، 1969).
155- ـــ ، شهريات (آب / أغسطس 1969)، مجلد (5)، العدد (18)، السنة (5)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1969).
156- ـــ ، شهريات (حزيران/ يونيو 1970)، مجلد (6)، العدد (22)، السنة (6)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1970).

157- ـــ ، شهريات (تموز / يوليو 1970)، مجلد (6)، العدد (22)، السنة (6)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة ، 1970).
158- ـــ ، شهريات (تشرين الأول/ أكتوبر 1970)، مجلد (7)، العدد (23)، السنة (37)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1971).
159- ـــ ، شهريات (نيسان/ ابريل 1971)، مجلد (7)، العدد (25)، السنة (7)، تموز / يوليو، (القاهرة ، 1971).
160- ـــ ، شهريات (تشرين الأول/ أكتوبر 1972)، مجلد (9)، العدد (31)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1973).
161- ـــ ، شهريات (أيلول / سبتمبر 1973)، مجلد (10)، العدد (35)، السنة (10)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة ، 1974).
162- ـــ ، شهريات (كانون الأول/ ديسمبر 1973)، مجلد (10)، العدد (36)، السنة (10)، نيسان / ابريل ، (القاهرة ،1974).
163- ـــ ، شهريات (كانون الثاني/يناير 1974)، مجلد (10)، العدد (36)، السنة (10)، نيسان/ابريل، (القاهرة،1974).
164- ـــ ، شهريات (أيلول / سبتمبر 1974)، مجلد (11)، العدد (39)، السنة (11)، كانون الثاني / يناير ، (القاهرة ، 1975).
165- ـــ ، شهريات (كانون الثاني / يناير 1975)، مجلد (11)، العدد (40)، السنة (11)، نيسان / ابريل ، (القاهرة ، 1975).
166- ـــ ، شهريات (حزيران / يونيو 1975)، مجلد (11)، العدد (42)، السنة (11)، تشرين الأول/ أكتوبر ، (القاهرة ، 1975).
167- ـــ ، شهريات (تموز / يوليو 1975)، مجلد (11)، العدد (42)، السنة (11)، تشرين الأول/ أكتوبر ، (القاهرة ، 1975).
168- ـــ ، شهريات (آذار/ مارس 1976)، مجلد (12)، العدد (45)، السنة (12)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1976).
169- ـــ ، شهريات (نيسان / ابريل1976)، مجلد (12)، العدد (45)، السنة (12)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1976).
170- ـــ ، شهريات (حزيران / يونيو 1976)، مجلد (12)، العدد (45)، السنة (12)، تموز / يوليو ، (القاهرة ، 1976).
171- ـــ ، شهريات (أيار / مايو 1976)، مجلد (12)، العدد (45)، السنة (12)، تموز/ يوليو ، (القاهرة ، 1976).

172- ـــ ، شهريات (تموز/ يوليو1976)، مجلد (12)، العدد(46)، السنة (12)، تشرين الأول / أكتوبر، (القاهرة ، 1977).
173- ـــ ، شهريات (تشرين الثاني/ نوفمبر 1976)، مجلد (13)، العدد (47)، السنة (13)، كانون الثاني/ يناير ، (القاهرة ، 1977).
174- ـــ ، شهريات (شباط / فبراير 1977)، مجلد (13)، العدد (48)، السنة (13)، نيسان/ ابريل ، (القاهرة، 1977).
175- ـــ ، شهريات (آذار/ مارس 1977)، مجلد (13)، العدد (49)، السنة (13)، تموز/ يوليو ، (القاهرة ، 1977).
176- ـــ ، شهريات (نيسان / ابريل 1977)، مجلد (13)، العدد (49)، السنة (13)، تموز/ يوليو ، (القاهرة ، 1977).
177- ـــ ، شهريات (تموز / يوليو 1977)، مجلد (13)، العدد (50)، السنة (13)، تشرين الأول/ أكتوبر ، (القاهرة ، 1977).
178- ـــ، شهريات (تشرين الأول / أكتوبر 1978)، مجلد (15)، العدد (15)، العدد (55)، السنة (15)، كانون الثاني/يناير، (القاهرة ، 1979).
179- ـــ ، شهريات (تشرين الثاني / نوفمبر 1978)، مجلد (15)، العدد (55)، السنة (15)، كانون الثاني/ يناير ، (القاهرة ، 1979).
180- ـــ ، شهريات (كانون الأول/ ديسمبر 1978)، مجلد (15)، العدد (56)، السنة (15)، نيسان/ ابريل ، (القاهرة ، 1979).
181- ـــ ، شهريات (كانون الثاني / يناير 1979)، مجلد (15)، العدد (59)، السنة (15)، نيسان / ابريل ، (القاهرة ، 1979).
182- ـــ ، شهريات (آذار / مارس 1979)، مجلد (15)، العدد (57)، السنة (15)، تموز/ يوليو ، (القاهرة ، 1979).
183- ـــ ، شهريات (نيسان / ابريل 1979)، مجلد (15)، العدد (57)، السنة (15)، تموز/يوليو، (القاهرة ، 1979).
184- مجلة الطليعة ، "شؤون عربية (الميثاق الوطني الجزائري)"، العدد (578)، تموز/ يوليو، (باريس ، 1976).
185- مجلة الطليعة المصرية ،" تقارير (الجزائر تواجه اختيارا مصيريا)"، العدد (1)، السنة (4)، (القاهرة ، 1968).
186- مجلة العروبة ،" الجزائر والطموحات الكبرى"، العدد (437)، آب / أغسطس، (الدوحة ، 1978).

187- ـــ ، "كافح بومدين من اجل استقلال وتحرير فلسطين"، العدد (453)، السنة (9)، كانون الثاني/ يناير، (لندن، 1979).
188- ـــ ،" بن بله... هل يعود إلى المعترك السياسي"، العدد (484)، تموز/ يوليو، (الدوحة، 1979).
189- مجلة النشرة الاستراتيجية ،" اقتصاديات (تجربة التصنيع الجزائري: دروس العالم الثالث)"، مجلد (2)، العدد (12،13)، تموز/يوليو، (لندن ، 1981).
190- مجلة الوطن العربي ، "القطار الجزائري في محطة ايفيان" ، العدد (230)، السنة (5)، (10-16 تموز / يوليو)، (باريس ، 1981).
191- مجموعة من الباحثين ، "الحلقة النقاشية (الجنسائية في المجتمع العربي) التي عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر عام 2003"، مجلة المستقبل العربي ، العدد (299)، السنة (26)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 2004).
192- محفوظ، درة ، "المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرير"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (37)، السنة (4)، آذار / مارس ، (بيروت ، 1982).
193- محمود، عيسى ،" مشكلة الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة آفاق عربية ، العدد (11)، السنة (2)، تموز / يوليو، (بغداد ، 1977).
194- مرتضى، محمود عبد المنعم ، "اللغة العربية والشخصية الوطنية الجزائرية"، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد (8)، السنة (7)، آب / أغسطس، (بيروت ، 1980).
195- مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ،" شؤون عربية، تطور القدرات العسكرية في الدول المغرب العربي "، مجلد (1)، العدد (12و 13)، تموز/ يوليو، (لندن، 1980).
196- مسعد، نيفين عبد المنعم ،" جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الأخوان المسلمين في الأردن)"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (13)، العدد (145)، السنة (13)، آذار/ مارس، (بيروت ، 1991).
197- مصطفى، عدنان ، "الطاقة النووية والعالم النامي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (8)، العدد (82)، السنة (8)، شباط / فبراير، (بيروت ، 1986).
198- معوض، نازلي ، "الشخصية العربية الجزائرية بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافة العربية"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (17)، السنة (3)، تموز / يوليو (بيروت ، 1980).

199- ـــ ، "الصحافة في أقطار المغرب العربي بين الماضي استعماري وحاضر عربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (3)، العدد (19)، السنة (3)، أيلول/ سبتمبر، (بيروت ، 1980).
200- مغيزل، جوزيف ، "حول حوار القومي الديني"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (12)، العدد (130)، السنة (12)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت ، 1989).
201- مكتب الإحصاء في اليونسكو، "نمو أعداد الطلاب في البلدان العربية، اتجاهاته وإسقاطاته حتى عام 1985"، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (3)، العدد (10)، السنة (4)، كانون الأول/ ديسمبر ، (بيروت ، 1976).
202- منصور، محمد إبراهيم ،" السكان وقوة العمل والبطالة في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (13)، العدد (145)، السنة (13)، آذار/ مارس، (بيروت ، 1991).
203- مهابة، احمد، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة"، مجلة السياسة الدولية ، العدد (137)، السنة (35)، تموز/ يوليو، (القاهرة ، 1999).
204- الميلي، محمد،" الجزائر والمسألة الثقافية، مدخل تاريخي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (5)، العدد (41)، السنة (5)، تموز / يوليو، (بيروت ، 1982).
205- ـــ ، "الجزائر .... إلى أين "، مجلة المستقبل العربي ، العدد (271)، السنة (24)، أيلول / سبتمبر، (بيروت ، 2001).
206- النجار، باقر سليمان ،" الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (11)، العدد (619)، السنة (11)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت ، 1989).
207- نعنع، حميدة ،" الشاذلي يقود (بيروسترويكا)، الجزائرية "، مجلة التضامن ، العدد (293)، السنة (6)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (لندن ، 1988).
208- هاميش، أبو زيد ،" الجزائر المعلومات، ودورها في ترشيد قرارات التنمية"، مجلة التربية الجديدة ، مجلد (9-10)، العدد (27)، السنة (9)، أيلول / سبتمبر- كانون الأول / ديسمبر، (بيروت ، 1982).
209- الهرماسي ، محمد عبد الباقي،" المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسسية والأيديولوجية للبناء السياسي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (8)، العدد (84)، السنة (8)، شباط / فبراير، (بيروت ، 1986).
210- هلال، على الدين ، "الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (4)، العدد (37)، السنة (4)، آذار/مارس، (بيروت ، 1982).

211- واسيني، الاعرج ، "مناقشات (التجربة الروائية في الجزائر)"، مجلة قضايا عربية ، مجلد (7)، العدد(6)، السنة (7)، حزيران / يونيو، (بيروت ، 1980).
212- وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني لمحو الأمية،" تقرير الجزائر، محو الأمية وتعليم الكبار"، مجلة تعليم الجماهير، العدد (26)، السنة (11)، أيلول / سبتمبر، (بغداد ، 1984).
213- وهبي، جروة علاوة ، "المسرح الجزائري، تجربة رائدة" ، مجلة آفاق عربية ، العدد (1)، السنة (10)، أيلول / سبتمبر، (بغداد ، 1984).
214- يحياوي، محمد صالح ، "الوعد الحق بناء الحزب والدولة"، مجلة الثقافة ، العدد (49)، السنة (9)،كانون الثاني/يناير–شباط /فبراير، (الجزائر ، 1979).

2-الأجنبية :

1- Furlonge, Geoffrey, New Challenge For Algeria, Middle East International, No. 67, February, (London, 1977).
2- Feifer, Karen, Algeria's Agrarian Transformation, Middle East Research, No. 99, September, (London, 1981).
3- Joffe, George, Algeria: Cultural Diversity And National Unity, Middle East International, No. 124, May, (London, 1980).
4- Kielstra, Nico, The Agrarian Revolution & Algerian Socialism , Middle East Research & No. 67, August, (London, 1974).
5- Grimard, Nicol, Algerian And Socialist France, The Middle East Journal, November, Spring, (Washington,1981).
6- Marks, Jon, Algeria, Coping With The Black Economy, The Middle East, October, No. 144, (London, 1986).
7- _____, Algeria' a Young Reformers, The Middle East, No. 138, April, (London, 1986).
8- _____, Child's Foes Speak Out, the Middle East, No. 136, February, (London).
9-Morgan, Susan, Reforms Crucial To Algeria, The Middle East, No. 53, March, (London, 1979).
10-Smith, Jony, The Political And Economic Ambitions Of Algerian Land Reform, 1962-1974, The Middle East Journal, No. 93, Sammer, (Washington, 1975).

11-The Middle East, Algeria Keyed To Continuity, No. 52, February, (London, 1973).
12-_____, The Big Gamble, No. 21, July, (London, 1976).
13-Younger, Sam, Algeria and National Liberation, Middle East International, No.79, January, (London, 1978).

7- الصحف :

1- جريدة الأحد (اللبنانية) ، هواري بومدين يقول لمحمد حسنين هيكل (أقمنا حكم بن بله على أسنة الرماح) ، العدد (746)،السنة (15)، تموز / يوليو، (بيروت ، 1965).
2- جريدة الأنباء الجديدة (العراقية)، احتفالات في الجزائر بيوم المجاهد ، العدد (54)، السنة (2) ، السبت ، 21 آب / أغسطس ، (بغداد ، 1965).
3- جريدة البلد (العراقية) ، اجتماع مجلس الثورة الجزائري ، العدد (370)، الأحد، 7 آب / أغسطس ، (بغداد ، 1965).
4- ـــ ، بن بله يؤكد عزمه على الزواج قريباً ، من هي العروس المنتظرة، العدد (187)، الثلاثاء ، 14 نيسان / ابريل، (بغداد ، 1964).
5- ـــ ، تأميم عشرات المصانع بالجزائر، العدد (186)، الاثنين، 13 نيسان / ابريل، (بغداد ، 1964).
6- ـــ ، تحركات عسكرية غامضة في الجزائر، العدد (330)، السبت، 19 حزيران / يونيو، (بغداد ، 1965).
7- ـــ ، جائزتان للكتاب الجزائريين ، العدد (186)، الاثنين، 13 نيسان / ابريل، (بغداد ، 1964).
8- ـــ ، سر الاغتيالات في الجزائر، العدد (186)، الاثنين، 13 نيسان / ابريل، (بغداد ،1964).
9- جريدة الرياض ، تأميم المناجم في الجزائر ، العدد (27)، السنة (1)، الاثنين، 31 أيار/ مايو، (د. م ، 1965).
10- جريدة صوت الخليج ، هل اغتال الانقلابيون أحمد بن بله، العدد (159)، السنة (4)، الخميس، 11 تموز / يوليو، (د. م ، 1965).
11- جريدة الوطن العربي (بغداد) ، تنحية الرئيس بن بله أثر حوادث خطيرة في الجزائر ، العدد (27)، الأحد، 30 حزيران / يونيو، (بغداد ، 1965).

12- الحباقي، سليم ، بن بله أصبح (بنيلا) وبومدين أصبح (بو خروبة)، جريدة الحياة (اللبنانية)، العدد (5088)، السنة (17)، الخميس، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت ، 1962).

8- الموسوعات :

1- عطية ، احمد ، القاموس السياسي ، (د.م ، د.ت)

2- المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الموسوعة العسكرية،ط1،(بيروت، 1977)، ج1

9- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

أ- المصادر العربية:

1- أبو زكريا، يحيى ، الجزائر من احمد بن بله إلى عبد العزيز بوتفليقة ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني www.yabeyrouth.com

2- تاريخ الحكام والسلالات الحاكمة ، رؤساء الجمهورية الجزائرية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني www.hukam.net.

3- حمودة ، عادل ، الرجل الذي استرد ظله ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني www.ahuam.org.eg..

5- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، الحركة الإسلامية في الجزائر... مرحلة السبعينات ، على الموقع الالكتروني www.ala7rar.net.

7- ـ، السيد هواري بومدين ، على الموقع الالكتروني www.PFiu-org..

8- ـ، هواري بومدين ، على الموقع الالكتروني www.gabeyrouth.com.

9- الطرابلسي، مراد ، أيام بن بله الأخيرة في السلطة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.albayan.co.ae.

10- طه، احمد ، الجزائر تستضيف ندوة دولية حول الإرهاب، على الموقع الوطن ، العدد (759)، السنة (3)، الاثنين 28 تشرين الأول / أكتوبر عام 2002، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني www.alwatan.com.

11- العربية ، بومدين مرورا بزروال ووصولا إلى بوتفليقة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.alarabiya.net.

12- الفضائية ، الطاهر الزبيري- مقاومة الاحتلال والانقلاب بعد الاستقلال ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net.

13- الموسوعة الحرة ، رابح بيطاط ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني .www.ar.wikipedia.org
14- ـــ ، عبد العزيز بوتفليقة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني .www.ar.wikipedia.org
15- ـــ ، هواري بومدين ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على موقع رئاسة الجمهورية .www.ar.wikipedia.org
16- ـــ ، هواري بومدين ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على موقع رواق الصور الشخصية www.ar.wikipedia.org.

ب- المصادر الأجنبية:

1- Abit Of History.
www.apn.dz.org. شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع الالكتروني
2- Algeria, After independence (1962-1999) على الموقع الالكتروني www.arabnews.com.
3- Algeria, After moth of the war على الموقع الالكتروني www.loc.gov.
4- Algeria, Airports على الموقع الالكتروني www.loc.gov.
5- Algeria Housing على الموقع الالكتروني www.loc.gov.
6- Algeria Government Role على الموقع الالكتروني www.loc.gov.
7- Algeria, Men and Women على الموقع الالكتروني www.loc.gov.
9- History of Algeria- على الموقع الالكتروني www.history of nations.net.
10- History of Algeria. على الموقع الالكتروني www.en.wikipedia.org.
11- History of Algeria على الموقع الالكتروني www.wikipedia.org.

ملحق رقم- 1-

مجلس قيادة الثورة

مجلس قيادة الثورة :

بعد انقلاب حزيران/يونيو عام 1965 ، تكون مجلس قيادة الثورة من 26 عضو وضمت كل من :-

1-سعد العبد .

2-شاذل بن جديد .

3-احمد بو جنان .

4-شريف بلقاسم .

5-علي معزز .

6-محمد الحج .

7-يوسف بن خدة .

8-بشار بو معزة .

9-احمد دراي .

10-احمد مدغري .

11-مولاي عبد القادر .

12-يحيى محمد صالح .

13-محمد بن احمد .

14-عبد الرحيم بن سالم .

15-هواري بو مدين .

16-احمد قايد .

17-علي منجري .

18-صلاح صوفي .

19-احمد بن شريف .

20-صلاح بوبليدا .

21-عبد العزيز بو تفليقة .

22-يوسف خطيب .

23-سعد محمدي .

24-محمد طالب .

25-طاهر الزبيري .
26-عبد الله بلحجي .

ملحق رقم – 2 –

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء :

أولا : مجلس الوزراء لعام 1968

تكون مجلس الوزراء عام 1968 من :-

1) رئيس الوزراء ووزير الدفاع : هواري بو مدين .
2) وزير النقل : رابح بيطاط .
3) الصناعة والطاقة :بلعيد عبد السلام.
4) الخارجية :عبد العزيز بو تفليقة .
5) المالية و التخطيط : شريف بلقاسم .
6) الزراعة و الصناعة : طيب العربي .
7) التعليم الوطني: احمد طالب .
8) بريد و الاتصالات : عبد القادر زيبك .
9) العمل و الشؤون الاجتماعية :مهند سعد .
10) الشباب و الألعاب :عبد الكريم محمود .
11) محاربين السابقين : بو عليم بن حمودة .
12) المعلومات :محمد بن يحيى .

ثانيا : مجلس الوزراء لعام 1970 :

تكون مجلس الوزراء عام 1970 من :-

1) رئيس الوزراء ووزير الدفاع : هواري بو مدين .
2) وزير النقل : رابح بيطاط .
3) العدل : بو عليم بن حمودة
4) الصناعة والطاقة :بلعيد عبد السلام.
5) الخارجية :عبد العزيز بو تفليقة .
6) المالية: إسماعيل محروس .
7) الزراعة و الإصلاح الزراعي : طيب العربي .
8) التعليم الأساسي و الثانوي : عبد الكريم بن محمود .
9) الأشغال العامة : عبد القادر زيبك .

10) بريد و الاتصالات : محمد قايد .
11) العمل و الشؤون الاجتماعية :مهند سعد مازن .
12) الشباب و الألعاب الرياضية :عبد الله فاضل .
13) المعلومات : احمد طالب.
14) الداخلية : احمد مدغري .
15) التعليم العالي و البحث العلمي : محمد بن يحيى .
16) التخطيط و وزير الدولة للشؤون :كامل عبد الله .

ثالثا : مجلس الوزراء لعام 1971

تكون مجلس الوزراء عام 1971 من :-

1) رئيس الوزراء ووزير الدفاع : هواري بو مدين .
2) وزير النقل : رابح بيطاط .
3) العدل :يوعليم بن حميدة
4) الصناعة والطاقة :بلعيد عبد السلام.
5) الخارجية :عبد العزيز بو تفليقة .
6) المالية: إسماعيل محروس .
7) الزراعة و الإصلاح الزراعي : طيب العربي .
8) التعليم الأساسي و الثانوي : عبد الكريم محمود .
9) التعليم العالي و البحث العلمي : محمد بن يحيى .
10) بريد و الاتصالات : محمد قايد .
11) العمل و الشؤون الاجتماعية :مهند سعد مازن .
12) الشباب و الألعاب الرياضية :عبد الله فاضل .
13) المعلومات : احمد طالب.
14) الداخلية : احمد مدغري .
15) التخطيط و وزير الدولة للشؤون :كامل عبد الله .

رابعا: مجلس الوزراء لعام 1972

تكون مجلس الوزراء عام 1972 من :-

1) رئيس الوزراء ووزير الدفاع : هواري بو مدين .
2) وزير النقل : رابح بيطاط .

3) الداخلية : احمد مدغري .
4) الصناعة والطاقة :بلعيد عبد السلام.
5) الخارجية :عبد العزيز بو تفليقة .
6) المالية: إسماعيل محروس .
7) الزراعة و الإصلاح الزراعي : طيب العربي .
8) التعليم الأساسي و الثانوي : عبد الكريم محمود .
9) التعليم العالي و البحث العلمي : محمد بن يحيى .
10) بريد و الاتصالات : محمد قايد .
11) العمل و الشؤون الاجتماعية :مهند سعد مازن .
12) الشباب و الألعاب الرياضية :عبد الله فاضل .
13) المعلومات : احمد طالب.
14) التخطيط و وزير الدولة للشؤون :كامل عبد الله .

خامسا : مجلس الوزراء لعام1974

تكون مجلس الوزراء عام 1974 من :-

1) رئيس الوزراء ووزير الدفاع : هواري بو مدين .
2) وزير النقل : رابح بيطاط .
3) الداخلية : احمد مدغري .
4) الصناعة والطاقة :بلعيد عبد السلام.
5) الخارجية :عبد العزيز بو تفليقة .
6) المالية: إسماعيل محروس .
7) الزراعة و الإصلاح الزراعي : طيب العربي .
8) التعليم الأساسي و الثانوي : عبد الكريم محمود .
9) التعليم العالي و البحث العلمي : محمد بن يحيى .
10) العمل و الشؤون الاجتماعية :مهند سعد مازن .
11) الشباب و الألعاب الرياضية :عبد الله فاضل .
12) المعلومات : احمد طالب.
13) التخطيط و وزير الدولة للشؤون :كامل عبد الله .

الملاحق

ALGERIA IN THE REIGN OF HOUARI BOUMEDIENNE

1965-1978

A STUDY IN INTERNEL SITUETIONS

A Thesis Submitted

By

KIFAAH ABBAS RAMADAN SALIH

AL-HAMADANI

To

The Council of the College of Arts

University of Mosul

In Partial Fulfillment for the Requirements

of For the Doctorate Degree of Philosophy

In Modern History

Supervised by

Professor

Dr. MOHAMMED ALI DAAHISH

1428 H 2007A.D.

(Abstract))

Algeria has emerged both in Arabic and international fields through its National Liberation Revolution and also through experience in independence trying to build for itself a national developed economy and to manage its national, political and cultural identity in order to ascertain that it is an indispensable part from Arab Homeland and Arab nation. Also, there is an active role on both African and international levels especially after it joined the countries of Non-Alignment Movement and United Nations.

The thesis is talking about internal policy of Algeria (1965-1978) during the ear of president Houari Boumedienne and high lightening upon an Arab country suffered for a long period of time from the French occupation which lasted for 132 years and what has accompanied this occupation of so many attempts to make that country a French one.

Algeria has presented huge human beings and economic sacrifices after a long liberating war, which lasted for eight years. It has got practically unconditioned independence in 1962 starting its experiment in comprehensive development. Algeria during the rule of President Houari Boumedienne was able to achieve huge success in all fields of life making changes in political, economic, social and cultural aspects.

The study has been divided into an introduction and four chapters as the following:

The introduction deals with the internal situations in Algeria after the independence. It also talks about the general situations in Algeria and the problems by which Algeria was suffering from as well as what has been achieved during the short period of President Ahmed Ben Bella.

The first chapter spotlights on political and administrative changes in Algeria. It also reviews the character of Col. Houari Boumedienne , his rise, life rule in Algerian National Liberation Movement .This chapter

also talks about the reasons behind the revolution of the 19th June 1965 and the process of it and the popular attitude towards that revolution. Then it talks about political life after the revolution, political opposition and political parties existed at that period as well as the national army administrative and judicial system.

The second chapter tackles the economic changes and situation in Algeria. It speaks about economic policy followed by Algerian government as well as developments in both agricultural and industry sectors. It also deals with financial, fiscal and commercial policy followed by government of Algeria at that time.

The third chapter deals with social changes and situations in Algeria showing population structure and classes of Algerian society, women in Algeria and religious affairs as well as share of individual from general services at that time.

The fourth chapter talks about cultural changes in Algeria showing the process of Arabianization in education for all fields and levels as well as Arabianization for social context, mass media, literature and arts in Algeria.

Finally, Algeria during the reign of President Houari Boumedienne has witnessed a radical change in all political, economic, social and cultural aspects. Yet alone, his policy has got some negative points but still the positive ones were greeter.